

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل
الأزمات المالية "2002-2012"

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الأستاذ الدكتور:

مفتاح صالح

إعداد الطالبة:

طبني مريم

أعضاء لجنة المناقشة:

- الدكتورة/حياة بن اسماعين..... (أستاذ محاضر(أ) جامعة بسكرة) رئيسا
أ.الدكتور/مفتاح صالح.....(أستاذ التعليم العالي جامعة بسكرة) مقررا
الدكتور/بن سمينة عزيزة..... (أستاذ محاضر(أ) جامعة بسكرة) مناقش
الدكتور/بوقرة رابح..... (أستاذ جامعة المسيلة) مناقش

السنة الجامعية: 2013/2014

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{...رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا * رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا * رَبَّنَا
وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ * وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا * أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ...}

البقرة: 285-286

شكر و عرفان

بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ}

النمل:19

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات،

الحمد لله الذي هدانا إلى هذا ولولاه لما كنا مهتدين،

الحمد لله الذي لا يخلو لسان من ذكره، ولا قلب من شكره في السر والعلانية،

فباسمه تبدأ الأعمال وباسمه تختم الأفعال،

لك الشكر يا ربنا، كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، أما بعد:

أتقدم بخالص الشكر وفائق الاحترام والتقدير إلى كل من مد لي يد المساعدة ودعمي من قريب كان أو

من بعيد ولو بكلمة طيبة وذلك بغية اتمام انجاز هذا العمل المتواضع

كما ويشرفني ان اتوجه بعظيم الشكر والعرفان

لأستاذنا الفاضل والمشرف الاستاذ الدكتور *مفتاح صالح* على توجيهاته ونصائحه القيمة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«...وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا...»

الاسراء: 85

إلى روح أخي الطاهرة بالبرزخ الشريف «يوسف» أسأل الله عز وجل ان يرحمه ويغمد روحه الجنة وأن يحشره والنبيين والشهداء والصالحين اللهم آمين يا أرحم الراحمين.
إلى من علمني أن الحياة تجارب وأمل وثقة بالله ولا مكان لليأس وأن الفشل ماهو إلا أول خطوة على درب النجاح أبي العزيز أسأل الله عز وجل أن يطيل لنا بعمرك وأن يشفيك يا سندي وسبب قوتي وتاج رأسي.
إلى أغلى الأحباب وأعز الأصحاب الى سر الوجود الى من علمتني أن حب عطاء قبل ان يكون أخذ من علمتني أن سر النجاح والتألق والتميز ان تكون انت قبل أن تكون غيرك
إليك أُمي الغالية يا من لو اتخذت اجمل عبارات العالم عزلا وشعرا لما وفيتك حقا يا نبض القلب وحب الفؤاد اطال لنا الله في عمرك وأدامك نبراسا يضيء حياتنا يارب.
إلى من حبهم سكن القلب وتغننت به الجوارح فأخذوا معزة الابناء لا الإخوة:

كمال - صبيرة - عبد الرحمان

فاسأل الله عز وجل أن يحفظهم ويوفقهم في الدنيا والآخرة.
إلى الأخت والصديقة حبيبة القلب وتوأم الروح فاطمة الزهراء من شاركتني اصعب الأيام وأسعدها فرأت في شخصي الأم والأب والأخت والسند الذي تحتمي به من قسوة الحياة اتمنى ان لا اكون قد قصرت سائلة لك المولى عز وجل
أن يرزقك فرحة دائمة تزين حياتك القادمة وتعوضك على كل ما فات يارب.
إلى اعظم رجل في حياتي من كان لي الدعم والسند فحاول ان لا يشعرني بفراغ الاهل وبُعدهم وسعى جاهدا لإسعادي فشكرا لك وألف شكر يا زوج خالتي وأبي الثاني عمي النوري اسأل الله عز وجل أن يطيل لنا في عمرك يارب.
إلى من كانوا لنا الدعم الحقيقي وأهلنا في ديار الغربة فجعلونا جزءا منهم خالتي فضيلة وعمي عبد الرحيم وكل افراد اسرتهم الرائعة كبيرا وصغيرا.
إلى اساس الدعوات الرائعة والصادقة جدتي الغالية اتمنى ان يطيل الله في عمرك يارب.
إلى كل الاهل والأقارب وكل شخص يعرفني من قريب كان او من بعيد.
إلى كل رفاق الدراسة واخص بالذكر دفعة ماجستير 2010.
إلى كل طلاب العلم وأتمنى لهم التوفيق والسداد.
إلى كل من وسعهم قلبي وذاكرتي ولكن خانني في ذلك قلبي وورقتي فلكم مني كل الحب والتقدير.

مريم طبني

MT

II.....	شكر وتقدير.....
III.....	الإهداء.....
IV.....	ملخصات الدراسة.....
	فهرس المحتويات.....
	VII
IX.....	قائمة الجداول.....
XI.....	قائمة الأشكال.....
أ- و.....	المقدمة العامة.....
	الفصل الأول: الاطار النظري للتجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية (02-72)
02.....	تمهيد.....
	المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية.....
03.....	المطلب الأول: الاتجاهات المفسرة لقيام التبادل الدولي.....
	03.....
	المطلب الثاني: السياسة التجارية الدولية.....
15.....	المطلب الثالث: السياسة التجارية في ظل المنظمة العالمية للتجارة.....
	23.....
37.....	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية الإقليمية.....
37.....	المطلب الأول: ماهية العملية التكاملية.....
45.....	المطلب الثاني: محددات التكتلات الاقتصادية الإقليمية.....
50.....	المطلب الثالث: الصياغة الجديدة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية: **الإقليمية الجديدة**.....
55.....	المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي.....
56.....	المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي.....
62.....	المطلب الثاني: النظام النقدي الأوروبي.....
72.....	خلاصة الفصل الأول.....
	الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)(74-142)
74.....	تمهيد.....
75.....	المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات المالية.....

76.....	المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية.....
86.....	المطلب الثاني: أهم الأزمات المالية.....
100.....	المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008.....
100.....	المطلب الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية 2008.....
108.....	المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول العالم.....
	المبحث الثالث: أزمة
.....	اليونان.....
121.....	
123.....	المطلب الأول: ماهية أزمة اليونان.....
132.....	المطلب الثاني: تداعيات أزمة اليونان.....
142.....	خلاصة الفصل الثاني.....
	الفصل الثالث: تحليل لواقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (144-204)
144.....	تمهيد.....
145.....	المبحث الأول: السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي.....
146.....	المطلب الأول: السياسة التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.....
148.....	المطلب الثاني: السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي اتجاه الدول غير الأعضاء.....
	المبحث الثاني: تحليل واقع التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (2002- 2012).....
154.....	المطلب الأول: المبادلات التجارية الخارجية للاتحاد الأوروبي.....
164.....	المطلب الثاني: التجارة الأوروبية البينية.....
168.....	المطلب الثالث: التوجهات المستقبلية للتجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي.....
173.....	المبحث الثالث: دراسة بعض النماذج للمبادلات التجارية الخارجية للاتحاد الأوروبي (2008-2012).....
174.....	المطلب الأول: التجارة الأوروبية الأمريكية.....
183.....	المطلب الثاني: تجارة الاتحاد الأوروبي مع الصين.....
193.....	المطلب الثالث: الشراكة الأورو جزائرية.....
204.....	خلاصة الفصل الثالث.....
206.....	الخاتمة.....

المراجع.....211

صفحة الشكل	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	يوضح دورة حياة المنتج	01
32	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية (OMC)	02
43	المراحل التي تمر بها التكتلات الاقتصادية الإقليمية	03
49	الآثار الناتجة عن التكتل الاقتصادي الإقليمي	04
64	الثعبان النقدي الأوروبي	05
124	حالة الاقتصاد اليوناني (1970-2010)	06
125	حجم الدين العام اليوناني نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (1999-2010) مقارنة مع متوسط الدين العام الأوروبي	07
181	الوضعية التجارية للاتحاد الأوروبي مع ال و.م.أ (2008-2012)	08
182	التركيبية السلعية للتبادل الأوروبي الأمريكي لـ: 2012	09
191	الوضعية التجارية للاتحاد الأوروبي مع الصين (2008-2012)	10
192	التركيبية السلعية للتبادل الأوروبي الصيني لـ: 2012	11
200	الوضعية التجارية للاتحاد الأوروبي جزائرية (2008-2012)	12
201	التركيبية السلعية للتبادل الأوروبي جزائري (2008-2012)	13

صفحة الشكل	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	يوضح دورة حياة المنتج	01
32	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية (OMC)	02
43	المراحل التي تمر بها التكتلات الاقتصادية الإقليمية	03
49	الآثار الناتجة عن التكتل الاقتصادي الإقليمي	04
64	الثعبان النقدي الأوروبي	05
124	حالة الاقتصاد اليوناني (1970-2010)	06
125	حجم الدين العام اليوناني نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (1999-2010) مقارنة مع متوسط الدين العام الأوروبي	07
181	الوضعية التجارية للاتحاد الأوروبي مع ال و.م.أ (2008-2012)	08
182	التركيبية السلعية للتبادل الأوروبي الأمريكي لـ: 2012	09
191	الوضعية التجارية للاتحاد الأوروبي مع الصين (2008-2012)	10
192	التركيبية السلعية للتبادل الأوروبي الصيني لـ: 2012	11
200	الوضعية التجارية للاتحاد الأوروبي جزائرية (2008-2012)	12
201	التركيبية السلعية للتبادل الأوروبي جزائري (2008-2012)	13

ملخصات الدراسة

المخلص باللغة العربية:

اكتست ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية في الآونة الأخيرة أهمية بالغة في العالم الاقتصادي إذ أنها باتت ضرورة حتمية تفرضها البيئة الرأسمالية التي اصبحت الازمات المالية من اهم سماتها الاساسية ولعلنا نجد ان اقوى هذه الازمات وأشدّها اثرا هي ازمة الكساد العظيم عام 1929 التي لم يشهد لها العالم مثيل حتى عام 2008 بحيث شهدت هذه السنة اقوى ازمة بعد ازمة الكساد العظيم ألا وهي ازمة الرهن العقاري والتي اسفرت وكننتاج طبيعي على العديد من الآثار الوخيمة التي هددت الاسس اكبر الكيانات الاقتصادية العالمية، والاتحاد الاوروبي واحد من المتضررين وذلك على اعتباره اكبر قوة تجارية عالمية وانجح تكتل اقتصادي اقليمي بحيث انه يسعى إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموع دوله من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاته الوطنية تجاه العالم الخارجي، فقد عمد هذا الأخير إلى استعمال السياسة التجارية كأداة حمائية في وجه المنافسة الخارجية بفرض تعريف جمركية موحدة والتفاوض كعضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية وبالرغم من ذلك فقد عرف الاتحاد الاوروبي ازمة حادة هددت كيانه وإمكانية استمراره ألا وهي ازمة الديون السيادية التي كانت بداية ظهورها في اليونان وانعكست آثارها جليا على مختلف اوجه اقتصاد الاتحاد الاوروبي وخاصة على الجانب التجاري وقد سعى هذا الاخير جاهدا لاحتوائها والتخفيف من شدة حدتها، وعليه ومن هذا المنطلق فإن دراستنا هذه تهدف الى اظهار مدى تأثير الازمات المالية على الجانب التجاري للاتحاد الاوروبي آخذين فترة(2002-2012) ك مجال للدراسة معالجين بذلك الاشكالية التالية:

➤ ما هو واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الاوروبي في ظل الأزمات المالية العالمية

الحالية(2002-2012)؟

Abstract of english longue:

The regional economic blocs has gained a great importance in the economic world, since it becomes an absolute necessity imposed by the environment of capitalism, which financial crises became one of the most basic characteristics, we find that the most powerful of these crises and the most impact was crisis of the Great Depression 1929 Which the world has not seen its instance until 2008 So that this year witnessed the strongest crisis after the crisis of the Great Depression ,which is the mortgage crisis that resulted many of the grave implications that threatened the foundations of the world's biggest economic entities, and the European Union is one of those affected regarding it as the biggest global brand strength and the most successful regional economic bloc, So that it seeks to strengthen the case of economic integration between its total through the liberalization of trade and the coordination of fiscal and monetary policies to achieve a kind of national protection for its products toward the external world, this latter has proceeded to use protectionist trade policy as a tool in the face of foreign competition by imposing a uniform tariff and negotiate as a single member

in global trade agreements, however, the European Union has witnessed a acute crisis threatened its entity and viability which is the sovereign debt crisis, which its first appearance was in Greece, and its effects has reflected obviously on a various aspects of the EU economy especially on the commercial side, this latter has sought hard to contain and mitigate the severity of severity and from this standpoint, our study designed to show the impact of the financial crisis on commercial side of the European Union Taking the period of (2002-2012) as an area of study handling the following problematic:

- **What is the reality and the future of foreign trade of the European Union under the current global financial crisis (2002-2012)?**

Résumé en longue française:

Ces derniers temps le phénomène de blocs économiques régionaux a une extrême importance dans le monde économique car il est devenu une nécessité imposée par l'environnement du capitalisme et aussi des crises financières les plus importantes depuis l'antiquité, on peut trouvé que le plus puissant de ces crises et qui a un impact est la crise de 1929 de la «Grande Dépression» ce qui était dans une instance mondiale jusqu'en 2008, cette année a vu le plus forte crise après la crise Grande Dépression, c'est une crise de prêts hypothécaires qui a entraîné des effets désastreux dans le produit naturel qu'ils menacent entité menant l'économie mondial, mais pas l'Union Européenne ce qui reflète l'image optimale de la manière économique régionale conglomérat qui cherche a promouvoir l'état de l'intégration économique de l'État total a travers la libéralisation du commerce et de la coordination de l'exercice et de la politiques monétaires et ainsi d'obtenir une sorte de protection pour ses produits nationaux vers le monde extérieur, et aussi une sorte délibérément ce dernier à utiliser la politique commerciale comme un outil de protection face à la concurrence étrangère en imposant des tarifs uniformes et à la négociation en tant que membre de l'une des conventions de commerce mondial, et en dépit de cela a été connu à la crise aiguë entité menacée l'Union européenne et aussi sa viabilité et aussi la crise de dette souveraine qui a été le début de sa création la Grèce et dans ce sens l'étude vise à montrer le mesure de l'impact des crises financières sur l'aspect commercial de l'Union européenne en prenant cette période de 2002-2012 comme un domaine d'étude. D'après de ce que on a vu j'ai formulée la problématique suivante:

- **Quel est la réalité et l'avenir du commerce extérieur de l'Union européenne pendant la crise financière mondiale actuelle de (2002-2012) ?**

تمهيد:

احتل موضوع المبادلات التجارية مكانة متميزة في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ بداية القرن التاسع عشر إذ أنها تمثل الركيزة التي قامت عليها العلاقات الاقتصادية الدولية اثناء تطورها منذ القدم، وقد ظهرت العديد من الاتجاهات المفسرة لحركة هذه الاخيرة، بدءا بنظرية النفقات المطلقة وصولا الى الإتجاهات الحديثة المفسرة لها، ويتم تنظيم حركة التجارة الخارجية العديد من النظم والتشريعات واللوائح التي تعرف بالسياسة التجارية وتنتهج هذه السياسة اسلوبين، الاول المنادي للحرية التجارية أما الثاني فهو المنادي للحماية التجارية إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية ظهر اطار دولي يعنى بتنظيم حركة التجارة الخارجية، تحددت ملامحه بعد مؤتمر هافانا 1948 ألا وهو المنظمة العالمية للتجارة، وقد عقدت هذه الأخيرة العديد من الجولات والمؤتمرات التي تطرح وتعالج المسائل التجارية العالمية وتتوج في الأخير بالحلول، وعليه فقد شهد العالم الاقتصادي الدولي العديد من التغيرات والتطورات نتيجة افرزات العولمة التي غيرت معالمه، وخاصة في الربع الأخير من القرن العشرين، بحيث تميزت هذه الفترة بتسارع وتيرة ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية في مختلف أنحاء العالم، واعتبرت بمثابة الملاذ الأخير والحتمي لدول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، معربة بذلك على قدرتها في مواجهة التيار الداخلي والخارجي للأزمات، وخاصة بعد انفتاح الأسواق على بعضها البعض وتحرير التجارة الخارجية إلى جانب ذلك خضوعها لشروط المنظمة العالمية للتجارة.

فقد حظيت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية بأهمية بالغة بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة ففي عالم حافل بالمستجدات والمخاطر سعت الدول إلى توحيد سياستها الاقتصادية الكلية تحت لواء التكتلات الاقتصادية الإقليمية، فبداية هذا الأخير عبارة عن معاهدة تكتسي الصفة التجارية الغرض منها تسهيل عملية التبادل التجاري، ثم تطورت هذه الإتفاقيات إلى أن شكلت الوحدة الكلية والتكتل الاقتصادي الإقليمي، يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها، ومن ثمة الوصول الى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول، ويعتبر الإتحاد الاوروبي الذي بدأ بإتفاقية تجارية تضم في عضويتها ثلاثة دول انتهت حاليا بضم سبعة وعشرون دولة ومن أجل تحقيق هذا الأخير لأهدافه فقد قام بتأسيس مؤسسات تتخطى صلاحياتها فوق قومية للدولة العضو، وبذلك فقد عرف العالم في 2002 ميلاد قوة اقتصادية عظمى استوفت جميع مراحل الإتحاد الاقتصادي وذلك بإصدار اليورو كعملة موحدة لدول الإتحاد الاوروبي.

- ✓ ما هو الإطار المفاهيمي للأزمات المالية؟ وماهي أسباب أزمة الرهن العقاري وأزمة اليونان وماهي الحلول المقترحة لهما؟ وما تأثيرهما على تجارة الاتحاد الأوروبي؟
- ✓ ما هو واقع المبادلات التجارية الخارجية الأوروبية؟ وما هو مستقبلها في ظل الأزمات المالية العالمية بداية بعام 2008؟

3 فرضيات الدراسة:

وعليه فقد توصلنا إلى صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ عرفت التجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية تطورا كبيرا في ظل المنظمة العالمية للتجارة التي تعبر عن ذلك الاطار القانوني العالمي الذي يهتم بالمسائل التجارية.
- ✓ لم تؤثر أزمة اليونان على التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي وأن التبادل الأوروبي البيئي ارتفع أكثر في ظل أزمة الرهن العقاري وأزمة اليونان.
- ✓ ان التوجه المستقبلي للسياسة التجارية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية العالمية بدءا بأزمة الرهن العقاري 2008 سياسة حمائية.

4 -حدود الدراسة:

أخذنا كحدود لدراستنا عام 2002 كنقطة انطلاقا وذلك على اعتبار أن هذه السنة شهدت ميلاد انجح تكتل دولي متكامل الأركان وصولا إلى عام 2012 وذلك نظرا لما تميزت به هذه الفترة من تغيرات وأحداث من شأنها تغيير كل معالم الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الأوروبي بصفة خاصة بالإضافة إلى ذلك فإننا نختص في دراستنا هذه بالجانب التجاري للاتحاد الأوروبي ومدى تأثير الأزمات المالية العالمية خلال هذه الفترة عليه، كما وأن دراستنا ستلقي نظرة على الرؤية المستقبلية للاتحاد الأوروبي في مجال المبادلات التجارية.

5 مبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا للموضوع لـ:

- ✓ يدخل الموضوع ضمن صميم تخصص الباحثة وهو "الاقتصاد الدولي".
- ✓ الميل الشخصي للموضوع والرغبة في التعمق فيه أكثر وذلك على اعتبار أن الاتحاد الأوروبي واحد من القوى الاقتصادية العالمية الكبيرة على الساحة الدولية.

إلى إبراز جوانب التكامل الاقتصادي الأوروبي ومدى التدرج في مراحل هذا التكامل على عدة فترات كما تهدف إلى إجراء مقارنة بين مجموعة 15 التي تعبر من الدول المتقدمة ودول أوروبا الشرقية والوسطى التي تعتبر متخلفة عن سابقتها ومعرفة مدى امكانية تحسين مستواها الاقتصادي بعد انضمامها للاتحاد الأوروبي، كما وتهدف هذه الدراسة أيضا إلى اظهار حجم المساعدات المالية والفنية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي لبلدان أوروبا الشرقية والوسطى وتوصلت هذه الدراسة الى هناك فجوة بين دول الاتحاد الاوروبي 15 ودول أوروبا الشرقية والوسطى لا يمكن سدها إلا بعد 25 سنة بمعدل نمو يتراوح بين 8% و 10% سنويا.

✓ عبد الوهاب الرميدي، " التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة "، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2007، وقد تناولت ضمن إطارها النظري التكامل الاقتصادي وعرض بعض التجارب التكاملية الاقتصادية الفاعلة في الدول النامية تجربة الكوسما السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا، وتجربة رابطة جنوب شرق آسيا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومحاولة ربط التكتلات الاقتصادية بأهم المتغيرات الراهنة، والذي توصل في الأخير أن عملية الاندماج هي ضرورة حتمية تفرضها البيئة الاقتصادية الحالية.

✓ بوصبيح صالح رحيمة، "التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية: دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي: دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر)، 2010/2011، وقد جاءت هذه الدراسة لبحث دور التكتلات الاقتصادية في نشر الأزمات داخل رقعتها الجغرافية من عدمه آخذة بذلك الاتحاد الأوروبي كنموذج للدراسة وتوصلت في الأخير أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية عامل مساعد على انتشار الأزمات المالية فكلما كان معامل الارتباط بين دول التكتل كان انتقال الأزمات أسرع.

✓ حدة طويل، "الاقليمية الدولية بين الحماية والتحرير التجاري الدولي في ظل النظام التجاري الدولي الجديد: دراسة تحليلية للاتحاد الأوروبي"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر)، 2011/2012، بحيث ركزت هذه الدراسة على واقع السياسة التجارية الإقليمية الاقتصادية الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد، وقد بينت هذه الدراسة وجود صراعات تجارية بين الاتحاد الأوروبي وباقي اعضاء المنظمة العالمية للتجارة المتقدمة منها والنامية، انه ينتهج سياستين تجاريتين الحماية اتجاه الدول الغير اعضاء والحرية التجارية اتجاه الدول الاعضاء.

✓ خضراوي حفيظة، "السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي وأثرها على الدول النامية: حالة الجزائر"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر)، 2011/2012، والتي قامى بتسليط الضوء على دراسة السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي وذلك كون أن السياسة التجارية الموحدة لهذا الأخير تعتبر من أبرز سياساته الفوق وطنية سواء على مستوى المفاوضات التجارية الثنائية أو الإقليمية أو متعددة

الأطراف مع الإشارة إلى مشروع الشراكة الأورو جزائرية، والتي توصلت في الأخيرة الى أن اتفاق الشراكة الأورو متوسطة انعكس سلبا على المبادلات التجارية الجزائرية وان سياسة الاتحاد الاوروبي متوجهة إلى الحمائية.

✓ رواق خالد، "أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية الأوروبية"، جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر)، 2013/2012، وتهدف هذه الدراسة إلى اظهار أثر أزمة الديون السيادية على مكانة اليورو الدولية من جهة، والسيناريوهات المحتملة لمستقبل الوحدة النقدية الأوروبية من جهة أخرى وفي الاخير توصلت هذه الدراسة الى أن أزمة اليونان كشفت عن قصور الوحدة النقدية الأوروبية دول الاتحاد النقدي اليورو ليس منطقة عملة مثلى بالشكل الكامل بسبب عدم وجود سلطة مالية مركزية في دول الاتحاد.

10 - هيكل الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم دراستنا هذه إلى ثلاثة فصول رئيسية تخللتها العديد من العناصر الفرعية التي تصب في صلب الموضوع كما يلي:

✓ الفصل الأول: الاطار النظري للتجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية الاقليمية

والذي تناولنا فيه الاطار النظري للتجارة الخارجية وذلك بدراسة أهم النظريات المفسرة لها وأهم أدوات وأساليب السياسة التجارية الدولية وأهم تطورات هذه الأخيرة في ظل المنظمة العالمية للتجارة، كما وقمنا بتسليط الضوء على التكتلات الاقتصادية الاقليمية وذلك بدراسة الاطار النظري للعملية التكاملية وماهي أهم الصيغ التكاملية الحديثة لها، وبعدها اخذنا الاتحاد الأوروبي كنموذج للدراسة فتناولنا نشأة هذا الاخير وماهي أهم المراحل التي مر بها للوصول الى ما هو عليه.

✓ الفصل الثاني: لأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي(2008-2009)

والذي تناولنا فيه الاطار النظري للأزمات المالية وذلك بدراسة مراحل هذه الأخيرة وأهم مؤشراتها وماهي أهم الأزمات التي ضربت المنظومة الرأسمالية، إضافة إلى دراسة مفصلة لأزمة الرهن العقاري وذلك بتسليط الضوء على أسبابها وماهي أهم الحلول المقترحة لها، كما وتناولنا أزمة اليونان وقمنا من خلال هذا العنصر بإلقاء نظرة على الاقتصاد اليوناني وماهي أهم اسباب هذه الأزمة وأهم المحطات التي مرت بها هذه الأخيرة ومؤشراتها وتداعيات هذه الأخيرة وأهم الحلول المقترحة لها.

✓ الفصل الثالث: تحليل لواقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي

والذي تناولنا فيه تحليلا لواقع التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي وذلك بتسليط الضوء على السياسة التجارية لهذا الأخير وإعطاء لمحة حول تجارته الخارجية من خلال تناول التركيبة السلعية للاتحاد الأوروبي، وأهم شركائه التجاريين، كما وقمنا بتحليل صادرات وواردات الإتحاد الأوروبي خلال الفترة الممتدة بين (2002-2012)، وكذا الحال ايضا بالنسبة للمبادلات الأوروبية البينية، إضافة الى توضيح التوجهات والرؤى المستقبلية لسياسة الإتحاد الاوروبي التجارية، وختاما تناولنا بعض النماذج للمبادلات التجارية للاتحاد

تمهيد:

حظيت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية في الآونة الأخيرة بأهمية بالغة، بحيث أصبح الإنضمام إلى مثل هذا النوع من التجمعات ضرورة حتمية على مستوى الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك من أجل اكتساب القدرة على التعامل مع المتغيرات العالمية الحالية التي كان سببها العولمة والتكنولوجيا والإنتحاح والتحرير وإزالة الحواجز التي من شأنها إعاقة حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة، وكانت بداية هذه التجمعات عبارة عن معاهدات تكتسي الصفة التجارية، ويحدث التكامل عندما تأخذ دولتان أو أكثر بسياسات تؤدي إلى زيادة الإعتماد المتبادل، ويؤمل من زيادة الإعتماد الإقتصادي زيادة القدرة الانتاجية والكفاية في الدول الأعضاء، وقد تختلف درجات الإعتماد المتبادل من انخفاض العوائق التجارية على عدد محدود من المنتجات إلى إنشاء سياسة نقدية موحدة، وحققت بعض تجارب التكامل الاقتصادي نجاحا أكثر من غيرها، ومن أهم هذه التجارب وأكثرها تميزا الإتحاد الأوروبي الذي اعتبر نموذجا يحتذي به، وعليه فقد خصصنا فصلنا هذا لدراسة الجانب النظري للتجارة الخارجية وظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية مع تسليط الضوء على الإتحاد الاوروبي، وإعداد هذه الدراسة فقد قسمنا فصلنا إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

الفصل الأول: الاطار النظري للتجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية الاقليمية

➤ **المبحث الأول:** الإطار النظري للتجارة الخارجية.

➤ **المبحث الثاني:** الإطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية الاقليمية.

➤ **المبحث الثالث:** الإتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية

يحتل موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية مكانة متميزة في الأدب الاقتصادي منذ بداية القرن 19، ويعد التبادل التجاري بمثابة الركيزة التي قامت عليها العلاقات الاقتصادية الدولية أثناء تطورها منذ القدم، إذ أن القطاع التجاري يعتبر أحد القطاعات الحيوية في مجتمعات الدول المتقدمة والنامية منها على حد سواء، فقد ساهم هذا الأخير في تطوير المجتمعات وتنميتها، ولهذا فقد حظيت التجارة الخارجية للدولة وسياساتها بمكانة مرموقة في وسط العلاقات الدولية، مما أدى في عام 1995 إلى ميلاد كيان دولي جديد، والمتمثل في المنظمة العالمية للتجارة التي تهدف لبناء نظام تجاري عالمي متكامل يقوم على أسس وأطر قانونية بغية تنظيم العلاقات التجارية الدولية، لتكتمل بذلك معالم الثالوث المنظم للاقتصاد العالمي الجديد.

المطلب الأول: الاتجاهات المفسرة لقيام التبادل الدولي

تقوم التجارة الخارجية على أساس تبادل السلع والخدمات بين دول العالم، بحيث أن هذه الأخيرة تتفاوت فيما بينها من حيث توافر الموارد الطبيعية والمزايا الاقتصادية في الإنتاج، لذلك فهي تقوم بتصريف فائض إنتاجها وتستورد فائض ما أنتجته الدول الأخرى، وهذا ما يفرض صعوبة الاستقلالية بنظام اقتصادي منعزل عن بقية دول العالم فالدول كالأفراد لا تستطيع أن تنتج كل ما تحتاج إليه وإنما يقتضي الأمر أن تخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لإنتاجها، ومن هنا تظهر أهمية التخصص الدولي وتقسيم العمل الذي يؤدي بالضرورة إلى قيام التبادل الدولي، وفيما يلي أهم النظريات الاقتصادية التي ظهرت لتفسير قيام التجارة الخارجية.

الفرع الأول: النظرية الكلاسيكية

قام الفكر الكلاسيكي للتجارة الدولية في بداية القرن 18 كرد فعل لأفكار التجار الذين سادت تلك الفترة إذ كانت ثروة الدولة تقاس بما تمتلكه من معادن نفيسة (الذهب والفضة)، واعتبر قطاع التجارة الخارجية كوسيلة لتحقيق هذه الثروة وذلك من خلال زيادة الصادرات عن الواردات ويتيح هذا الفائض تدفق المعادن النفيسة داخل الدولة بمعدل يفوق تدفقها خارج الدولة، ولا يعني أن الفائض في الميزان التجاري يساهم فقط في زيادة رصيد الدولة من المعادن النفيسة بل أنه يدفع مستوى النشاط الاقتصادي بأكمله إلى مستوى أعلى¹، ومن هنا انطوت آراء التجار على مختلف القناعات والعقبات في وجه التجارة الخارجية وكانت دعوتهم إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبالذات في مجال التجارة الخارجية من أجل تحقيق الفائض يسمح بتدفق المعدن النفيس وزيادة ثروة الدولة وبالتالي زيادة قوتها في مواجهة الدول الأخرى²، ونظرية الكلاسيكية للتبادل الدولي تركز على المنفعة بين الدول وذلك على أساس الاختلاف في التكلفة، ويعتبر آدم سميث أول من وضع المفاهيم الأولى لهذه النظرية، ثم دعمت مبادئ هذه النظرية بآراء كل من ريكاردو وجون استوارت ميل، والهدف من هذه

¹ إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008، ص 17-19.

² عبد القادر زيان، " المحاضرة الأولى: مدخل لمقاييس المشروع والاقتصاد الدولي " www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=490449، 2012/02/05.

النظرية هو تحديد شروط التوازن بين الدول وذلك من خلال ميزة التخصص والتبادل¹، وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

أولاً: نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث)

ينظر إلى آدم سميث* من جانب العديد من الاقتصاديين بأنه مؤسس الفكر الاقتصادي التقليدي، بحيث أنه نادى للحرية الاقتصادية والتبادل التجاري، والحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية للأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى الحد من دورها في تنظيم الاقتصاد والرقابة عليه من حيث فرض الجمارك والرسوم على الواردات، ووضع السياسات المقيدة للتبادل التجاري وقوانين الحماية²، وهذا ما عكسه كتابه المشهور ثروة الأمم الذي صدر عام 1776 في نيويورك بحيث استخدم سميث الفرق المطلق في التكاليف الإنتاجية بين الدول أو ما أصبح يعرف بالميزة المطلقة³، فآدم سميث يرى أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة، حيث تقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بكلفة أقل وتبادلها بسلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى، هذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة وزيادة الإنتاج⁴، ومن هنا يمكن القول بأن كل دولة تنتج السلع التي تتفوق في إنتاجها، ويتركز إنتاجها على هذه السلع، بحيث تنتج منها أكثر مما تحتاجه لإشباع حاجاتها الداخلية، وتبادل الفائض مع العالم الخارجي مقابل استيراد السلع التي يكون إنتاجها غير ملائم لها أو التي لا تستطيع إنتاجها مطلقاً⁵، وقد اعتبر سميث أن الكلفة الحقيقية تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاج السلعة وحسب هذا المفهوم فإن السلعة ستبادل بعضها وفقاً لنسبة ساعات العمل المستخدمة لإنتاجها⁶.

ويؤي آدم سميث أن التجارة الخارجية تقوم بوظيفتين أساسيتين فهي⁷:

1. أولاً: تؤمن أسواقاً خارجية لتصريف فائض الإنتاج المحلي، وتستبدله بسلع أخرى تمثل فائدة أكبر؛

2. ثانياً: تخرج من الأطر الضيقة للسوق المحلي، إلى الأسواق العالمية، وترفع من إنتاجية البلدان

المتاجرة وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.

وعليه فإن هذه النظرية تقوم على الفرضيات الرئيسية التالية¹:

¹ Alain Samuelson, Economie internationale contemporaine, Office des publications universitaires, Alger, 1993, P:65.

*آدم سميث: (5 يونيو 1723-7 يوليو 1790) فيلسوف أخلاقي اسكتلندي ولد كركالدي باسكتلندا، ومن رواد الاقتصاد السياسي، يعتبر آدم سميث أب الاقتصاد الحديث، اشتهر بكتابه الكلاسيكين، نظرية الشعور الأخلاقي 1759، والتحقق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم 1776، والذي عرف فيما بعد بثروة الأمم.

² علي محمد عباس، إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009، ص 68.

³ جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان (الأردن)، 2006، ص 23.

⁴ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2007، ص 36-37.

⁵ عبد الله تركستاني وآخرون، "جدوى التكامل الاقتصادي"، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 14، العدد 2، 2008، ص 44.

⁶ جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مرجع سابق، ص 23.

⁷ بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت (لبنان)، 2003، ص 25.

- ✓ قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الدول المختلفة؛
- ✓ تعود التجارة الدولية بالفائدة على جميع أطراف التبادل الدولي؛
- ✓ التجارة الدولية تساهم في تحقيق و زيادة التراكم الرأسمالي والقدرة الإنتاجية لجميع الدول المشتركة في التبادل الدولي؛
- ✓ اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة بين دولتين كاف لقيام التجارة بينهما.

ولفهم مبدأ الميزة المطلقة الناجم عن الفروق التكاليف المطلقة نفترض المثال التالي:
نفترض أن هناك دولتين هما الجزائر وإيطاليا، وإنهما ينتجان سلعتين هما العصير وزيت الزيتون على التوالي،
وإن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالآتي:

جدول(1): نفقات الإنتاج مقدره بساعات العمل

السلعة	الجزائر	إيطاليا
العصير	4 ساعة عمل	6 ساعة عمل
زيت الزيتون	3 ساعة عمل	1 ساعة عمل

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مثال افتراضي.

نلاحظ من خلال المثال أن كل من الجزائر وإيطاليا ينتج إحدى السلعتين بكفاءة أكبر من الدولة الأخرى، بحيث أن الجزائر تنتج وحدة واحدة من العصير بتكلفة حقيقية مقدارها 4 ساعة عمل، بينما تنتجها إيطاليا بما مقداره 6 ساعة عمل للوحدة الواحدة، وتنتج الجزائر وحدة واحدة من زيت الزيتون بما مقداره 3 ساعة عمل، بينما إيطاليا تنتج وحدة واحدة من زيت الزيتون بما مقداره 1 ساعة عمل، ومنه فإنه من الأفضل أن تخصص الجزائر في إنتاج العصير لكونها تتمتع بميزة مطلقة فيه بينما تخصص إيطاليا في إنتاج زيت الزيتون لأنها تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجه، أو بمعنى آخر بما الجزائر تنتج العصير بتكاليف أرخص، فمن الأفضل أن توجه مواردها من العمل لإنتاج العصير، وتبادلها بزيت الزيتون من إيطاليا، والعكس بالنسبة لإيطاليا. وعليه فإنه وحسب آدم سميث فإن اختلاف النفقات المطلقة يشكل أساسا لقيام التبادل وتقسيم العمل الدولي ولذلك فإن هذا الاختلاف في رأيه هو سبب قيام التجارة الدولية بين الجزائر وإيطاليا.

◆ إلا أنه وما يؤخذ على هذه النظرية هو اعتمادها الكلي على اختلاف النفقات المطلقة لقيام التجارة

الخارجية

فهل هذا يعني وبأسلوب آخر زوال الأمم التي لا تتمتع بميزة مطلقة في التكاليف الإنتاج؟، وذلك كون أن النظرية لم تبين السبيل إلى التخصص بالنسبة لهذه الدول².

¹ شايب يمينة، " قراءة في نظريات التجارة الدولية الليبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية " ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003، ص44.

² بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص26.

ثانياً: نظرية النفقات النسبية (ديفيد ريكاردو)

تنسب هذه النظرية إلى الاقتصادي البريطاني الشهير ديفيد ريكاردو * التي أوردتها في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب خلال الفترة (1772-1823)، وفي ظل ظروف حرية التجارة ستخصص كل دولة في السلع التي يمكن إنتاجها بتكاليف أرخص نسبياً، أي السلع التي تتميز في إنتاجها بميزة نسبية، كما تقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول أخرى بميزة نسبية في إنتاجها¹، أي التي تكون تكاليف إنتاجها أعلى نسبياً بالنسبة لهذه الدولة.

- ◆ بنى ريكاردو نظريته هذه على أساس نظرية العمل أساس القيمة، أي أن قيمة أي سلعة يحددها حجم العمل الذي يكفي لإنتاجها بمعنى ما يستغرقه إنتاجها من وقت، وعليه فيكون ثمن السلعة التي يستغرق إنتاجها، يومين ضعف ثمن السلعة التي يستغرق إنتاجها يوماً واحداً²، وتقوم هذه النظرية على الفروض الأساسية التالية³:
- ✓ إن التجارة الدولية تتم بين دولتين وتقع على سلعتين فقط؛
- ✓ حرية التجارة والمنافسة الكاملة؛
- ✓ الاعتماد على نظرية القيمة في العمل عند قياس تكلفة إنتاج السلع؛
- ✓ الموارد الاقتصادية لكل دولة تظل كما هي ثابتة، وأن كل نوع من تلك الموارد متماثل تماماً، مثلاً عنصر العمل يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في مستوى المهارة أو التدريب، أو أن عنصر الأرض يتكون من وحدات متجانسة لا تختلف في درجة الخصوبة أو الجودة؛
- ✓ إن عناصر الإنتاج المختلفة تتحرك بسهولة تامة من نشاط إلى آخر على المستوى المحلي، بينما لا يمكنها أن تتحرك من دولة إلى أخرى؛
- ✓ لا تضاف إلى نفقة السلعة أي نفقة إضافية كنفقات النقل والتأمين.....الخ؛
- ✓ ثبات مستوى المعرفة الفنية كما هي داخل كل دولة مع إمكانية اختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى؛
- ✓ ثبات نفقات الإنتاج لكل من السلعتين موضوع التبادل؛
- ✓ التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج أو الاتجاه التلقائي إلى التوظيف الكامل.

ولتوضيح هذه النظرية ندرج المثال التالي:

لنفترض وجود دولتين هما الجزائر والأردن، وأنهما ينتجان سلعتين هما العصير والقماش، حسب ما هو موضح في الجدول التالي:

* **ديفيد ريكاردو**: (1772-1823) ديفيد ريكاردو، واحد من أعظم أساتذة التحليل الاقتصادي في عالمنا المعاصر، وأعظم من يمثل الكلاسيكية بعد آدم سميث، ولد ديفيد ريكاردو في عام 1772 في أسرة يهودية من هولندا، جاءت إلى إنجلترا واستقرت بها، أصبح ديفيد ريكاردو سمساراً للأوراق المالية، وإستطاع أن يجمع ثروة كبيرة في وقت قصير أهلته من أن يصير مالكاً للأراضي، كما ساعدته ثروته على عضوية مجلس اللوردات، وأن يتفرغ للإنتاج الفكري والمعرفي في وقت مبكر، وفي عام 1817 قام ديفيد ريكاردو بنشر أهم مؤلفاته مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب.

¹ محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص275.

² أحمد عبد الرحمن أحمد، **مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001، ص54.

³ عبد القادر زيان، **نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو**، "www.Algerianexpert.maktooblog.com/351", 2012/04/27.

جدول(2): تكلفة إنتاج العصير والقماش مقدره بساعات العمل

السلعة	العصير	القماش
الجزائر	60 ساعة عمل	80 ساعة عمل
الأردن	120 ساعة عمل	100 ساعة عمل

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على مثال افتراضي.

من الواضح من الجدول أن الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، ولكن ولقيام التبادل التجاري فإنه من مصلحة الجزائر أن تخصص في إنتاج إحدى السلعتين تاركة للأردن التخصص في إنتاج السلعة الثانية، وبالتالي إمكانية استفادة كل منهما من هذا التبادل.

*** التكاليف النسبية بالنسبة لإنتاج العصير:**

1- الجزائر:

وحدة واحدة من العصير = التكاليف المطلقة لإنتاج العصير / التكاليف المطلقة لإنتاج القماش.
 $0.75 = 80/60 =$ وحدة من القماش.

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من العصير في الجزائر تساوي تكلفة إنتاج 0.75 من وحدة القماش.

2- الأردن:

وحدة واحدة من العصير = التكاليف المطلقة لإنتاج العصير / التكاليف المطلقة لإنتاج القماش.
 $1.2 = 100/120 =$ وحدة من القماش.

بمعنى أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من العصير في الأردن تساوي نفقة إنتاج 1.2 وحدة من القماش.

*** التكاليف النسبية بالنسبة لإنتاج القماش:**

1- الجزائر:

وحدة واحدة من القماش = التكاليف المطلقة لإنتاج القماش / التكاليف المطلقة لإنتاج العصير.
 $1.33 = 60/80 =$ وحدة من العصير.

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القماش في الجزائر تساوي تكلفة إنتاج 1.33 من وحدة العصير.

2- الأردن:

وحدة واحدة من القماش = التكاليف المطلقة لإنتاج القماش / التكاليف المطلقة لإنتاج العصير.
 $0.83 = 120/100 =$ وحدة من العصير.

بمعنى أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من القماش في الأردن تساوي تكلفة إنتاج 0.83 من وحدة العصير.

وعليه تكون تكلفة إنتاج العصير بالنسبة إلى القماش في الجزائر أقل من هذه النفقة بذاتها في الأردن مما يعني أن النفقة النسبية لإنتاج العصير في الجزائر هي أقل من النفقة النسبية لإنتاجها في الأردن،

وهكذا سيكون من مصلحة الجزائر التخصص في إنتاج العصير لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر بالمقارنة مع الأردن، أما الأردن فمن مصلحتها التخصص في إنتاج القماش لأنها تتمتع بميزة نسبية أكبر بالمقارنة مع الجزائر، بحيث أنه ليس من مصلحة الجزائر التخصص في إنتاج القماش على الرغم من أن التكلفة المطلقة لإنتاج هذه الأخير أقل من تكلفتها المطلقة في الأردن، وذلك كون أن التكلفة النسبية لإنتاج القماش في الجزائر أكبر منها في الأردن.

◆ وعليه فإن الفكرة الجديدة التي أدخلها ريكاردو وكما سبق الإشارة إليها تكمن في مبدأ الميزة النسبية إذ أنه من مصلحة كل بلد التخصص في إنتاج السلع التي لديها ميزة نسبية أعلى في إنتاجها وبتكلفة أقل نسبياً¹، إلا أن ريكاردو لم يبين القوى التي يتوقف عليها تحديد تلك الكمية من الأقمشة التي ستبادل مقابل وحدة واحدة من العصير عندما تقوم التجارة بين الدولتين، لكنه افترض أنه توجد منطقة سيكون من المفيد في داخلها لكل من البلدين أن تتبادلا السلعتين فيما بينهما بعد أن تخصص الجزائر في إنتاج العصير والأردن في إنتاج القماش².

◆ وما يأخذ على هذه النظرية أنها³:

- ✓ تغفل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها تنتقل وبخاصة رأس المال؛
- ✓ تفترض النظرية ثبات النفقة وأغفلت بذلك انخفاض نفقة الإنتاج الناتجة عن الإنتاج الكبير؛
- ✓ تغفل النظرية نفقة النقل وهي من الأهمية بحيث لا يمكن إهمالها؛
- ✓ تفترض النظرية استغلال جميع موارد البلد وأنها في حالة التشغيل الكامل، رغم أن دور التجارة الخارجية يجب أن يؤدي إلى تحقيق هذا التشغيل الكامل؛
- ✓ تقوم هذه النظرية أساساً على نظرية العمل في القيمة التي أثبت قصورها عن مطابقة الواقع؛
- ✓ كما يأخذ على هذه النظرية امتيازها بطابع السكون الذي تتميز به، فما يكون ميزة اليوم قد لا يصبح كذلك في الغد؛
- ✓ يأخذ على هذه النظرية تركيزها على جانب الإنتاج والعرض وعدم بيانها لكيفية تحديد نسبة التبادل الدولي.

ثالثاً: نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل)

من خلال استعراضنا لنظرية التكاليف النسبية لاحظنا أن ريكاردو قد اكتفى ببيان التبادل التجاري وفقاً لمبدأ اختلاف النفقات النسبية، إذ أن النظرية لم تحدد النقطة التي يتم على أساسها التبادل التجاري للبلدين وبالتالي فإن مقدار المكاسب التي يحققها كل بلد لم تحدد من قبل النظرية، وعليه فقد قام جون ستيوارت ميل بسد هذه الثغرة من خلال نظريته المعروفة بنظرية القيم الدولية⁴، التي أوردها في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي بحيث كان لجون ستيوارت ميل خلال الفترة (1806-1873) دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في

¹ Michel Rainelli, **Le commerce international**, 8^e édition, Éditions la découverte, Paris, 2002, P:46.

² موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 37-38.

³ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص 49-50.

⁴ أمين رشيد كونه، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، مطبعة الجامعة، بغداد، 1980، ص 33.

علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية الطلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي يستقر عندها معدل التبادل الدولي¹، ويقصد بمعدل التبادل الدولي عدد الوحدات من سلعة ما التي يتم تصديرها لقاء الحصول على وحدة واحدة من السلعة المستوردة، وبمعنى آخر هو عبارة عن السعر العالمي بين سلعتين بصيغ المقايضة السلعية².

فنظرية القيم الدولية تبرز فكرة الميزة النسبية بدلا من النفقة النسبية، فتصور ريكاردو للنفقة النسبية يتم على أساس تثبيت كمية الإنتاج لإبراز الفروق في نفقات الإنتاج، أما جون ستيوارت ميل فيفرق بين حالة التبادل الداخلي وحالة التبادل الدولي، ففي الحالة الأولى يتحدد معدل التبادل الداخلي وفقا لنفقة الإنتاج النسبية، أما في حالة التبادل الدولي فلا تنطبق قاعدة النفقات النسبية للإنتاج، ولهذا فيقوم جون ستيوارت ميل في إطار تحليله لحالة التبادل الدولي بتثبيت النفقة، ليبرر الفرق في الإنتاج ومن ثم الفروق في الإنتاجية، وبذلك فهو يرفض التفسير القائم على أساس افتراض أن إنتاجية العمل هي نفسها في كل من دول أطراف التبادل الدولي، وأحل محله اختلاف إنتاجية العمل من دولة لأخرى³، وعليه فقد افترض وجود حجم معين من العمل المستخدم في كل دولة من أطراف المبادلة لإنتاج كميات مختلفة من السلع محل التبادل وبذلك نجد أن جون ستيوارت ميل ركز على الكفاءة النسبية للعمل وليس على النفقات النسبية لعنصر العمل، وقد أبرز أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي، ويضيف جون ستيوارت ميل إلى أن معدل التبادل الدولي يتحدد بحدين الحد الأول: هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الأولى، والحد الثاني: هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الثانية، وبين أنه من بين معدلات التبادل الدولي التي تقع بين الحدين المذكورين معدلا خاصا يحقق التعادل بين قيمة صادرات وواردات البلد الواحد، ولقد أوضح أن جميع معدلات التبادل الدولي الواقعة بين معدلي التبادل المحلي تؤدي إلى مكاسب تجارية لكل من البلدين بحيث أنه كلما اقترب معدل التبادل الدولي من معدل التبادل المحلي لدولة ما، فإن نصيب هذه الدولة يكون ضئيلا من المكاسب التجارية والعكس صحيح⁴.

الفرع الثاني: النظرية السويدية (هكشر وأولين)

تعود هذه النظرية إلى عام 1919 عندما قدم الاقتصادي السويدي إيلي هكشر مقالا عن تأثير التجارة الخارجية على توزيع الدخل ومن خلاله قدم الإطار العام الذي عرف فيما بعد بالنظرية الحديثة للتجارة الدولية، ولكن في البداية لم يلتفت أحدا لأهمية هذا المقال حتى قام الاقتصادي السويدي برتل أولين التلميذ السابق لهكشر بتطوير وتفسير الدراسة التي أتى بها هكشر من خلال نشره لكتاب عن التعاون الإقليمي والتجارة الدولية في عام 1933 ولقد حصل أولين على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 1977 في مجال التجارة الدولية⁵، وعليه

¹ محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص 365-366.

² هجير عدنان أمين زكي، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 57.

³ عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002، ص 27.

⁴ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص 97-98.

⁵ محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص 144.

ف نجد أن نظرية هكشر وأولين تقوم على فروض تخالف فروض التي تقوم عليها النظرية التقليدية لآدم سميث وريكاردو وجون ستيوارت ميل، وأشارت النظرية إلى أن التبادل الدولي لا يقوم نتيجة للنفقات في التكاليف النسبية فحسب، وإنما يقوم التبادل الدولي نتيجة لنتيجة لتفاوت الدول في أسعار عوامل الإنتاج، ولذلك فترى هذه النظرية أن شروط قيام التجارة بين الدول يعود إلى الاختلاف في أسعار السلع التي تنتجها هذه الدول¹.

أولاً: الفروض التي تقوم عليها نظرية "هكشر وأولين"

تقوم نظرية هكشر وأولين على مجموعة من الفروض نوجزها فيما يلي²:

- ✓ إن العالم يتكون فقط من الدولتين تقومان بإنتاج سلعتين هما (Y.X) ويعتمدان على عنصرين من عناصر الإنتاج هما العمل ورأس المال؛
- ✓ استخدام الدولتين لنفس الفن الإنتاجي؛
- ✓ إن السلعة X كثيفة عنصر العمل والسلعة Y كثيفة عنصر رأس المال؛
- ✓ إن السلعتين يتم إنتاجهما في ظل ظروف ثبات غلة الحجم (زيادة المستخدم من عنصر العمل ورأس المال يؤدي إلى زيادة الإنتاج بنفس النسبة) ؛
- ✓ إن التخصص غير الكامل في الدولتين بعد التجارة؛
- ✓ تماثل الأذواق في الدولتين؛
- ✓ سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وأسواق عناصر الإنتاج؛
- ✓ المرونة التامة لتحرك عناصر الإنتاج داخل كل الدولة في النشاط إلى آخر ومن مكان إلى آخر، وفي نفس الوقت تفترض النظرية عدم تحرك عناصر الإنتاج بين الدول؛
- ✓ عدم وجود تكلفة نقل وغياب أي شكل من أشكال تقييد حرية التجارة مثل الرسوم الجمركية أو حصص الاستيراد أو التصدير؛
- ✓ استخدام عناصر الإنتاج المتاحة استخداماً كاملاً في الدولتين؛
- ✓ توازن التجارة بين الدولتين بمعنى أن قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات.

ويمكن توضيح نظرية هكشر وأولين من خلال المثال التالي³:

لنفترض أن هناك 3 دول أمريكا استراليا والجزائر تتمتع بتوفر عناصر الإنتاج التالية:

الجدول (3): يمثل عناصر الإنتاج المتوفرة في ثلاثة دول هي أمريكا استراليا والجزائر

الدولة	كمية العمل	كمية رأس المال	كمية الأرض
أمريكا	10	1000	20
استراليا	05	10	900
الجزائر	1200	20	08

¹ أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 355.

² عبد القادر زيان، "المحاضرة الأولى: مدخل لمقياس المشروع والاقتصاد الدولي"، مرجع سابق.

³ موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 41-42.

المصدر: موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 41-42.

نلاحظ من خلال الجدول أن كل دولة من هذه الدول تتوفر لديها العناصر الإنتاجية بنسب مختلفة، فأمريكا تتوفر لديها عنصر رأس المال بكميات وفيرة وبالتالي يجب أن تخصص في السلع وفيرة رأس المال، وأستراليا تتوفر لديها عنصر الأرض بكميات وفيرة وبالتالي فيجب أن تخصص في السلع وفيرة الأرض مثل المراعي، والجزائر تتوفر لديها عنصر العمل بكميات وفيرة وبالتالي فيجب أن تخصص في السلع وفيرة العمل. وعليه وبعد قيام التجارة سوف تقوم أمريكا بتصدير السلع كثيفة رأس المال إلى كل من أستراليا والجزائر، واستيراد السلع الأخرى كثيفة العمل وكثيفة الأرض من الجزائر وأستراليا، وكذا هو الحال بالنسبة للجزائر وأستراليا، وبالتالي سوف تستفيد جميع الدول من التجارة الخارجية نظرا لزيادة الكفاية الإنتاجية لديها حيث ستقوم هذه الدول بالإنتاج باقتصاديات الحجم الكبير وبالتالي سوف تنخفض تكلفة الإنتاج لديهم ونظرا لأن هناك أسواق جديدة ستفتح أمام المنتجين فالمنتج الأمريكي سوف تفتح أمامه أسواق كل من الجزائر وأستراليا بالإضافة إلى السوق المحلي، والمنتج الأسترالي ستفتح أمامه أسواق كل من الجزائر وأمريكا، والمنتج الجزائري سوف تفتح أمامه أسواق كل من أمريكا وأستراليا، ومن جهة أخرى سوف تكون أسعار هذه السلع منخفضة نسبيا بالمقارنة مع ما لو قامت الدولة بإنتاج جميع السلع لديها والاعتماد على سياسة الاكتفاء الذاتي حيث سوف تزداد لديها تكاليف إنتاج السلع التي تعتمد على عناصر الإنتاج الغير وفيرة لديها وبالتالي سوف يقل الاقتصادي في جميع الدول.

ثانيا: لغز ليونتييف

جرت عدة محاولات تطبيقية لاختبار مدى صحة نظرية هكشر وأولين في التجارة الخارجية وكان أشهرها المحاولة التي قام بها الاقتصادي ليونتييف* في عام 1953¹، بحيث قام الاقتصادي الأمريكي ليونتييف بإجراء دراسة تحليلية على صادرات وواردات أمريكا وذلك كتطبيق مباشر لنظرية هكشر وألين والمفروض نظريا وحسب نظرية هكشر وأولين أن أمريكا لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال، وبالتالي تنتج وتصدر سلع كثيفة رأس المال، ولديها ندرة نسبية في عنصر العمل لذلك فإنها تستورد سلع كثيفة العمل²، ولاحظ هذا الفرض استعان ليونتييف بجدول المستخدم المنتج الأمريكي لسنة 1947، وتتلخص النتائج التي توصل إليها في الجدول التالي³:

الجدول(4): كمية العمل ورأس المال اللازمة لإنتاج ما قيمته مليون دولار

* **واسلي ليونتييف:** واسلي ليونتييف الأمريكي ولد سنة 1906م في مدينة سان بطرسبرغ في روسيا وتخرج من جامعتها عام 1924م وحصل على الدكتوراه من جامعة بون وانتقل إلى الولايات المتحدة واستقر في نيويورك عام 1931م وعمل في العديد من الجمعيات الاقتصادية والرياضية ونتيجة لاسهاماته تمكن من الحصول على جائزة نوبل وتوفي في سنة 1999م.

¹ أمين رشيد كنونه، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 54.

² السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 104.

³ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت(لبنان)، 2003، ص 107-108.

السلع المنافسة للواردات**	الصادرات	لما قيمته مليون دولار من
		الاحتياجات من
3.091.339	2.550.780	رأس المال (بالدولارات بأسعار 1974)
170.003	182.313	العمل (بالعامل في السنة)
18	14	رأس المال لكل عامل (لأقرب ألف دولار)

المصدر: عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، *أساسيات الاقتصاد الدولي*، مرجع سابق، ص 107-108.

نجد من الجدول أن إنتاج ما قيمته مليون دولار من الصادرات الأمريكية يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها حوالي 2,6 مليون دولار، وإلى كمية من العمل مقدارها حوالي 182 ألف عامل، وإنتاج ما قيمته مليون من السلع المنافسة للواردات يحتاج إلى كمية من رأس المال مقدارها حوالي 3,1 مليون دولار، وإلى كمية من العمل مقدارها حوالي 170 ألف عامل، وعلى ذلك تحتاج وحدة الصادرات إلى ما قيمته 18 ألف دولار من رأس المال لكل عامل.

وعليه فإنه ومن الجدول يتضح لنا أن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من رأس المال أقل مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات، وإن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات أي أن البيانات الواردة في الجدول توضح أن صادرات الولايات المتحدة كثيفة العمل، وأن السلع المنافسة لواردها كثيفة رأس المال، ويستنتج ليوننتيف من ذلك أن اشترك أمريكا في التقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على أساس تخصصها في فروع الإنتاج كثيفة العمل لا كثيفة رأس المال¹، وينفي الرأي الشائع بأن: "الاقتصاد الأمريكي بالمقارنة ببقية دول العالم يتميز بفائض نسبي في رأس المال ونقص نسبي في العمل ثبت أنه خاطئ، وفي الحقيقة فإن العكس هو الصحيح"².

الفرع الثالث: الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية

بسبب التقدم التكنولوجي السريع وظهور الشركات متعددة الجنسيات كلاعب رئيسي في التبادل الدولي، لم تعد النظريات التقليدية قادرة على استيعاب هذه التطورات والتكيف تبعاً لها ولإيجاد التفسير المناسب الذي ينسجم مع واقع التجارة العالمية الجديد³، أجريت العديد من الدراسات وظهرت العديد من التيارات الحديثة التي عنيت بدراسة وتفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول، وسنحاول فيما يلي التطرق إلى أهم هذه الاتجاهات وأشهرها.

** نظراً لعدم توفر البيانات عن الواردات الأمريكية فإن "ليوننتيف" استعاض عنها ببيانات عن تكلفة بدائل الواردات الأمريكية التي يتم إنتاجها محلياً كبديل للسلع التي يتم استيرادها من الخارج.

¹ عبد الرشيد بن ديب، "تنظيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر"، مرجع سابق، ص 40.

² أمين رشيد كونه، *الاقتصاد الدولي*، مرجع سابق، ص 58.

³ بديع جميل قذو، *التسويق الدولي*، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2009، ص 50.

أولاً: منحى التعلم

يربط هذا التحليل بين ارتفاع مستوى مهارات العمل والتحسين في الفن الإنتاجي وبين إجمالي عدد المنتجات التي يتم إنتاجها من نوع معين خلال فترة زمنية معينة، وليس بين حجم الاستثمارات في التعليم والبحوث، وفيما يتعلق بقدرة العمال على التعلم لوحظ أن عدد الساعات التي يقضيها العامل في صناعة منتج معين يميل للانخفاض بنسبة منتظمة كلما تضاعف الإنتاج، وبالتوسع في تطبيق ذلك التحليل يمكن القول أن نفقات الإنتاج جميعاً تتخفض مع تراكم تجارب الإنتاج¹، وامتداد هذا التحليل إلى التحليل الاقتصادي الدولي يعطى نتائج جديرة بالاهتمام بفرض وجود دولتان، الأولى هي رائدة في صناعة منتج كثيف العمل بينما دخلت الدولة الثانية إلى هذا المجال في مرحلة لاحقة، فنظراً لافتقار الدولة اللاحقة إلى التجربة ورغم ما تتمتع به من ميزة نسبية لإنتاجها كثيف العمل، فإنها لن تستطيع في بادئ الأمر منافسة الدولة الرائدة، وباستطاعة الدولة الرائدة أن تبقى على فجوة بينهما وبين الدولة اللاحقة طالما كان في استطاعتها مضاعفة الإنتاج بنفس السرعة الأخيرة، ولما كان هذا بأمر بالغ الصعوبة، وتبعاً لذلك يتباطأ معدل انخفاض النفقات في الدول الرائدة بينما تنخفض نفقات الإنتاج بمعدل أسرع في الدولة اللاحقة، وهنا تعود المزايا النسبية ونسب عوامل الإنتاج إلى الظهور بوضوح ما قد تم التخلص من عبئ التفوق التكنولوجي²، فإذا ما أدخلنا في اعتبارنا أن المعدات ذات النفقة الرأسمالية العالمية والتي يستغرق إهلاكها وقتاً طويلاً قد تتقادم وبالتالي تصبح عائقاً أما الدولة الرائدة فإنها تواجه وضعاً أسوأ مما يبدو فمثلاً كانت الثورة الصناعية بإنجلترا تواجه مصاعب بسبب عدم كفاءة نظام السكك الحديدية التي أنشأت في وقت لاحق بالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وبالمثل فوضع اليابان كدولة لاحقة في صناعات كثيرة مكنها من المنافسة عند الأثمان الدولية بل وفتح المجال أمام صادراتها بنفقات إنتاج دون مستوى النفقات العالمية³.

ثانياً: نموذج دور حياة المنتج

أوضح المفكر الاقتصادي بوسنر* سنة 1961 في نظريته (الفارق التكنولوجي) أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية جديدة لدولة ما، وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغى عن

¹ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 69-70.

² مجدى محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 102.

³ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 70.

* ريتشارد بوسنر ألين: الفقيه الأمريكي ولد في 11 يناير 1939 وهو المنظر القانوني واقتصادي، وقد دعي وأشتهر بوسنر بأنه الباحث القانوني الأكثر تميزاً، وهو مؤلف ما يقرب من أربعين كتاباً في الفقه والاقتصاد وموضوعات أخرى عديدة بما في ذلك التحليل الاقتصادي للقانون، والاقتصاد والعدالة، ومشاكل الفقه، والجنس وقانون العقل أو المعقول، والبراغماتية والديمقراطية، وأزمة الديمقراطية الرأسمالية.

طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا¹، بحيث ركز نموذج بوسنر في تفسيره لنمط التجارة الخارجية على إمكانية حيازة إحدى الدول لطرق فنية متقدمة في الإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل، مما يؤهل هذه الأخيرة على اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول ومعنى ذلك أن الاختلافات الدولية في المستويات التكنولوجية تحقق اختلافا مناظرا في المزايا النسبية المكتسبة، وقد ميز بوسنر في تحليله بين ثلاث فجوات²:

➤ فجوة الطلب: هي الفترة الزمنية بين ظهور السلعة الجديدة في الدولة موطن الاختراع ت¹، وبداية استهلاك السلعة في الخارج ت²؛

➤ فجوة التقليد: وهي تمثل الفترة الممتدة بين بداية الإنتاج في الدولة موطن الاختراع ت¹ وبداية إنتاج نفس السلعة في الخارج ت³؛

➤ الفجوة التكنولوجية: هي الفترة الزمنية بين فجوة الطلب وفجوة التقليد، فالتجارة هنا تحدث خلال الفترة الزمنية التي تبدأ بقيام الدولة المخترعة بتصدير المنتج الجديد وبداية الإنتاج لهذه السلعة في الدول المقلدة.

وبزوال الفجوة التكنولوجية تبدأ العوامل التكنولوجية في فقدان الدور الذي لعبته كعامل مفسر لنمط التجارة الخارجية بين الدول في المنتجات الصناعية كثيفة التكنولوجيا، هذا ما أدى إلى ظهور نظرية دورة حياة المنتج التي طورت من طرف العديد من اقتصاديين، إلا أن تحليل هذه النظرية ينسب عادة إلى فرنون^{**} 1966 حيث يفترض هذا الأخير بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة مما يسمح له أن يكون رياديا في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها، ثم تنقل هذه المنتجات في المراحل الموالية إلى دول أخرى خارج الولايات المتحدة وذلك بعد تحقيقها النجاح والرواج³.

ويرى فرنون أن تقديم منتجات جديدة تحتوي على أحدث المعارف التكنولوجية يمر بالمراحل التالية⁴:

* المرحلة الأولى: وفيها يقدم المنتج الجديد، وغالبا ما يحقق عائد أو دخلا مرتفعا ويحتاج إلى نفقات عالية من البحث والاختراع ومهارات فنية وعمالية كبيرة وتواجد سوق محلية قادرة على استيعابه واستخدامه ومراجعتة، بحيث تؤهله في صورته النهائية للاستهلاك، وغالبا ما تكون هذه المشروعات والسوق متمثلة في السوق الأمريكية، وبعد انتشاره وتوافر القوة الشرائية للحصول عليه، فهو يجذب الانتباه في البلاد الأخرى، ويطلب التجار الأجانب هذا المنتج وعندئذ تبدو الولايات المتحدة في البداية كمصدر لهذا المنتج الجديد؛

¹ قسوم ميساوي وليد، "دراسة قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع أخذ الفترة الممتدة من عام 1978-2006"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر، 2008/2007، ص10.

² مخلوفي عبد السلام، "أثر اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة TRIPS على نقل التكنولوجيا والقدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق العالمية"، الملتقى الوطني الأول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، (البلدية(الجزائر)، 2003، ص71-72. ^{**} فرنون: فرنون سميث من مواليد 3 أكتوبر 1918، وقد وضع ما يسمى نظرية دفع قيمة 1963-1965.

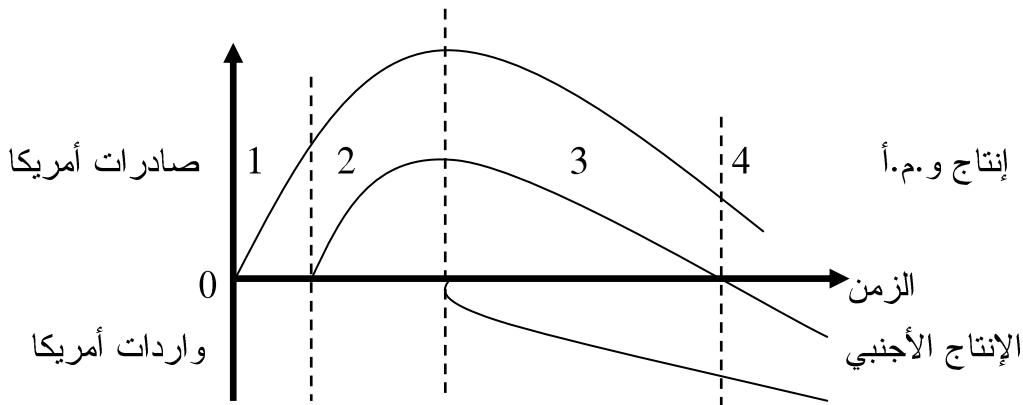
³ صواليي صدر الدين، "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص52.

⁴ مصطفى رشدي شيه، الأسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص107-109.

* المرحلة الثانية: حيث يبدأ الطلب الأجنبي على هذا المنتج في النمو، وتبدو ضرورة وأهمية هذا المنتج لأسواق الأجنبية، فيقوم المنتج الأجنبي بإنتاجه محليا وداخليا ويقوم باكتساب التكنولوجيا الضرورية لتصنيع هذا المنتج ويبدأ إنتاجه في هذه الدول وتقل صادرات أمريكا منه، وبالطبع يساعد على ذلك الوسائل الشرعية وغير الشرعية لاكتساب حقوق الملكية الفكرية والصناعية؛

* المرحلة الثالثة: وفيها يتم إنتاج المنتج محليا وإدخال التحسينات عليه وتطوير إنتاجه واستغلال العمالة الماهرة الرخيصة حتى يتحقق تخفيض نفقاته، وتحاول المشروعات الأجنبية بعد ذلك توريد هذا المنتج إلى أسواق أمريكا وتخفض النفقات أكثر فأكثر نتيجة انتشاره في السوق المحلية، وزيادة صادراته إلى السوق الأمريكية وتتحقق هنا منافع اقتصاديات الحجم (الإنتاج الكبير)، وتستطيع المشروعات الأجنبية أن تتنافس وتتحول الولايات المتحدة من مصدر رئيسي إلى منافس في السوق الدولية ثم تاركة هذا السوق والسوق المحلية للمنتجات الأجنبية لكي تتجه إلى اختراع منتجات جديدة تسير في نفس الدورة، ويمكن توضيح أسلوب دورة حياة المنتج ببيانها من خلال الشكل التالي:

شكل (1): يوضح دورة حياة المنتج



المصدر: مصطفى رشدي شبحه، الأسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات، مرجع سابق، ص 109.

حيث تمثل الأرقام 1-2-3-4 على التوالي المراحل التالية:

- ✓ مرحلة تطوير المنتج وتقديمه وعرضه للبيع في الدولة المتقدمة تكنولوجيا (و.م.أ)؛
- ✓ يمثل مرحلة نمو صادرات هذه الدولة نتيجة زيادة الطلب الأجنبي عليها؛
- ✓ عبارة عن انخفاض في صادرات هذه الدولة المتقدمة تكنولوجيا، عندما تبدأ المشروعات الأجنبية في إنتاج المنتج في بلادهم الأصلية مستفيدة من توافر عناصر الإنتاج الرخيصة؛
- ✓ مرحلة تحول الدولة المتقدمة تكنولوجيا (و.م.أ) إلى مستوردة لهذا المنتج مع انخفاض أسعاره الأجنبية.

ثالثا: نموذج ليندر

يرى الاقتصادي السويدي استافن ليندر أن التجارة الدولية ترتبط بالمزايا النسبية، ولكن منشأ هذه المزايا لا يوجد في الاختلاف بين الهبات المبدئية لعوامل الإنتاج، وليس يعني هذا أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج لا قيمة له، ولكن يتطلب الأمر البحث عن اعتبارات أخرى¹، فعند تفسيره للتبادل الدولي فرق ليندر بين تجارة

¹ محمود يونس، اقتصاديا دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 78.

المنتجات الأولية وتجارة المنتجات الصناعية، فيما يخص تجارة المنتجات الأولية فإن التفسير الذي قدمه يتطابق والتفسير الذي تقدمه نظرية هكشر-أولين لنسب عوامل الإنتاج، أما فيما يخص تجارة المنتجات الصناعية فإن نظرية ليندر ترجع أسباب قيام التجارة الخارجية إلى عامل تشابه الدخل أو التفضيل وعليه فإنه يعتمد في تفسيرها على عوامل تتعلق بجانب الطلب لا العرض، إذ يرى ليندر إن توافر الشرطين التاليين يعد أمراً ضرورياً لقيام التجارة الخارجية في السلع الصناعية¹:

✓ يعتبر وجود طلب داخلي شرطاً ضرورياً لكي تدخل أي سلعة صناعية في نطاق الصادرات، مفاد ذلك أن أي سلعة لا بد وأن تنتج وتستهلك في الداخل قبل أن تتحول إلى سلعة تصديرية؛
✓ أما الشرط الثاني فيتلخص في تجارب تكوين المنتج لبلد معين مع هيكل الطلب الداخلي، حيث تتجه الأسعار النسبية لهذه المنتجات إلى الانخفاض.

فحسب ليندر يعتبر الطلب عنصراً أساسياً للصادرات الصناعية وهذا الأخير يتحدد انطلاقاً من متوسط دخل الفرد وعليه فإن الدول متشابهة الدخل ستكون أيضاً متشابهة الذوق، وبالتالي فإن فرص التصدير لكل دولة سيكون في أسواق دولة أخرى مشابهة لها من حيث الدخل²، إضافة إلى ذلك فإن الدول تقوم بتصدير السلع التي تملك أسواقاً كبيرة لها وذلك لأن كبر حجم الأسواق يؤدي إلى تخفيض كلفة الإنتاج بسبب اقتصاديات الحجم الكبير³، ومن هذا المنطلق فإن السوق الخارجي ما هو إلا امتداد للسوق الداخلي في حين أن المبادلة الدولية لا تمثل سوى توسع للمبادلات الإقليمية.
إلا أنه وما يؤخذ على هذه النظرية⁴:

✓ السوق الخارجي ليست امتداداً للسوق الداخلي في كل الدول ولكل السلع ، إنما هناك بعض الدول تنتج للاستهلاك الأجنبي مثل الصين والهند فهي تنتج بعض المنتجات لدول العالم الأول وهذا لتدني تكلفة اليد العاملة فيها الذي يؤدي بدوره لتدني سعر السلعة نفسها والتي لا يقدر الفرد المحلي على اقتنائها أو هو غير محتاج لها أصلاً فتوجه للسوق الخارجي مباشرة؛
✓ أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخل الفردية في البلدان المختلفة ، وهذا يعود لاختلاف التقاليد والعادات والأديان وكذا الثقافات.... الخ، مما يؤثر على ميولات الأفراد لبعض السلع على حساب الأخرى.

المطلب الثاني: السياسة التجارية الدولية

يتعرض نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء لتشريعات ولوائح رسمية من جانب أجهزة الدولة التي تعمل على تقييده أو تحريره من العقبات المختلفة التي تواجهه على

¹ سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الخامسة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000، ص63.

² جمال جويدان، التجارة الدولية، موجه سابق، ص51.

³ موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص54.

⁴ علي محمد، "نظرية ليندر كاتجاه حديث في تفسير قيام التجارة الدولية" www.futuranfase.blogspot.com/2009/.../blog-post_15.h

الإقليمية

المستوى الدولي أو الإقليمي وتعرف هذه الإجراءات والأساليب التنظيمية بالسياسة التجارية¹، وترتبط السياسة التجارية لأي دولة ارتباطا وثيقا بمصالحها الاقتصادية، وأن اعتماد الدولة لسياسة تجارية ما إنما ينطلق من مستوى تطورها الاقتصادي، ولهذا نجد اختلاف وتباين السياسات التجارية من دولة لأخرى، ومن وقت لآخر².

الفرع الأول: ماهية السياسة التجارية الدولية

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة³.

أولاً: أهداف السياسة التجارية الدولية

من بين الأهداف التي تسعى السياسة التجارية الدولية إلى تحقيقها مايلي⁴:

- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، من خلال زيادة الصادرات و ترشيد الواردات؛
- ✓ حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛
- ✓ حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الإغراق؛
- ✓ تشجيع الاستثمار من أجل التصدير بإقامة المناطق الحرة؛
- ✓ زيادة العمالة و مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ حماية الصناعات الناشئة التي يتوقع لها مستقبل، بشرط أن يتوافر عدد من الشروط الاقتصادية للحماية العقلانية وهي:
- ☞ معرفة ما هي الصناعات الأساسية التي تستحق الدفاع عنها، بمعنى أن تكون الصناعة المحمية فعلا لها فرص تحقيق غزو الأسواق وجلب العملة الصعبة؛
- ☞ تحديد الفترة القصوى التي من خلالها يمكن للمنتج المحلي أن يصل فترة النمو من أجل مواجهة التحدي ومنافسة المنتجات الأجنبية.
- ✓ التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني، بالأدوات الملائمة؛
- ✓ إيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.

ثانياً: أدوات وأساليب السياسة التجارية الدولية

تمثل أدوات السياسة التجارية كل الوسائل التي يمكن أن تؤثر بها الدولة على تجارتها الخارجية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة¹، ومن أهم أدوات السياسة التجارية مايلي:

¹ عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص152.

² شريط عابد، " دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية حالة دول المغرب العربي "، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003، ص32-33.

³ عبد المطلب عبد المجيد، سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة (مصر)، 2003، ص124.

⁴ زايد مراد، " دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر "، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005، ص131.

1 الإجراءات السعرية:

➤ الرسوم الجمركية: تعرف الرسوم الجمركية بأنها الضريبة غير المباشرة التي تمس البضائع وليس مداخيل الأشخاص، والتي يمكن استرجاعها في سعر بيع المنتج، وفي المبدأ يعتبر دخول البضائع للحدود الإقليمية حدثاً منشأً للضريبة الجمركية، إذ تعد الحقوق الجمركية رسوماً مفروضة على الواردات من السلع أو الخدمات، وتحصل في العادة من طرف مصالح الجمارك عند نقاط الدخول للدولة، وتعتبر الحقوق الجمركية من أهم الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسات التجارية، فهي أداة سعرية تستعمل لتقليص هامش الفرق بين الأسعار الخارجية والأسعار الداخلية، وبالتالي تمكين المنتجين المحليين من مواجهة المنافسة الأجنبية التي كانت تهدد الإنتاج الوطني على مستوى السوق المحلية².

وهناك أنواع عديدة من التعريفات حيث يجري تقسيمها إلى³:

☞ من حيث كيفية تحديد الرسم الجمركي: ونميز في هذه الحالة بين الرسوم القيمية والرسوم النوعية والرسوم المركبة، أما الرسوم القيمية فتحدد كنسبة مئوية من قيمة السلعة، والرسوم النوعية تحدد على أساس الوحدة من السلعة بالعدد والوزن، بينما تتضمن الرسوم المركبة رسماً نوعياً يضاف إليه رسم قيمي.

☞ من حيث الهدف: يميز بين الرسوم المالية والتي تفرض بقصد تحقيق إيراد لخزانة الدولة، والرسوم الحمائية التي تهدف إلى حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

☞ من حيث مدى حرية الدولة في فرضها: وفي هذه الحالة يميز بين التعريفات المستقلة والتعريفات الاتفاقية فالأولى تنشأ عن إدارة تشريعية داخلية، أما الثانية فتكون بموجب اتفاق دولي مع دول أخرى.

☞ تبعاً لسعر الضريبة المفروضة: وفي هذه الحالة يفرق بين التعريفات البسيطة والمزدوجة والمتعددة إلى

جانباً

التعريفات العادية قد يوجد تعريفات احتياطية تتوقف على ظروف التي تطبق فيها التعريفات الجمركية.

➤ إعانات التصدير: وتعني إعانات التصدير تقديم مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجات السلع المخصصة للتصدير، إذ يؤدي الدعم الحكومي للمصدرين إلى تمكينه من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبياً مما يزيد من قدرته على المنافسة، وتلجأ الحكومة إلى سياسة دعم الصادرات ليس لتقوية مراكز الصناعات الوطنية ومدتها بأسباب البقاء والتطور فحسب بل لخدمة أغراض اقتصادية متعددة، من ذلك

¹ مجدى محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 167.

² مداني لخضر، "تطور سياسة التعريفات الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 20.

³ هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 405.

الفصل الأول: الاطار النظري للتجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية

تخفيض العجز في الميزان التجاري وتأمين مصادر الصرف الأجنبي إضافة إلى ذلك أن هذه الصناعات المخصصة للتصدير تفتح فرص عمل لعدد من أفراد القوة العاملة ومنه القضاء على البطالة¹.

➤ سياسة الإغراق: يقصد بالإغراق الوضع أو الحالة التي يكون فيها سعر السلعة المصدرة يقل عن قيمتها

المعتادة عند تصديرها إلى دولة أخرى، أو حيث تقل تكاليف إنتاجها، فالإغراق يفترض قيام دولة بتصدير سلعة معينة وفقا لسعر يقل عن سعر بيعها في البلد المستورد أو يقل عن سعر منتج مماثل يباع في بلد التصدير، ولدى وجود الإغراق فإن للدولة المستوردة بتصدي للإغراق بفرض رسوم جمركية لمواجهة امتصاص آثاره، وممارسة الإغراق تأتي أساسا لتحقيق²:

✓ المحافظة على أسواق قائمة لسلع أجنبية؛

✓ تحقيق مركز احتكاري لهذه السلع إثر إخراج المنافسين من السوق محل الإغراق؛

✓ التخلص من فائض مخزون سلع معينة أو لزيادة إنتاج سلع معينة بهدف تخفيض تكاليف إنتاجها؛

✓ السعي من أجل فتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة مصدر الإغراق.

➤ الرقابة على الصرف: تتمثل الرقابة على الصرف الأجنبي في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على

عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات ويمكنها من تحقيق عدة أهداف نذكر منها مايلي³:

☞ تحقيق توازن ميزان المدفوعات: حيث يمكن للحكومة من خلال التحكم في عمليات البيع والشراء الخاصة

بالعملات الأجنبية أن تضغط الواردات بحيث تتساوى مع الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق توازن الحساب الجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

☞ تحقيق الحماية للصناعات المحلية: وذلك من خلال الحد من الواردات.

☞ حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور: فبدلا من أن تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها

المحلية

كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات التضخم المحلي وزيادة في قيمة الديون الخارجية بدلالة العملة الوطنية، وانخفاض الثقة في العملة المحلية، فإنها تقوم بإتباع أسلوب الرقابة على الصرف لتحقيق نفس الغرض موفرة على نفسها كل المتاعب السابقة.

2 الإجراءات الكمية

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان (الأردن)، 2007، ص 166-167.

² محمد زيدان، "قواعد تنظيم التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، البلدة (الجزائر)، 2003، ص 62.

³ السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص 153-154.

➤ نظام الحصص: وفحوى هذه الأداة هو تحديد طبيعة وكمية السلع المستوردة مسبقا، مع إمكانية تحديد الناحية والمنطقة الجغرافية مصدر الاستيراد، لذا يمكننا القول إن تحديد حجم الواردات هو شكل من أشكال الرقابة الحكومية على الاستيراد ولكن بصفة محدودة من منطلق أن نظام الحصص لا يخص إلا بعض السلع، فيما معنى أن باقي السلع الأخرى غير الواردة في إطار نظام الحصص تبقى خاضعة لحرية الاستيراد¹، وهناك طرق متعددة لتطبيق نظام الحصص²:

➤ نظام الحصص الإجمالية: حيث تحدد الكمية التي سيسمح باستيرادها من السلعة، خلال مدة معينة وذلك دون

توزيع ما بين الدول المصدرة أو تقسيم ما بين المستوردين الوطنيين.

➤ نظام الحصص الموزعة: حيث تقوم الدولة بتوزيع كمية الحصص ما بين مختلف الدول المصدرة للسنة

فتحصل كل دولة على النسبة مئوية من الكمية المسموح باستيرادها من السلعة خلال المدة، وقد يدفع بالدولة إلى إتباع هذا النظام رغبتها في محاباة دولة معينة في مواجهة دولة أخرى، وهي تعتمد في هذه الحالة إلى زيادة النسبة المئوية للدولة الأولى وإنقاصها للدولة الثانية.

➤ نظام الحصص الضريبية: حيث تفرض ضريبة جمركية بسعر منخفض على كمية محددة من السلع

المستوردة خلال مدة معينة، أما ما يستورد زيادة عن هذه الكمية خلال المدة المذكورة فنطبق عليه ضريبة جمركية أكثر ارتفاعا.

➤ تراخيص الاستيراد: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا ومكملا بما يعرف بنظام تراخيص

الاستيراد، ويتمحور هذا النظام في عدم السماح باستيراد إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة لذلك، التي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصص المقررة بلا قيد ولا شرط وقد تصدر تراخيص الاستيراد وفق لأسس معينة كتحديد حصص التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة، وقد تعتمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد³.

3 الإجراءات التنظيمية:

➤ المعاهدات والاتفاقيات التجارية: المعاهدة التجارية هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال

أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل بجانب المسائل التجارية

¹ حراق مصباح، " التجارة الخارجية وسياستها الجبائية في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة للجزائر "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2002، ص 08.

² عبد المطلب عبد المجيد، سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص 143.

³ سمير شنيبي، " التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004 "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، يوسف بن خدة، الجزائر، 2005/2006، ص 30.

الإقليمية

والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري، وعادة ما تتضمن أحكام المعاهدات النص على مبدأ المساواة في المعاملة، وأحياناً تتضمن مبدأ المعاملة بالمثل، وإن أهم ما تتضمنه المعاهدة من مبادئ وأكثرها شهرة¹ مبدأ الدولة الأولى بالرعاية*، ويتميز الاتفاق التجاري عن المعاهدة التجارية بأمور منها²:

✓ أجله الأقصر فالاتفاق يعقد عادة لسنة واحدة؛

✓ أنه يتناول أموراً معينة بالذات في تفصيل يزيد عما نجده في المعاهدة التجارية التي تقتصر على وضع المبادئ العامة وقواعد السلوك بين الدولتين؛

✓ تتضمن الاتفاقات التجارية عناصر تتفاوت بحسب الأحوال كالإشارة إلى الإجراءات التي تتبع في التبادل التجاري أو تحديد الكميات أو القيم أو بيان المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين... الخ.

➤ **اتفاقات الدفع**: ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل

عملاتها إلى عملات أجنبية، واتفاق الدفع هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفقاً للأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، وجوهر هذا الاتفاق هو أن تتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدين بالقيود في حساب مقاصة لمدفوعات ومتحصلات كل منهما مع الأخرى، ويحدد اتفاق الدفع العملة التي تتم على أساسها العمليات، وسعر الصرف الذي تجري التسوية وفقاً له، فضلاً عن أنواع المعاملات التي يسمح بتحويلها عن طريق ومدة سريانه وطريقة تجديده أو تعديل بعض نصوصه³.

الفرع الثاني: سياسة الحرية التجارية

إن أول من نادى لهذه السياسة هم رواد المدرسة الكلاسيكية من فرنسيين وإنكليز، وانطلق هؤلاء من تحقيق المصالح لبلدانهم دون أن يفكروا بمصالح البلدان الأخرى⁴، ويعني تطبيق سياسة الحرية التجارية قيام التخصص وتقسيم العمل على أساس اختلاف النفقات النسبية، وتخصص البلد في إنتاج السلعة أو السلع التي تنخفض لديه نفقات إنتاجها نسبياً يدل على أن موارده الاقتصادية قد وضعت في أحسن الاستخدامات الممكنة لها داخل الاقتصاد، ويحقق بذلك أكبر إنتاجية لعناصر الإنتاج ويتمكن من تحقيق أكبر ناتج قومي ممكن⁵، ولا نقصد بالانفتاح أو تحرير السياسة التجارية الدولية فقط الحصول على السلع وإنما أيضاً الحصول على الخدمات والتكنولوجيا والاستثمار الأجنبي ورأس المال⁶، فالتجارة الخارجية تعتبر بمثابة مؤشر يبين مستوى التطور الاقتصادي والانفتاح على الأسواق العالمية، بحيث أصبحت معظم الدول تبدي اهتماماً كبيراً من خلال تطوير

¹ هشام محمود الإقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص 417.

* سيتم تناول "مبدأ الدولة الأولى بالرعاية" وغيرها من هذه المبادئ التي نصت عليها اتفاقية الجات وبنوع من التفصيل في المطلب الموالي.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002/2001، ص 285.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 309.

⁴ محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 282.

⁵ عبد الرحمن يسرى أحمد، الاقتصاديات الدولية، مرجع سابق، ص 158.

⁶ غازي عبد الرزاق النفاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، 2006، ص 187.

مستوى سياستها التجارية الهادفة إلى الانفتاح على الخارج¹، وعليه فيمكن تعريف سياسة الحرية التجارية على أنها: "مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المباشرة أو غير مباشرة، الكمية أو غير الكمية، التعريفية أو غير تعريفية، لتعمل على تدفق التجارة الدولية عبر الحدود الدولية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة"²، ويسوق المؤيدون لسياسة حرية التجارة الدولية العديد من الحجج المؤكدة والمدعمة لموقفهم ولعل أهمها مايلي:

أولاً: منافع التخصص وتقسيم العمل الدولي

إذا كانت هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة لأسواق عدد كبير من الدول، ويتحول السوق من سوق صغير إلى سوق كبير، متسع ومتعدد ومتنوع، ومن الممكن في هذه الحالة أن يكون تقسيم العمل على نطاق دولي، وتخصص كل دولة في الإنتاج لما يناسب ظروفها الطبيعية والتاريخية فيزداد إنتاجها ويرتفع مستوى رفاهيتها، وبالتالي تتحقق الرفاهية لدول العالم، وعليه فلن تحريز التجارة من كل القيود، يؤدي إلى التوزيع العقلاني للجهد والمهارات والمعارف الإنسانية في كل فرع من فروع الإنتاج، والاستفادة من الفروق والمهارات الطبيعية والتاريخية في خلق ظروف إنتاجية مواتية لكل اقتصاد وصناعة³.

ثانياً: منافع المنافسة

فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلاً عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين، فمن ناحية مستوى الإنتاجية تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطوراً وفعالية سعياً وراء زيادة الناتج وخفض النفقة، ومن ناحية المستهلكين تحول المنافسة دون قيام الاحتكارات إذ يعتمد التوسع في حجم المشروعات على اتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة، فيتحقق خفض النفقة وبالتالي خفض الأثمان لصالح المستهلكين نتيجة للاستفادة من وفرة الإنتاج الكبير⁴.

ثالثاً: تشجيع التقدم التكنولوجي

تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة، مما يساعد المنتجين المؤهلين على المحافظة على حصتهم في السوق وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذه المنافسة ويشتري ما يحتاجه من السلع بأسعار منخفضة⁵.

¹ أحمد صدام عبد الصاحب الشيبيني، " واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 43-44، 2008، ص62.

² عبد المطلب عبد المجيد، سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مرجع سابق، ص133.

³ مفتاح حكيم، " السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002، ص52.

⁴ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي "العلاقات الاقتصادية الدولية، الاقتصاد الدولي خاص للأعمال، اتفاقات التجارة العالمية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص280.

⁵ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص339.

رابعاً: التبادل الثقافي والاجتماعي

فالتجارة الدولية الحرة ستؤدي إلى تطوير العلاقات بين الأقطار، فمن منافع السياسة التجارية الحرة توفير مجالاً للجميع للوصول إلى أسواق المواد الأولية ومجالاً لكل قطر لتوسيع اقتصاده والإسهام في زيادة مجموع الإنتاج الدولي وتوزيع هذه الزيادة بين الأقطار المتاجرة فتؤدي إلى تبادل الثقافات والمعارف والعادات الاجتماعية ونموها¹.

الفرع الثالث: التجارة الدولية وسياسة الحماية

عرفنا حتى الآن أن التبادل التجاري الحر بين الشعوب هو الوضع الطبيعي الذي يجب أن يسود في العلاقات الدولية التجارية والاقتصادية والثقافية، وكل ما يعترض هذه الحرية يؤدي إلى وجود وضع غير طبيعي بين الشعوب والدول على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية، فالنمو الاقتصادي وزيادة الدخل الوطني لا يمكن تحقيقه بدون تجارة دولية حرة، وبدونها لا يتحقق تقسيم العمل والتخصص فيه، ومع ذلك فلا يوجد حتى الآن في عالمنا المعاصر ولو دولة واحدة تفتح حدودها بحرية كاملة أمام حركة الصادرات والواردات، فكل الدول تفرض قيوداً على الاستيراد والتصدير²، وعليه فيمكننا تعريف سياسة الحماية التجارية بأنها: قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم الجمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية³، وقد استند أنصار الحماية إلى الحجج التالية:

أولاً: حماية الصناعات الناشئة

يرى المدافعون عن حماية الصناعات الناشئة أنه لا بد من حماية هذه الصناعات من الصناعات الأجنبية القديمة المنافسة ومع نمو هذه الصناعات الوليدة فسوف تتمكن من الوقوف من جديد لتعاود التنافس بفاعلية مع المنتجين الأجانب، ومع أن هذا الرأي يؤيد الحماية المؤقتة، إلا أن وقف هذه الحماية بعد إقرارها غالباً ما يكون أمراً صعباً، فلقد استخدمت هذه الحجة في الولايات المتحدة مثلاً لفرض ضريبة جمركية لحماية صناعة الصلب الوليدة منذ قرن مضى، أما الآن فإنها لم تعد صناعة ناضجة فقط، بل يعتقد الكثيرون أن الضغوط التنافسية لا تقوى على مواجهة هذه الصناعة، ومع ذلك فإن السياسة العامة فشلت في إلغاء هذه الضريبة⁴.

ثانياً: الحماية التجارية وشروط التبادل

يمكن استخدام القيود على التجارة الدولية بهدف تحسين شروط التبادل الدولية للبلد الذي يلجأ إلى ذلك، والمقصود بشروط التبادل الدولية نسبة أسعار الصادرات إلى أسعار الواردات، إذ يؤدي تقييد التجارة الدولية إلى

¹ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلّي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، ص 279.

² علي عباس، إدارة الأعمال الدولية: الإطار العام، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 75.

³ عبد النعيم محمد مبارك ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والصرافية والتجارة الدولية، الدار الجامعة، الإسكندرية، 1996، ص 255.

⁴ جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلّي: الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض (المملكة العربية السعودية)، 1999، ص 528.

الإقليمية

تحسين شروط التبادل الدولي بالنسبة إلى تلك البلدان التي تقوم بإنتاج وتصدير نسبة مهمة من الإنتاج العالمي من سلعة معينة وكذلك بالنسبة إلى البلدان التي تقوم باستيراد نسبة مهمة من الصادرات العالمية من سلعة معينة، فمثلا استطاعت البلدان العربية المصدرة للبتروول من خلال تخفيض إنتاجها من هذه السلعة خلال حقبة السبعينات من القرن الماضي، أن ترفع أسعار المنتجات النفطية في الأسواق الدولية ارتفاعا كبيرا بالمقارنة مع أسعار باقي السلع والخدمات، وكان من نتيجة ذلك التحسن الكبير في شروط التبادل الدولية لتلك البلدان، مما جعلها قادرة على استيراد كميات ضخمة من السلع والخدمات الاستهلاكية، أكثر بكثير مما كان متاحا لها قبل هذا الإجراء¹.

ثالثا: رفع مستوى التوظيف

تؤدي سياسة الحماية بأساليبها المختلفة لتشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الإنتاج بعيدا عن المنافسة الأجنبية مما يساعد على خلق فرص توظيف جديدة تستوعب الأيدي العاطلة للبلاد النامية، كما قد تحفز هذه السياسة الشركات الأجنبية على الاستثمار في البلاد النامية نفسها لتستفيد من الأسواق التي تعودت البيع فيها من قبل الحماية وحرمت منها بعدها، وهذا من شأنه أن يزيد من مستوى التشغيل في البلاد النامية².

رابعا: مصدر لزيادة إيرادات الدولة

تعتبر الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة في حالة إتباع سياسة الحماية مصدرا قوميا من الموارد المالية لميزانية الدولة، وخاصة بالدول النامية فالتعريف الجمركية وسيلة سهلة من وسائل الحصول على الإيراد دون أن يشعر المستهلك بحدة عبئ هذه الضريبة لأنها ضرائب غير مباشرة³.

خامسا: مكافحة الإغراق الأجنبي

استخدمت هذه الحجة بكثرة في الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الحديثة، فالإغراق كما رأينا سابق بأنه يحدث عندما تباع منشأة منتجاتها بسعر أدنى في سوق التصدير منه في سوق البلد الأم، هذا التعريف لا يقول شيئا عن البيع بأقل تكلفة، فببساطة الإغراق بالنسبة للاقتصاد عبارة عن شكل من أشكال التمييز السعري، إذ أن هذا الأخير يحدث عندما تباع منشأة نفس المنتج في أسواق مختلفة بأسعار مختلفة، والحجة للحماية في هذه النقطة هي أن الإغراق بواسطة المنشآت الأجنبية في البلد الأم هو في معنى غير عادل ويمثل تهديد للمنتجين نظرا لسعر المستورد المنخفض، ولذلك فإن وسائل الحماية المختلفة من شأنها إلغاء ميزة السعر الغير عادل للمنشأة الأجنبية⁴.

¹ أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان (الأردن)، 2003، ص 472-473.

² عبد النعيم محمد مبارك ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والصرفية والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص 288.

³ محمد السانوسي محمد شحاته، التجارة الدولية: في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقيات الجات "دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 138.

⁴ كامل بكرى، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 183-184.

سادسا: حماية أمن الدولة في الداخل والخارج

تستهدف الدولة بفرض القيود حماية أمن الدولة في الداخل أو الخارج، ومثال ذلك العمل على تنمية الصناعات الأساسية اللازمة للدود عن البلاد وتوفير أسباب الأمن الاقتصادي لها في أوقات الحروب، وتستند الاعتبارات السياسية في تبرير الحماية وتقدير ملائمة الأخذ بها بالنسبة لهذا الفرع من فروع الإنتاج أو ذلك، على أنه طالما لا تتخذ الدولة من شن الحروب هدفا اجتماعيا يتقدم في نظرها على رفع مستوى المعيشة وتوفير أسباب الرخاء الاقتصادي لسكانها، فلا قيام لهذا الاعتبار في تبرير فرض القيود على التبادل الدولي إلا حيث يتعلق الأمر بالسلع الأساسية التي يدعو الاحتياط إلى توفير قدر من الاكتفاء الذاتي فيها درءا لمخاطر انقطاع ورودها من الخارج في ظروف الحرب التي لا يكون للبلاد أمر ولا نهى في نشوبها¹.

المطلب الثالث: السياسة التجارية في ظل المنظمة العالمية للتجارة

لإزالة ويلات (ح.ع. 2) وما خلفته من خراب في معظم دول العالم، انصرفت الدول الرأسمالية عقب انتهائها مباشرة إلى التخطيط لبداية عالم جديد، يهتم بتعمير الدول وتنشيط الأداء الاقتصادي العالمي، فتولد عن تلك الجهود ميلاد كل من FMI و BIRD ، أما بالنسبة للتجارة العالمية فقد اقترحت الدول الرأسمالية عقد مؤتمر دولي للتجارة و انعقد فعلا في هافانا من 12 نوفمبر 1948 الى 24 مارس 1948، وبذلك يكون ميثاق هافانا هو المحدد للإطار العالمي الثالث الذي يعنى بالمسائل التجارية و يهتم بوضع أسس السياسة التجارية للدول الأعضاء².

الفرع الأول: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)

تعتبر الجات إطارا عاما تتم من خلاله المفاوضات بين الدول لخفض الرسوم والتعريفات الجمركية وغيرها من القيود الحادة من حرية التجارة البينية بين الدول الأعضاء³، وانبثقت هذه الأخيرة عن المؤتمر المنعقد في مدينة هافانا بناء على دعوة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة الذي يهتم بتنظيم التجارة والاقتصاد الدوليين، وجرى الاتفاق بين 23 دولة مشاركة على وضع أحد فصول الميثاق المقترح موضع التنفيذ وذلك لتنشيط العلاقات التجارية الدولية، وقد اتصل هذا الفصل بالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول عام 1948 في 22 دولة من أصل 23 دولة وكانت دولة تشيلي هي الاستثناء الوحيد إذ التزمت بالاتفاق في مطلع 1949⁴، وتساعد عدد الدول المنظمة إلى الجات حتى وصل في عام 1998 عدد الدول المنظمة إلى 132 دولة منها ست دول عربية وهي (البحرين ومصر والمغرب وقطر وتونس والإمارات) و 31 دولة طالبة للعضوية منها خمس دول عربية هي (الجزائر والأردن وسلطنة عمان والسعودية والسودان) هذا وتمتلك الدول الأعضاء في الجات في مجموعها ما يعادل 95% من حجم

¹ محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 191.

² عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان (الأردن)، 2008، ص 143.

³ صلاح عباس، العولمة في إدارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 31.

⁴ عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية (WTO) واقتصاديات الدول النامية، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان (الأردن)، 1999، ص 19-

التجارة الدولية في السلع والخدمات¹، وكان النص على أن تراجع مدد سريان الاتفاقية كل ثلاث سنوات، ولكن ونظرا للمزايا الممنوحة وأثرها في تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء توصل العديد من الأطراف إلى استمرار التمديد التلقائي للمزايا لفترات متتالية (وبذلك أصبح الاتفاق اتفاقية دائمة وتنظيما دوليا مستمرا وكيانا قائما تتوافق عليه الحكومات في غالبية دول العالم)، وتخضع في الوقت نفسه للتطوير الناتج عن المفاوضات المستمرة والمناقشات التي تهدف إلى تنقيح وتعظيم المزايا المكتسبة لكل الأطراف ووضعها موضع التنفيذ².

أولاً: أهداف الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)

تسعى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لتحقيق أهداف أهمها³:

- ✓ السعي إلى تحقيق مستوى التشغيل الكامل للدول الأعضاء ورفع مستويات معيشة مواطنيها.
- ✓ تنشيط الطلب الفعال بين الدول الأعضاء ورفع مستوى الدخل الحقيقي؛
- ✓ الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية وهذا في الإنتاج والمبادلات التجارية الدولية السلعية؛
- ✓ تشجيع حركة رؤوس الأموال وهذا بزيادة الاستثمارات العالمية؛
- ✓ تسهيل الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية؛
- ✓ زيادة حجم التجارة الدولية وهذا بإزالة القيود المحلية وذلك بتخفيض القيود الكمية الجمركية؛
- ✓ انتهاز المفاوضات كطريق لحل الخلافات المتعلقة بالتجارة الدولية.

ثانياً: مبادئ الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)

يعتبر جوهر النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو تحرير التجارة العالمية، وتحرير التجارة يتضمن بصفة أساسية إزالة جميع القيود والعوائق، أمام حركة السلع والخدمات والاستثمار عبر الحدود وتحقيق المعاملة المتساوية والمتكافئة بين مختلف الدول والسلع الوطنية والأجنبية وإلغاء كافة أشكال التمييز، ويتم كل ذلك من خلال الاتفاق على تطبيق ثلاثة مبادئ رئيسية⁴:

1 مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

وبموجب هذا المبدأ يمنح كل طرف في "GATT" فوراً وبلا شرط أو قيد الأطراف الأخرى جميع المزايا والحقوق التي منحها لأي طرف آخر⁵، أي أن الأطراف المتعاقدة تلتزم بضمان معاملة متماثلة وغير تمييزية بالنسبة لجميع الشركاء، فإذا قامت الدولة بتقديم تنازل تعريفي لبلد ما فإنه تكون مجبرة على تقديمه لجميع

¹ صافية أحمد أبو بكر، "أثر الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات "GATS" على سوق التأمين العربي"، الملتقى العربي الثاني حول: "التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات"، الدوحة (قطر)، 2003، ص102.

² صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحاليل على الحيات؟؟، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص26-27.

³ بلوج بولعيد، "المنظمة العالمية للتجارة والاستثمارات"، الملتقى الوطني حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، البليدة (الجزائر)، 2003، ص34.

⁴ مصطفى رشدي شيه، اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص13.

⁵ محمد عمر حماد أودوح، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص21.

البلدان الأخرى الموقعة على الاتفاق، أي الانتقال من ثنائية المبادلات (تقديم تنازلات متبادلة والإبقاء على الحماية إزاء الغير) إلى المبادلات المتعددة الأطراف (كل الأطراف المتعاقدة تستفيد من التخفيضات الجمركية المحصل عليها أثناء المفاوضات الثنائية)، ويستثنى من هذا المبدأ التكتلات الجهوية (المناطق الحرة والاتحادات الجمركية) إضافة إلى المعاملة التفضيلية التي تخص البلدان النامية¹.

2 مبدأ المعاملة الوطنية:

وهو مبدأ مكمل للمبدأ السابق ويشترط عدم معاملة الدول السلع الأجنبية المستوردة معاملة أقل من تلك المقدمة للسلع المحلية المماثلة بعد استيفاء الرسوم الجمركية عليها من ناحية فرض الضرائب المحلية وتطبيق الأنظمة أو اللوائح الداخلية²، وقد ورد النص على هذا المبدأ في المادة الثالثة من الجات ومعناه أنه متى تم التخليص على سلعة مستوردة ودفعت ما عليها من ضرائب جمركية وأعباء أخرى، ودخلت إقليم الدولية المستوردة فإنها تفقد صفتها الأجنبية، وتصبح على قدم المساواة مع السلعة الوطنية من حيث الضرائب والأعباء الداخلية ومن حيث تطبيق القوانين واللوائح والإجراءات، فلا يجوز مثلاً فرض ضريبة استهلاك أو ضريبة القيمة المضافة على السلعة الأجنبية أعلى مما يفرض على مثلتها الوطنية، كذلك لا يجوز اشتراط أن تعرض السلعة الأجنبية المستوردة في مكان خاص أو أن تنقل بطريقة خاصة أو أن توزع بطريقة خاصة إذا كان هذا الاشتراط أشد مما يفرض على السلعة الوطنية المماثلة³.

3 مبدأ الشفافية:

بموجب هذا المبدأ يتم حظر القيود الكمية التي تفرضها بعض الدول على الواردات، أو حظر نظام الحصص من الواردات، مع وجود بعض الاستثناءات في هذا المجال لصالح الدول النامية، خاصة تلك التي تعاني من عجز مستمر في موازين مدفوعاتها⁴، ومعنى ذلك أن تقتصر حماية الصناعات المحلية في المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى إجراءات أخرى غير جمركية كحظر الاستيراد أو تقييد الواردات من خلال نظام الحصص، إذ أن التعريف الجمركية يمكن قياسها ومتابعة أثرها بطريقة أفضل من القيود الكمية ويعرف هذا المبدأ بمبدأ حماية الصناعات الوطنية من خلال الرسوم الجمركية⁵.

◆ إلى جانب هذه المبادئ فإن الاتفاقية تنظم التزامات الدول بعدم فرض أية قيود جمركية تعيق حرية التجارة،

¹ زعباط عبد الحميد، "المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية (GATT) إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC)"، مجلة الباحث، العدد: 03، 2005، ص59.

² سعيد سويد النصيبي، "المنظمة التجارية العالمية الأهداف والمبادئ وشروط الانضمام (تجربة دول مجلس التعاون الخليجي)"، مؤتمر حول: "الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية"، المجلد الأول، الطبعة الأولى، دبي، 2004، ص65.

³ سعيد النجار، "الجوانب القانونية والاقتصادية لمبادئ التجارة العالمية"، مؤتمر حول: "الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية"، المجلد الأول، الطبعة الأولى، دبي، 2004، ص28-29.

⁴ أيمن النحراوى، "لوجستيات التجارة الدولية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009، ص19.

⁵ عيسى حمد الفارسي، "الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية"، المؤتمر العربي الثاني حول: "التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرض والتحديات أمام الدول العربية"، عمان، 2007، ص112.

كما تفرض التزاما على الدول الأعضاء بعدم إتباع سياسة الإغراق والتي تتمثل بتسويق منتجات في دول أخرى بأسعار أقل من سعر بيعها في الدولة المنتجة ، كما تلزم الدول الأعضاء بوضع التشريعات والترتيبات الملائمة لضمان المنافسة الحرة وتسهيل تبادل وانتقال السلع والخدمات ، وبنفس الوقت حماية عناصر الملكية الفكرية المرتبطة بالنشاط التجاري والصناعي على نحو يحمي صاحب الحق من أي اعتداءات تظال حقه أو تلحق بمنتجاته أو خدماته ضررا في الأسواق العالمية¹.

ثالثا: مراحل تطور الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)

تعد المفاوضات التجارية وسيلة الجات في تحرير التجارة العالمية من خلال إقامة نظام تجاري عالمي مؤسس على قاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة فهذه المفاوضات تشكل الإطار المناسب لخلق صيغة عالمية لتحرير العلاقات التجارية الدولية لها قوة الإلزام من جانب الدول المتعاقدة، وفي إطار هذه الطبيعة التفاوضية نظمت الجات منذ إنشائها في أكتوبر عام 1948 وحتى الآن 8 جولات²، وقد حاولت الدول الأعضاء خلال كل جولة من الجولات السابقة العمل على خفض التعريفات الجمركية ومناقشة العوائق التجارية الأخرى بما في ذلك مساعدة الدول النامية على تنمية تجارتها للتأقلم مع برنامج الاتفاقية، وفي هذا الصدد تم إنشاء مركز التجارة العالمي (ITC)، سنة 1946 وعهد بإدارته إلى كل من الجات ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية³، وعلى العموم فإنه يمكن تقسيم الجولات السابقة إلى أربع مجموعات رئيسية وذلك لأهمية ووحدة الموضوعات التي تتضمنها كل مجموعة على النحو التالي:

1 المجموعة الأولى:

تضم الجولات الخمس الأولى منذ عام 1947 حتى عام 1961، وتتفق الجولات في إجراء مفاوضات حول تخفيض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية بين الدول الأطراف بالاتفاقية، ففي جولة جنيف 1947، تم تخفيض حوالي 45 ألف بند من بنود التعريفات الجمركية، وتوالت التخفيضات حتى الجولة الخامسة وهي جولة ديلون (1960-1961)، وفي هذه الجولة قدمت الدول حوالي أربع مائة وأربعة آلاف تنازل تعريفي وذلك بقيمة سلع تقدر بحوالي 4.9 مليار دولار، ومن أهم الموضوعات أيضا التي تناولتها هذه الجولة هي إجراء تنسيق أو اتفاق حول التعريفات الجمركية الموحدة للسلع وذلك بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) وكل من (و.م.أ) والمملكة المتحدة، بحيث تخفض قيمة هذه التعريفات إلى 20% من سعرها، ليصبح هذا السعر موحدا بين هذه الدول مع تعويض الدول التي تضررت من هذا التخفيض⁴.

2 المجموعة الثانية:

¹ يونس عرب، "نظرة على اتفاقيات التجارة الدولية وأثرها على النظام القانوني الأردني"، برنامج تدريب المحامين المتدربين، الأردن، 2003، ص5.
² سامي عفيفي حاتم، " خصائص النظام الأورغواي (مراكش) التجاري متعدد الأطراف "، مؤتمر حول: "الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية"، المجلد الأول، الطبعة الأولى، دبي، 2004، ص133.
³ سليمان ناصر، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية: حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد: 01، 2002، ص83.
⁴ رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص20.

وتتضمن هذه المجموعة جولة واحدة وهي جولة كيندي التي عقدت بجنيف (1964-1967)، إذ تعتبر جولة كيندي من أهم جولات الجات، شارك فيها 62 دولة يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الجولة في مكافحة الإغراق، وقد تم الاتفاق من خلالها على تخفيض يقدر بحوالي 35% في مقدار التعريفات الجمركية، وقد غطت هذه التخفيضات أكثر من 64% من السلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة، غير أن هذه الجولة فشلت في تحقيق تخفيضات على القيود الجمركية للمنتجات الزراعية التي تصدرها الدول النامية، كذلك لم تتعرض للقيود غير الجمركية مثل القيود الكمية¹.

3 المجموعة الثالثة:

تتضمن هذه المجموعة جولة طوكيو إذ تعتبر هذه الجولة من أطول الجولات السابقة بحيث عقدت في اليابان ودامت من (1973-1979)، ولقد كانت جولة طوكيو محاولة جادة لتوسيع وتحسين اتفاقية الجات، لهذا عدت من أهم الجولات التي عقدتها الجات، حيث شاركت فيها 99 دولة، وتمت صياغة أول مجموعة مبادئ غير جمركية لإدارة تقديم الدعم، والرسوم التعويضية، والمشتريات الحكومية، وتقييم الجمارك، وتراخيص الاستيراد، ورسوم مكافحة الإغراق... الخ والشيء المميز في هذه الجولة أن الدول النامية طالبت بضرورة منحها تعويضات عما سيلحقها من أضرار بسبب تحرير التجارة العالمية، وهذا يدل على إدراك مبكر لمخاطر تحرير التجارة، خصوصا في ظل ميل معدلات التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية².

4 المجموعة الرابعة:

وتتضمن هذه المجموعة جولة الأورغواي (1986-1993)، بحيث أنه مع نهاية عام 1983، أصدرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بياناً مشتركاً في طوكيو، مقتضاه أنه ينبغي أن يكون هناك تفكير جدي لإعداد لجولة جديدة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات، إلا أن الجماعة الأوروبية لم تكن متحمسة آنذاك للفكرة مبدئياً، حيث كان لديها تخوف من أن تتركز المفاوضات على تحرير الزراعة، والتي كانت قد قدمت لها مؤخراً قدراً كبيراً من الدعم والمساندة³، وبدأت هذه الجولة رسمياً في سبتمبر 1986، لتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري الذي انعقد في بوتنا ديلستا بأورغواي في يناير عام 1986، وحدد الإعلان هذه الأهداف بصفة أساسية في تحرير وتوسيع التجارة الدولية بما يضمن النفاذ إلى الأسواق من خلال إزالة القيود الكمية وتخفيض التعريفات الجمركية وإزالة المعوقات الأخرى، وكذلك زيادة استجابة نظام التجارة الدولي متعدد الأطراف للبيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة، وتقوية العلاقة بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى المؤثرة على التنمية والنمو بالإضافة إلى تحسين النظام النقدي العالمي وكان من المقرر انتهاؤها في الاجتماع المعقود ببروكسل في الأسبوع الأول من ديسمبر

¹ شرفاوي عائشة، "تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية-حالة الجزائر-"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001، ص38.

² إسماعيل عبد المجيد المحيشي، "الجمهورية العربية الليبية ومنظمة التجارة العالمية"، المؤتمر العربي الثاني حول: "التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرض والتحديات أمام الدول العربية"، عمان، 2007، ص59.

³ بهاجيرات لاس داس، "اتفاقية منظمة التجارة العالمية المثالب والاختلالات والتغيرات اللازمة"، ترجمة: رضا عبد السلام، دار المريخ، الرياض (المملكة العربية السعودية)، 2005، ص23.

والإجراءات التي تم الاتفاق عليها في جولة الأورغواي، وسوف تتحول الاتفاقية العامة إلى منظمة هي منظمة التجارة العالمية، تدير شؤون النظام الاقتصادي العالمي الجديد كافة، وتصبح الضلع الثالث للنظام الاقتصادي الدولي، وبالتالي تكتمل مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي يتميز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات دولية تختص بالأمر الخاصة بالتمويل والتنمية والتجارة الدولية¹.

ويمكن تلخيص الجولات الثمانية السابق في الجدول التالي:

جدول(5): موجز نتائج جولات الجات الثمانية

عدد الدول	الموضوعات	اسم ومكان الانعقاد	السنة
23	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى وخاصة بين الدول الصناعية.	جنيف	1947
13	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى وخاصة بين الدول الصناعية.	أنسي	1949
38	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى وخاصة بين الدول الصناعية.	توركي	1951
26	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى وخاصة بين الدول الصناعية.	جنيف الثانية	1956
26	التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى وخاصة بين الدول الصناعية.	ديلون	1961-1960
62	التعريفات الجمركية وإجراءات مكافحة الإغراق.	كينيدي	1967-1964
102	التعريفات الجمركية وتدابير غير جمركية، واتفاقات نطاق العمل.	طوكيو	1979-1973
123	التعريفات الجمركية، والتدابير غير جمركية، والقواعد، والخدمات، والملكية الفكرية، وتسوية المنازعات، والمنسوجات، والزراعة، وإنشاء المنظمة... الخ	أوروغواي	1994-1986

المصدر: علي لطفي، "التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية فرص وتحديات أما الدول العربية"، المؤتمر العربي الثاني حول "التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات أمام الدول العربية"، عمان، 2007، ص9.

الفرع الثاني: منظمة التجارة العالمية (OMC)

¹ السيد أحمد عبد الخالق وأحمد بديع بليح، الجات: تحرير التجارة العالمية ودول العالم النامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص24.

تعتبر منظمة التجارة العالمية الدولية أول إطار مؤسسي للتبادل الحر عالميا في التاريخ وهي نتيجة لمخاض عسير من المفاوضات الشاقة ولمدة سبع سنوات بين 120 دولة غنية وفقيرة، وأنشئت عام 1995، وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمرا إذ أنها خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT)¹، وكما رأينا الجات تعتبر بمثابة اتفاقية متعدد الأطراف، بين البلدان توفر إطارا لتنظيم سلوك التجارة الدولية فيما بينها، وقد كانت هناك دائما جهود متواصلة للعمل على تقويتها واستكمالها بين الحين والآخر، وتمثلت آخر هذه الجهود في جولة الأورغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتي تمخضت عن خلق منظمة التجارة العالمية²، وتعتبر هذه الأخيرة بمثابة الإطار التنظيمي، الذي يحوي جميع الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة الأورغواي، ويشمل اختصاص المنظمة الإشراف على تجارة السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء ومراجعة سياستهم التجارية³، وبناء فيمكن تعريفها على أنها: "منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم، للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي"⁴، أما عن الأهداف الأساسية المقررة لـ OMC فهي⁵: خفض الجمارك، حل النزاعات التجارية، تسهيل المفاوضات التجارية، إزالة الممارسات التجارية الجشعة، حماية الدول الأقل نموا من الدول القوية الأكثر نموا.

أولاً: مهام المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

وفقا للمادة 03 إن منظمة التجارة العالمية تتولى المهام التالية⁶:

- ✓ الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، بما في ذلك الاتفاقيات الجمعية؛
- ✓ تنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلا حول بعض المسائل العالقة وبعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة الأورغواي، بالإضافة إلى المفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام؛

¹ محمد إبراهيم عبد الرحيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص137.

² بهاجيراث لال داس، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ترجمة: أحمد يوسف الشحات والسيد أحمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض(المملكة العربية السعودية)، 2006، ص25.

³ عبد القادر بابا، " سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة "، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003، ص107.

⁴ عبد الحميد عبد المجيد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية(من أورغواي لسباتل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص176.

⁵ سلامة سالم سليمان، " تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة "، المؤتمر العربي الخامس حول: "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، تونس، 2007، ص52.

⁶ عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمي (WTO) واقتصاديات الدول النامية، مرجع سابق، ص92-93.

- ✓ الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقية التجارية الدولية، طبقاً للفهم الذي تم توصل إليه في هذا الشأن في جولة أورغواي؛
- ✓ متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد، بما يضمن اتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة؛
- ✓ التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة به من أجل تأمين المزيد من الاتساع في عملية صنع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي.

ثانياً: الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية (OMC)

يتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من الهياكل الرئيسية التالية:

1 المؤتمر الوزاري:

يعد أعلى أجهزة المنظمة والمسؤول عن اتخاذ القرارات، ويضم ممثلين من جميع الدول الأعضاء ويجتمع مرة على الأقل كل سنتين وكان آخر اجتماعاته في سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية¹.

2 المجلس العام:

يتألف المجلس العام من ممثلي الدول الأعضاء جميعهم في المنظمة التجارية العالمية ويجتمع في أي وقت كلما دعت الحاجة لذلك على خلاف المؤتمر الوزاري، ويأتي المجلس العام في المرتبة الثانية بعد المجلس الوزاري ويقوم بأعمال المؤتمر الوزاري خلال المدد التي تفصل بين اجتماعاته، والتمثيل المجلس العام يكون شبه دائم في حين أن المؤتمر الوزاري يكون التمثيل فيه غير دائم².

3 جهاز تسوية المنازعات:

يقوم جهاز فض المنازعات بمباشرة اختصاصاته من خلال المجلس العام، ويعين له رئيس ينظر في مسأله التالية³:

- ✓ التصدي لكافة المنازعات الدولية التجارية؛
- ✓ لا يتدخل في أي نزاع إلا بارتضاء الأطراف المعنية، وفي ضوء ذلك يشكل فرق التحكيم لفض المنازعات والمستشارين (المحلفين)؛
- ✓ يقوم بدور مركزي في فض المنازعات من تشكيل فرق التحكيم، واعتماد التقارير الخاصة بموضوع النزاع، وكذلك الأمور الخاصة بالتنازلات؛
- ✓ يعمل على توفير الحلول الإيجابية لأي خلاف يرضي كل الأطراف؛
- ✓ الإشراف على تطبيق القواعد والمقترحات اللازمة لحل النزاعات وتقرير العقوبات اللازمة؛

¹ المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية: عرض تاريخي تحليلي لنبان ومنظمة التجارة العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص34.

² سهيل حسين الفتلاوي، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص130.

³ عبد الحميد عبد المجيد، الجات وأليات منظمة التجارة العالمية (من أورغواي لسياتل وحتى الدوحة)، مرجع سابق، ص191.

- ✓ يعمل على التدرج في حل الخلافات، وذلك من خلال إقامة مؤتمر للأعضاء المعنيين لبحث موضوع الخلاف وعرض النتائج على المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.
- ✓ توفير الحق لاستئناف قرارات هيئة المستشارين.

4 المجالس الأخرى:

هناك ثلاثة مجالس مكلفة بميادين المبادلات الكبرى وهي: مجلس تجارة السلع ، مجلس تجارة الخدمات ، مجلس جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، و تتولى هذه المجالس السهر على تطبيق اتفاقية المنظمة بناء على اختصاصاتها، وهي مشكلة من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة ، ولهذه المجالس سيرة أجهزة مساعدة، وهي عبارة عن مجالس مكونة من جميع أعضاء المنظمة ، تهتم بالمسائل التجارية و المستويات التجارية المحلية والمسائل الإدارية¹.

5 اللجان الفرعية:

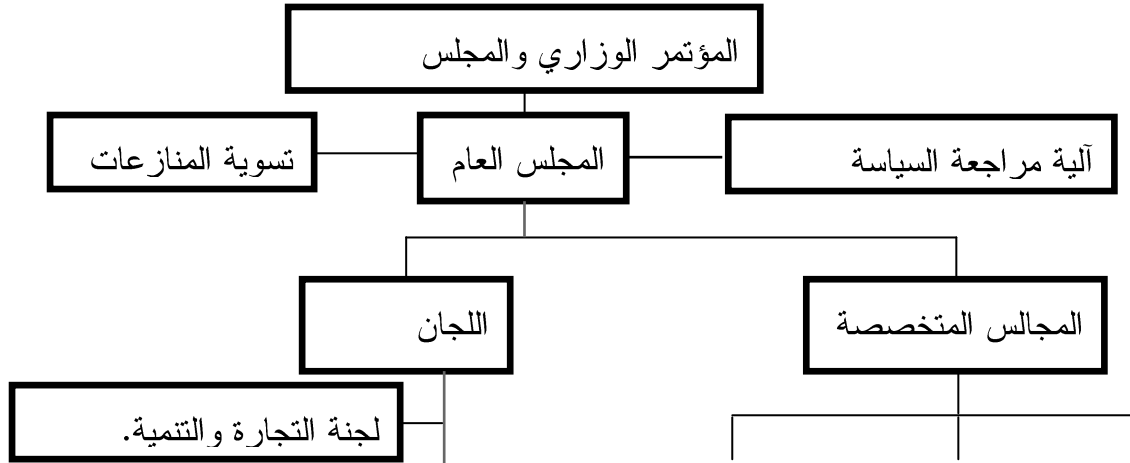
توجد لجنة التجارة والتنمية، ولجنة القيود على ميزان المدفوعات لجنة ميزان المدفوعات، ولجنة الميزانية والتمويل والإدارة².

6 السكرتارية:

وتتضمن جميع الموظفين في المنظمة إضافة إلى المدير العام الذي يعينه المؤتمر الوزاري ويحدد له سلطاته وصلاحياته، ولا يجوز للمدير العام أو الموظفين أن يقبلوا في معرض قيامهم بواجباتهم أي تعليمات من أي حكومة أو جهة خارج المنظمة³.

ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة في الشكل التالي:

شكل(2): الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية (OMC)



¹ بن موسى كمال، " المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد "، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص93-94.

² بهاجيراث لاس داس، " منظمة التجارة العالمية "ليل للإطار العام للتجارة الدولية" ، ترجمة: رضا عبد السلام، دار المريخ، الرياض (المملكة العربية السعودية)، 2006، ص464.

³ حشماوي محمد، " الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية "، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص148.



المصدر: المرسي السيد حجازي، منظمة التجارة العالمية: عرض تاريخي تحليلي لبنان ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص35. (بتصرف الباحثة)

ثالثاً: الفرق بين المنظمة العالمية للتجارة (OMC) والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT)

لقد جاءت المنظمة العالمية للتجارة بعد عدة دورات من الجات آخرها دورة الأورغواي، كما تمت الإشارة إليه سابقاً، وتختلف كل منهما عن الأخرى في عدة نواح مهمة، منها مايلي:

1 الجانب القانوني:

تعتبر الاتفاقية كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محدد ومؤقت، بينما المنظمة فانفاقياتها دائمة، وباعتبارها منظمة دولية تضم أعضاء بينما الاتفاقية تضم الأطراف المتعاقدة، وهو ما يؤكد أن هذه الاتفاقية كانت من الناحية الرسمية معاهدة دولية وليست منظمة عالمية.

2 جانب المنهج:

كانت الاتفاقية عبارة عن أداة متعددة الأطراف، حيث تمت الموافقة على سلسلة من الاتفاقيات على أساس متعددة الجوانب أي على أساس انتقائي، بينما المنظمة فقد حظيت بموافقة وقبول أعضائها ككيان موحد، لذلك فإن جميع الاتفاقيات التي تشكل هذه المنظمة هي اتفاقيات متعددة الأطراف وتشتمل على التزامات لعضوية المنظمة، بمعنى لا يمكن قبول اتفاقية معينة ورفض اتفاقيات أخرى من طرف البلد العضو، عليه أن يقبل الاتفاقية كحزمة واحدة¹.

3 الجانب الشمولي:

لقد كانت قواعد الاتفاقية تشمل التجارة في السلع فقط، بينما اتفاقية المنظمة فإنها تشمل بالإضافة إلى التجارة في البضائع التجارية في الخدمات والأبعاد التجارية للملكية الفكرية والمنسوجات والملابس والاستثمار وعليه فإن المنظمة العالمية للتجارة اهتمت بجميع الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية.

4 جانب تسوية المنازعات:

إن خاصية تسوية المنازعات التجارية في الاتفاقية، تميزت بالقصور وعدم الفاعلية، وذلك بسبب غياب هيئة المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام، كما أنها غير ملزمة بالقدر الكافي، ولذلك سادت الفوضى في العلاقات التجارية فيما بينها وفقاً للقوانين التجارية المحلية لكل منها، بينما يسهر جهاز تسوية المنازعات في

المنظمة، على حماية الحقوق الأعضاء، والحفاظ على التزاماتهم المرتبة بموجب الاتفاقية حيث تسهر هيئة دائمة للاستئناف لمراجعة، أي نتائج تتوصل لجان تسوية المنازعات.

5 جانب الشخصية القانونية:

تعتبر الشخصية القانونية عن العلاقة الموجودة بين وحدة معينة ونظام قانوني محدد، فكل نظام قانوني يحدد من هو الشخص الذي يتمتع بالشخصية القانونية ومن لا يتمتع بها، فالاتفاقية لم تكن تتمتع بالشخصية القانونية، ذلك أنها لم تكن منظمة دولية عكس المنظمة العالمية للتجارة، التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية، لذا فإنها تتمتع بالأهلية في إبرام المعاهدات الدولية مع الدول الأعضاء والحصانة أمام القضاء الداخلي في الدول الأعضاء، كما أنه من حقها تقديم المطالبات المتصلة بتعويض الأضرار التي قد تصيبها أو تصيب موظفيها، كما تتحمل المسؤولية الدولية التي قد تصيب دول أو رعايا دول أعضاء أو غير أعضاء بها¹.

الفرع الثالث: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية (OMC)

كما سبق القول أن المؤتمر الوزاري ينعقد مرة كل عامين، وفيما يلي أهم المؤتمرات الوزارية التي عقدت بعد جولة الأورغواي:

أولاً: مؤتمر سنغافورة 1996

اشترك في هذا المؤتمر وزراء التجارة الخارجية والمالية، والزراعة لأكثر من 120 دولة عضوا في المنظمة، وناقشت هذه الاجتماعات الموضوعات المتعلقة بجدول أعمال المنظمة خلال السنتين الأولين من نشاط وتنفيذ اتفاقيات الأورغواي، وكان على جدول أعمال المؤتمر الوزاري الأول موضوعات مطروحة كثيرة وصل عددها إلى أكثر من 20 بندا من أهمها: متابعة تنفيذ اتفاقات المنظمة، اتفاقات تسوية المنازعات، التحديات التي تواجه دمج الاقتصاد العالمي، معايير العمالة المعروفة دولياً، وكان أهم الإعلانات الصادرة عن المؤتمر الأول وأبرزها²:

✓ الإعلان الوزاري لدعم المنظمة كمنتدى للتفاوض ومواصلة تحرير التجارة ضمن نظام القواعد المعمول به

في المنظمة، وكذلك مراجعة وتقييم السياسات التجارية وذلك من أجل:

☞ تقييم تنفيذ الالتزامات بموجب اتفاقات وقرارات منظمة التجارة العالمية؛

☞ متابعة التطورات في التجارة الدولية.

✓ الإعلان الوزاري الخاص بالتوسع في التبادل منتجات تكنولوجيا المعلومات بين الدول الأعضاء.

ثانياً: مؤتمر جنيف 1998

50 انعقد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في مايو 1998 بجنيف، ووافق انعقاده حلول الذكرى لانطلاق مسيرة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فكانت مناسبة لتأكيد المؤتمر للعمل المشترك بين

¹ ناصر دادي عدون ومنتاوي محمد، "انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل"، مجلة الباحث، العدد: 03، 2004، ص 69.

² محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009/2008، ص 157.

المنظمة والصندوق والبنك الدوليين، لتعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف والعمل ضد النزعة الحمائية والتأكيد على التزام المنظمة بأن يتم تعميم فوائد النظام التجاري المتعدد الأطراف إلى أبعد مدى ممكن، كما أكد المؤتمر اهتمامه بمعالجة الأوضاع التي تؤدي إلى تهميش البلدان الأقل نمواً وذات الاقتصاديات الصغيرة والتزامه بدعم التنمية المستدامة، ورحب بالبلدان المنظمة حديثاً بعد مؤتمر سنغافورة، كما رحب بالنجاح الذي أحرز في ما يتصل بالمفاوضات حول خدمات الاتصالات والخدمات المالية، ودعا إلى وضع اتفاقية تقنية المعلومات، وطالب الدول الأعضاء، بعدم فرض رسوم على التجارة الإلكترونية وإزالة المعوقات أمامها وتشجيع انتشارها، وكان موضوع التجارة الإلكترونية هو الموضوع الرئيسي للمؤتمر، حيث أكد الإعلان الخاص بهذا الموضوع الاتفاق على وضع البرنامج الخاص بالتجارة الإلكترونية، كما أقر وضع برنامج عمل لأنشطة المنظمة فيما يتعلق بتنفيذ كافة نتائج جولة الأورغواي¹.

ثالثاً: مؤتمر سياتل 1999

عقد هذا المؤتمر في مدينة سياتل الأمريكية في نوفمبر عام 1999 بحضور 135 دولة، ومن أهم الموضوعات التي طرحت في هذا المؤتمر ما يلي: مسألة تطبيق اتفاقية جولة الأورغواي، المناقصات الحكومية، التجارة الإلكترونية، تمديد فترات السماح الممنوحة للدول النامية، معايير العمل والتجارة، المعاملة التفضيلية للدول الأقل نمواً، البيئة والتجارة، الكائنات المحورة وراثياً (Genetically Modified Organisms)، التجارة الاستثمار، الزراعة، الخدمات، المنافسة والتجارة، تسهيل التجارة²، إلا أن هذا المؤتمر شكل فشلاً ذريعاً للمنظمة نتيجة للخلافات الحادة بين الأقطاب الثلاث الكبار في الاقتصاد العالمي، (و.م.أ) والاتحاد الأوروبي واليابان، بحيث بالكاد تم اتفقت على جدول الأعمال وأوليياته³.

رابعاً: مؤتمر الدوحة 2001

شهدت مدينة الدوحة في قطر 09 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بمشاركة الدول الأعضاء إضافة إلى 300 منظمة دولية و 99 دولة نامية، لقد واجه المؤتمر العديد من اختلافات وجهات النظر بين الأطراف المشتركة، وقامت العديد من الدول النامية بتسجيل الاعتراض حول عدد كبير من الموضوعات المطروحة للمناقشة ونظراً لعمق هذه الاختلافات فقد مددت فترة المؤتمر أكثر من مرة حتى تم التوصل إلى صياغة ختامية لمؤتمر الدوحة، وتعددت الموضوعات المطروحة بحيث شملت اتفاقيات تجارة السلع والخدمات، واتفاقيات حقوق الملكية الأدبية والفكرية، وحصول الدول النامية على التكنولوجيا المتقدمة، ومسائل تحديد المدة الزمنية المخصصة للحماية، والاتفاقيات الزراعية والإغراق الذي تمارسه الشركات الغذائية العملاقة لزراعة البلدان النامية، وطالبت الدول النامية برفع الدعم عن الزراعات المعدة

¹ عبد الواحد الغفوري، "مستقبل النظام التجاري العالمي في ضوء مفاوضات الدوحة"، المؤتمر العربي الثاني حول: "التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية: الفرض والتحديات أمام الدول العربية"، عمان، 2007، ص377-378.

² سمير اللقمانى، منظمة التجارة العالمية آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية، دار الحامد، الرياض، 2003، ص50.

³ منذر خدام، "منظمة التجارة العالمية: المخاض الصعب"، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 815، 25-04-2004.

للتصدير والمنتجة في الدول الصناعية، وفتح أسواق هذه الأخيرة أمام زراعات البلدان النامية، واحترام حقها في وضع سياسات وطنية لتطوير وحماية زراعتها ومزارعيها، وشملت المناقشات أيضا مسائل العمل والخدمات الأساسية، وطالبت بعدم شمولها باتفاقيات التجارة، وذلك لارتباطها المباشر بمعيشة المواطنين، وإبقائها خاضعة للرقابة الشعبية من خلال مسؤولية الجهات الوطنية عن توفيرها¹.

خامسا: مؤتمر كانكون 2003

جاء انعقاد المؤتمر الوزاري للمنظمة في كانكون بالمكسيك خلال الفترة 10-14 سبتمبر 2003 وذلك بغرض الوقوف أمام نتائج ما تحقق للمفاوضات حول الموضوعات المدرجة في برنامج عمل الدوحة وبالتالي تقييم مسيرة هذه المفاوضات، خصوصا وأن توقيت انعقاد المؤتمر لا يفصله سوى عام وبضعة أشهر على انقضاء المدة المحددة للانتهاء من جولة الدوحة، بالإضافة إلى اتخاذ قرار بشأن المقترح الذي تقدمت به أربع دول افريقية هي: بنين، تشاد، بوركينا فاسو، ومالي، حول القطن، وعنونت المقترح: "تخفيف الفقر: المبادرة القطاعية لصالح القطن"، كما كان مقررا للمؤتمر أن يقوم بقبول عضوية كل من نيبال وكمبوديا في المنظمة، وأهم الموضوعات المطروحة التي دار حولها المؤتمر هي المفاوضات حول: الزراعة، النفاذ إلى الأسواق للمنتجات غير الزراعية، التجارة في الخدمات، القضايا المرتبطة بالملكية الفكرية، موضوعات سنغافورة بحيث وجدت البلدان النامية أن هذه الموضوعات يجب أن تعامل معها بصورة منفصلة هذا ما أدى إلى وقوع خلاف بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي الوقت

الذي رأت فيه الدول المتقدمة ضرورة السير قدما في هذه المفاوضات حتى النهاية، رأت الدول النامية أنها بحاجة ماسة إلى أن تعطى لها مرونة خاصة بالتعامل مع هذه الموضوعات للمحافظة على قدرتها في التعامل مع احتياجات التنمية في بلدانها، بسبب هذه التعقيدات العديدة والخلافات المتنوعة وعدم التوصل إلى توافق حول الغالبية العظمى من القضايا المطروحة للتفاوض انتهى المؤتمر بالفشل².

سادسا: مؤتمر هونج كونج 2005

انعقد المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونج بالصين خلال الفترة 13-18 ديسمبر 2005، وكان عدد الدول المشاركة في هذا الاجتماع 149 دولة، في ستة أيام من المفاوضات التي لا يتوقع أن تحرز تقدما حاسما حول تحرير المبادلات التجارية العالمية، في أجواء احتجاجية تجلت في مظاهرة شارك فيها الآلاف في هذه المدينة الصينية، وتخللت المظاهرة التي ضمت المعارضين للعولمة والناشطين المناهضين لمنظمة التجارة العالمية، وأمام الجمود الذي يهدد اجتماع هونغ كونج، وبعد سنتين على فشل الاجتماع السابق للمنظمة في كانون، لم تظهر أي إنجاز حاسم في الملفات التي تدعو إلى الاستيلاء ومنها المساعدات والدعم للمزارعين في الدول الغنية، وفتح أسواق الدول النامية أمام السلع والخدمات للدول الصناعية، واتهمت الدول النامية في هذا المؤتمر الاتحاد الأوروبي و(و.م.أ) بتشويه المبادلات العالمية بواسطة الدعم الكبير الذي يقدمانه لمزارعيهم، وقد أفاد إعلان تبنته

¹ ضياء المجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، ص 163-164.

² محمد خالد المهاني، "المشاكل والصعوبات التي تواجهها الدول العربية في تنفيذ اتفاقية التجارة العالمية"، الملتقى العربي الثالث: منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة (الانضمام-الإجراءات-المفاوضات)، دمشق (الجمهورية العربية السورية)، 2008، ص 57-62.

مجموعة الدول النامية المنطوية تحت لواء مجموعة العشرين بقيادة البرازيل والهند أن الزراعة هي محرك المفاوضات والشيء الأكثر أهمية هو أن مجموعة العشرين أكدت أن الدول الصناعية ستزيل جميع أشكال إعانات التصدير بحلول 2010، وأخيرا كلل هذا المؤتمر بالفشل هو الآخر¹.

سابعاً: المؤتمر الوزاري السابع 2009

انعقد المؤتمر الوزاري السابع تحت عنوان "منظمة التجارة العالمية، النظام التجاري متعدد الأطراف، والبيئة الاقتصادية العالمية"، ما بين 29 نوفمبر 2009 بجنيف، وبحضور 100 وزير، واتخذ المؤتمر الوزاري شكل اجتماع تنسيقي وإداري وفق ما تفرضه القوانين الداخلية لمنظمة التجارة العالمية، وتناول المؤتمر مفاوضات جولة الدوحة رغم أنها لم تكن مدرجة على جدول أعماله، كما تناول مراجعة عمل منظمة التجارة الدولية وتحليل كيفية إسهامها في التخفيف من آثار الأزمة المالية التي عرفها العالم خلال 2007، ولم تتمكن الدول الأعضاء من إنهاء مفاوضات جولة الدوحة 2001 المؤجلة، وتجاوز خلافاتها المتعلقة بالملف الزراعي وتخفيض الرسوم الضريبية في مجال المنتجات الصناعية وقطاع الخدمات، وهذا لتمسك الدول الأعضاء بمواقفها، فعلى مستوى الملف الزراعي تعتبر الدول المصدرة للمنتجات الزراعية (تضم 19 عضواً)، أن التنازلات المقدمة في هذا الإطار غير كافية وترى أن هناك عرقلة منذ سنوات بسبب المواجهة القائمة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بخصوص تخفيض الرسوم وتخفيض عمليات الدعم التي تقدمها الدول الغنية لمزارعيها².

ثامناً: المؤتمر الوزاري الثامن 2011

انعقد المؤتمر الوزاري الثامن في جنيف (سويسرا) 15-17 ديسمبر 2011 وقد تمحور المؤتمر حول النقاط الرئيسية التالية: "أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف ومنظمة التجارة العالمية، التجارة والتنمية، نتائج مؤتمر الدوحة والتنمية"³، إذ أن هذا المؤتمر تناول في بيانه عناصر السياسة الاسترشادية لعدد من الموضوعات الرئيسية بهدف تعزيز النظام التجاري متعدد الأطراف، بما في ذلك أهمية نظام تسوية المنازعات والامتثال عن طريق الاجراءات الحماية، وإعطاء الأولوية للموضوعات التي تخدم مصالح الدول الأقل نمواً، وكذلك الاتجاه إلى الاتفاق لإنهاء برنامج عمل الدوحة بما يؤكد مصداقية النظام التجاري متعدد الأطراف الذي يسمح بالمزيد من الاتفاقيات المؤقتة أو النهائية ماقبل الصفقة الواحدة المتكاملة والتأكيد على البعد التنموي كما جاء في اعلان الدوحة⁴.

¹ إسماعيل عبد المجيد المحيشي، "الدول العربية وتحديات منظمة التجارة العالمية من جولة الأورغواي 1986 إلى مؤتمر هونغ كونغ 2005"، مرجع سابق، ص 250.

² حدة طويل، "الإقليمية الاقتصادية الدولية بين الحماية والتحرير التجاري الدولي في ظل النظام التجاري الدولي الجديد دراسة تحليلية للاتحاد الأوروبي"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر، 2012/2011، ص 119.

³ Organisation mondiale du commerce, "Huitième conférence ministérielle de l'OMC",

www.wto.org>accueil>l'OMC>conférence ministérielles, 05/01/2013.

⁴ شبكة ضياء للمؤتمرات الاسلامية، "المؤتمر السنوي الثامن حول منظمة التجارة العالمية العالمية"، 2013/01/05، www.diae.net/7332.

★ وعليه فقد أصبحت منظمة التجارة العالمية معنية أكثر من غيرها بتوفير فضاء دولي مواتي للتجارة الدولية وتحرير هياكلها، ومن هذه الزاوية فإن المنظمة تسهم في تسريع حركية العولمة وتسعى إلى تجاوز صلاحيات الدولة القومية¹.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتكتلات الاقتصادية الإقليمية

عرفت التكتلات الاقتصادية منذ أمد بعيد وميزت على وجه الخصوص العصر الحديث، ويرجع ذلك إلى تطور علاقات الإنتاج وزيادة أهمية الوحدات الاقتصادية الكبيرة، إضافة إلى ظهور فكرة أقطاب التنمية، بحيث أدى التقدم التكنولوجي الحديث إلى عدم جدوى الوحدات الاقتصادية الصغيرة وضرورة توسيع المجال الاقتصادي للاستفادة من نتائج التقدم الفني، ومن الآثار المتولد عن هذه أقطاب للتنمية².

فقد شهد العالم مؤخرًا نشاطًا متسع النطاق على صعيد تكوين تكتلات وتجمعات اقتصادية، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي، وهو ما يعرف بعملية التكامل الاقتصادي، أو تجمعات لا تكتسب صفة الإقليمية المباشرة، وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات، والتي سميت بالمجالات الاقتصادية الكبرى، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مفهوم الإقليمية لا يمكن اعتباره أمرًا مستحدثًا أو مرتبطًا بالمفهوم المعاصر للعالمية، فلقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في ظل عملية إعادة هيكلة التنظيم الدولي، فبينما ظهر كل من صندوق النقد والبنك الدوليين كأدوات دولية لإدارة شؤون العالم، ظهرت في نفس المرحلة منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية، منظمة الوحدة الإفريقية، منظمة الدول الأمريكية، والسوق الأوروبية المشتركة³، فمصطلح الإقليمية هو واحد من عدة مصطلحات عامة ومختلفة لكن لها نفس المعنى وهو التزام مجموعة من الدول بتحقيق درجة معينة من التكامل الاقتصادي وذلك عن طريق تحرير أكبر للتجارة فيما بينه⁴، وعموماً فإن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية بشكل ملفت للانتباه في الآونة الأخيرة راجع إلى التغيرات التي اعترت الوضع الاقتصادي العالمي والتي تمثلت في⁵:

✓ انهيار نظام بروتون وودز لأسعار الصرف الثابتة للعملة والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة :

ما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية.

✓ بلوغ أزمة المديونية نروتها في بداية الثمانيات : الأمر الذي أدى إلى ظهور موجة جديدة من السياسة

الحماية في الدول الصناعية مما أثر سلباً على الحرية التجارية وتدفقات السلع خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية.

¹ إبراهيم توهامي وآخرون، العولمة والاقتصاد غير رسمي، مخبر الإنسان والمدينة جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004، ص24.

² زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص313.

³ أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص49-56.

⁴ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، " اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسورية "، ورقة عمل رقم 04،

المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق(سوريا)، 2001/2000، ص2.

⁵ عبد الهادي عبد القادر سويبي، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص274.

✓ انهيار الشيوعية وتزايد عدد الدول المطبقة لنظام الاقتصاد الحر: أدى هو الآخر إلى التفكير في تكوين التكتلات الاقتصادية بصورة أكبر ونطاق أوسع.

المطلب الأول: ماهية العملية التكاملية

تعتبر التكتلات الإقليمية ظاهرة اقتصادية برزت على وجه الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ولكن زاد الاهتمام بها منذ ظهور المنظمة العالمية للتجارة، بغرض تحقيق المزايا التي تنجر عن عملية التكامل الاقتصادي¹، وبذلك أصبح الاتجاه نحو إنشاء تكتلات إقليمية بين الدول من ابرز وأهم فعاليات العلاقات الاقتصادية الدولية وأكثرها تأثيراً، وتتجلى هذه الأهمية بالنظر إلى كل من الدول المشكلة لهذه التكتلات وحجم مبادلاتها التجارية، وما يترتب عن ذلك من علاقات بين الدول الأعضاء في التكتل وبين الدول الأخرى².

الفرع الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية

يعبر التكتل الاقتصادي الإقليمي عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً وثقافياً واجتماعياً، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثمة الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول³، ومن هذا المنطلق فإنه يمكننا تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي على أنه: "العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي محل الدراسة، والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وغير جمركية، وكذلك العقبات التي تعرقل انسياب حركات رؤوس الأموال وانتقالات العمالة بين الدول الأعضاء، مضافاً إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق التجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح هذه الدول في التحليل الأخير كلا واحداً"⁴، وبالرغم من بساطة التعريف المقدم ووضوحه، إلا أننا نجد أن مصطلح التكامل الاقتصادي مازال لم يحظى باتفاق عام بين الاقتصاديين، وذلك بسبب تباين وجهات نظر هؤلاء الاقتصاديين واختلاف زاوية المشاهدة فيما يخص هذا الموضوع وفيما يلي سندرج أهم هذه التعاريف:

أولاً: التعريف اللغوي للتكامل

* التكامل في اللغة: هو تجميع أجزاء الشيء أو تجميع أشياء مختلفة مع بعضها لتؤدي وظيفة معينة ومن ناحية أخرى يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة

¹ بلوج بولعيد، "التكتل الاقتصادي العربي كحتمية لمواجهة العولمة"، الملتقى الدولي حول: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية"، سطيف (الجزائر)، 2004.

² بريش عبد القادر، "التحرير المصرفي ومتطلبات تحرير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص5.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الأفق الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص30.

⁴ سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص27.

من الدول التي تسعى إلى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن، على أمل أن تتحول اقتصاديات تلك الدول إلى اقتصاديات متكاملة وليست متنافس¹.

ثانياً: التعريف الاقتصادي للتكامل

☞ **بيلا بلاسا (B.Balassa)** يعرف التكامل على أنه: " إقامة علاقات وثيقة بين القطاعات الاقتصادية لدولتين أو أكثر باتجاه تحقيق الاندماج بينهما وإزالة مظاهر التمييز القائمة بين هذه القطاعات وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة"².

☞ أما **ميد (Mead)** فيعرف التكامل على أنه: "اندماج اقتصاديات الدول المنظمة إليه من بحيث اقتصاد واحد تتوافر داخله حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء دون فرض قيود جمركية عليها كما تتوفر داخله أيضاً حرية انتقال رؤوس الأموال والأشخاص"³.

☞ **وجونار ميردال (G.Myrdal)** يعرف التكامل على أنه: " عبارة عن مجموعة إجراءات اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على المستوى الدولي وإنما على المستوى القومي أيضاً"⁴.

☞ أما **جان تينبرجن (J.Tinbergen)** فيعرف التكامل على أنه: "تلك العملية التي تحتوي على جانبيين جانب سلبي وآخر إيجابي:

✓ الجانب السلبي: هو الذي يرمي إلى إزالة التمييز وكافة الإجراءات التقييدية وزيادة الحرية الاقتصادية.

✓ الجانب الإيجابي: هو عبارة عن ذلك الجانب الذي ينص على تسوية التفاوت القائم في السياسات

التجارية، ووضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بقوة الإيجاب⁵.

وينظر **جان تينبرجن (J.Tinbergen)** إلى عملية تحرير التجارة بين الدول على أنها وسيلة لتحقيق عامل تساوى أسعار عناصر الإنتاج في حالة انطباق مجموعة معينة من الشروط، والتي تشمل على العوامل التالية:

❖ سيادة المنافسة الكاملة.

❖ اختفاء عنصر تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج.

❖ تشابه أنماط الطلب العالمي.

❖ غياب عنصر نفقات النقل.

❖ تشابه دوال الإنتاج عالمياً.

¹ بجاوية سهام، "الاستثمارات العربية البينية ومساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص105.

² خوني رابح وحساني رقية، "اتحاد المغرب العربي بين ضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي"، الملتقى الدولي حول: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية"، سطيف-الجزائر، 2004.

³ إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص210.

⁴ عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص18.

⁵ Miroslav N.Jovanovic and Richard G.lipsey, International Economic Integration: Limits and Prospects, second Edition, Routledge, London, 1998, P:5.

غير أن تواجد هذه الشروط في العالم الواقعي يعد أمرا بعيد المنال، إذ أن قضية تحرير التجارة الدولية لا تستطيع بمفردها تكوين التكامل الاقتصادي بالمفهوم السابق بين دولتين أو أكثر، فمن الصعوبة أن يحقق إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية بين الدولتين أو أكثر شروط استكمال التكامل الاقتصادي إذا كانت هذه المجموعة من الدول غير منتمية إلى إقليم جغرافي معين¹.

♦ وفي الأخير نخلص إلى أنه يمكن تعريف التكتل الاقتصادي الإقليمي على أنه: " مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية تجاه العالم الخارجي، بفرض تعريفه موحدة والتفاوض كعضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية، من أجل تخفيض تكلفة التنمية من خلال تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار، وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة، والمساعدة على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية"²، وهناك العديد من الدوافع التي تجعل الدول تهتم بتكوين تكتلات اقتصادية فيما بينها والتي يمكن تحديدها فيما يلي³:

✓ التمتع بوفرات الإنتاج الكبير سواء أكانت الوفرات الناشئة عن حجم الإنتاج فيما يسمى بالوفرات الداخلية أو الوفرات الخارجية التي تتولد من عوامل أخرى خارج نطاق المشروع.

✓ زيادة درجة المنافسة وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد

✓ توسيع حجم السوق وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية.

✓ زيادة معدل التبادل الدولي والتجارة الدولية البينية بين دول الأعضاء.

✓ زيادة نصيب التكتل الاقتصادي من التجارة العالمية.

✓ زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

وعليه يمكن القول أن الدوافع المباشرة للتكامل هي دوافع تجارية أساسا لذلك نرى أن كل التجمعات الاقتصادية هي تجمعات تجارية أو تبدأ كذلك، ثم تتطور إلى أشكال أكثر عمقا من العلاقات الاقتصادية والسياسية، فالتجارة هي الشكل الأبسط لهذه العلاقات والدافع الأول لها، ويمكن القول أن دوافع التكامل هي دوافع التجارة ذاتها ولكن في ظل فرص أوسع وشروط أفضل ملائمة لها⁴.

الفرع الثاني: أشكال التكتلات الاقتصادية الإقليمية

¹ سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص 28-29.

² فلاح خلف الربيعي، "التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية"، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 2310، 2008.

³ بن عيشي بشير، "معوقات التكتل الاقتصادي العربي ومقوماته"، الملتقى الدولي حول: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية"، سطيف (الجزائر)، 2004.

⁴ علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي، الطبعة الأولى، منشورات الدراسات العليا، طرابلس (ليبيا)، 2004، ص 268.

تتخذ التكتلات الاقتصادية الإقليمية عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية، وذلك بإزالة جميع العقبات التنظيمية، وفي هذا الشأن يمكن التمييز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي من أهمها¹:

أولاً: الترتيبات التجارية التفضيلية:

نتج هذه المرحلة فرض حواجز أقل على التجارة ما بين الدول الأعضاء منها، على التجارة مع باقي الدول الأخرى، وهذا هو الشكل المبسط للتكامل، ولتمثال عليه نظام تفضيل الكومنولث البريطاني المنشأ عام 1932².

ثانياً: منطقة التجارة الحرة:

يتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء كافة الحواجز الجمركية والعوائق التجارية بين الدول الأعضاء، بينما تترك الحرية لكل دولة عضو في تحديد حواجزها الجمركية أو ما يعرف بالتعريف الجمركية مع بقية دول العالم، وكانت منطقة التجارة الحرة الأوروبية (AFTA) تعد أكثر مناطق التجارة الحرة بروزاً³.
وللمناطق الحرة العديد من الفوائد والمميزات نذكر منها مايلي⁴:

✓ تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة، وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال، مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.

✓ إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.

✓ توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة.

✓ زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي من الرسوم والإيجارات التي تدفعها المشروعات داخل المنطقة.

✓ زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

✓ استقدام تكنولوجيا متطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها، والاستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية.

✓ العمل على زيادة استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية أو موقعها الاستراتيجي، والتي لا تمكنها إمكانياتها المالية والتكنولوجية من الاستفادة منها.

✓ العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدماً، والتي لا يقبل رجال الأعمال على الاستثمار فيها.

✓ ضمان توفير مخزون استراتيجي من السلع، وتجنب حدوث أزمات اقتصادية.

✓ تحقق رؤوس الأموال والمشروعات العاملة فوائد كبيرة من الإعفاءات والمزايا، خاصة الإعفاءات الجمركية، وإعفاءات الضرائب التي لا تتوافر للمشروعات التي تعمل خارج المناطق الحرة.

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص310.

² بوكساني رشيد وديبش أحمد، " مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي "، الملتقى الدولي حول: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية"، سطيف(الجزائر)، 2004.

³ جنوحات فضيلة، " تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيلته في ظل التحديات الإقليمية والدولية "، الملتقى الدولي حول: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية"، سطيف(الجزائر)، 2004.

⁴ باشي أحمد، " مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي: مع التركيز على مناطق التجارة الحرة "، الملتقى الدولي حول: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية"، سطيف(الجزائر)، 2004.

- ✓ تسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة.
- ✓ الاستفادة من الأيدي العاملة أو مستلزمات الإنتاج الرخيصة في بعض الدول، بما يحقق خفضاً لتكاليف وأسعار المنتجات ويرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات.
- ✓ الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة، بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح.
- ✓ زيادة الأرباح الإجمالية للمشروعات من خلال توسيع نشاطها للعمل في الصناعات المغذية والمتكاملة مع نشاطها الأساسي في هذه المناطق.

ثالثاً: الاتحاد الجمركي:

وفي هذه الصورة تصبح حركة السلع فيما بين الدول المتكاملة حرة من أية قيود جمركية أو إدارية، ولكن هذه الدول تطبق تعريفه جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي، أو ما يسمى "بالجدار الجمركي"¹.

رابعاً: السوق المشتركة:

إن السوق المشتركة هي أحد أشكال التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول تتسم بحرية تحرك السلع وخدمات عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء دون عوائق جمركية أو قيود استيرادية إضافة إلى وجود التعريفه الجمركية الموحدة تفرضها الدول الأعضاء على الدول غير الأعضاء².

خامساً: الاتحاد الاقتصادي

وفي هذه المرحلة تتنازل دول الاتحاد عن صلاحياتها اتجاه إعدادها للسياسات الاقتصادية الفردية إلى هيئة متعددة الأطراف لها صلاحيات أوسع تضم دول الاتحاد، وفي ضوء هذه الصلاحيات المخولة للسلطة العليا يمكن تأسيس قواعد الاقتصاد والصناعة والتجارة المشتركة إلى جانب نظام نقدي موحد محكوم لبنك مركزي واحد واعتماد سياسة مالية متفق عليها وسياسة تجارة دولية مشتركة³.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد النقدي هو المرحلة الأخيرة في عملية موسعة للتكامل الاقتصادي والمالي والتي تؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية عديدة بما في ذلك زيادة التجارة البينية، وتحقيق الشفافية في الأسعار، وتعزيز حرية انتقال العمالة وزيادة وفورات الحجم وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز أسواق رأس المال، والتكامل النقدي هو عبارة عن مجموعة من الترتيبات التي تسعى إلى تسهيل المدفوعات الدولية وذلك بإحلال عملة واحدة مشتركة محل مجموعة من العملات ينفذ تداولها بين مجموعة من الدول الأعضاء⁴.

¹ حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص8.

² المرسي السيد حجازي، "تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة"، www.firashiary.jeeran.com، 2012/04/16.

³ شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية: مدخل تطبيقي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2002، ص103.

⁴ صديقي أحمد، "مشروع العملة الموحدة لدول التعاون الخليجي: دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي"، مجلة الباحث، العدد: 09، 2011، ص244.

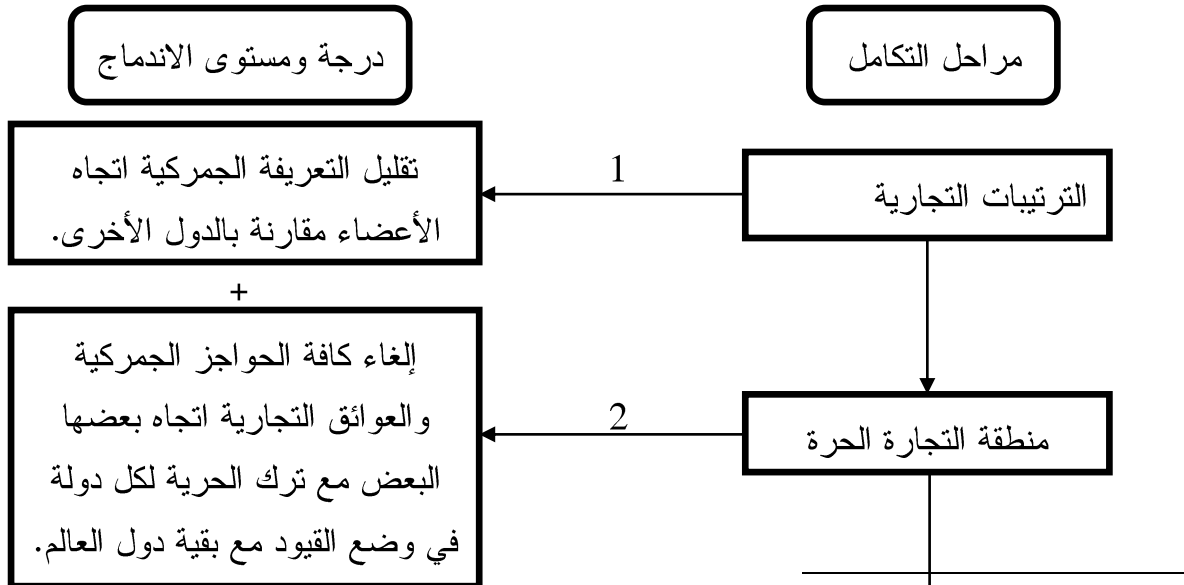
ويُنظر إلى الأنواع الخمسة من التكتل الاقتصادي على أنها مراحل ودرجات، لا يمكن استبعاد أي منها لتطبيق شكل متقدم للتكتلات دون المرور بالشكل الأقل، والتكامل يختلف عن التعاون، فالتعاون لا يعني أكثر من العمل على تقليل التمييز، بينما التكامل يكون بإلغاء التمييز، أما من حيث علاقة التكامل الاقتصادي بنظيره السياسي¹، فهناك من يرى بأن العوامل الاقتصادية لها أكثر أهمية من العوامل السياسية، حتى وإن كان يصعب التقدير الكمي لأهمية العوامل الاقتصادية أو السياسية، والواقع أنه يمكن الاتفاق مع هذا الرأي في صعوبة التقدير الكمي لكل من الأهداف (الاقتصادية-السياسية) من جهة ومن جهة أخرى، يمكن مراعاة بعض الملاحظات التي ترجع أهمية العوامل السياسية في قيام التكتلات الاقتصادية وهي²:

✓ إن الصراعات القائمة ما بين أطراف اجلمتمع الدولي أو حتى التكتلات الاقتصادية الموجودة في العالم هي صراعات في أغلبها ذات أبعاد سياسيّة، ثم تأتي بعدها في المرتبة الموالية الأبعاد الاقتصادية وقد تدل على ذلك التكتلات الاقتصادية في أوروبا التي تمت لأهداف سياسية بعد الحرب العالمية الثانية تلتها الأهداف الاقتصادية.

✓ إن العوامل السياسية يمكن أن تعيق أو تعمل على نجاح التكامل الاقتصادي بالرغم من وجود الدوافع الاقتصادية للتكامل، وعملية إعاقة أو إحباط التكامل يمكن أن تكون في بداية التكامل أو المراحل الوسطى أو حتى في المراحل النهائية للتكامل، وبالتالي فإن الأهداف الاقتصادية ضرورية ولكن ليست كافية في غياب الإرادة السياسية.

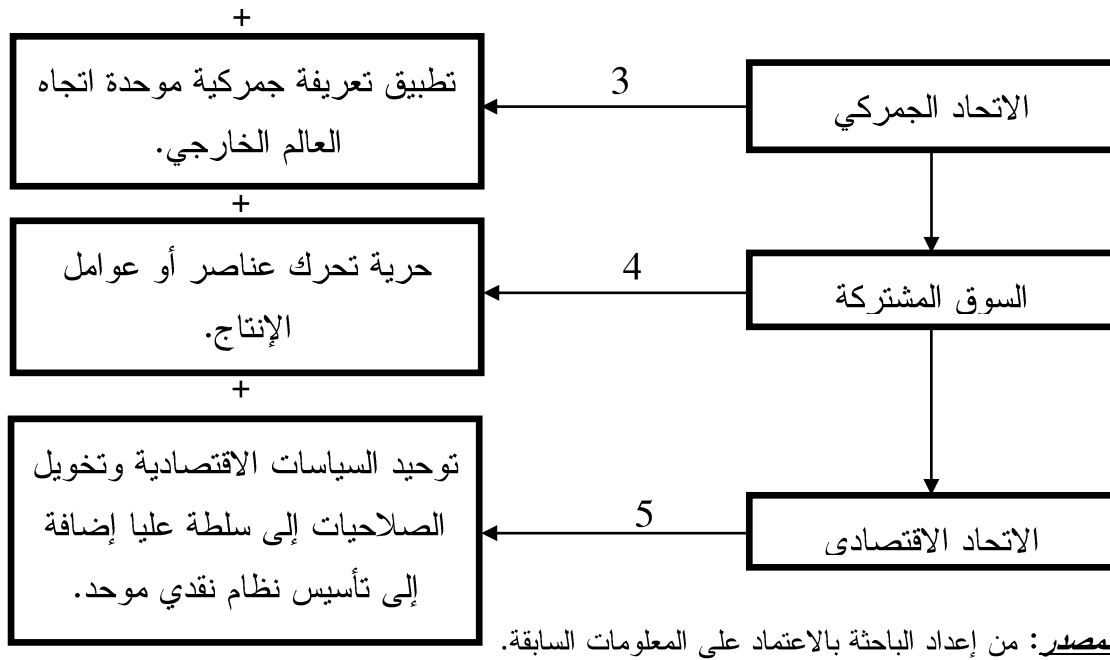
✓ إن حل المشاكل الاقتصادية التي تعترض الدول في علاقاتها مع العالم الخارجي أو مع شركائها في التكامل الاقتصادي غالبا ما تكون بوسائل سياسية أو تحت تهديدات وضغوط سياسية.

الشكل (03): المراحل التي تمر بها التكتلات الاقتصادية الإقليمية



¹ رفعت السيد العوضي وإسماعيل على بسبوني، الاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص40.

² مقدم عبيرات، " التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة "، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001، ص25-26.



الفرع الثالث: شروط نجاح التكتلات الاقتصادية الإقليمية

يجب أن تتوفر في التكتلات الإقليمية بعض المقومات والشروط الأساسية التي تمكنها من تحقيق الأهداف المسطرة بطريقة جيدة، وتتمثل هذه الشروط فيما يلي¹:

أولاً: الشروط الاقتصادية

- ☞ توفر البنية الأساسية الملائمة .
- ☞ توفر الأيدي العاملة المدربة والماهرة والمؤهلة .
- ☞ تخصيص المشاريع الإقليمية على أساس إقليمي .
- ☞ انسجام السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف دول المجموعة.
- ☞ توزيع مكاسب التكتل بعدالة .

ثانياً: الشروط السياسية

- ☞ وجود هياكل متماثلة لصناعة القرار في التكتل الإقليمي .
- ☞ وجود أطروحات سياسية مشتركة بين دول التكتل الإقليمي.
- ☞ وجود وجهات نظر متطابقة ومتوافقة حول قضايا سياسية.
- ☞ تنظيم تدخلات الحكومات المحلية المؤثرة على العمليات التجارية.

ثالثاً: شروط التكامل النقدي

¹ يحيوي سمير، " العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر " رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2005، ص96.

إلى جانب الشروط التي سبق ذكرها بخصوص التكامل الاقتصادي بشكل عام فإن إقامة تكامل نقدي يتطلب توفر بعض الشروط التي نوجزها فيما يلي¹:

☞ تثبيت أسعار الصرف، مع حد أدنى من هامش تقلبات مسموح به.

☞ استعداد الدول لتقديم تنازلات سيادية بالنسبة لسياسات النقد فيها.

☞ ينبغي أن يقتصر هدف الحكومات على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، حيث إذا كان هدفها الحفاظ على الاستخدام الكامل وتسريع النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار وذلك من خلال سياستها النقدية، فإن تثبيت أسعار الصرف النسبية يصبح غير فعال، حيث أن هذا الأخير يتعارض مع وجود سياسات نقدية مستقلة لكل دولة، وإنما يتفق مع سياسة نقدية موحدة على مستوى الإتحاد، وما يحتويه من رقابة نقدية موحدة.

☞ قابلية كاملة ودائمة ومتبادلة للتحويل بين عملات الدول الأعضاء في الإتحاد النقدي وذلك في حالة عدم إنشاء عملة موحدة.

☞ ينبغي على الإتحاد النقدي وفي المراحل الأولى لإنشائه أن يقدم نوعا من التسهيلات والإعانات للدول الأعضاء فيه ذات العجز، وعلى أن يكون هذا الدعم مؤقتا ومحدودا أو مشروطا لكي لا يتعارض مع أهداف التكامل النقدي.

الفرع الرابع: الترتيبات الإقليمية في ظل المنظمة العالمية للتجارة

مثلت الترتيبات التجارية الإقليمية شقا خلافا في أعمال مؤتمر هافانا لعام 1947، واستمرت محل خلاف طيلة تاريخ اتفاقية الجات، السابق لإنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995، وازدادت المخاوف مؤخرا بعد إنشائها، من الأثر السلبي المحتمل للترتيبات الإقليمية على الإطار المتعدد الأطراف الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات طويلة ومضنية بسبب تزايد عدد الترتيبات الإقليمية واتساع نطاقها، وفي الحقيقة تكمن القضية الأساسية المتعلقة بالتكتلات الإقليمية في إطار منظمة التجارة العالمية، في مدى ملائمة القواعد القائمة ضمن أحكام واتفاقيات المنظمة بحيث تكفل ضمان تحقيق التوافق والتكامل بين الإطارين²، ومن المهم أن نذكر بداية بأنه حسب أحكام (OMC)، فإنه إذا كان هناك تعارض بين أحكام المنظمة أو أحكام أي من اتفاقياتها مع نص نظام أو قانون أو إجراء في البلد العضو، فإن المرجعية تعود لأحكام المنظمة، وعلى الدولة العضو أن تعدل أنظمتها أو إجراءاتها، وفي حالة وجود تكتل اعترفت به المنظمة، بعد فحص التزاماته ولوائحه، فإن وجود تعارض هنا أيضا بين أحكام المنظمة والتزامات الأعضاء في التكتل، يخضع لمرجعية أحكام المنظمة، وعلى التكتل أن يعدل أنظمتها، وعلى العموم فإن أحكام المنظمة العالمية للتجارة لا تمنع قيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية، بحيث نصت المادة 24 من الجات بالسماح بقيام الاتحادات الجمركية والمناطق الحرة وتوضيح شروط

¹ عمورة جمال، "دراسة تحليلية تقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص 301-302.

² آسيا الوافي، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، الجزائر، 2006/2007، ص 137.

الانضمام إليها، وأكدت ذلك المادة 05 من اتفاقية الخدمات الخاصة بالتكامل الاقتصادي بشرط أن لا يخل قيام التكتل الاقتصادي الإقليمي بحقوق دول أخرى¹، ولقد أدى تزايد عدد الترتيبات الإقليمية، وتشعب العلاقة بين الإطارين: الإقليمي ومتعدد الأطراف، وتضخم العبئ الملقى على كاهل المنظمة للتعامل مع الترتيبات الإقليمية، إلى إصدار مجلس المنظمة قرار في 6 فيفري 1996 وبناء على اقتراح من الوفد الكندي، بإنشاء لجنة اتفاقيات التجارة الإقليمية، تختص بدراسة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتطوير إجراءات تسهل عملية الدراسة، والنظر في الآثار المتكررة لكل من الترتيبات التكاملية الإقليمية والمبادرات الرامية إلى مزيد من تحرير التجارة في إطار متعدد والعلاقة بينهما².

المطلب الثاني: محددات التكتلات الاقتصادية الإقليمية

تحكم العملية التكاملية العديد من العوامل المساهمة في تحديدها والتي تجعل منها إطارا واضح المعالم يمكن الخوض فيه وانتهاجه، ومن وجهة نظرنا الخاصة نجد أن الأسس والمبادئ التي تقوم عليها العملية التكاملية والآثار الناجمة على هذه الأخيرة، يعتبران أهم محددين لها، بحيث أنه إذا ما تم توضيح أسس نهج معين وماهي أهم النتائج التي يمكن أن تنجر عن تطبيقه، هذا ما يكون له بالغ الأثر في نجاح تطبيق هذا النهج، وعليه فإن الدراسة السليمة والمعمقة للأسس التي يقوم عليها التكامل الاقتصادي والآثار الناجمة عنه، ومقارنتها بمدى توافقها مع الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة الطامحة للانضمام لتكتل معين، سوف يسهل ويسرع من عملية التكامل، وبالتالي من تحقيق الأهداف المرجوة منه على أكمل وجه.

الفرع الأول: أسس التكتلات الاقتصادية الإقليمية

يقوم التكامل الاقتصادي على عدة أسس رئيسية نذكر منها:

أولاً: تعدد الأطراف وتغيير أسس التنظيم المجتمعي لها

وهنا لا بد من توافر مجموعة من الدول تسعى لتحقيق معنى الإقليمية، وضرورة توافر أرضية كافية من القيم تجعل التوجه إلى التكامل أمرا ممكنا، مع وجود رغبة في إحداث تغييرات مشتركة في تلك القيم إن تطلب الأمر ذلك لتحقيق التكامل.

ثانياً: تنسيق السياسات الإنتاجية

حيث يعد تنسيق السياسات الإنتاجية جزءا مكملا لحرية انتقال عناصر الإنتاج، إذ يمكن توجيه هذه العناصر نحو أكفأ سبل استغلالها وذلك من خلال تطبيق مبدأ تخصص كل دولة أو منطقة في التكامل في إنتاج ما تتمتع فيه بميزات نسبية أكبر من غيرها³.

ثالثاً: إلغاء القيود على حركة السلع وحركات عناصر الإنتاج

¹ المركز الوطني للمعلومات، "مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية"، الجمهورية اليمنية، 2005، ص 13-14.

² أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مرجع سابق، ص 182-183.

³ ميموني سمير وبركنو قوسام، "الترتيبات التكاملية الإقليمية وآثارها على النظام التجاري المتعدد الأطراف: تحليل لإشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية على ضوء الوضع الراهن للترتيبات في النظام التجاري العالمي"، الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، الوادي(الجزائر)،

إذا كان أحد أهم دوافع إقامة التكامل هو إيجاد سوق أوسع قادرة على تصريف فوائض الإنتاج الكبيرة على مستوى اقتصاديات الدول الأعضاء، من خلال تدفق هذه المنتجات داخل هذه السوق المشتركة ، فلين تحقق ذلك يشترط كأساس أول قيام هذه الدول بإلغاء كافة القيود سعريه كانت أم كمية، من أجل بلوغ أعلى مستويات الاستفادة من وفورات الإنتاج الواسع النطاق، إضافة إلى إلغاء كافة القيود التي تحول دون انتقال رؤوس الأموال والعمال بين دول التكامل، مع تطبيق اتفاقيات فيما بينها لتوحيد الأجور وإلغاء النظم والقوانين التي تؤدي إلى التمييز في الجنسية بين رعايا الدول الأعضاء فيما يتعلق بالخدمات والإقامة ومزاولة الأعمال المشروعة¹.

رابعاً: تنسيق السياسات الاقتصادية

أي ضرورة التنسيق بين سياسات الدول الأعضاء في النواحي المالية والنقدية، ففي النواحي المالية يتعين توحيد أسعار الضرائب وتنسيق اللوائح التي تنظمها بين كافة دول التكامل وهذا تسهلاً لحركة رؤوس الأموال المعدة للاستثمار بين بلد وآخر، وإلى تسهيل مبادلات السلع وفي النواحي النقدية يتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأعضاء في التكامل وإياحة حرية التحويل بينها².

الفرع الثاني: آثار التكتل الاقتصادي الإقليمي

تنقسم الآثار الناجمة على التكتلات الاقتصادية الإقليمية إلى قسمين أساسيين هما: الآثار الساكنة التي تؤثر في الكفاءة الاقتصادية والآثار الحركية التي سيتم توضيحها بنوع من التفصيل فيما يلي:

أولاً: الآثار الساكنة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية

إن عملية خلق التكتلات الاقتصادية أو أي شكل من أشكال الترتيبات الانتقائية التجارية، يمكن اعتبارها حركة تسير في اتجاه التجارة الحرة جزئياً وفي اتجاه رفع الكفاءة الاقتصادية، وذلك لأن إزالة بعض العوائق والقيود التجارية وإبقاء البعض الآخر على حاله، يؤدي إلى انخفاض في مستوى معدل الضريبة العالمي، والواقع أن هذا الخفض في ضرائب الاستيراد وفي العوائق التجارية، يعتبر خفض انتقائي يجعل الأثر الصافي على الكفاءة الاقتصادية غير محدد، وعموماً إن بعض أشكال التكامل الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والبعض الآخر يمثل حركة تبتعد عن التخصيص الموارد الاقتصادية من خلال التجارة الحرة، وهذا ما يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية، وعليه يمكن القول أن النتيجة الصافية للكفاءة الاقتصادية تتوقف على طبيعة كل اتفاقية للتكامل الاقتصادي على حدة، وعلى القوة والشدة النسبية لكل من خلق التجارة، وتحويل التجارة³.

1 خلق التجارة:

يعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي، ويحدث خلق التجارة من خلال الإمكانيات التي يمكن أن تتيحها العملية التكاملية، حيث أن إلغاء القيود على انتقال السلع وحرية التجارة يمكن أن يقود إلى

¹ آسيا قاسيمي وكلثوم البز، " مستقبل التكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية "، الملتقى الدولي الثاني حول: " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات "، الوادي (الجزائر)، 2012.

² داودي الطيب، " التكامل العربي الإسلامي ضرورة لمواجهة التكتلات الكبرى "، الملتقى الدولي حول: " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية "، سطيف (الجزائر)، 2004.

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص 390.

الاستعاضة عن الإنتاج غير كفؤ الذي يتم بكلف عالية تتضمن مستخدمات أكبر، لدى بعض الدول المتكاملة في مجالات معينة، لصالح التوسع في إنتاج أكثر كفاءة الذي يكون بأقل الكلف والمتضمن استخداماً أقل للموارد، في ذات المجالات لدى الدول الأخرى المتكاملة، والذي يتحقق استناداً إلى توسيع السوق أمام منتجات الدول الأعضاء اعتماداً على التكامل القائم بينها، وبالمقابل تتخصص كل الدولة ضمن المجموعة المتكاملة بما تتمتع به من خصائص نسبية على الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج بينها اعتماداً على اتساع السوق، وعليه فإن التكامل يتيح لكل دولة من الدول الأعضاء سوق أوسع لمنتجاتها، وفي هذه الحالة فإنه يتوجب على الدول المعنية بالعملية التكاملية إتباع سياسات اقتصادية معينة تضمن التنسيق في إقامة التخصص وتقسيم العمل بين الدول، بالشكل الذي تتحقق معه أقصى درجة من الاستفادة للدول المتكاملة، بما يحقق العدالة في الاستفادة من العوائد التي يتم جنيهاً نتيجة لقيام التكامل، والعدالة في تحمل الأعباء التي ترتبط بقيامه، وعليه فإن خلق التجارة يحدث حينما يستطيع المستهلكون والمنتجون دخول أسواق أوسع وتتوفر لهم أصناف أكثر تنوعاً أو ذات جودة أفضل من البضائع المنتجة، وفق الميزة النسبية لكل بلد، والمستفيدة من لطفة إنتاج أقل (و/أو) بضائع أكثر جودة، مع بقاء الأشياء الأخرى على حاله².

2 تحويل التجارة:

يعبر تحويل التجارة عن الأثر السلبي وغير المرغوب به إذ أنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية للدولة العضو في اتفاقية التكامل، ويحدث تحويل التجارة لما يحول النشاط التجاري من بلدان موجودة خارج المنطقة التجارية نحو البلدان الأعضاء، ومردّ هذه الظاهرة إلغاء الحقوق الجمركية والحواجز الأخرى في منطقة التبادل الحر، بشكل يجعل الواردات والصادرات بين هذه البلدان أقل كلفة (كما تم توضيحه فيما سبق)، فتجد حينها البلدان الموجودة خارج المنطقة التجارية، صعوبة بالغة في المحافظة على أسواق التصدير إذا كانت الحقوق الجمركية الخارجية المشتركة أعلى من تلك الداخلية للدولة المستوردة، ففي مثل هذه الحالة لن يكون لتحويل التجاري منفعة، كون أن التجارة ستحول من لدى المنتج الفعال الموجود خارج المنطقة التجارية نحو منتج داخل المنطقة أقل فعالية، يتميز بإنتاج أقل كفاءة وأعلى كلفة، وهذا ما يؤدي إلى إنتاجية أقل³، وبمعنى آخر إنّ التكتلات الاقتصادية في هذه الحالة تؤدي إلى حالة من التخصيص غير الأمثل للموارد على المستوى العالمي، وهذا عندما يلجأ بلد ما إلى استيراد سلعة من بلد آخر ينتمي إلى نفس التكتل، ويكون استيراد هذه السلعة بأسعار أعلى من أسعار نفس السلع المباعة من طرف بلدان أخرى لا تنتمي للتكتل⁴.

¹ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان (الأردن)، 2001، ص 167-168.

² ناصر السعيد، "التكامل الاقتصادي العربي: يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار"، وقائع الندوة المنعقدة في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي حول: "التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق"، صندوق النقد العربي، أبوظبي (الإمارات العربية المتحدة)، 2005، ص 33.

³ محمد عباس المحرزي، " نحو تنسيق ضريبي في إطار التكامل الاقتصادي المغربي"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2001، ص 26.

⁴ زغدار أحمد، "التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة التبغ والكبريت"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004، ص 76.

♦ وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى أثر خلق التجارة وتحويل التجارة فإن التكتل الاقتصادي الإقليمي يعزز من القوة التفاوضية للبلدان الأعضاء فالتكتل الاقتصادي لا يعني أن هذه البلدان تتمتع بأفضليات أسواق لبعضها البعض مقارنة بغير الأعضاء فحسب، وإنما تعرض القوى الاقتصادية الخارجية إلى فقدان حقها وحظها في الدخول إلى هذه الأسواق ما لم توافق على الجلوس إلى مائدة المفاوضات من أجل الوصول إلى اتفاقيات تخدم المصالح المشتركة للأطراف المختلفة شمالا جنوبا¹.

ثانيا: الآثار الديناميكية للتكتلات الاقتصادية الإقليمية

تعنى آثار التكتل الاقتصادي الإقليمي بالنمو والاستثمار في الأجل الطويل، ويشير التحليل الديناميكي إلى عدد من المزايا التي يحققها التكتل الاقتصادي سواء العوامل الخاصة بمؤشرات الأداء أو المتعلقة بالهيكل الاقتصادي لدول التكتل والتي نوجزها فيما يلي²:

1 زيادة درجة المنافسة:

نتيجة لإزالة الحواجز بين الدول الأعضاء فإن المنافسة بين الشركات في داخل التكتل ستزداد مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة، أو بعبارة أخرى عندما تزول الحواجز بين الدول الأعضاء فإن المنتجين في كل دولة يجب أن يصبحوا أكثر كفاءة لكي يواجهوا منافسة المنتجين الآخرين داخل التكتل، وكل هذه الجهود ستخفض تكاليف الإنتاج لصالح المستهلكين في الدول الأعضاء.

2 تشجيع الاستثمارات:

لا شك أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع حجم السوق، كما يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما يؤدي تشجيع الاستثمار إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير.

3 التغيير التكنولوجي:

إن توسع السوق وما ينجم عنه من زيادة المنافسة يحفز على إجراء البحوث وعلى التطور، وبذلك فإن أحد المميزات الناتجة عن التكتل الاقتصادي هو إتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج وبالتالي تخفيض التكلفة وزيادة الربحية وهذا يتطلب دعم وتطوير مراكز البحوث.

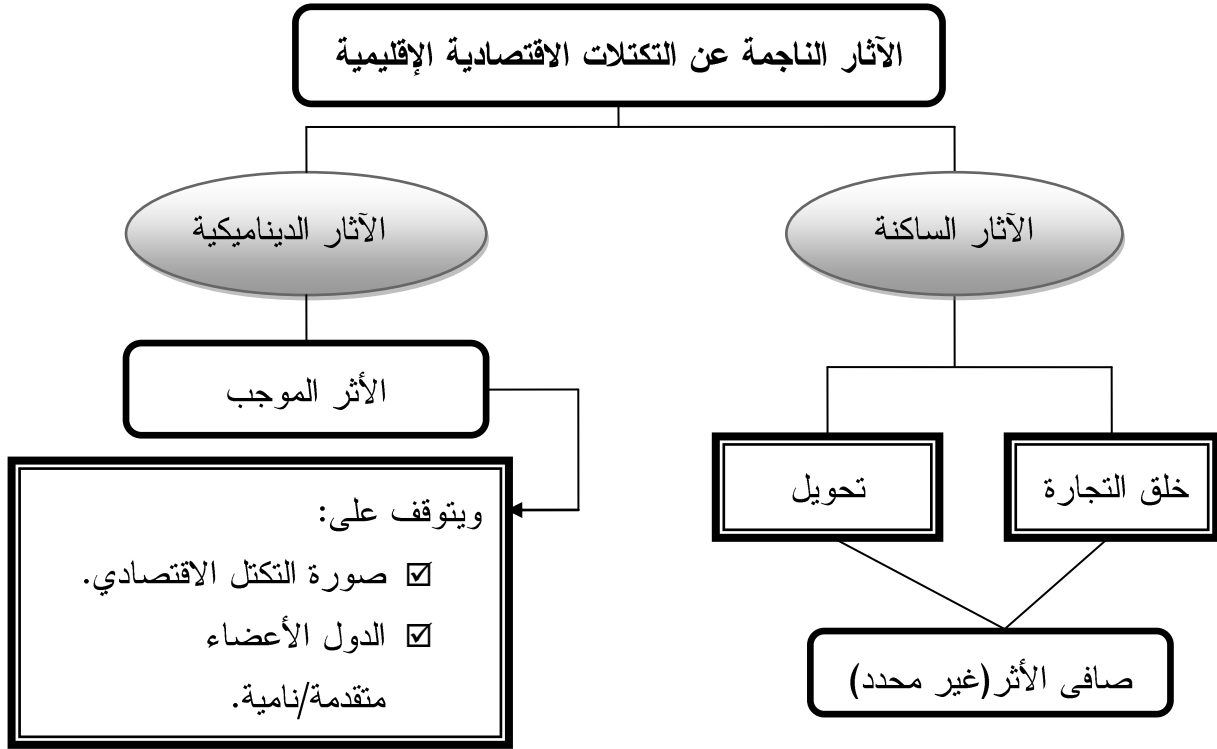
4 تحقيق المزايا الاقتصادية الناجمة عن اقتصاديات النطاق:

تتلخص المزايا الناجمة عن اقتصاديات النطاق في أنها تؤدي إلى زيادة درجة التخصص، ومن ثم زيادة الإنتاج نتيجة انخفاض التكاليف والاستفادة من الوفورات الاقتصادية المحققة من السوق الموسعة، فعندما تتوسع الشركات وتنتج لسوق أكبر، فقد تتمتع بوفورات كبيرة الحجم. ويمكن تلخيص آثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية في الشكل التالي:

الشكل(04): الآثار الناتجة عن التكتل الاقتصادي الإقليمي

¹ علي القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي، مرجع سابق، ص 270-271.

² طلال زغبة وعباس فرحات، " السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية "، الملتقى الدولي الثاني حول: " واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات "، الوادي(الجزائر)، 2012.



المصدر: عبد المطاب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الأفق الثالثة، مرجع سابق، ص32.
(بتصرف الباحثة)

المطلب الثالث: الصياغة الحديثة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية: **الإقليمية الجديدة**

تتفق الأدبيات الاقتصادية أن التطور التاريخي للتجارب التكاملية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية شهد جيلين أو موجتين من الترتيبات الإقليمية، حيث اصطلح على المنهج الذي قام في عقدي الستينيات والسبعينيات بالمنهج التقليدي للإقليمية الإقليمية القديمة، و الذي اتخذ بشكل كبير بعدا إقليميا يضم دول متقاربة جغرافيا واقتصاديا، في حين ظهر في سياق التحولات التي عرفتها البيئة الاقتصادية الدولية منذ عقد التسعينيات منهج جديد للإقليمية مميزة لهذه الفترة هو المنهج الحديث للتكامل أو الإقليمية الجديدة، والتي تقوم أساسا على ترتيبات بين دول تنتمي لعدة أقاليم بغض النظر على التباينات في درجة تقدمها وتطورها¹.

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة

يعتبر بزوغ ظاهرة العولمة وميلاد الثورة التكنولوجية الجديدة (ثورة النانو- تكنولوجيا) في حقبة التسعينيات من القرن العشرين، الأمر الذي أحدث تحولا كبيرا في مفاهيم وآليات التكامل الاقتصادي لتخرج من

¹ ميموني سمير وبركنو قوسام، "الترتيبات التكاملية الإقليمية وآثارها على النظام التجاري المتعدد الأطراف: تحليل لإشكالية الإقليمية في مواجهة التعددية على ضوء الوضع الراهن للترتيبات في التجاري العالمي"، الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، الوادي (الجزائر)، 2012.

دأرتها الإقليمية إلى دائرة قارية أكثر اتساعا، ومعنى ذلك أنه إذا كانت الوحدة الإقليمية في حالة المنهج التقليدي للتكامل تتمثل في الدولة بأبعادها القومية وحدودها الجغرافية وخصائصها الاجتماعية والسياسية، فإنه في حالة المنهج الحديث للتكامل تصبح وحدة الإقليم هي القارة بأكملها بحيث يتكون الإقليم الاقتصادي من قارتين أو أكثر¹، ويعتبر المنهج الحديث للتكامل أسلوبا برجماتيا يجمع بين الإقليمية والعالمية بثته الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها²، فنظرا للتحويلات الجوهرية التي طرأت على الوضع الدولي، لم تعد (و.م.أ) الزعيم الأوحا اقتصاديا كما كانت في الخمسينات والستينات، إذ نمت المجموعة الأوروبية بشكل كبير من ناحية، ومن ناحية أخرى ظهور اليابان ودول شرق آسيا لتصبح قوة اقتصادية رئيسية تؤثر بشكل كبير في مقدرات الاقتصاد العالمي وتتافس العملاق الأمريكي في أسواقه، حتى أصبحت (و.م.أ) عاجزة، إضافة إلى انغلاق السوق الياباني أمام المنتجات الأمريكية، مما جعل (و.م.أ) تفكر في تجمع إقليمي خاص بها يعزز من قدرتها التنافسية المتآكلة، ومن هنا كان ميلاد منطقة التجارة الحرة بين كندا وأمريكا (CUSTA) في عام 1989، ثم تم توسيع نطاقها من خلال التفاوض حول منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) التي ضمت أيضا المكسيك في عام 1994، هذا ما شجع قيام مبادرات مماثلة في هذا الصياغ كشروع أمريكا في مناقشة منطقة التجارة الحرة عبر الأطلنطي مع أوروبا، ومشروع الشراكة الأورو-متوسطة، إضافة إلى العديد من التجمعات شبه الإقليمية الآسيوية والإفريقية واللاتينية التي شرع مؤخرا في تفعيل دورها وتطوير أطرها³، وعموما فإن التجمعات التكاملية الجديدة تركز على البعد الاقتصادي، وبخاصة تحرير التبادل التجاري والخدمات ورأس المال، دون أن يعني ذلك بالضرورة التوجه نحو إقامة وحدة اقتصادية أو سياسية، على النحو الذي دعا إليه المنهج التقليدي للتكامل⁴.

وبناء عليه يمكننا تلخيص مفهوم الإقليمية الجديدة في التعريف التالي:

* **الإقليمية الجديدة:** هي صيغة حديثة تختلف عن الصيغة التقليدية، وتتخذ عادة شكل منطقة تجارة حرة مع إضافة بعض مظاهر السوق المشتركة، فبالإضافة إلى تحرير التجارة البينية السلعية، تشمل أيضا التجارة في الخدمات والسماح بانئقال رؤوس الأموال والاستثمار المباشر، والبعض منها يذهب إلى أبعد من ذلك بتخفيض الحواجز الفاصلة بين البلدان المتعاقدة فيما يخص الصفقات وحركة العمالة، بل حتى إلى تنسيق السياسات والتنظيمات والمقاييس والمعايير المشتركة وهو ما يسمى بتعميق التكامل⁵.

أولاً: سمات الإقليمية الجديدة

¹ سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص 343-344.

² فضيل رابح، "التكامل الاقتصادي الأورو مغاربي بين العولمة والإقليمية"، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004، ص 66.

³ أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، مرجع سابق، ص 49-52.

⁴ زكريا دمدم وعلي العيسي، "تطور الفكر التكامل بين صيغ التكامل التقليدي ونسق الإقليمية الجديدة"، الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، الوادي (الجزائر)، 2012.

⁵ شورااب محمد، "أداء التجارة الإقليمية كمؤشر لتحقيق التكتل الاقتصادي الإقليمي: حالة اتحاد المغرب العربي"، الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات"، الوادي (الجزائر)، 2012.

- تختلف التوجهات الحديثة للتكتلات الاقتصادية عن التكتلات الإقليمية الكلاسيكية اختلافا كبيرا، فقد اتسمت التكتلات القديمة بسيادة الدوافع التجارية، بالإضافة إلى أن درجات التكامل والتجانس التي تحققت في تلك التكتلات اتسمت بالتفاوت والتباين الشديد أما بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة فقد اتسمت بالسمات التالية¹:
- ✓ التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية وقيادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.
 - ✓ أدخلت اتفاقيات الإقليمية الجديدة تجارة الخدمات والاستثمار إلى جانب الاعتماد على السلع الصناعية في المبادلات التجارية.
 - ✓ الاتجاه إلى تعميق الاندماج عن طريق تنسيق السياسات.
 - ✓ أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية وليست تجارية.
 - ✓ تتخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، وتعتمد على النظرة الخارجية والبيئية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الاستفادة من عمليات العولمة إضافة إلى ذلك فإنها تعتبر كمحاولات للاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم وتنوع المنتجات، ومكاسب زيادة الكفاءة وتنسيق السياسة التي تبرزها التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
 - ✓ تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت فالولايات المتحدة الأمريكية عضو في اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) وعضو في تجمع آسيا للباسفيك (APEC)، ويرجع السبب في تعدد العضوية إلى ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية خاصة تلك التي تضع قيودا حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء، وتنوع التجارة وروابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.

ثانيا: الفرق بين الإقليمية: "القديمة والجديدة"

إن التوجه العام الغالب في الوقت الحالي من خلال التكامل الإقليمي هو تقليص معدلات الحماية من جهة، والسعي إلى رفع معدلات التصدير إلى الأسواق العالمية من دون تمييز من جهة أخرى، وبالتالي فإن تقبل الدول النامية مشاركة دول متقدمة في تجمعاتها، مرجعه في المقام الأول قيام الدول النامية بتعزيز قدرتها التصديرية، وبالمقابل رغبة الدول المتقدمة ضمان استيعاب أسواق الدول النامية للمزيد من صادراتها الصناعية والخدمية، الأمر الذي لم تعرفه التكتلات الإقليمية القديمة التي قامت أساسا على التكتلات بين دول متقدمة (شمال-شمال)،

¹ بوصبيح صالح رحيمة، "التكتلات الاقتصادية في ميزان الأزمة العالمية دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الأزمات والتكتل الاقتصادي: دراسة حالة اليونان ضمن التكتل الأوروبي"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر، 2010/2011، ص 23-24.

وبين دول نامية معاً (جنوب-جنوب)، إضافة إلى اختلافات جوهرية أخرى ميزت التكتلات الإقليمية الجديدة عن تلك القديمة التي سادت مرحلة الستينات مثلما يوضحه الجدول التالي¹:

جدول(6): الفرق بين صيغتي التكامل التقليدي والإقليمية الجديدة

المميزات	الشكل التقليدي (القديم)	الشكل الجديد
البعد الجغرافي	منطقة تشمل بلدان متجاورة	منطقة أو أكثر متجاورة.
الاجتماعي والثقافي	الإلحاح على التقارب لغرض البلوغ إلى الوحدة كهدف.	تنوع الخصوصيات.
الحافز السياسي	السلم، الأمن، تفادي النزاعات والحروب.	تعزيز وتدعيم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.
التحرير التجاري	اتفاقيات تبدأ بمنطقة التجارة الحرة وتنتهي بالوحدة الاقتصادية.	منطقة تجارة حرة، الآجال فيها مختلفة حسب ظروف كل دولة.
مبدأ المعاملة بالمثل	مسموح به لصالح البلدان الأقل نمواً.	غير مسموح به مع تعويض لصالح البلدان الأقل نمواً.
البعد التجاري	المنتجات الصناعية.	السلع والخدمات مع تعزيز الصادرات.
عوامل الإنتاج: رأسمال	تحرير تدريجي مع تهيئة شروط التكامل النقدي.	من البداية يفترض حركة رؤوس الأموال من البلدان السائرة في النمو.
العمل	يؤجل إلى غاية مرحلة الاتحاد الجمركي.	غير متاح بالنسبة لمواطني البلدان الأقل نمواً.
تنسيق السياسات	تدريجياً مع سلطة فوق وطنية.	تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات والأطراف الأكثر نمواً.
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية مع أمل الوصول إلى وحدة سياسية.	مرحلة واحدة تقتصر على التحرير التجاري ورؤوس الأموال.

المصدر: فضيل رابح، "التكامل الاقتصادي الأورو مغاربي بين العولمة والإقليمية"، مرجع سابق، ص66.

الفرع الثاني: أهمية الإقليمية الجديدة

بعد الحرب العالمية الثانية كان التكامل الاقتصادي يتم وفق الشروط المذكورة سابقاً، كالتقارب الجغرافي والتقارب في مستوى النمو الاقتصادي ... وغيرها، فأصبح يسمى بالتكامل الاقتصادي التقليدي الذي اتخذ بعداً إقليمياً، غير أنه ظهرت صيغة جديدة وبديلة لهذا التكامل وذلك خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي باعتبارها لا تخضع لتلك الشروط، بحيث أنها تقوم بتجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل

¹ شريط عابد، "الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 39، 2009، ص32-33.

الإقليمية

الاقتصادي لا تنتمي إلى إقليم واحد ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة ، كما أنها تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي (متقدمة ونامية)¹، وترجع أهمية هذا النوع من التكامل إلى العنصرين التاليين²:

أولاً: التكامل الإقليمي إستراتيجية مفضلة

أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي لب أي أجندة اقتصادية، وبات أمراً لا يمكن تجاهله في كل القرارات الاقتصادية في جميع دول العالم، فالحقيقة تشير إلى أن أغلب دول العالم لها محاولات معينة للانضمام على أحد التكتلات الإقليمية في العالم.

ثانياً: الإقليمية الجديدة ذات طبيعة مختلفة

فعلی الرغم من أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية ليست أمراً جديداً فإن الاقتصاديين يشيرون إلى أن التكتلات الإقليمية الجديدة تختلف عن التكتلات في العهود السابقة من حيث درجات النجاح وكذلك الإعداد، فإن كانت تعتبر بمثابة استمرار للجهود السابقة ففي هذا الصدد، يظهر الاختلاف بشكل جلي وبارز في النواحي الاقتصادية والسياسية، وعند الحديث عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لا بد هنا أن نفرق بين دوافع التكتل لكل من الدول الصناعية والنامية فيما يلي:

✓ تسعى الدول الصناعية في هذا الإطار إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency Gains الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، حيث أن الهياكل الصناعية لهذه الدول عادة ما تتسم بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل سمة رئيسية لهيكل الاقتصاد، وبالتالي فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامج التكامل يكون له أثر إيجابي ملموس على الأداء الاقتصادي بوجه عام، ويكسبه المزيد من الديناميكية والفعالية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج والادخار المحتمل، فإن ذلك سيؤدي بالتبعية إلى زيادة النمو الاقتصادي ويجعل التكامل أمراً إيجابياً واختياراً مناسباً للمستقبل.

✓ أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفعالية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبداً تمثل هدف هذه الدول في عملية التكامل، فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل، أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية بوجه عام، كما أن المكاسب الساكنة Static Gains من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضاً صغيرة نسبياً، وبالتالي يمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكتل والتكامل ليست أهدافاً ديناميكية بقدر ما هي هيكلية، تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق للاستفادة من اقتصاديات الحجم أو النطاق Economies of Scale، نظراً لاتساع السوق وتنوع الإمكانيات وهي الاقتصاديات التي يحميها التكامل الاقتصادي بشكل واضح.

★ تعتبر ظاهرة التكتلات الاقتصادية بين البلدان المتجاورة إقليمياً من أهم السمات المميزة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك نظراً لما لهذه الظاهرة من آثار إيجابية كبرى منطوية على العديد من المكاسب

¹ عبد الوهاب رميدي، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة "، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص 17.

² علاوي محمد لحسن، "الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، العدد: 07، 2010/2009، ص 111.

الإقليمية

الاقتصادية، المتمثلة في الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان المتكاملة مع بعضها البعض، وتوسيع حجم التبادل التجاري بينها وبالتالي زيادة النواتج والدخول القومية، فضلا عن الزيادة الكبيرة في فرص العمالة وازدهار اقتصاديات الأطراف المتعاقدة في أعقاب قيام كيان اقتصادي كبير يضمها جميعا، هذا ما شجع على بروز العديد من نماذج التكامل الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وعليه فسندقوم في المبحث الموالي بتسليط الضوء على أهم هذه الكيانات وأكبرها وأكثرها نجاحا، ألا وهو الاتحاد الأوروبي¹.

المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي

لقد أصبحت ظاهرة التكتلات الإقليمية من المتغيرات البارزة في الحياة الاقتصادية الدولية المعاصرة، ويعني الاتحاد أو التكتل الاقتصادي الإقليمي (UER) المسار الذي يؤدي بعدة بلدان لتكوين مجال جمركي أو

¹ حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 147.

اقتصادي موحد، ولعل من أهم هذه التكتلات الاقتصادية في العالم الاتحاد الأوربي، الذي وصل عدد أعضائه 15 دولة سنة 1995¹، ويضم حالياً أكثر من 25 دولة إذ نجد أن آخر تطورات الاتفاقيات والانضمامات الهائلة تعكس الصورة المثلى لهذا الاتحاد القوي والناجح، بحيث أنه جمع دولاً كانت لا تجتمع أبداً، ودولاً كانت الحروب التاريخية بينها والتي تطورت إلى منافسة حادة، وحروب اقتصادية وتجارية، ودولاً تتنازع على الممتلكات والمصالح والأسواق، بل وضم دولاً كانت ذات فكر اقتصادي شيوعي أو اشتراكي، ودولاً في أقصى الطرف من الليبرالية الاقتصادية والتجارية²، بحيث أنه وبالرغم من العداوة التي كانت تخيم على العلاقات بين الدول الأوروبية فإنه اليوم يميز علاقاتها السلم والديمقراطية، وذلك اثر توقيع اتفاقية حلف الشمال الاطلسي التي وفرت جو من التعاون وتعزيزاً للسلم والديمقراطية في جميع أنحاء الاتحاد، كما عززت اقتصاديات الدول الاعضاء جراء إقامة السوق الأوروبية المشتركة التي تقوم على مبادئ حرية حركة السلع والعمالة والخدمات ورأس المال³، وبصفة عامة فإن الاتحاد الأوروبي يعتبر من أحدث أشكال التكامل الاقتصادي فخلال نصف قرن تطور هذا الاتحاد وزاد عدد الدول الأعضاء به، وقد مر هذا التكامل بعدة أشكال، ففي عام 1968 تكون الاتحاد الجمركي بين الدول الأعضاء، وفي عام 1992 أنشئت السوق الأوروبية، وفي عام 1993 تم التوقيع على اتفاقية إنشاء الاتحاد الأوروبي والتي عرفت باسم اتفاقية ماستريخت وقد ساهم انضمام دول أخرى للاتحاد، من جعله أكبر كيان اقتصادي معاصر إذ أنه أصبح يمثل سوق واحدة تدعمها سياسة تجارية مشتركة، وسياسة زراعية موحدة، بالإضافة إلى أن هناك سياسة محددة لتقديم المساعدة للمناطق الفقيرة بدول الاتحاد، إلى جانب طرح العملة الأوروبية الموحدة، ووجود سياسة خارجية وأمنية تتم في نطاق محدد، إضافة إلى التعاون في المجالات القضائية⁴، وعليه فيمكن تلخيص أهم مرتكزات نجاح التجربة الأوروبية إلى مايلي⁵:

✓ اعتمدت التجربة الأوروبية التدرج والمرحلية، وتميزت بالاستمرارية والمتابعة الدؤوبة التي لم تعرقلها أية عقبات بل كانت تحفزها دائماً للبحث عن حلول ومداخل جديدة.

✓ استندت التجربة الأوروبية إلى رضا شعبي ومشاركة ديمقراطية، وبالتالي لم تفرض بشكل فوقي، بل تمت المحافظة على درجة عالية من الولاء للفكرة الاتحادية رغم كل الصعوبات.

✓ إن الدول اعترفت بكيانات وحدود بعضها وتوقفت الأطماع، عند الحدود التي رسمتها نتائج الحرب العالمية الثانية.

¹ مصيطفى عبد اللطيف، "تحديات العولمة للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الإشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري"، الملئقى الوطنى الأول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: الواقع والتحديات"، الشلف-الجزائر، 2004، ص248.

² صلاح عباس، التكتلات الاقتصادية هل هي تحابل على الجات؟، مرجع سابق، ص41.

³ Gordon Brow and David Miliband, **Global Europe: Meeting the economic and security challenge**, Cabinet office/ Foreign and commonwealth office, Britain, 2007, P:17.

⁴ مركز البحوث والدراسات، "العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي"، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض(المملكة العربية السعودية)، 2007، ص5.

⁵ عبد الغنى عماد، "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: أسباب التعثر وشروط الانطلاق"، المائدة المستديرة التاسعة حول: "العرب والعولمة"، الجماهيرية الليبية الشعبية، 1999.

الفصل الأول: _____ الأطار النظري للتجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية الإقليمية

✓ إن فشل خطوات التوحيد السياسي والأمني لم يحبط رواد التوحيد بل حفزهم وقوى عزمهم باتجاه فتح المدخل الاقتصادي.

✓ اعتمدت التجربة الأوروبية أساليب متطورة في مواجهة المشاكل المستجدة، منها حصر المشكلات والسعي إلى توحيد المعايير اتجاهها، والتنسيق بين الدول لمنع التضارب والتناقض وإتباع السياسة التدريجية والمراحل الزمنية للسماح بالتكيف مع السياسات الجديدة.

✓ الاعتراف المتبادل بمبدأ التعويض الجماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر من إتباع سياسة جديدة موحدة هذا ما ساهم في التأكيد على مرجعية الجماعة وقدرتها على الحل لأي مشكلة تواجه المجموعة الأوروبية.

المطلب الأول: نشأة الاتحاد الأوروبي

بعد الحرب العالمية الثانية أفاق أوروبا على نفسها وهي تعيش أوضاعاً سيئة، فقد دمر اقتصادها نتيجة للحرب، ومزقت وحدتها بين السيطرة الأمريكية على الأجزاء الغربية، والسيطرة السوفيتية على الأجزاء الشرقية، وكذلك وجدت العوائق التجارية التي كانت تحد من التبادل التجاري بين الدول الأوروبية الغربية، إضافة إلى تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى الحد من حجم التجارة الخارجية¹، هذا ما أسفر عن ظهور الحاجة الملحة لمبادرة دولية لإعادة بث الروح مرة أخرى في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، لتكون بمثابة تجسيد عملي لحالة التصالح بين فرنسا وألمانيا من جانب، وتطرح خطوة أولى تجاه نظام أوروبي جديد من جانب آخر²، ومن الملاحظ أن وصول التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والإعلان عنه في أول جانفي 1993، وانضمام بعض دول الأفتا عام 1994 وهي النمسا والسويد وفنلندا إلى الاتحاد الأوروبي ليصبح 15 دولة عضواً، قد تحقق بعد أن مر بعدة مراحل قاربت خمسين عاماً، وذلك بغية الوصول إلى أهداف معينة التي يسهر على تحقيقها منظومة متكاملة من أجل زيادة فعالية التكتل الاقتصادي الأوروبي، ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي³:

✓ خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وطاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية، وإلغاء القيود التعريفية، والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي.

✓ تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية أو الدولية.

✓ انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي، وهذا يسهل من عملية الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد، بما يعزز من دفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي والتطور الاجتماعي والثقافي.

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، مرجع سابق، ص 402.

² أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مرجع سابق، ص 57.

³ عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديسمبر، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 121-126.

✓ دخول القرن الحادي والعشرين بصورة تسمح للتكتل الأوروبي بأن يلعب دوراً أكثر فعالية في كافة المجالات الاقتصادية بل والسياسية.

✓ تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار النقدي في أوروبا، وإقامة البنك المركزي الأوروبي، وتحويل وحدة النقد الأوروبية من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية، من خلال تعزيز تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في التكتل.

✓ العمل بصفة مستمرة صوب تقريب السياسات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأوروبية الأعضاء في التكتل.

✓ العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم، وكذا زيادة معدلات النمو، وخفض نسب البطالة بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء في التكتل.

الفرع الأول: نشأة الجماعة الأوروبية

أنشئت المجموعة الأوروبية لتسهيل عملية توحيد أوروبا وذلك كون أن عملية الوحدة لا تكون دفعة واحدة بل تتم تدريجياً بتحقيق إنجازات واضحة من شأنها أن توجد بين القارة تضامناً حقيقياً، وتبدأ الخطوة الأولى الناجحة لعملية الوحدة بالاقتصاد، لأن للاقتصاد ارتباطاً وتأثيراً كبيراً في السياسة، وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين يعتبرون التوقيع على معاهدة روما المنشئة للجماعة الأوروبية عام 1957 هو العلامة البارزة في تاريخ حركة الوحدة الأوروبية، إلا أن هناك اتفاقاً على أن هذه الحركة تعود في إرهاصاتها الأولى إلى عدة قرون سابقة ويدخل في هذا الإطار المحاولات السلمية أو العسكرية لتوحيد أوروبا، والتي ازدادت كثافة بعد (ح.ع.1)، ومن أهم هذه الجهود دعوت الكونت النمساوي كودينهوف كاليجي عام 1923 إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على غرار نموذج أمريكي، وكذلك دعوة وزير الخارجية الفرنسي بريان في خطابه أمام عصبة الأمم في 29 كانون الأول 1929 إلى قيام اتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم من أجل تشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها الإقليمية، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح بسبب تنامي النزاعات بين بعض الدول الأوروبية مما أدى إلى قيام (ح.ع.2)، التي خرجت منها الدول الأوروبية في حالة ضعف شديد من الناحية الاقتصادية والعسكرية، وأدركت أنها فقدت مكانتها كمركز للعالم بعد تصاعد مكانة كل من (و.م.أ) والاتحاد السوفياتي، وفيما يلي أهم الجهود التي تلت (ح.ع.2) من أجل توحيد أوروبا¹.

أولاً: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

في 5 حزيران عام 1974، في جامعة هارفارد ألقى الجنرال مارشال وزير الخارجية الأمريكي، خطابه الشهير الذي فيه خطة كانت تحمل اسمه تهدف لوضع برنامج شامل لإعادة بناء أوروبا، وذلك عن طريق تخصيص الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدات مالية لكامل أوروبا، وبناء عليه تم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، التي تأسست في 16 أبريل 1948 وهي عبارة عن إطار متعدد الأطراف بين دول أوروبا وتستند

¹ صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص 37-38.

هذه المنظمة على مبدأ التعاون ويتم اتخاذ القرار بداخلها بالإجماع، وضمت في عضويتها كل من: النمسا، بلجيكا، فرنسا، الدنمارك، اليونان، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج، هولندا، البرتغال، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، وألمانيا الغربية في عام 1948، وفي عام 1960 تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي حلت محل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووسعت بذلك عضويتها لتشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، استراليا، اليابان، نيوزيلندا، ويمكن تلخيص مهام هذه الأخيرة في ثلاث مهام رئيسية ألا وهي¹:

✓ المساهمة في تنسيق السياسات الاقتصادية للديمقراطيات الصناعية الكبرى وذلك من خلال عقد

اجتماعات وزارية سنوية.

✓ متابعة تطور هذه الاقتصاديات في منشور خاص بالتقارير والدراسات.

✓ تنظيم تبادل الحقائق والأرقام في أمور مساعدات التنمية (لجنة المساعدة الإنمائية CAD).

وفي عام 1994 انضمت المكسيك إلى المنظمة، 1995 انضمت الجمهورية التشيكية، وفي عام 1996 انضمت المجر، في عام 1997 انضمت بولندا وكوريا الجنوبية، وفي 2000 انضمت سلوفاكيا، وفي 2010 انضمت استونيا، إسرائيل، تشيلي، وسلوفينيا، والمغرب يدعو إلى قبوله كعضو كامل العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتهدف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تحقيق الأهداف التالية²:

✓ منح فرص تمكن الحكومات من مقارنة التجارب السياسية والبحث عن إجابات للمشاكل المشتركة، تحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية والدولية.

✓ تشكيلي منندي للضغط التي يمكن أن تكون حافزا قويا لتحسين السياسات وتنفيذها عن طريق سن قوانين غير الملزمة التي يمكن أن تؤدي أحيانا إلى المعاهدات الملزمة.

✓ تسهيل التبادلات بين الحكومات المشتركة في المنظمة، عن طريق تدفق المعلومات والتحليلات التي تقدمها الأمانة العامة* في باريس.

إضافة لذلك تلزم المنظمة بدعم النمو المستدام والتوظيف ورفع مستوى المعيشة والحفاظ على الاستقرار المالي، ومساعدة البلدان الأخرى في التنمية الاقتصادية والمساهمة في نمو التجارة العالمية، وتشكل المنظمة ضغوطا التي يمكن أن تكون حافزا قويا لتحسين السياسات وتنفيذها عن طريق سن القوانين غير ملزمة التي يمكن أن تؤدي أحيانا إلى معاهدات ملزمة³.

¹ Philippe Moreau Defarge, **Les institutions européennes**, 5^e édition, Armand colin, Paris, 2001, P: 5-8.

² ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية"، ...منظمة_التعاون_والتنمية_الاق.../www.ar.wikipedia.org/...، 2012/11/18.

* **الأمانة العامة بباريس**: وظيفتها جمع البيانات ورصد الاتجاهات والتحليلات والتنبؤات الاقتصادية، وإجراء بحوث التغيرات الاجتماعية أو تطور في أنماط التجارة والبيئة والزراعة والتكنولوجيا والضرائب والمجالات الأخرى، وخلال العقد الماضي، عالجت المنظمة مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك ساهمت في تعميق المشاركة مع دوائر الأعمال، ونقابات العمال وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني.

³ الجزيرة نت، "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD"، www.aljazeera.net/.../FAD66334-4347-4BBC-8D، 2012/11/18.

وتجدر الإشارة إلى أن دول المنظمة مجتمعة تساهم بنحو ثلثي إجمالي الإنتاج العالمي من السلع والخدمات، وتوفر المنظمة دورات للمباحثات فيما بين حكومات الدول الأعضاء، وتنتج سنويا كما هائلا من الوثائق التي تضم بحثا في السياسة العامة إلى جانب كم كبير من التحليلات الاقتصادية وتصدر المنظمة أيضا تقارير بشأن الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء وهي تقارير تحتوي في العادة على كثير من المعلومات القيمة رغم كونها تفتقر إلى الانتقادات الموجهة إلى سياسات التي تطبقها الدول الأعضاء¹.

ثانيا: المجموعة الاقتصادية للفحم والصلب

أنشئت في 18 أبريل 1951 إثر توقيع اتفاقية باريس بين كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البنلوكس^{**}، وذلك

تبعاً لمخطط شومان روبرت وزير الخارجية الفرنسي، لتوحيد إنتاج الفحم والفولاذ في فرنسا وألمانيا الاتحادية، وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1953²، وكانت السمة الأساسية لهذه الجماعة هي وضع صناعات الفحم والحديد والصلب تحت سيطرة سلطة عليا فوق قومية تشمل سلطاتها تحديد الحصص الإنتاجية لكل البلدان الأعضاء، وتمويل مشاريع إعادة تدريب العمال الزائدين ووضع بعض القواعد لمنع المنافسة غير العادلة إضافة إلى تكوين الأطر مؤسسية الهامة، ولم يعتبر تكوين الجماعة الأوروبية للحديد والصلب هدفا في حد ذاته، وإنما خطوة أولى لعملية طويلة في وسعها أن تؤدي إلى مزيد من التكامل الاقتصادي والسياسي ولهذا الغرض شكل وزراء خارجية بلدان الجماعة لجنة برئاسة بول هنري سباك وزير الخارجية البلجيكية لتبحث مسألة المزيد من التكامل وفي منتصف 1956 أقرت اقتراحات اللجنة ضرورة إنشاء سوق أوروبية مشتركة³.

ثالثا: معاهدة روما

كان للنجاح الذي حققته اتفاقية باريس الأثر الإيجابي للدفع بمسيرة الاتحاد الأوروبي نحو الأحسن، مما أدى بالأوروبيين لتوقيع اتفاقية جديدة بتاريخ 1957/03/25 بمدينة روما الإيطالية، والتي دخلت حيز التنفيذ في بداية 1958، نصت هذه الاتفاقية على إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية، بهدف العمل على ضمان التقارب التدريجي للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء والعمل على تسهيل حركة تنقل السلع والخدمات وإلغاء كل الحواجز والقيود عبر الحدود⁴، بحيث نصت المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة للجماعة على ضرورة أن تعمل من خلال الأنشطة الاقتصادية وتدعيم الاستقرار والتوسع المستمر والتوازن

¹ الراي نيوز، "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD"، www.alraynews.com/Economy.term.asp?id=94، 2012/11/17.

^{**} اتحاد البنلوكس: وهو عبارة عن اتفاقية عقدت بين كل من بلجيكا، لوكسمبورغ وهولندا في 29 تشرين أول 1947 اتفاق جمركيا كان أول مرحلة من الاتحاد الاقتصادي بينهما وأول تجربة تكامل أوروبي، ألغيت بموجب الرسوم الجمركية بين بلجيكا ولوكسمبورغ من جهة وهولندا من جهة أخرى على حين طبقت تعريف جمركية واحدة على الواردات من الدول الأخرى، وفي 1 أكتوبر 1950 أزيلت القيود التجارية ووحدت السياسة الجمركية واتبعت الدول الثلاث سياسة جمركية موحدة نحو العالم الخارجي وفي تموز 1954 تحرير حركة انتقال الرساميل وقد لاقت هذه التجربة التكاملية نجاحا كبيرا ودخلت الدول الثلاث في الاتفاقات التالية كاتحاد وليس كدول منفصلة.

² السيسى صلاح الدين حسن، قضايا اقتصادية معاصرة، مكتبة دار الآداب، الإمارات العربية المتحدة، 1998، ص11.

³ سهير محمد السيد حسن ومحمد محمد البناء، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، 2005/2004، ص270.

⁴ مداني بن بلغيث وعبد الوهاب دادن، "انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة: اليورو"، الملتقى الدولي الأول حول: "اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات"، الأغواط (الجزائر)، 2005، ص552.

لرفع مستوى المعيشة وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء¹، وقد كانت أهم البنود التي ارتكزت عليها معاهدة روما عام 1957 المتعلقة بتأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية كالتالي²:

- ✓ إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء.
- ✓ إزالة العوائق التي تحول دون انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- ✓ توحيد التعريفات الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية.
- ✓ وضع سياسة موحدة في مجال الزراعة والنقل.
- ✓ تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.
- ✓ وضع نظام يكفل نزاهة المنافسة داخل السوق المشتركة.
- ✓ تطبيق إجراءات تسمح بتنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء والوقاية من عدم التوازن في موازين مدفوعاتها.
- ✓ التقريب مابين التشريعات الوطنية للدول بقدر ما يلزم لنشاط السوق المشتركة.
- ✓ إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي لتحسين إمكانيات الاستخدام للعمال والمساهمة في رفع مستوى حياتهم.
- ✓ إنشاء بنك أوروبي للاستثمار.

الفرع الثاني: مؤسسات الاتحاد الأوروبي

من أجل تسهيل بلوغ الأهداف العامة والرئيسية والحصول على تماسك سياسي أكبر، قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء مؤسسات تتخطى صلاحياتها خارج الحدود القومية للدولة العضو وهي كالتالي:

أولاً: المفوضية الأوروبية

وهي عبارة عن هيئة تنفيذية للاتحاد الأوروبي، تتألف من 20 مفوضاً، تقوم بإعداد التقارير وتقديمها إلى مجلس الوزراء لإظهار مدى التقدم الذي تم تحقيقه من قبل الدول الأعضاء في تنفيذ الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وتمارس المفوضية السلطات الممنوحة بناء على تفويض من مجلس الوزراء، كما أنه يجوز للمفوضية أن تقوم بتقديم بعض التوصيات والآراء لمجلس الوزراء³.

ثانياً: المجلس الوزاري

يتكون المجلس الوزاري من مندوبون عن حكومات الدول الأعضاء، ويحدد الوزراء المعنيون لحضور اجتماعاته بناء على طبيعة الموضوعات التي ستطرح للمناقشة، ويعقد هذا المجلس دورات اجتماعه العادية في بروكسل، ويقوم باتخاذ القرارات الرئيسية في مختلف الأمور التي تهتم مصالح الجماعة الأوروبية، إلى جانب ذلك فإنه يوم بإدخال أي تعديلات ضرورية على مشاريع القرارات التي تحيلها إليه المفوضية⁴.

¹ محمودي مراد، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديثة، القاهرة، 2002، ص22.

² الشافعي محمد بشير، السوق الأوروبية المشتركة أقوى المنظمات الاقتصادية الدولية، 1973، ص39-40.

³ Chérifa Sari, L'EURO: CONSÉQUENCES JURIDIQUES ET FISCALES, 2^e édition, DALLOZ, Paris, 1998, P:20.

⁴ خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009، ص161.

ثالثاً: البرلمان الأوروبي

يعتبر البرلمان الأوروبي الهيئة الوحيدة التي ينتخب أعضائها مباشرة من طرف السكان في الدول الأعضاء مباشرة، ويخصص لكل دولة عضو عدد من المقاعد حسب الكثافة السكانية للدولة العضو وعدد المقاعد 620 توزع كما يلي: 99 مقعداً لألمانيا الموحدة، 87 لفرنسا، 87 لإيطاليا وبريطانيا، 64 إسبانيا، 31 هولندا، 25 بلجيكا، 25 اليونان، 25 البرتغال، 22 النمسا، 16 الدانمرك، 16 فنلندا، 15 لايرلندا و15 للسويد، 6 للكسمبورغ، ويتخذ البرلمان من ستراسبورغ مقراً له، كان للبرلمان الأوروبي الصيغة الاستشارية ولكن بعد اتفاقيات الوحدة الأوروبية فقد اكتسب تقلاً كبيراً في التشريع، والمصادقة على اتفاقية الشراكة والانضمام¹.

رابعاً: محكمة العدل الأوروبية

تعتبر هي السلطة الوحيدة بأن تقرر مدى دستورية التصرفات التي تقوم بها المفوضية الأوروبية، وتتميز قرارات المحكمة بقوة القانون على مدى الاتحاد الأوروبي، وهي ملزمة لكافة الأطراف، سواء كانوا أفراداً، منشآت أعمال، حكومات قومية، أو مؤسسات الجماعة الأخرى².

خامساً: المجلس الأوروبي

أنشئ المجلس الأوروبي بعدما عقدت القمة الأوروبية عام 1974، بحيث أنه لم يكن ضمن بنود المعاهدة وهذا أكبر دليل على تطور الإطار المؤسسي الذي يحكم الاتحاد الأوروبي، مقره ببروكسل، يتكون من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية بالإضافة إلى رئيس اللجنة التنفيذية، ويقوم باقتراح المشاريع ومتابعة تنفيذها ومراقبة احترام نصوص المعاهدات ويعتبر المجلس الأوروبي أعلى مستويات صنع القرار بالبناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي³.

سادساً: البنك المركزي الأوروبي

تم انشاء البنك المركزي الأوروبي 1 يونيو 1998 ليكون مسئولاً على السياسة النقدية بالدول المشتركة في الوحدة النقدية الأوروبية، ومقره الرئيسي فرانكفورت، وتتكون اللجنة التنفيذية للبنك من الرئيس ونائبه وأربعة أعضاء آخرين من الدول المشاركة في الوحدة النقدية، كما تلعب البنوك المركزية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، دوراً هاماً تحت قيادة البنك الأوروبي حيث يتألف النظام الأوروبي للبنوك المركزية من تلك البنوك الوطنية، علاوة على البنك المركزي الأوروبي⁴.

سابعاً: بنك الاستثمار الأوروبي

¹ حداد محمد، "العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر ومصر"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003، ص90.

² كامل البكري، الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص174.

³ لينة جديد، "السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تشرين، 2004، ص18.

⁴ Mona kamal, "The expérience of the European Monetary union in the coordination of monetary and fiscal policies", munich personal RePEc Archive, December 2010, P: 04.

ويستهدف بنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، تسهيل تمويل المشروعات من أجل فتح المناطق الأقل تقدماً، وتحديث أو إقامة مشروعات جديدة تستدعيها إقامة سوق مشتركة تدريجياً، وذلك من أجل المصلحة المشتركة لعدة دول أعضاء، وقد نصت المعاهدة على أن يتم الاكتتاب في رأس مال البنك الذي قدر بنحو مليار من الوحدات الحسابية*، ولمجلس محافظي البنك أن يقرر بإجماع الأصوات زيادة رأس المال المكتتب به، وبطبيعة الحال فإن إدخال أية دولة جديدة في عضوية البنك ينطوي على زيادة في رأس المال المكتتب به، ويتم دفع 25% من رأس المال خلال عامين ونصف، إما بالذهب وإما بعملة قابلة للتحويل، أما النسبة المتبقية المتمثلة في 75% من رأس مال المكتتب فتشكل نوعاً من مال الضمان الذي يصير دفعه إذا ما دعت الحاجة وبناء على طلب مجلس المديرين وبنك الاستثمار الأوروبي لا يخضع لإشراف المفوضية، ويشمل ثلاثة أجهزة رئيسية وهي¹:

1 مجلس المحافظين:

يتشكل هذا المجلس من وزراء تعيينهم الدول الأعضاء، ويضع المجلس توجيهاته العامة بشأن السياسة الائتمانية، كما يقرر المجلس ما إذا كان الأمر يستدعي زيادة رأس مال الاكتتاب، فضلاً عن ذلك فإن مجلس المحافظين يرخص بمنح القروض الخاصة، ويوافق على التقرير السنوي والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر.

2 مجلس المديرين:

ويتكون من 12 مديراً مناوباً يعينهم جميعاً مجلس المحافظين لفترة 5 سنوات، ويصدر المجلس قراراته حول منح الائتمانات والضمانات ودفع قيمة القروض، إضافة إلى تحديد أسعار الفائدة والعمولة، كما يشرف على إدارة البنك.

3 لجنة الإدارة:

تتكون لجنة الإدارة من رئيس ونائبين له يعينهم مجلس المحافظين لفترة 06 سنوات بناءً على اقتراح من مجلس المديرين، ولجنة الإدارة هي المسؤولة عن أعمال الإدارة اليومية للبنك وعن إعداد القرارات المعدة للعرض على مجلس المديرين وعن تنفيذ هذه القرارات.

المطلب الثاني: النظام النقدي الأوروبي

يعد النظام النقدي الأوروبي إحدى حلقات التكامل الاقتصادي الأوروبي الذي بدأ منذ عام 1957، عندما تم تكوين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وذلك بموجب معاهدة روما، وقد تلى ذلك العديد من الأحداث والتطورات التي كانت مصاحبة لتزايد العضوية في هذه الأخيرة، ففي يناير عام 1973 انضمت المملكة المتحدة وإيرلندا والدنمارك، وفي مارس عام 1981 انضمت اليونان، وفي يناير عام 1986 انضمت إسبانيا والبرتغال، وفي عام 1995 انضمت كل من السويد وفنلندا والنمسا، وقد حققت المجموعة اتحاداً جمركياً ثم سوقاً مشتركة، ثم دخلت الوحدة الاقتصادية في عام 1993، حيث تم تحقيق العديد من الإنجازات في مجال التجارة، ورغبة من

* بحيث أن كل وحدة حسابية تعادل في القيمة دولاراً واحداً.

¹ حسين عمر، الجات والخصخصة: الكتابات الاقتصادية الكبرى - التكاثر البشري والرفاهية - مشكلات اقتصادية معاصرة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997، ص 41-42.

هذه الدول من تحقيق مزيد من الاندماج الاقتصادي بينها فقد قررت انشاء اتحاد نقدي بينها، وذلك لاستكمال جوانب الوحدة الاقتصادية والتوصل إلى آلية لتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في هذه الدول، وتحقيق درجة عالية من الاستقرار النقدي وزيادة قدرة هذه الدول على مواجهة الاضطرابات التي يمكن أن تتعرض لها أسواقها النقدية والمالية بسبب تغيرات أسعار الصرف¹، بحيث كانت بداية النظام النقدي الأوروبي حين اتفق الرئيس الفرنسي جيسكار دستان ومستشار المانيا الغربية هلموت اشميث في عام 1978 على تسريع، مشروع الوحدة النقدية بحيث تحل هذه العملة محل الدولار في التسويات والمعاملات الخارجية، ووافق زعماء دول الجماعة الأوروبية عليه في نهاية نفس السنة لبدأ العمل بنظام النقد الأوروبي في يوليو 1979 مع استحداث وحدة نقدية الإيكو².

الفرع الأول: الأنظمة النقدية التي سبقت العملة الأوروبية الموحدة

ظهرت فكرة تكوين الوحدة النقدية واقتصادية منذ الخمسينات من القرن الماضي، ولكنها لم تلق النور بسبب وجود نظام (بريتون وودز) العالمي لتثبيت أسعار الصرف الشيء الذي أعاق إقامة نظام نقدي منفصل داخل أوروبا، وبعد انهيار هذا النظام وازدياد معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفاض الدولار نسبة 10% في فبراير/شباط 1971 ظهرت الحاجة لإطار وحدة نقدية أوروبية مستقلة³.

أولاً: نظام الثعبان النقدي داخل النفق

شعرت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في أواخر الستينات بالأخطار التي تهدد نظام بروتون وودز، وكانت عمالات بعض دول الجماعة قد شهدت تقلبات ملحوظة ففي 8 أغسطس 1969 تم تخفيض الفرنك الفرنسي بنسبة 11.1% كما جرت إعادة تقييم المارك الألماني في 24 أكتوبر 1969 بنسبة 9.3% فضلاً عن تصاعد حدة أزمة السيولة الدولية، ولذلك عندما اجتمعت قمة لاهاي في هولندا في 2/1 ديسمبر 1969 بحضور رؤساء دول وحكومات دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية، طرح المستشار الألماني ويلي برانت اقتراحاً بتكوين وحدة اقتصادية ونقدية يتم تنفيذها على مرحلتين: الأولى يجري خلالها التنسيق بين السياسات الاقتصادية قصيرة الأجل وتحديد الأهداف الكمية متوسطة الأجل، أما المرحلة الثانية فيتم خلالها انشاء صندوق احتياطي أوروبي تحول إليه الدول الاعضاء جانباً من احتياطياتها من العملة الأجنبية، وقد وافق المجتمعون على هذا الاقتراح⁴، وفي عام 1970 قام رئيس وزراء لوكسمبورغ فيرنر بإعداد تقرير أكد فيه الحاجة إلى مواصلة عملية التكامل والاندماج من ناحية نقدية ومالية، ومن ناحية اقتصادية، وقد أقر المجلس الأوروبي تقرير فيرنر في شباط/فبراير 1971، وشملت خطته الرامية إلى إقامة اتحاد نقدي أوروبي على سبع خطوات، يصير استكمالها في 7-10 سنوات، بحيث يأتي العام 1980 تكون أسعار الصرف الأوروبية قد تثبتت بشكل لا رجعة فيه، ويكون قد أنشئ احتياطي

¹ معتز سلمان عبد الرزاق الدوري، "مدى تأثير فرص وتحديات اليورو في اتباع استراتيجية النمو لمنظمات الأعمال العربية دراسة تحليلية"، الملتقى الدولي الأول حول: "اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات"، الأغواط (الجزائر)، 2005، ص164.

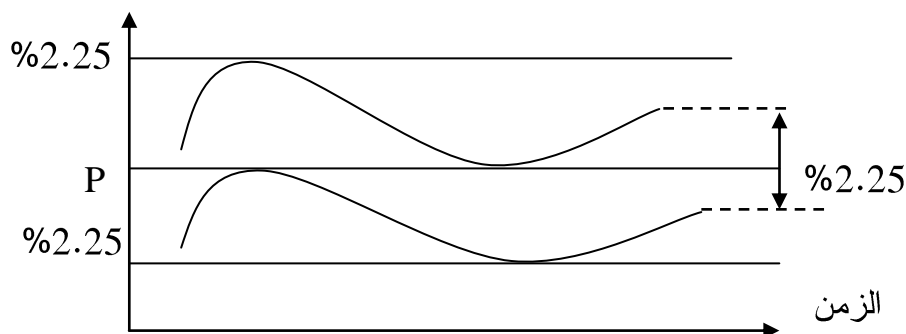
² مفتاح صالح، "الاتحاد النقدي الأوروبي وتأثيره الاقتصادي"، الملتقى الدولي الأول حول: "اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات"، الأغواط (الجزائر)، 2005، ص109.

³ إبراهيم خالد، "الوحدة النقدية الأوروبية نموذج لتحقيق العملة الخليجية الموحدة"، صحيفة الوسط السياسي، العدد: 1759، 2007، ص12.

⁴ مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، الطبعة الأولى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص82.

نقدي أوروبي، وفيما يتعلق بالمرحلة الأولى من النظام، فقد اقترح التقرير التقييد لمدى تقلب العملات الأوروبية للتحرك ضمن هوامش أضيق من تلك التي يسمح بها صندوق النقد الدولي، وفي ضوء التوصيات الواردة في تقرير فيرنر، فقد قررت المصارف المركزية بالجماعة الأوروبية، بعد أن تولت أمر تضيق المدى المطلوب في إطار الجماعة الأوروبية، بحيث قررت هذه الأخيرة خفض الهوامش الداخلية عن تلك الواردة ضمن الاتفاق إلى $(+,-) 0.75\%$ بدلا من $(+,-) 0.6\%$ مقابل الدولار، إلا أنه وفي عام 1971 نشبت أزمة سعر الصرف العالمية لتحول دون وضع الخطة موضع التنفيذ، وعلى إثر اتفاقية سميثونيان التي تم التوصل إليها في كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام تم توسيع نطاق الهوامش المسموح بها لتقلبات الأسعار بالنسبة للدولار إلى $(+,-) 2.25\%$ ، وبالطبع تضمن هذا اتساع نطاق تقلبات الأسعار للعملات الأخرى إزاء بعضها البعض ليصل 9% ، ولقد عمدت المصارف المركزية بالجماعة الأوروبية، بغية تجنب مثل هذه التقلبات، إلى تنفيذ نظام سعر الصرف للجماعة في نيسان/أبريل 1972 الذي قيد العمل بتقلبات الهوامش الفورية لعملات الجماعة الأوروبية إلى $(+,-) 2.25\%$ والذي سمي بالشعبان داخل النفق¹، ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل (05): الشعبان النقدي الأوروبي



P: تمثل تكافؤ العملات الأوروبية بالنسبة للدولار.

المصدر: قحايرية أمال، "الوحدة النقدية الأوروبية: الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب"، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص174. (بتصرف الباحثة)

تكونت الأفعى النقدية في عام 1973 من العملات الرئيسية التالية: المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الكورون الدانماركي، الجلد الهولندي، الفرنك البلجيكي، أما الجنيه الاسترليني والليير الإيطالي فكانا خارج الأفعى النقدية بالرغم من كون إيطاليا عضوا مؤسسا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية وبريطانيا منتسبة إليها أيضا، إلا أن هذا النظام لم يشهد استقرارا فعليا منذ انشائه من عام 1972 إلى غاية عام 1978 ففرنسا التي أجبرت إثر الأزمة البترولية الأولى على ترك الفرنك الفرنسي يخرج من الأفعى النقدية الأوروبية، وذلك في فترتين الأولى ما بين 1973 وكانون الثاني 1974، والثانية ما بين أيار 1976 ونيسان 1979، كما انسحبت من نظام الأفعى

¹ صندوق النقد العربي، التكامل النقدي العربي: المبررات - المشاكل - الوسائل، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1983، ص373-

النقدية عملات أخرى كالكورون السويدي والكورون النرويجي، وقد خضع نظام الأفعى النقدية في نهاية المطاف، لهيمنة المارك الألماني، الذي كانت تدور في فلكه باقي العملات الأخرى في النظام، أي الفرنك البلجيكي والجلدر الهولندي وكورون الدانماركي¹، إذ يعود السبب الرئيسي الذي جعل هذه الدول تترك تنظيم الثعبان وبالتالي جعل عملتها معومة بصفة مستقلة إلى رغبتها في جعل سعر صرف عملتها ينخفض إلى مستوى أدنى من الحد الذي يسمح به تنظيم الثعبان 2.25% من سعر التعادل المركزي، أي تشجيع صادراتها على حساب صادرات الدول التي بقيت في التنظيم²، وبذلك انهار نظام الأفعى النقدية الأوروبي وبدأت جهود جديد لتحقيق تعاون نقدي أوروبي.

ثانياً: نظام الايكو (ÉCU)

تعود ولادة الاتحاد الأوروبي إلى نهاية الستينات كما تم توضيحه فيما سبق وذلك بإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلا أن هذا الأخير كان مازال لا يتمتع بالهوية النقدية بالرغم من تأكيد بعض المبادئ العامة، وكان منطقياً ولزاماً للأزمات المتكررة التي مر بها الدولار الأمريكي أن تنتهج الدول الأوروبية نظاماً نقدياً خاصاً بها وكانت المحاولات متتالية إلى غاية عام 1979، حيث بدأ فيه العمل الفعلي فيما يخص النظام النقدي الأوروبي³. وتميز النظام النقدي الأوروبي في هذه الفترة بإنشاء وحدة نقدية حسابية الايكو (ÉCU)، وأهم المبادئ التي قام عليها النظام النقدي في هذه الفترة تمثلت في الركائز الرئيسية التالية⁴:

- ✓ الاعتماد على وحدة العملة الأوروبية (ECU) في تسوية المعاملات النقدية بين الدول الأعضاء، يتم تقويمها عن أساس سلة من العملات الوطنية الأوروبية ويتم إعادة النظر فيها كل خمس سنوات للأخذ بالاعتبار التغيرات الحاصلة في سعر إحدى العملات حينما تصل إلى 25% من قيمة العملة.
- ✓ استخدام الـ ECU كأساس للتعامل النقدي، مع السماح بهامش للتغير في سعر العملة لا يتجاوز 2.25% زيادة أو نقصاناً، ويمكن إعطاء هامش أوسع في الحالات الاستثنائية على أن يتم انقاصه تدريجياً.
- ✓ للبنوك المركزية الحق بالتدخل بالشراء والبيع للحفاظ على السعر العملة داخل الهامش المسموح به.
- ✓ مساهمة الدول الأعضاء بنسبة 20% من احتياطياتها الذهبية، و 20% من احتياطياتها الدولارية في صندوق النقد الأوروبي، وتستلم بدلها وحدات الـ ECU كعملة للتدخل.
- ✓ تعزيز التعاون المالي والنقدي فيما بين الدول الأعضاء للحفاظ على استقرار سعر التبادل والحد من المضاربة.

وقد قام النظام النقدي الأوروبي في هذه الفترة على الآليات التالية:

1 آلية سعر الصرف¹:

¹ وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي: قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001، ص 488-489.

² خليفي الزبير، " العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001، ص 39.

³ Alain Samuelson, Economie internationale contemporaine: Aspects réels et monétaires, Office des publications universitaires, Alger, 1993, P: 195.

⁴ عرفان تقي الدين الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص 255.

استندت هذه الآلية على التدخل الإلزامي للحكومات في اسواق الصرف الأجنبية، مع المحافظة على حدود تقلبات الثنائية بين العملات المشاركة في حدود (+،-) 2.25%، وكان الاستثناء الوحيد في هذه الحالة هو إيطاليا التي كان هامشها مرتفعا قليلا 6%، إضافة إلى ذلك فإنه لا يتم تغيير أسعار الصرف لأي عضو إلا بموافقة جميع الدول الأعضاء، إلا أنه وفي 2 أوت 1993 شهد النظام التقدي الأوروبي اتساع في هوامش التذبذب إلى 15% من السعر المركزي*.

2 آلية الائتمان²:

من أجل تخطي المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بعض دول المجموعة الأوروبية التي تتبنى النظام النقدي الأوروبي، سيما المشاكل المتعلقة بموازين مدفوعاتها، ولغرض الحفاظ على استقرار الأسعار في إطار آليات الصرف الأوروبي سمح للدول الأوروبية الاقتراض من صندوق النقد الأوروبي الذي أنشئ عام 1983 لهذا الغرض، ويمكن للدول الأعضاء الحصول على ثلاثة أنواع من التسهيلات الائتمانية:

✓ النوع الأول: تسهيلات لفترة 45 يوما ويمكن تمديد التسهيلات الائتمانية إلى ثلاثة أشهر إذا اقتضت الضرورة ذلك، وهذه التسهيلات تتم بصورة تلقائية وغير مشروطة.

✓ النوع الثاني: يتمثل في تقديم مساعدات نقدية للدول التي تعاني عجزا مؤقتا في ميزان المدفوعات، ويقدم الدعم لمدة ثلاثة أشهر ويمكن تمديد المدة على أن لا تتجاوز تسعة أشهر.

✓ النوع الثالث: يتمثل في التسهيلات الائتمانية المتوسطة الأجل تمنح وفق شروط متعلقة بالسياسة النقدية للدولة التي تطلب هذا النوع من التسهيلات، وتتراوح مدتها بين سنتين وخمس سنوات.

3 الوحدة النقدية الأوروبية الايكو (ÉCU):

في عام 1979 تم استحداث وحدة نقدية حسابية أوروبية الايكو (ÉCU): وهي عبارة عن سلة من عملات تتكون من كميات محددة من عملة كل دولة عضو في المجموعة، وأوزان نسبية لكل عملة تختلف باختلاف الوضع الاقتصادي وقوته واستقرار العملة بالنسبة لكل دولة، ويتم مراجعة تلك الأوزان مرة كل خمس سنوات، وتقابل اصدار الوحدة النقدية الأوروبية قيام البنوك المركزية للدول الأعضاء بإيداع نسبة 20% من احتياطياتها من الذهب و20% من ارصدها من الدولار، لدى صندوق النقد الأوروبي³، ومن عام 1981 أصبح الايكو مستخدما

¹ JOSETTE PEYRARD, Gestion financière internationale, 5^e édition, Vuibert, Paris, 13 aout 1999, P:26-27.

* بحيث أنه كان لكل دولة معدلان للتحويل الأول يربط العملة المحلية بالايكو (ÉCU) وهذا الأخير يمثل السعر المركزي، أما المعدل الثاني فكان يربط بين العملة المحلية والعملات الأخرى.

² سامية مقعاش، " العملة الأوروبية الموحدة (الأورو) وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر (باتنة)، الجزائر، 2006/2007، ص11.

³ محمد زيدان ورشيد دريس، " اليورو والنظام الاقتصادي العالمي: رهانات وتحديات "، الملتقى الدولي الأول حول : "اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات"، الأغواط (الجزائر)، 2005، ص43.

الإقليمية

في جميع مجالات النشاط الاقتصادي في داخل المجموعة الأوروبية، ووسيلة بين البنوك المركزية الأوروبية، لذلك فإن وحدة النقد الأوروبي تستخدم كمايلي¹:

✓ مقياسا للانحرافات في السعر الفعلي لوحدة النقد الأوروبي والسعر المركزي للعملات الأوروبية، بهدف التحقق من مدى وقوع هذه الانحرافات ضمن الهامش المقرر لها.

✓ لتقييم الديون والالتزامات بين البنوك المركزية الأوروبية، وأيضا لحساب القروض المقدمة من صندوق النقد الأوروبي للدول التي تعاني من صعوبات في ابقاء تقلبات قيمة عملتها ضمن الهامش المحدد لها.

✓ لوضع ميزانية المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

إلا أنه وبالرغم من التقدم الحاصل في المجال النقدي بإدخال الايكو فإن أوروبا واصلت بحثها لتطوير نظامها النقدي، لتصل أخيرا إلى العملة الأوروبية الموحدة في نهاية القرن 20 بعد أن هيئة ماستريخت الظروف الملائمة.

الفرع الثاني: معاهدة ماستريخت

كانت بداية الاتحاد الأوروبي بمعاهدة روما التي تعتبر بمثابة النواة لإنشاء السوق الأوروبية المشتركة وبذلك تضمن حرية حركة السلع ورؤوس الأموال والعمالة، وقد رأى في كون أن العملية التكاملية لا تتم فقط عن طريق توحيد الأسواق بل بتوحيد السياسات أيضا، وعليه فقد بدأت الخطى المتسارعة لإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي، ونظرا للصدمات التي تعرض لها النظام النقدي الأوروبي، قام ديلور بتقديم اقتراحه في المؤتمر المنعقد في هانوفر، الذي قام فيه بعرض مشروع العملة الأوروبية الموحدة للدراسة، بحيث نص على تنفيذ الخطة عبر 3 مراحل: بداية بانجاز خطوات التعاون والتنسيق لإقامة السوق الأوروبية الموحدة، انتقالا إلى مزيد من التنسيق في السياسات الاقتصادية وصولا إلى الوحدة الأوروبية الموحدة، إضافة إلى ذلك فقد تناول المؤتمر الجانب الأمني والقانوني وبذلك يكون قد غطى جميع الجوانب التي تمس مسيرة الاتحاد الأوروبي، مما أدى العقد معاهدة ماستريخت في عام 1991، وبذلك كان تقرير ديلور هو الأساس الذي ارتكزت عليه هذه الأخيرة².

انعقد مؤتمر ماستريخت في 7 فيفري 1992 في مدينة هولندا ماستريخت، ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في نوفمبر 1993 بهدف قيام السوق الأوروبية الموحدة من خلال اعتماد الدول الأعضاء تقارب بين السياسات الاقتصادية للوصول إلى وحدة نقدية تسمح بالتعامل بعملة نقدية وحيدة ويقوم بنك ذو سلطة فوق قومية بتنسيق السياسات المالية والنقدية وتخضع الدول الأعضاء في قراراته³.

أولا: أهداف معاهدة ماستريخت

¹ عبد الله غالم، "آثار اليورو على اقتصاديات العربية اشارة خاصة لحالة الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول: "اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات"، الأغواط(الجزائر)، 2005، ص343.

² Jean-Pierre Faugère, Economie européenne, Dalloz, Paris, 2002, P:50-52.

³ قحايرية أمال، "الوحدة النقدية الأوروبية: الاشكالية والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب"، رسالة الدكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005، ص186.

تمثل معاهدة روما وثيقة طموحة جدا، بالإضافة إلى نصوصها عن الاتحاد النقدي، لها نصوص عامة التي تمد مسؤولية الجماعة لتغطي عدة ميادين، مثل السياسات الصناعية، والاجتماعية، والبيئية، والمعاهدة تستهدف أيضا إنشاء سياسة خارجية وأمنية مشتركة على الطريق إلى الوحدة السياسية¹، وفيما يلي أهم أهداف هذه الأخيرة²:

- ✓ سياسة خارجية مشتركة، والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار اتحاد أوروبا الغربية.
- ✓ السعي لإقامة اتحاد فيدرالي يشمل 340 مليون نسمة هم عدد سكان دول الجماعة.
- ✓ التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز فيما بين دول الجماعة.
- ✓ إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد، في 1 جانفي 1999 ليتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة، غير أن المملكة المتحدة هي الدولة الوحيدة من الدول الجماعة التي يسمح لها بحرية عدم الانضمام إلى النظام النقدي الموحد عند تنفيذه، إذا رفض البرلمان البريطاني ذلك.

ثانيا: مبادئ معاهدة ماستريخت

تضمن العنوان الثاني من معاهدة ماستريخت أهم تعديلات لمعاهدة روما وتطويرا لبنودها باتجاه الاتحاد الكامل، ومن أهم هذه المبادئ مايلي³:

✓ المبدأ الأول: الذي نصت عليه المادة (03): "الجماعة تتصرف ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة لها والأهداف الموكلة إليها تحقيقها بشكل مرضي من قبل الدول الأعضاء منفردة وإذا كان تدخل الجماعة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف بشكل أفضل، علما أن تدخل الجماعة يجب ألا يتخطى ما هو ضروري للتوصل إلى تحقيق أهداف المعاهدة"، بحيث أن هذا المبدأ يستهدف تسهيل إدارة الشؤون الداخلية للدول واحترام توارخها وثقافتها وتقاليدها وهويتها الوطنية المتنوعة وعدم اشعار المواطن الأوروبي بأن شؤونه الحياتية تخضع لقواعد وقوانين موضوعة من قبل عدد من البيروقراطيين البعيدين عن الواقع المعاش، وتطبيق هذا المبدأ لا يتعدى المجالات الموضوعة حصرا تحت المسؤولية الجماعية ككل.

✓ المبدأ الثاني: الذي نصت عليه المادة (08): "المواطن يحمل جنسية إحدى الدول الأعضاء يصبح مواطنا في الاتحاد وهذه المواطنة تمنحه حق التنقل والإقامة والعمل من دون حاجة إلى إذن أو معاملات خاصة في الدول الأعضاء، اما في الخارج فله حق الحصول على رعاية سفارات وفنصليات كل دولة عضو إذا لم يكن لبلده الأساسي، تمثيلا دبلوماسيا وللمواطن الأوروبي حق الانتخاب والترشح في الانتخابات البلدية والأوروبية في أي دولة عضو يقطن فيها، لكن هذا الحق، يستثنى منه في الوقت الحاضر الانتخابات ذات الطابع الوطني الداخلي، وكل مواطن أوروبي له حق تقديم عريضة أو شكوى أمام البرلمان الأوروبي".

✓ المبدأ الثالث: تأسيس اتحاد اقتصادي ونقدي وهذا ما نصت عليه المادة (12): "هذا الاتحاد سوف يؤدي إلى خلق عملة واحدة متداولة في جميع دول الأعضاء(الايكو الذي استعويض عنه فيما بعد باليورو) "EURO"

¹ كامل البكري، الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل، مرجع سابق، ص 186.

² حسين عمر، التكامل الاقتصادي: أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 145.

³ غسان العزي، "اليورو ومستقبل الاتحاد الأوروبي"، مجلة الدفاع الوطني، العدد: 202، 1 أبريل 2002.

لأن هذه التسمية الأخيرة يسهل لفظها في كل اللغات الأوروبية"، وقد جاء هذا المبدأ تكريساً لمسار بدأ فعلاً عام 1979 بإنشاء النظام النقدي الأوروبي SME الذي يقنن تقلبات اسعار العملات الأوروبية.

ثالثاً: المعايير الاقتصادية المطلوبة للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية وفق معاهدة ماستريخت

حددت معاهدة ماستريخت مجموعة من المعايير الاقتصادية كشرط للانضمام إلى النظام النقدي الأوروبي والعملة النقدية الموحدة بحيث تقوم الدول بتحقيقها قبل الانخراط في هذا النظام وهذه المعايير هي¹:

✓ عدم تجاوز معدل التضخم في الدولة حدوده 1.5% عن المتوسط معدل التضخم في أكثر ثلاثة دول من دول الاتحاد تمتعاً بالاستقرار في الأسعار.

✓ ألا يتجاوز عجز الموازنة في الدولة حدود 3% من الناتج المحلي الإجمالي لها.

✓ ألا يتجاوز إجمالي الدين العام للدولة نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي لها.

✓ يجب ألا تتجاوز معدلات الفائدة طويلة الأجل في الدولة حدود 2% عن المتوسط هذا المعدل في أكثر ثلاثة دول من دول الاتحاد تمتعاً بالاستقرار في الأسعار.

وخلال الفترة المحددة للدول الأعضاء لتحقيق هذه المعايير، التي كان من المقرر انتهائها في عام 1997 وتم تمديدها عام آخر، نجحت معظم الدول الأوروبية في تحقيق معظم تلك المعايير.

◆ وعلى العموم إن الشروط والمعايير الاقتصادية القاسية نسبياً التي فرضتها معاهدة ماستريخت على الدول الراغبة بالانضمام إلى العملة الأوروبية الموحدة، تهدف بالدرجة الأولى إلى المحافظة على مستوى قيمة النقد الجديد قبل إنزاله إلى أسواق التداول ، فالاختلاف في طبيعة الأنظمة الاقتصادية الأوروبية، والتباين في القدرات الإنتاجية المحلية من دولة لأخرى، يحتم إعادة صياغة شروط اقتصادية ومالية ونقدية تؤسس لتوازن وتوازي بين الدول وتحول دون حصول اختلالات هيكلية تعيد مسألة الوحدة النقدية إلى الصفر².

الفرع الثالث: الوحدة النقدية الأوروبية "اليورو"

يشير التاريخ إلى أن العملات تندمج لتكفل تحقيق أغراض سياسية، إذ ينظر إلى توحيد العملة على أنه خطوة هامة صوب التوحيد السياسي، ولقد كان هذا الوضع في نهاية القرن التاسع عشر حيث كان توحيد العملة كثيفاً في الدول مثل ألمانيا، اليابان، إيطاليا كجزء من برنامج التوحيد السياسي في كل حالة، والجهد الأكثر طموحاً لدمج النقود الوطنية في السنوات الحديثة هو ذلك الذي تقوم به الجماعة الأوروبية، إذ تبعت هذه الجهود معاهدة روما 1957 التي أدت إلى إلغاء التعريفات الجمركية على التجارة الداخلية بين الدول الأعضاء الجماعة، إلى إنشاء تعريفات خارجية وسياسية زراعية مشتركة، والتنسيق في مجال الضمان الاجتماعي، سياسة الرفاهية والضرائب على الأعمال في الدول الأعضاء³، وتعتبر الوحدة النقدية الأوروبية إحدى أهم المراحل المتقدمة والمهمة بعد مؤتمر ماستريخت 1992، على طريق الوحدة الاقتصادية الشاملة، وخطوة مهمة للوحدة الأوروبية السياسية، إذ أن الدول الأوروبية تطمح إلى بناء قوة اقتصادية عالمية قادرة على المنافسة الدولية، وفي نفس

¹ مغاوري شلبي علي، اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2000، ص14-15.

² رامي ريس، "العملة الأوروبية المشتركة (اليورو): قراءة هادئة لتطورات متسارعة"، مجلة الدفاع الوطني، العدد: 26، 1 أكتوبر 1998.

³ توماس ماير وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: دار المريخ، الرياض (المملكة العربية السعودية)، 2002، ص678.

الوقت تحمي دول الاتحاد عالمياً¹، وفي الحقيقة إن إنشاء الاتحاد النقدي والعملية الموحدة، يستجيب لطموحات قائمة منذ زمن بعيد، تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي في أوروبا لتأمين نمو سليم ودائم، وهذا الاستقرار سوف يخدم منطقة الأورو أولاً ولكنه سيساعد أيضاً على تحقيق توازن أفضل على الصعيد العالمي²، وقد احتل اليورو مكانة مهمة في الوسط الدولي، إذ يعتبر عملة قوية دولياً يخلق العديد من المزايا على بلد أو مجموعة بلدان الإصدار والتي نذكر أهمها فيما يلي³:

✓ إزالة مخاطر أسعار الصرف وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكفاءة التخصصية، وبالتالي تشجيع على التكامل الإنتاجي وعلى التبادل الدولي، حيث يتم تشجيع تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء؛
✓ انخفاض أسعار الفائدة بسبب تلاشي مخاطر أسعار الصرف، وهذا ما ينتج عنه آثار ديناميكية في الرفاهية من زيادة معدل التكوين الرأسمالي؛
✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي نظراً لتحقيق استقرار في أسعار الصرف، وهذا ما عكسته السوق الأوروبية المشتركة لعام 1990، إضافة إلى تحقيق مكاسب خاصة بالرفاهية وهذا إذا ما قلت درجة تقلب الأسعار النسبية؛

✓ تلاشي نفقات المعاملات التي تنطوي عليها عمليات التغيير بين عملة وأخرى، وهذا في حالة إذا ما تم استخدام عملة مشتركة؛

✓ اكتساب مصداقية نقدية وذلك نظراً لترك الدول الأعضاء أحوالهم النقدية محكومة من جانب سلطة تتمتع بالاستقلالية النقدية ألا وهي البنك المركزي الأوروبي.
ويرتبط الدور الذي يلعبه اليورو كعملة دولية إلى حد كبير بالعوامل التالية⁴:

✓ الحجم والانفتاح الاقتصادي: كلما كبر حجم الاقتصاد وزادت ديناميكيته، زاد التأثير الاقتصادي العالمي المحتمل الذي يمارسه، جزئياً لأن الحجم والانفتاح الاقتصادي يرتبطان، ارتباطاً كبيراً بتدفقات رأس المال والتجارة هذا ما يدعم الوجود القوي لليورو؛

✓ استقرار الأسعار وسعر الصرف: كلما زاد استقرار الأسعار وسعر الصرف في البلد المصدر للعملة انخفضت تكلفة مخاطر الأسواق المالية، وارتفعت درجة الثقة في العملة، فقد فرضت معاهدة ماستريخت للبنك المركزي الأوروبي ولاية راسخة واستقلالاً لعملياته للحفاظ على الاستقرار الأسعار، وقد سهل اليورو ذاته إدارة السياسة النقدية والمحافظة على استقرار الأسعار من خلال تعزيز تنمية سوق النقود؛

✓ تنمية وتكامل الأسواق المالية: يعد وجود الأسواق المالية المحلية المتطورة والمتكاملة أمراً حاسماً، فهذه الأسواق توفر السيولة، وتكاليف المعاملات الأقل وتقلل المخاطر وعدم اليقين ومن ثم تكاليف التغطية

¹ حمد طبيب، "اليورو... هل يصمد أمام الأعاصير؟!..!"، www.alwaaie.org/save.php?id=1081.html، 2012/12/19.

² احمد فريد مصطفى، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 268.

³ سي بول هالوود ورونالدماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة: محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1987، ص 572-

576.

⁴ أكسل بيرتوش سامويلس وبارميشوار راملوجان، "اليورو: الأكثر عالمية دائماً"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد: 44، العدد: 01، 2007، ص 47-48.

الفصل الأول: _____ الاطار النظري للتجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية

الاقليمية

وتؤدي إلى أسعار فائدة أقل وهي تعزز أيضا الانتاجية والنمو الاقتصادي وتقوي الثقة في اليورو، وكل هذه العوامل تؤثر في درجة استخدام اليورو كعملة عالمية للادخار والاستثمار والاقتراض؛
✓ العادة والقصور الذاتي: تزيد وفرات الحجم الكفاءة وتقلل تكاليف المعاملات، وتوفر الملائمة، والتوافر على نطاق أوسع لأدوات السوق المالية حوافز قوية للقوى الفاعلة في الاقتصاد لكي تستمر في استخدام العملة القائمة.

وقد مرت العملة الأوروبية بالعديد من المراحل حتى وصلت الى ما هي عليه، بحيث انه من أجل بناء القواعد السليمة لانطلاق الوحدة النقدية الموحدة وخروجها للنور، كان يستوجب القيام بالعديد من الاجراءات وذلك عبر مراحل متتالية للوصول إلى الهدف المنشود، وعلى النحو التالي:

أولاً: المرحلة الأولى (1990-1993)

ويمكن تقسيم أحداث هذه المرحلة وكما تم الإشارة إليها فيما سبق إلى مايلي¹:

جدول (7): يوضح التطور الزمني للنظام النقدي الأوروبي والحدث المرفق به من (1990-1993)

التاريخ	الحدث
1 يوليو 1990	بدأت المرحلة الأولى للاتحاد النقدي الاقتصادي الأوروبي لإلغاء جميع القيود على تدفق رؤوس الأموال عبر حدود الدول الأعضاء.
فبراير 1992	تم توقيع اتفاقية الاتحاد الأوروبي في ماستريخت بهولندا وهي تشمل بنود إنشاء الاتحاد النقدي الاقتصادي الأوروبي 1999 على الأكثر.
ديسمبر 1992	تبنى ألمانيا للاتفاقية.
يناير 1993	استكمال حرية تنقل رؤوس الأموال الأوروبية داخل الاتحاد.
أكتوبر 1993	موافقة المحكمة الدستورية الألمانية على الاتفاقية.
نوفمبر 1993	تنفيذ اتفاقية ماستريخت.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مرجع فريد النجار.

ثانياً: المرحلة الثانية (1994-1998)

وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الانتقال إلى الوحدة النقدية، ومع بدايتها تم تحقيق مايلي²:

✓ تأسيس مؤسسة الأوروبية وهي بمثابة نواة أولى لتكوين البنك المركزي الأوروبي، وتتلخص وظيفتها في التنسيق بين الدول الأعضاء عند اتخاذ سياسات نقدية داخلية وذلك لتأمين استقرار الأسعار، وخلق هيكل للسياسة

¹ فريد النجار، اليورو العملة الأوروبية الموحدة: الحقائق- الآثار التجارية والمصرفية- التوقعات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص34.

² سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية في اطار العولمة، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، 2001، ص221-222.

النقدية المستقبلية، إلى جانب نشر تقارير دورية توضح مدى التعاون الاقتصادي للدول المشاركة في الوحدة النقدية.

- ✓ السعي لتحقيق استقلال جميع البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في العملة عن حكومتها.
- ✓ تقارب اقتصاد الدول الأعضاء، وجعل دورها مكملاً لبعضها البعض بهدف بناء اقتصاد متكامل.
- ✓ أقر زعماء الاتحاد في عام 1996 شكل العملة (اليورو)، كما اتفقوا على ميثاق لضمان تحقيق ميزانيات حكومية مستقرة ومتوازنة فيما يعرف بتوقيع اتفاقية الاستقرار في يونيو 1997، والتي تنص أهم بنودها على فرض عقوبات مالية على الدول التي يتجاوزها عجز الميزانية بها الحد المسموح به بعد انضمامها للوحدة، والتي تشمل العمالة وتنسيق السياسة الاقتصادية في قالب الوحدة الاقتصادية والنقدية.
- ✓ تم الاعلان عن أسماء الدول المشاركة في العملة الجديد في أول أبريل 1998 وعددهم إحدى عشر دولة، وقد استبعدت اليونان من العضوية لعدم استيفاء الشروط الاقتصادية والنقدية المطلوب توفرها، بينما فضلت كل من بريطانيا والسويد والدانمرك التريث والانتظار لحين يتم النظر كل سنتين في طلبات الانضمام الجديدة.
- ✓ تم الاعلان عن تأسيس البنك المركزي الأوروبي في مايو 1998 ومقره فرانكفورت، كذلك تم تعيين أول رئيس له من هولندا لمدة ثماني سنوات ليبدأ في ممارسة مهامه مع مطلع عام 1999.

ثالثاً: المرحلة الثالثة (1 جانفي 1999)

تبدأ هذه المرحلة في 1 يناير 1999، إذ أصبح اليورو عملة موحدة لأحد عشر بلداً في الاتحاد الأوروبي، والدول التي اعتمدت اليورو كعملة رسمية هي: فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا، إيرلندا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، النمسا، وفنلندا¹، إذ أن أنه في هذا التاريخ بدأ باستخدام اليورو في المعاملات المالية والنقدية، وكذلك في مؤسسات الأعمال إلى جانب الحكومات، ومسك حسابات مستقلة باليورو والتعامل عليه من خلال أسعار الصرف المعلنة لليورو أمام العملات المحلية، والتي تم تثقيتها في 1998/12/31 وعلى أن تتم المعاملات حسابياً حتى يناير 2002، وفي واقع الأمر فإن هذه المرحلة النشطة ستكون بمثابة ميدان إعداد جيد للمواجهات النقدية التي سوف يتعرض لها اليورو، خاصة وأن دخول اليورو إلى حيز المعاملات قد جاء مع ظهور فكر اقتصادي جديد، جعل من المال أصلاً ذو طبيعة خاصة، أي يطلب لذاته وليس فقط لاستخدامه في تمويل وشراء الأصول الأخرى، وهذا الأمر يحتاج إلى وعي إدراكي شامل ومتكامل وشديد الخصوصية، حيث قد يؤدي إلى انهيار نظام النقد بكامله مع اتساع نطاق هجرة رؤوس أموال خارج أوروبا ونزوحها إلى أسواق أخرى خارج منطقة اليورو، وفي 1 يناير 2002 تم توسيع نطاق استخدام وطرح اليورو الورقي والمعدني والإلكتروني، والتوسع في تداوله العام، وإحلاله محل العملات المحلية الأوروبية للدول الأعضاء حتى يتم سحب

¹ JOSETTE PEYRARD, Gestion financière internationale, 4^e édition, Vuibert, Paris, 1999, P: 31.

كافة العملات المحلية خلال فترة أقصاها 6 أشهر أي في 2002/06/30، وبذلك يكون اليورو قد استكمل كافة مراحل إصداره: عملة حسابية إلكترونية، عملة ورقية متداولة، عملة معدنية مساعدة¹.

خلاصة الفصل الأول:

احتل موضوع العلاقات الاقتصادية أهمية بالغة على المستوى الدولي، وعلى وجه الخصوص قطاع التجارة الخارجية، فسعت الدول جاهدة من أجل النهوض بهذا الأخير وتطويره وتدعيمه، فعمدت إلى عقد العديد من الاتفاقيات لتسهيل عملية التجارة الخارجية، ثم تطورت هذه الاتفاقيات لتكون هي الأساس لبزوغ ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ولهذا فإن موضوع التجارة الخارجية يحظى بدراسة معمقة واهتمام خاص منذ القدم وهذا ما تفسره لنا الاتجاهات المتعددة التي برزت لتبرير أسباب قيام التبادل الدولي، وقد عمدت الدول إلى توجيه وتنظيم هذا القطاع من خلال اتباعها لسياسة تجارية معينة، وتتمثل هذه الأخيرة في مجموع التشريعات واللوائح الرسمية، بحيث تقوم أجهزة الدولة من خلال الأساليب والإجراءات التنظيمية المرتبطة بتلك التشريعات بتقييد أو تحرير ذلك النشاط طبقاً لمصلحة الدولة الاقتصادية في المجال الخارجي، إلا أنه ومع بروز ظاهرة العولمة وانتشار النداء للحرية والانفتاح خاصة في المجال التجاري بقيادة المنظمة العالمية للتجارة، أخذت ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية تتنامى بسرعة فائقة كوسيلة دفاعية لمواجهة التحديات الخارجية وقد كان الاتحاد الأوروبي الصورة المثلى التي تعكس انحج نموذج للتكتلات الاقتصادية الإقليمية الذي عمد إلى تقوية علاقاته الداخلية وتعامله كقوة واحدة اتجاه العالم الخارجي، إلا أنه وبالرغم من كل السياسات والإجراءات الحمائية لم يمنع ذلك من تعرض الاتحاد الأوروبي للأزمات ووقوعه في مشاكل، وهذا ما سنحاول التطرق إليه وبنوع من التفصيل في الفصل الموالي.

¹ محسن أحمد الخضيرى، اليورو: الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص148-

تمهيد:

تعتبر ظاهرة الأزمات المالية من أهم السمات المميزة للنظام الرأسمالي وخير دليلا على ذلك مجموع الأزمات التي شهدها هذا النظام وما زاد تأكيده الأزمة المالية العالمية 2008 التي عصفت بالمنظومة الاقتصادية العالمية ككل ألا وهي أزمة الرهن العقاري، وما كان لهذه الأخيرة من بالغ الأثر على اقتصاديات دول العالم وخاصة دول الاتحاد الأوروبي التي ظهر عليها أثر هذه الأزمة جليا، وذلك بانفجار أزمة داخله والتي كانت عبارة عن نتاج طبيعي لأزمة الرهن العقاري، وبناء عليه ولفهم ظاهرة الأزمات المالية أكثر وبنوع من التفصيل ارتأينا تسليط الضوء من خلال دراستنا هذه على النقاط الرئيسية التالية:

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

➤ **المبحث الأول:** الإطار النظري للأزمات المالية.

➤ **المبحث الثاني:** الأزمة المالية العالمية 2008.

➤ **المبحث الثالث:** أزمة اليونان.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

المبحث الأول: الإطار النظري للأزمات المالية

إن موضوع الأزمات الاقتصادية التي حلت بالعالم الرأسمالي منذ سنوات قليلة والتي مازالت تأخذ بخناقها حتى الآن وأستعير هنا بكلمات أدلى بها فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره عن أعمال الأمم المتحدة خلال عام 1977، فقد قال: "أنه إذا كان ثمة ما يميز العالم اليوم من الناحية الاقتصادية فهو عدم اليقين بدرجة أكبر مما كانت في أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية"، مشيراً بذلك إلى ظاهرتي البطالة والتضخم العالميتين اللتين بلغتا مستوى أخطر مما يمكن أن يتوقع¹، وعلى الرغم من تعدد المؤلفات حول الحوادث التاريخية للأزمات المختلفة التي صادفت البشرية خلال القرون الماضية، إلا أن الإسهام النظري العلمي من أجل تأسيس نظرية متكاملة لعلم إدارة الأزمات مازال محدوداً حتى اليوم، فتفسير الأزمات وبحث جوانبها أمر شاق، مما يجعل مسألة التعامل معها مهمة صعبة، وعليه فإن معالجة الأزمات يتطلب منا التمييز بين زاويتين متكاملتين هما²:

✓ الزاوية الأولى: الغوص في اعماق الواقع الذي أوجدته الأزمة بحثاً عن الأسس النظرية العامة لعلم إدارة الأزمات من خلال تتبع سير تاريخ الأزمة وتلاحق أحداثها وحوادثها؛

✓ الزاوية الثانية: استخدام المعرفة المسبقة عن الأزمات، وتراكم المعارف النظرية والرؤى والتصورات الأكاديمية في محاولة تشخيص وتوصيف الأزمات التي تواجهها.

إذ إنه أصبح انتشار الأزمات من سمات هذا العصر الذي يسمى بعصر الانفتاح والعالمية، بحيث تؤثر الأحداث والأزمات التي تقع في أي قطر من أقطار هذا الكون على باقي أقطاره فأزمة الأسواق المالية الأمريكية أولاً ثم العالمية ثانياً وغيرها من الأحداث والأزمات قد تأثرت بها بلاد ليس لها يد في حدوثها، فكثير من الدول تعيش الآن في أزمة مالية واقتصادية نتيجة لانعكاس الأزمة المالية العالمية التي عصفت بجميع الدول دون استثناء، ويتفاوت حجم الضرر الذي يصيب الدولة من دولة إلى أخرى تبعاً لشكل ودرجة ارتباط تلك الدولة بالمؤسسات العالمية المتضررة، وعليه فسنحاول من خلال هذا المبحث أن نتناول الإطار النظري للأزمات المالية، ويعتمد الأسلوب العلمي للتعامل مع الأزمات، على مراحل منطقية متتابعة هي³:

- ✓ اختراق الأزمة: أي دخول فيها لجمع المعلومات؛
- ✓ التمركز: تأسيس قاعدة داخل الأزمة لفهمها والانطلاق منها؛
- ✓ التوسيع: أو استخدام إستراتيجيات لمقاومة الأزمة؛
- ✓ الانتشار: أو مزيد من التوسع والمقاومة مع استخدام أساليب التأثير العلمي؛
- ✓ السيطرة: والعلاج من حصر الخسائر وتعويض المتضررين وتوفير المواد؛
- ✓ توجيه الأزمة: والوصول بها إلى أفضل وضع للمنظمة ومنتخذ القرار.

¹ فؤاد موسى، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، ص43.

² محسن أحمد الخضيري، مبادئ إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على المستوى الاقتصادي القومي والوحدة الاقتصادية، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003، ص53.

³ أحمد الماهر، إدارة الأزمات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص172.

المطلب الأول: ماهية الأزمات المالية

حتى يمكننا فهم طبيعة الأزمات التي ضربت النظام الرأسمالي ومدت بظلالها على معظم دول العالم كون أن أكبر اقتصاديات العالم هي أكبر متضررا، علينا أولاً أن ندرك ونستوعب الجانب النظري والمفاهيمي للأزمات المالية وطبيعتها وأهم مسبباتها.

الفرع الأول: مفهوم الأزمة المالية

يعتبر تفسير الأزمات وبحثها من كافة الجوانب مسألة شاقة ومتشعبة، فالأزمة الحديثة في عالم اليوم غامضة على الرغم من وضوح أسبابها وجوانبها ومناخها المحيط، إذ يزال مكونها الرئيسي هو الغموض الذي يلف هذه الجوانب، ومع ذلك فما تزال محاولات الكشف عن الغموض وجلاء أسرارها مستمرة ودؤوبة، من أجل ذلك فإن تحديد مفهوم الأزمة والمقصود بها على وجه الدقة يعد أمراً ضرورياً ومفيداً وذلك لإبعاد التداخل الذي قد يحصل بين مفهومها والمفاهيم الخاصة بظواهر أخرى كثيرة تختلط على وجه العموم¹.

أولاً: تعريف الأزمات المالية

تعتبر الأزمات المالية من أكثر مواضيع الاقتصاد تداولاً، نظراً لطبيعتها الدورية، وارتباطها بدورات الأعمال، لذا سنتطرق لتعريف الأزمات المالية من الناحية اللغوية والاصطلاحية فيما يلي:

1 التعريف اللغوي للأزمة المالية:

تعود الأصول الأولى لاستخدام كلمة "أزمة" إلى علم الطب الإغريقي القديم، وقد كانت هذه الكلمة تستخدم للدلالة على وجود نقطة تحول مهمة، ووجود لحظة مصيرية في تطور مرض ما، ويترتب على هذه النقطة إما شفاء المريض خلال مدة قصيرة وإما موته، وتعني الأزمة في معاجم اللغة الإنجليزية نقطة تحول في المرض أو في تطور الحياة أو في التاريخ، وهي نقطة تحول تتصف بالصعوبة والقلق من المستقبل وتتطلب اتخاذ القرار المناسب خلال مدة زمنية محددة، والأزمة في المعاجم اللغة الفرنسية معان متعددة أهمها: النزاع، التوتر، النوبة، الفقر، وقد كثر استخدام كلمة "أزمة" في القرن السادس عشر في المعاجم الطبية، ثم تطورت استخدامات هذه الكلمة في القرن السابع عشر لتعني ارتفاع درجة التوتر في العلاقات بين الكنيسة والدولة، وتم استخدام هذه الكلمة في القرن التاسع عشر للإشارة إلى لحظات وحالات تحول فاصلة في العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أما في معاجم اللغة العربية تعني القحط الكلمة "الأزمة" والشدة وهي تشير إلى حالة طارئة وموقف استثنائي مغاير ومخالف لمجريات الأمور الاعتيادية، ولم تكن كلمة أزمة شائعة الاستعمال في الأدبيات العربية القديمة، وقد التفت البحوث العرب إلى هذه الكلمة بصورة بارزة لتكون ترجمة مباشرة للكلمة الإنجليزية². وفي عام 1937 عرفت دائرة المعارف العلوم الاجتماعية الأزمة بأنها: "حدث خلل خطير ومفاجئ في العلاقات بين العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال"، وبعدها استعمل المصطلح في مختلف العلوم الإنسانية وبات يعني مجموعة الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع

¹ ماجد سلام الهدمي وجاسم محمد، مبادئ إدارة الأزمات: الاستراتيجية والحلول، زهران للنشر، عمان، 2007، ص15.

² يوسف أحمد أبو فارة، إدارة الأزمات مدخل متكامل، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009، ص21-22.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)
الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إلى الأفضل أو إلى الأسوأ لإيجاد حل لمشكلة ما أو انفجارها وتأزمها¹.

2 التعريف الاصطلاحي للأزمة المالية:

إذا كان مصطلح الأزمة نشأ في نطاق علم الطب، فإنه انتقل بعد ذلك بمعان مختلفة متناقضة أحيانا أخرى إلى العلوم الإنسانية وخاصة علم السياسة، وعلم النفس، ثم علم الاقتصاد، وبصفة خاصة بعد تفجر الأزمات الاقتصادية في العالم منذ أواخر الستينات، وقد تعددت المفاهيم المختلفة للأزمة من وجهات نظر مختلفة، لذلك نجد صعوبة في الحصول على تعريف محدد لها²، وسيتم فيما يلي عرض بعضها:

✓ يعرف تشارلز هيرمان من مدرسة صناع القرار: "الأزمة هي ذلك الموقف الذي يتسم بخصائص ثلاث هي: موقف يتضمن درجة عالية من التهديد للأهداف والقيم والمصالح الجوهرية للدول الأطراف، وموقف يدرك فيه صناع القرار أن الوقت المتاح لصنع القرار واتخاذ قبل أن يتغير الموقف... هو وقت قصير، وإلا فإن القرار يصير غير ذي جدوى في مواجهة الموقف الجديد، وموقف مفاجئ حيث تقع الأحداث المؤدية للأزمة على نحو مفاجئ لصناع القرار"، فإذا ما اجتمعت هذه الخصائص الثلاث في موقف ما فإنه يكون أزمة دولية³.

✓ وقد تعني الأزمة كذلك تهديدا خطيرا متوقعا أو غير متوقع، لأهداف وقيم ومعتقدات، وممتلكات سواء تابعة للأفراد أو المنظمات أو الحكومات أو البلدان والتي تحد من القدرة على اتخاذ قرارات فعالة سريعة⁴.

✓ أما الدكتور علي كنعان فيعرف الأزمة المالية على أنها: "انخفاض حاد في أسعار الأصول المالية (الأسهم والسندات) ينجم عن عدم التفاعل والانسجام بين السياستين المالية والنقدية وسياسات الاستثمار يؤدي لفوضى اقتصادية وإفلاس العديد من المصارف وشركات التأمين والوساطة وإلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي"⁵.

✓ لذلك تعرف الأزمة المالية على أنها ذلك: "الاضطراب أو التوتر المالي الذي يؤدي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة وإعسار مما يستدعي تدخل السلطات المختصة لاحتواء تلك الأوضاع، وقد تأخذ الأزمة شكل مديونية، أو أزمة عملات أو أزمة في المؤسسات النقدية، والأزمة المالية هي انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو عملة دولة ما لتتوزع على باقي القطاعات الاقتصادية"⁶.

✓ كذلك تعرف الأزمة المالية على أنها: "تدهور أو انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول يقلل من النشاط الاقتصادي الكلي مباشرة من خلال تأثيره على قرارات المستهلكين الأفراد والشركات وبشكل غير مباشر من خلال تأثيراته على أسعار باقي الأصول الأخرى والموازنات المالية للوسطاء الماليين مثل البنوك"⁷.

¹ محمود جاد الله، إدارة الأزمات، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2008، ص8.

² معن محمود عياصرة ومروان محمد بني أحمد، إدارة الصراع والأزمات وضغوط العمل والتغيير، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2007، ص74.

³ محمد نصر مهنا، إدارة الأزمات: قراءة في المنهج، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص242.

⁴ بشير العلاق، العلاقات العامة في الأزمات، دار اليازوري، عمان (الأردن)، 2009، ص57.

⁵ علي كنعان، الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2009/2008، ص276.

⁶ بوعشة مبارك، الأزمات الاقتصادية: "مقاربة تحليلية للرأسمالية المتهاككة"، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية"، قسنطينة (الجزائر)، 2009.

⁷ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة وإمكانيات التحكم عدوى الأزمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص32.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

✓ وتعرف الأزمة المالية كذلك بأنها: "يقصد بالأزمة المالية ذلك الاضطراب الحاد والمفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية الذي يتبعه انهيار في المؤسسات المالية وقد تمتد أثره إلى قطاعات أخرى¹، ومعنى ذلك الانخفاض المفاجئ لأسعار نوع أو أكثر من الأصول الذي قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو في مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، قد يحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة مالية تنتج عن تداول كميات كبيرة من نوع معين من الأصول المالية أو المادية بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية، رغم أن السعر الحقيقي يتمثل في مجموع القيم الحالية للعائد المستقبلي المتوقع للأصل، فمن علامات الفقاعة بيع وشراء الأصول بحثاً عن الربح الرأسمالي المتوقع الناتج عن ارتفاع قيمتها، وليس بناء على العائدات المستقبلية التي يتوقع أن تحققها"².

وعليه فيمكن القول أن الأزمة المالية هي اضطراب يصيب النظام المالي ويتميز بانخفاض أسعار الأصول المالية القروض والودائع البنكية وسعر الصرف، ويقترن كل هذا بإفلاس الوسطاء الماليين والمدنيين، و يهيج المستثمرين للبحث على السيولة أكثر فأكثر وذلك من خلال التهرب والتخلي عن الأصول الموجودة آنفا لديهم واستبدالها بأصول أخرى، إن هذه الأزمة تنتشر عبر النظام المالي وتؤدي إلى تثبيط قدرته على تخصيص رؤوس الأموال بشكل فعال في الاقتصاد، هذا وقد تأخذ الأزمة بعداً دولياً إذا تعدى الاضطراب الحدود الوطنية، الأمر الذي يعيق القدرة على تخصيص الدولي لرؤوس الأموال³، والأزمات بصفة عامة تمتاز بالعديد من الخصائص المشتركة نذكر منها مايلي⁴:

- ☞ نقطة تحول تتزايد فيها الحاجة إلى الفعل المتزايد ورد فعل المتزايد لمواجهة الظروف الطارئة؛
- ☞ تتميز بدرجة عالية من الشك في القرارات المطروحة؛
- ☞ يصعب فيها التحكم في الأحداث؛
- ☞ تسود فيها ظروف من عدم التأكد ونقص المعلومات ومديرو الأزمة يعلمون في جو من الريبة والشك والغموض وعدم الوضوح الرؤية؛
- ☞ ضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة مع عدم وجود احتمال للخطأ لعدم وجود الوقت الكافي لإصلاح هذا الخطأ؛
- ☞ التهديد الشديد للمصالح والأهداف، مثل انهيار الكيان الإداري أو أسمه وكرامة متخذ القرار؛
- ☞ المفاجئة والسرعة التي تحدث بها (ومع ذلك قد تحدث رغم عدم وجود عنصر المفاجئة)؛
- ☞ التداخل والتعدد في الأسباب والعوامل والعناصر والقوى المؤيدة والمعارضة والمهتمة وغير المهمة... واتساع جبهة المواجهة؛

¹ Patrick Lagadec, **Apprendre a gerer les crises**, 2^{ème} édition, édition d'organisation, France, 1994, P:34.

² بوعتروس عبد الحق، "السياسات النقدية التوسعية والأزمة المالية الراهنة"، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية"، قسنطينة(الجزائر)، 2009.

³ أيت بشير عمار، " الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي مع دراسة الأزماتين المكسيكية والآسيوية"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000، ص4.

⁴ نخبة من العلماء والباحثين، إدارة التغيير ومواجهة الأزمات، الطبعة الأولى، القاهرة، 2005، ص75.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي (2008-2009)

سيادة حالة من الخوف والهلع قد تصل إلى حد الرعب وتقييد التفكير.

ثانيا: مراحل الأزمة

بالرغم من أن الأزمات هي عبارة عن ظاهرة يغلب عليها طابع القصور الذي يحصرها في كونها ظاهرة فجائية ولكن في الحقيقة الأمر فإن الأزمة تمر وفق منهجيتها العملية والعلمية المتكاملة بمجموعة من المراحل متصلة اتصالا وثيقا بالقدر الذي تصبح فيه هذه المراحل على شكل حلقات متداخلة تقود إحداها الأخرى، وفي هذا الصدد تتعدد وتتباين وجهات النظر الباحثين حول طبيعة وعدد هذه المراحل وتوقيت وبدء وانتهاء مراحل الموقف ككل وفيما يلي أهم هذه المراحل تطور الأزمة¹:

1 مرحلة ميلاد الأزمة:

ويطلق عليها مرحلة التحذير أو الإنذار المبكر للأزمة حيث تبدأ الأزمة الوليدة في الظهور لأول مرة في شكل احساس مبهم وتندر بخاطر غير محدد بسبب غياب كثير من المعلومات حول أسبابها أو المجالات التي سوف تخضع لها وتتطور إليها، ومن العوامل الأساسية في التعامل مع الأزمة في المرحلة الميلاد هو قوة وحسن إدراك متخذ القرار وخبرته في افتقار الأزمة لمرتكزات النمو ومن ثم القضاء عليها في هذه المرحلة أو إيقاف نموها مؤقتا دون أن تصل حدتها لمرحلة الصدام².

2 مرحلة نمو الأزمة:

عندما لا ينتبه متخذ القرار إلى الخطوة الازمة في مرحلة الميلاد، تنمو وتدخل في مرحلة النمو والانتعاش، حيث يغذيها في هذه المرحلة نوعان من المغذيات هما³:

✓ مغذيات ومحفزات ذاتية مستمدة من ذات الأزمة تكونت معها في مرحلة الميلاد؛

✓ مغذيات ومحفزات خارجية استقطبتها الأزمة وتفاعلت معها وبها، وأضافت إليها قوة دفع جديدة وقدرة على النمو والانتعاش.

وفي تلك المرحلة يتعاضم الإحساس ولا يستطيع متخذ القرار أن ينكر وجودها، أو يتجاهلها نظرا لوجود ضغط مباشر يزداد ثقله وكثافته يوما بعد يوم، فضلا عن دخول أطراف جديدة إلى مجال الإحساس بالأزمة سواء، لأن خطرها امتد إليهم أو لخوفهم من نتائجها، ومن أخطرها سوف يصل إليهم، ومن ثم حرصا على مصالحهم يقومون بتبنيها متخذ القرار بوجود الأزمة، ويطالبونه بالتدخل قبل أن تستقل وتصل إلى القمة نضجها وعنفها، وفي هذه المرحلة يكون على المتخذ القرار التدخل من أجل إفقاد الأزمة روافدها المحفزة والمقوية لها على النحو التالي:

✓ تحييد وعزل العناصر الخارجية المدعمة للأزمة، سواء باستقطابها، أو خلق تعارض مصالح بينها وبين استفحال الأزمة؛

¹ مصطفى غنيم، إدارة الأزمات، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، 2008، ص57.

² رجب عبد الحميد السيد، دور القيادة في اتخاذ القرار خلال الأزمات، مطبعة الايمان، القاهرة، 2000، ص32.

³ محسن أحمد الخضيرى، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على مستوى الاقتصاد القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، القاهرة،

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

✓ تجميد نمو الأزمة بإيقافها عند المستوى الذي وصلت إليه وعدم السماح بتطورها، وذلك طريق استقطاب عوامل النمو الذاتي التي حركت الأزمة.

3 مرحلة نضج الأزمة:

تمتاز بالسرعة والحدة وبالتدفق السريع للأحداث ، إذ تحدث فيها الأزمة ويرتفع حجم تأثيراتها في الإدارة كذلك مستوى يصل إلى أعلى نقطة ، وتكون أبعاد الفشل مدمرة وواضحة للعيان تخلق حالة من الفزع والذعر وتؤدي إلى الانهيار، ويصاحب ذلك ضجة إعلامية وتحاول الإدارة حصر الأضرار التي أصابت المنظمة وأصحاب المصالح، وكسب الوقت واتخاذ تدابير علاجية إذ لم تعد تجدي التدابير الوقائية ، ولن يجدي نفعا هنا دور المديرين والمخططين الاستراتيجيين بل تظهر الحاجة للقيادة المتفردة¹.

4 مرحلة انحسار الأزمة:

تبدأ الأزمة بالانحسار والتقلص بعد الصدام العنيف الذي يفقدها جزءا هاما من قوة الدفع لها ومن ثم تبدأ في الاختفاء التدريجي، وهناك بعض الأزمات تتجدد لها قوة دفع جديدة عندما يفشل الصراع في تحقيق أهدافه، وينبني على ذلك أنه من الأهمية أن يكون لدى الكيان الاقتصادي بعد النظر في مرحلة انحسار الأزمة وضرورة متابعة الموقف من كافة جوانبه خشية حدوث عوامل جديدة خارجية تبعث فيها الحيوية ويكون لها القدرة على الظهور والنمو مرة أخرى بعد اختفائها التدريجي².

5 مرحلة اختفاء الأزمة:

وتصل الأزمة إلى هذه المرحلة عندما تفقد بشكل شبه كامل قوة الدفع المولدة لها أو لعناصرها حيث تتلاشى مظاهرها وينتهي الاهتمام بها والحديث عنها، إلا أنه من الضرورة الاستفادة من الدروس المستفادة منها لتلافي ما قد يحدث مستقبلا من سلبيات، والحقيقة أن الانحسار للأزمة يكون دافعا للكيان الاقتصادي الذي حدثت فيه لإعادة البناء وليس لإعادة التكيف، فالتكيف يصبح أمراً مرفوضاً وغير مقبول لأنه سيبقى على آثار ونتائج الأزمة بعد انحسارها، أما إعادة البناء فيتصل أساساً بعلاج هذه الآثار والنتائج ومن ثم استعادة فاعلية الكيان وأدائه وإكسابه مناعة أو خبرة في التعامل مع أسباب ونتائج هذا النوع من الأزمات³.

الفرع الثاني: أسباب ومؤشرات انكشاف الأزمات المالية

لا يمكن إرجاع أسباب الأزمات المالية إلى سبب واحد أو سببين، فهناك جملة من الأسباب تتضافر في آن واحد لأحداث أزمة مالية، لذلك فإننا يجب أن يكون على دراية بالمؤشرات التي يمكن من خلالها التنبؤ بحدوث هذه الأخيرة ومراقبتها بصفة مستمرة لتفادي تفاقمها وبالتالي اكتسابها للصفة الدولية، وعلى العموم فإن أغلب الدراسات تصنف مؤشرات الأزمة المالية إلى مؤشرات مرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية ومنها ما يتعلق بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنفدية وسيتم تناول كل هذا وبنوع من التفصيل.

¹ ليثار عبد الهادي محمد، " استراتيجية إدارة الأزمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الإسلامي"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (17)، العدد:64، 2011، ص53.

² محمود جاد الله، إدارة الأزمات، مرجع سابق، ص33.

³ محسن أحمد الخضيري، مبادئ إدارة الأزمات: منهج اقتصادي إداري لحل الأزمات على المستوى الاقتصادي القومي والوحدة الاقتصادية، مرجع سابق، ص75.

أولاً: أسباب الأزمات المالية

يمكن إرجاع اسباب الأزمات المالية إلى مايلي:

1 عدم استقرار الاقتصاد الكلي¹:

✓ إن أحد أهم مصادر الأزمات الخارجية هو:

☞ التقلبات في شروط التبادل التجاري، فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد، الوفاء بالتزاماتهم خصوصاً خدمة الدين، إذ أن انخفاض شروط التجارة سبباً رئيسياً للأزمة المالية؛

☞ تقلب اسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية، فالتغيرات الكبيرة في اسعار الفائدة عالمياً لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل أهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجاذبيتها؛

☞ كما تعتبر تقلبات الأسعار الصرف الحقيقية المصدر الثالث من مصادر الاضطرابات على المستوى

الاقتصاد الكلي والتي كانت سبباً مباشراً أو غير مباشر لحدوث العديد من الأزمات المالية.

✓ أما في الجانب المحلي فقد تمثل: فهناك تقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصراً حاسماً في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصاً منح الائتمان وتوفير السيولة، وقد اعتبر الركود الاقتصادي عن الارتفاع مستويات الاسعار سبباً مباشراً لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ودول العالم النامي، كما أن هناك آثاراً سلبية أخرى على مستويات النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتي كان لها دور هام في التهيئة لحدوث أزمات المالية.

2 اضطرابات القطاع المالي:

شغل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج وانهيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية والذي يتوكل مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري والتحرر المالي غير الوقائي وغير حذر، ومن بوادر هذا الاضطراب هو عدم تلائم أصول وخصوم المصارف حيث يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف، خصوصاً من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتاً مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج، وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضاً بالنسبة لفترات الاستحقاق².

¹ ناجي التوني، "الأزمات المالية"، مجلة جسر التنمية(المعهد الوطني للتخطيط)، العدد:29، الكويت، 2004، ص04.

² جمعة محمود عباد، "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني"، المؤتمر الدولي حول: "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جنان(لبنان)، 2009.

3 تشوه نظام الحوافز:

إن ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون ماليا من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلا إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصا عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن قدرته كما حدث مثلا في كوريا وكولومبيا والأرجنتين وسنغافورة وهونج كونج، ومن ناحية أخرى فقد نالت التجارة العالمية أيضا على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبرتها، كانت من الأسباب الأساسية للازمات المصرفية، وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم ينجح في تفادي حدوث الأزمات أو في الحد من آثارها، لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات، بحيث لم يحدث تغير حقيقي في الإدارة، وفي طريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان، ودلت التجارب كذلك على ان الغدارات اعليا في حالات متعددة نجحت في أن تخفي الديون المعدومة للمصرف لسنوات، وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية، وضعف النظم الإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى، وهذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة للحدوث الأزمات المالية، والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها¹.

4 سياسات سعر الصرف:

ومن العوامل التي تساهم في خلق بيئة ملائمة للأزمات كذلك تبني نظم أسعار الصرف الثابتة أو غير مرنة، إذ أن أسعار الصرف الثابتة تشجع على الاقتراض الأجنبي بسبب تجاهل المقترض لمخاطر سعر الصرف وسواء تم الاقتراض الخارجي مباشرة بمعرفة المشروعات المحلية أو بطريقة غير مباشرة من خلال وساطة المالية المحلية فإن تزايد القروض بالعملة الأجنبية يساهم في تعرض الاقتصاد المعني لمخاطر الصدمات الداخلية أو الخارجية، ومن ثم لمخاطر الأزمات المالية²، وفي المقابل وعند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة العملة مثلا سوف يؤدي فورا إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة في أسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة في أسعارها المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقا مع متطلبات الأمان المصرفي³.

ثانيا: مؤشرات الأزمات المالية

إن حدوث الأزمات لا يمكن توقعه بشكل يقيني، ولكن يمكن معالجتها بمجرد ظهورها أو إمكانية تجنبها نهائيا، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات التي تدل عن حدوث هذه الأخيرة، وعليه فإنه يوجد مجموعة من

¹ بوكساني رشيد، " معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها "، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005 ص177.

² كتاف شافية وعلقمة مليكة، " التمويل المهيكل (Financement Structuré) ودورها في تفاقم الأزمة المالية الراهنة "، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، سطيف (الجزائر)، 2009.

³ ناجي التونسي، "الأزمات المالية"، مرجع سابق، ص08.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)
المؤشرات التقليدية التي يمكن التنبؤ من خلالها بقرب حدوث الأزمة، فمن هذه المؤشرات ما يتصل بالسياسات الاقتصادية الكلية ومنها ما يتعلق بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية:

1 المؤشرات المتصلة بالسياسات الاقتصادية الكلية:

وتغطي هذه المؤشرات الحكومة والقطاع المالي والقطاع العائلي والشركات مع الأخذ في عين الاعتبار احتمالية انتشار الأزمة من قطاع إلى آخر، وفيما يلي أهم المؤشرات التي يستخدمها صندوق النقد الدولي¹:

✓ المؤشرات المتعلقة بالدين العام الداخلي والخارجي: بما في ذلك تواريخ استحقاق المحافظ المالية

وتواريخ السداد، حساسية أسعار الفائدة، ومكونات محفظة العملات الأجنبية، ومؤشر قياس نسبة الدين الخارجي إلى صادرات والنتائج المحلي الإجمالي تعتبر هامة حول طاقة البلد على الاقتراض والسداد، ونظرا لكون الدين العام هاما فإن نسبة الدين إلى الدخل الضريبي تعتبر هامة لقياس القدرة على السداد؛

✓ ملاءة الاحتياطي: تعتبر هذه المؤشرات هامة لتعزيز قدرة البلد على تفاذي الأزمات المتعلقة بالسيولة،

خاصة ما يتعلق بنسبة الإحتياطي إلى الديون قصيرة الأجل؛

✓ سلامة النظام المالي: وتستخدم مؤشرات سلامة النظام المالي لتحديد قوة أو ضعف القطاع المالي،

وتتضمن ملاءة راس المال للمؤسسات، نوعية الأصول والمراكز خارج الميزانية والربحية والسيولة ومدى تطور الديون، وتساعد هذه المؤشرات في تحديد حساسية القطاع المالي لمخاطر السوق، بما فيها تطورات أسعار الفائدة والصرف الأجنبي؛

✓ مؤشرات قطاع الشركات: تعتمد تحديد انعكاسات التطورات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف الأجنبي

على بنود ميزانية الشركات المتعلقة بالرفع المالي والربحية والتدفقات النقدية والهيكل المالي نظرا لأهميتها.

2 المؤشرات المتصلة بالخصائص الهيكلية للأسواق المالية والنقدية:

يمكن إجمال هذه المؤشرات التي تنبئ بقرب حدوث الأزمات المالية وتتصل بالأسواق النقدية والمالية في مايلي²:

✓ غلبة الأصول المالية عالية المخاطر (كالأصول العقارية) على أسواق الائتمان؛

✓ تسرب الضعف إلى الجهاز الإداري المنوط به الاشراف على أسواق المال وقطاعات البنوك؛

✓ غياب الشفافية والإفصاح اللتان يستلزم هما تطبيق السليم لمعايير المحاسبة الدولية عند عرض القوائم

المالية للمؤسسات الاقتصادية مما يحجب عن المستثمرين الظروف التي تساعدهم على تقييم أصول هذه

المؤسسات وبالتالي أسواق المال وقطاعات البنوك بصورتها الحقيقية؛

¹ فؤاد حمدي بيسيو، محددات إدارة الأزمات المالية والاقتصادية والمصرفية: الدليل العلمي والتطبيقي لإدارة الأزمات، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2010، ص55-56.

² برودي نعيمة وصالحى حامد أسامة، "تسوماني الرهن العقاري أزمة مالية عالمية إلى أين وإلى متى؟"، المؤتمر الدولي حول: "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جنان (لبنان)، 2009.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

✓ ارتفاع حجم الديون الخارجية قصيرة الأجل (الأموال الساخنة) لما لهذه الديون من أثر سيئ على

القطاعات المالية بسبب سهولة دخولها إلى الدولة وخروجها منها، مما يساهم في خلخلة عنصر الملاءة

للمؤسسات المالية، ويساهم في عرقلة قطاع البنوك عن أداء وظائفه التمويلية؛

✓ سيطرة بعض المؤسسات على الأسواق المالية وما ينجم عن ذلك من سهولة تحكمها في هذه الأسواق

دخولا إليها وخروجها منها؛

✓ غلبة سيطرة صناعات معينة على سوق الأوراق المالية؛

✓ انخفاض الاكتتاب في أسواق الأوراق المالية.

وتجدر الإشارة إلى أنه من السمات المميزة للأزمات المالية امكانية انتقال تأثيرها من بلد على آخر ويرجع هذا

التأثير المعدي للأزمات إلى ثلاث مجموعات من الأسباب¹:

✓ إن الأزمات يمكن أن تكون ناتجة عن سبب عام مشترك مثل تحولات كبرى في البلدان الصناعية تجلب

معها الأزمات في الاسواق الناشئة مثال ذلك ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني عام 1995-1997

ساهم في ضعف القطاع الخارجي في عدد من البلدان جنوب شرق آسيا؛

✓ يمكن أن تنتج الأزمة سبب تأثير عوامل اقتصادية خارجية، حيث تؤثر الأزمة في بلد ما على الأوضاع

الاقتصادية الأساسية في غيرها من البلدان، إما سبب العلاقات التجارية وارتباط أسواق رأسمال أو الاعتماد

المتبادل لمحافظ استثمار الدائنين ومثالها أزمة بلدان شرق وجنوب 1997؛

✓ إن الأزمة في أحد البلدان قد تدفع الدائنين إلى إعادة الأوضاع الاقتصادية الأساسية في البلدان الأخرى

حتى ولو لم يكن هناك أية تغيرات في هذه البلدان وذلك من أجل تقليل مخاطر استثماراتهم، وغالبا ما يكون هذا

السلوك ناتجا عن تأثير عوامل نفسية وعن نقص في المعلومات والشفافية يدفعهم إلى اتباع سلوك القطيع، حيث

يميل الدائنين إلى محاكاة بعضهم البعض، إذ أن عدوى الأزمة تنتقل في هذه الحالة عبر الآلية المعروفة

بنداء(نداء الاستيقاظ) بمعنى أن اندلاع الأزمة في بلد ما يؤدي الى استيقاظ الدائنين وتبنيهم إلى ضرورة إلى

ضرورة إعادة تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين في البلدان الأخرى، ومن هنا يبدأ الدائنون في اتخاذ ما يلزم

من اجراءات وتدابير لحماية أموالهم تؤدي إلى انتشار الأزمة.

وبصفة عامة يمكن القول أن التجارب التاريخية تشير إلى أن انتقال عدم الأزمات يكون أكثر انتشارا على

النطاق الاقليمي منه على النطاق العالمي وأكثر خطورة في فترات الاضطراب منه في فترات الاستقرار وأن

الأزمات تنتقل في الغالب من البلدان الكبيرة إلى البلدان الصغيرة.

الفرع الثالث: تصنيفات الأزمات المالية

وهناك العديد من التصنيفات والأنواع للأزمات المالية تختلف كل منها حسب طبيعتها وظروف حدوثها

ومسبباتها وقد تأتي هذه الأزمات منفردة أو مجتمعة ملحقمة بذلك أضرار جسيمة في البلد الذي تقع به وسنحاول

فيما يلي تسليط الضوء على أهم هذه الأنواع.

أولاً: الأزمات المصرفية

¹ كتاف شافية وعلمة مليكة، "التمويل المهيكل (Financement Structuré) ودورها في تفافم الأزمة المالية الراهنة"، مرجع سابق.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي (2008-2009)

تعرف الأزمة المصرفية على أنها الارتفاع مفاجئ وكبير في سحب الودائع من البنوك التجارية، وينبع ذلك أساساً من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما ما تكون الودائع غير مضمونة فإن انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة منها يمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية¹، وعليه فيمكن القول أن الأزمات المصرفية تظهر عندما تتعرض المصارف لطلبات كبيرة ومفاجئة من جانب المودعين لسحب ودائعهم بحيث لا تغطي سيولتها المتوفرة ولا نسبة احتياطياتها (الاحتياطي القانوني) * حجم السحوبات المطلوبة، وهذا ما يسمى بأزمة السيولة لدى البنوك، ويستطيع البنك المركزي أن يتدخل باعتباره الملجأ الأخير للسيولة في حالة تعرض بنك واحد لهذه الأزمة، أما إن انتقلت العدوى إلى باقي البنوك فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية، وعندها قد يعجز في تدخله للإنقاذ، وهناك صورة أخرى للأزمات المصرفية تحدث عندما ترفض البنوك منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب المتوقعة، وهذا الخوف يحدث أزمة في الإقراض وهو ما يسمى بأزمة الائتمان، وقد حدث في التاريخ المالي للمصارف العديد من الأزمات المالية، مثل ما حدث في بريطانيا لبنك "Overend & Gurney"، وما حدث الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1933 عندما أعلن بنك إفلاسه، وخسر المودعون ما يقرب من 3 مليار دولار².

ثانياً: أزمة العملة وسعر الصرف

يعتقد أن أزمة العملة من أكثر الأزمات المالية شيوعاً، وأنها تحصل نتيجة هجوم المضاربين على قيمة التداول لعملة معينة، والذي ينتج عنه انخفاض حاد في قيمة العملة مما يرغب السلطات على صرف كميات كبيرة من احتياطياتها من العملات الدولية أو زيادة سعر الفائدة للدفاع عن سعر الصرف السائد لعملة مما يؤدي إلى انخفاض في قيمة الاحتياطي وقد لا يتحقق أحياناً المحافظة على المستوى مستقر لسعر صرف العملة المحلية وتعد المضاربة إحدى الأسباب الرئيسية لحدوث أزمات العملة فالمضاربة تعني استغلال حركات غير متوقعة في السوق تجذب المضاربين بمتابعة حركة تقلبات الأسعار في السوق لأنها كلما زادت زاد حجم هامش ربح المضارب، ويعتقد البعض أن المضارب لا يخلق موقفاً قائماً بحركته الذاتية، ولا يغير من ثم بحركته وسلوكه من حركة الاقتصاد ولكنه قادر على استغلال موقف قائم لصالحه وتنظيم قوة أصبح مؤكداً حصولها مثل تخفيض سعر الصرف عند وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات، ولكن في الوقت ذاته إن حجم الاستثمار الذي يتعامل به بعض المضاربين بلغ من الكبر حداً أصبح نشاط المضاربين فيه قادراً على التأثير في الأحداث، وكمثال عن أزمة العملة، أزمة جنوب شرق آسيا التي سيتم تناولها وبنوع من التفصيل لاحقاً³.

ثالثاً: أزمة أسواق المال "حالة الفقاعة"

¹ هيل عجمي جميل، "الأزمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في البلدان المختارة"، مجلة جامعة دمشق، المجلد (19)، العدد: 01، 2003، ص 282.

* الاحتياطي القانوني: هي نسبة التي تجبر البنوك التجارية على الاحتفاظ بها لدى البنوك المركزية، تمثل نسبة معينة من الودائع لديها، وهذه النسبة تمثل الحد الأدنى مما يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية، وتعتبر هذه الوسيلة من أدوات البنك المركزي النقدية للسيطرة على قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان.

² عمر يوسف عبد الله عباينة، الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2011، ص 20-21.

³ محمد علي العامري وحنان غانم فخور، "الأزمة المالية: الأشكال - المؤشرات - النماذج - والعدوى المالية دراسة نظرية، تحليلية للأزمة الآسيوية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد: 56، بغداد، 2010، ص 18-19.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

يحدث هذا النوع من الأزمات هذا النوع من الأزمات في أسواق المال بسبب ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة أي عندما ترتفع أسعار الأصول بحيث تتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من وراء شراء الأصل هو مضاربة على أصل سعر الأصل وليس الاستثمار لتوليد الدخل وهنا يصبح انهيار أسعار هذه الأصول مسألة وقت فقط حيث لما يكون هناك اتجاه لبيع تلك الأصول لتبدأ أسعارها في الهبوط ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتتهار الأسعار ويمتد هذا الاثر نحو أسعار الأصول الأخرى في القطاع أو في القطاعات الأخرى¹.

المطلب الثاني: أهم الأزمات المالية

تعتبر الأزمات المالية ذات طبيعة دورية إذ أنها تعد بمثابة نتاج طبيعي لآليات النظام الرأسمالي وارتباطها بدورات الأعمال المختلفة وإعلائها من قيم السوق الحرة وقدرة آلياته على العمل بكفاءة ورشادة، ولقد واجه العالم العديد من أزمات مالية مصرفية حادة خلال القرن الماضي وسنتطرق إلى أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: أزمة الكساد العظيم 1929

تعد أزمة الكساد الكبير أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي وأقواها أثرا حيث امتدت آثار هذه الأزمة إلى خارج (و.م.أ) لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي²، إذ أنه قبل أزمة عام 1929 شهد الاقتصاد الأمريكي حالتين من الانحسار في النشاطات الاقتصادية: الأولى سنة 1924، والثانية بين عامي 1926 و1927 رغم أن فترة العشرينات كانت فترة انتعاش وتوسع اقتصادي حيث تضاعف الإنتاج الصناعي، وتضاعف الإنتاج الفردي وبأدنى نسبة بطالة دون 1%، إلا أن الصدمة الأساسية التي تعرضت لها أمريكا جاءت من وول ستريت، حيث بلغت المضاربة فيه حدود مرتفعة، ونتيجة ازدهار الصناعة، وقد زاد من حدة المضاربة تغير توزيع الدخل لصالح رأس المال على حساب العمل، وهو ما رفع أسعار الاسهم مع هبوط مردودها وقد تسربت رؤوس الأموال من نيويورك إلى لندن برفع مصرف انكلترا أسعار الفائدة، وانهارت البوصة في 1929/10/24، وأجبرت الأزمة الصناعيين على زيادة إنتاجهم من أجل تسديد ديونهم، وأدت زيادة الإنتاج والعرض في السوق إلى هبوط الأسعار، واستمرت الأزمة نحو حدها الأدنى عام 1932 حيث هبط الإنتاج الصناعي 28% وارتفعت البطالة إلى 16% في عام 1931، وانخفضت أجور العاملين بنسبة 39%، وبلغ عدد العاطلين عن العمل في أمريكا وحدها 14 مليون أي 23% من العاملين، وانخفض دخل الفرد، وانخفاض درجة استغلال القدرة الانتاجية إلى النصف، وهو الأمر الذي دفع إلى خفض قيمة الدولار 50% وتم إتباع سياسة الإنفاق الجديد لمساعدة العاطلين عن العمل وإيجاد التوظيف، واستخدام الشباب في إعادة التشجير وإنشاء الطرقات من أجل زيادة الطلب وإطلاق الإنتاج الصناعي من جديد، وحصلت ألمانيا وفي انكلترا وفي فرنسا، حيث تأثرت هذه الدول بالأزمة وبدرجات متفاوتة³.

¹ قدي عبد المجيد والجوزي جميلة، "الأزمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الأجنبية المباشرة: حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع حول: الأزمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الجزائر، 2009، ص91.

² نصر أبو الفتوح فريد، "الرهون العقارية والأزمة المالية العالمية"، المؤتمر السنوي الثالث عشر حول: "الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية"، المنصورة (مصر)، 2009.

³ فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2010، ص404.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي (2008-2009)

أولاً: أسباب أزمة الكساد العظيم 1929 وخصائصها

تعود أسباب أزمة 1929 إلى جملة من الانحرافات الحاصلة في الأسواق الدولية وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة تمتاز بالعديد من الخصائص، وفيما يلي سيتم التطرق لأهم هذه الأسباب والخصائص:

1 أسباب أزمة 1929:

يمكن إرجاع أسباب أزمة الكساد العظيم إلى الأسباب التالية¹:

- ✓ ضالة نسبة هامش الأمان في البيع النقدي الجزئي بنسبة 10%، وباعتبار المتعاملين لم تتوفر لديهم السيولة المطلوبة للرفع من مساهماتهم مما أدى إلى تصفية معاملاتهم المرتبطة بالشراء النقدي؛
- ✓ البيع على المكشوف من طرف المضاربون للأسهم التي ليست في ملكيتهم بأسعار مرتفعة على أمل شرائها عند انخفاض أسعارها مقابل هامش ربح؛
- ✓ الممارسات غير الأخلاقية واستغلال ثقة العملاء والتلاعب في أسعار الأوراق المالية.

2 خصائص أزمة 1929:

امتازت أزمة 1929 بالعديد من الخصائص نذكر منها²:

- ✓ كان لها ارتباط وثيق بالأزمات الاقتصادية الدورية في النظام الرأسمالي؛
- ✓ زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الرأسمالي بكامله؛
- ✓ استمرت الأزمة لفترة طويلة (1929-1933)؛
- ✓ عمق وحدة هذه الأزمة، حيث كان عدد البنوك التي افلست منذ بداية 1929 حتى 1933 أكثر من 10.000 بنك في (و.م.أ) أي حوالي 40% من جمالي عدد البنوك وانخفضت البنوك الودائع لدى البنوك بحوالي 33%؛
- ✓ انخفاض كبير في مستويات أسعار الفائدة، حيث كان سعر الخصم في بنك انكلترا خلال الفترة 1930-1933 بحدود 3.1% مقابل 5.5% في عام 1929؛
- ✓ اختلاف امد ودرجة حدة الأزمة من بلد لآخر بشكل كبير، ففي خريف 1929 انهارت أسعار الأوراق المالية في أسواق (و.م.أ)، وفي ربيع عام 1931 امتدت الأزمة النقدية والمالية إلى الدول الأوروبية؛
- ✓ رافقت الأزمة تقلبات حادة في أسعار العملات، مما ينتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول.

ثانياً: نتائج أزمة الكساد العظيم 1929

لقد خلفت هذه الأزمة التي هزت كيان المنظومة الرأسمالية العديد من النتائج نذكر أهمها فيما يلي³:

¹ مروان عpton، الأسواق المالية النقدية والمالية: البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء (2)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص103.

² مساعد مرابط، " الأزمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات"، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، سطيف، 2009.

³ فريد كورتل، " الأزمة المالية العالمية: التنبؤ بالأزمة، فرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهةها"، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، سطيف(الجزائر)، 2009.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

- ✓ امتدت آثار الأزمة إلى خارج (و.م.أ) لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالي؛
 - ✓ فقدان شرعية الفروض الأساسية للنظام الاقتصادي الكلاسيكي الحر المعروف بدعه يعمل دعه يمر؛
 - ✓ قيام الاقتصاديون في الغرب بالبحث على حلول لمشكلات الاقتصاد الحر؛
 - ✓ ظهرت النظرية الكينزية لتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- دفعت هذه الأزمة إلى بروز العديد من الأفكار ولعل أن أبرزها وأهمها النظرية الكينزية التي اعتبرها الكثيرون أنها فاتحة تاريخ مهم في تطور الرأسمالية، وتتمحور هذه الأخيرة حول محورين رئيسين: أولهما الاستخدام الكامل ودور الدولة في تحقيقه ونطاق هذا الدور، و ثانيهما نظرية النقود وما لهذه الأخيرة من تأثير على اضطرابات الأسعار والتضخم والانكماش وغيرها، وأثبت كينز أن هناك ميلا متأصلا في النظام الرأسمالي يعرضه لعدم التوازن، وهذا الأخير نابع من آلياته الداخلية وبسبب الأزمات الاقتصادية شكل دوري من جراء عدم التناسب الذي يحدث بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي، ونظرا لأن النظام يعجز عن أن يولد من ذاته وبطريقة تلقائية سبل انعاشه والقضاء على البطالة وهو يمر بمرحلة الكساد الدوري، أو سبل تجنبه لمخاطر التضخم وهو يمر بمرحلة التوظيف الكامل، فقد نادى بأن الدولة الوحيد القادر على أن يلعب دور العامل الموازن أو التعويض في الطلب الكلي¹.

الفرع الثاني: أزمات الثمانينات

خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، تحملت الأسواق المالية الصاعدة حجما هائلا من الخسائر التي نجمت عن الاندلاع الأزمات المالية في هذه الأسواق، لذلك يقال انه من بين 90 أزمة شهدتها الأسواق الصاعدة منذ عام 1982، أسفرت 20 أزمة من هذه الأزمات، عن خسائر للبنوك تقدر بنحو 10% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي للدول المعنية، وتعد هذه الخسائر كبيرة حتى عند مقارنتها بالخسائر التي صاحبت الأزمة المصرفية في (و.م.أ) التي سبق التطرق إليها فيما سبق (أزمة الكساد العظيم 1929)، ومؤخرا في الأزمات التي شهدتها عقد ثمانينات القرن العشرين، بلغ حجم الخسائر في كل منها نحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي²، وسيتم فيما يلي التطرق إلى اهم أزمات هذه الحقبة.

أولا: أزمة الديون العالمية 1982

في السنوات الأخيرة من حقبة السبعينات وفي بداية الثمانينات، سقطت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في (انجلترا، و.م.أ، ألمانيا الاتحادية،...) التي كانت تتبنى السياسة الكينزية، وصعدت الأحزاب اليمينية ورسمت برامجها الاقتصادية تحت ظل توصيات النقديين، وكان هدفها الرئيسي محاربة الكساد التضخمي وذلك برسم الخطوات التالية³:

¹ مساهل ساسية، " المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية "، الملتقى الدولي حول: " الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية "، سطيف (الجزائر)، 2009.

² سي بول هالود ورونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة: محمود حسن حسني، دار المريخ، الرياض (المملكة العربية السعودية)، 2007، ص451-452.

³ قحايرية آمال، "أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد: 03، 2005، ص143-144.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

✓ رفع أسعار الفائدة بمعظم اقتصاديات دول أوروبا الغربية، مما أدى هذا مباشرة من خلال الأسواق

الدولية لرؤوس الأموال إلى تضخم التكاليف الاقتراض في الدول النامية؛

✓ محاولة اختراق الدول الاشتراكية بزيادة التعامل معها، قصد تصريف فائض منتجاتها في أسواق الدول

الاشتراكية، واستثمار جزء من فوائض رؤوس أموالها داخل مناطق الدول الاشتراكية، بحيث خفف كل هذا من أزمة الكساد التضخمي؛

✓ تشديد استغلال الدول النامية من خلال إغراقها في الديون الخارجية، والتهام الفوائض البترولية نتيجة

ارتفاع أسعار النفط، وذلك عن طريق توظيفها على شكل استثمارات بالبنوك والمؤسسات المالية والنقدية، في الدول غرب أوروبا وأمريكا، والتي عرفت فيما بعد هذه الظاهرة بـالـبـتـرـودـولـار وتراكمت مبالغ ضخمة في بنوك لندن ونيويورك وباريس وألمانيا الاتحادية، اثر ذلك فتحت هذه الأخيرة فروع لها، في مختلف الأماكن لجلب هذه الودائع لكي تعيد اقراضها إلى الدول النامية بأسعار فائدة مرتفعة.

وعليه فيمكن القول أن أزمة المديونية تعود إلى سنوات الازدهار التي ارتبطت بعمليات إعادة اعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية وما جاء بعدها من تراخي الطلب العالمي على الموارد الأولية التي تنتجها الدول النامية وتدهور شروط التبادل التجاري، حيث تفاقمت الأزمة مع حصول الدول النامية على استقلالها والبدء بعمليات التنمية والتصنيع، فقامت الدول الرأسمالية بضخ كميات هائلة من القروض إلى تلك الدول من خلال ما يعرف بتدوير البترودولار أي تدوير الفوائض النفطية والسيولة المتراكمة في أسواق الاورو دولار لتمويل عجز موازين مدفوعاتها، وبعد ذلك حصلت تغيرات عديدة على هيكل المديونية وشروط الإقراض المرافقة لها مما أدى إلى اندلاع أزمة مديونية عالمية وعدم قدرة الدول المقترضة على سداد ديونها، حيث طالبت هذه الأخيرة بإعادة جدولة ديونها مع الجهات المقرضة فتمخض عنها توقف عمليات التنمية في الكثير من الدول وتردي مستوى المعيشة وتعرض النظم الاقتصادية لأخطار حقيقية¹.

ثانياً: أزمة الاثنين الأسود 1987

يوم الاثنين 19 أكتوبر 1987 حدثت هزة رهيبية في البورصات العالمية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً وأطلق على هذا اليوم الاثنين الأسود وذلك بحدوث خلل في التوازن بين العرض والطلب ليس في الأسواق الحاضرة فقط، بل أيضاً في سوق العقود المستقبلية وقد نشأ هذا الخلل من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل، فقد تدافع المتعاملون من كل حذب وصوب لبيع أعداد كبيرة جدا من الأوراق المالية التي بحوزتهم، ونجم عن هذا الاندفاع المتهور في البيع انخفاض حاد وسريع في أسعار الأوراق المالية المتداولة في هذا اليوم، ولم يوقف هذا الانهيار في الأسعار السيل المتدفق من أوامر البيع، بل زادت سرعة تدفقها²، بحيث هبط مؤشر داو جونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، فانتشرت الذعر مثل النار في الهشيم، وتسرب إلى باقي بورصات العالم، حيث سادت الفوضى، إلى جانب الخسائر في أسواق المال العالمية، إذ تكبدت وول ستريت وحدها 800 مليار دولار،

¹ هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وأثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد، الأردن، 2010، ص182-183.

² عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبوظبي للطباعة والنشر، أبوظبي، 2002، ص303-304.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي (2008-2009)
أي ما يعادل 26% من السوق المالي، تليها لندن بنسبة 22%، ثم 17 و 15 و 12% في كل من طوكيو،
فرانكفورت، أمستردام، ثم تليها كل من هونغ كونغ وبروكسل بنسبة 11%.....الخ.

1 أسباب أزمة الاثنين الأسود 1987:

إن أهم العوامل التي كانت وراء الاثنين الأسود، تعود بالدرجة الأولى إلى التزامن الذي حصل بين العجز في
الميزانية من جهة والميزان التجاري من أخرى، الذي عانت منه (و.م.أ) لمدة ليست بالهينة، إضافة إلى تزايد
تباطؤ النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض أرباح الشركات، وعلاوة على لجوء الحكومة إلى
سياسات نقدية ومالية تتصف بالتغيير الشديد، ولا ننسى الأثر النفسي للإشاعة لدى المستثمرين¹، وعموما فإنه
يمكننا تلخيص أهم الأسباب المؤدية إلى الأزمة عام 1987 في النقاط التالية²:

- ✓ نشاط السوق المالية الدولية بشكل مذل حيث بلغ دونه سنة 1987؛
- ✓ ضخامة الصفقات والعمليات المتداولة في الأسواق المالية العالمية؛
- ✓ تنوع الأصول المتعامل بها؛

- ✓ استخدام أحدث الأساليب في الاتصال وأكثر التقنيات تطورا في إدارة الأنشطة والعمليات ساعد على
سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر؛
- ✓ قوة العلاقات النقدية والمالية كان من أهم قنوات انتقال الأزمات ومثال ذلك تداول العملات الرئيسية
كالدولار بحيث تسبب تدهور قيمته في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر 1987؛
- ✓ التفسيرات المتناقضة التي تتعلق بكفاءة السوق المالية.

2 الحلول المقترحة لأزمة أكتوبر 1987:

إن الاضطرابات الأخيرة التي خلفتها أزمة أكتوبر في المعاملات النقدية والمالية الدولية استوجبت تدخل
كالسلطات النقدية في كل الدول التي شملتها الأزمة، بهدف معالجتها ووضع الأسس الكفيلة بعدم تكرارها، أهمها
مايلي³:

- ✓ إيقاف التعامل في بعض البورصات مؤقتا؛
- ✓ تخفيض اسعار الفائدة لإيقاف تدهور أسعار الأوراق المالية؛
- ✓ لجوء بعض الدول (خاصة ألمانيا الاتحادية واليابانية) للحد من انخفاض قيمة الدولار، عن طريق شراء
مبالغ ضخمة من الدولارات بعملاتها؛

¹ عبد الرحمن تومي، "قراءة في الأزمة المالية العالمية الراهنة"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد: 13، 2006، ص 131.

² ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 1990، ص 220-221.

³ عبد الغاني بن علي، " أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر،
2010/2009، ص 23-24.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

✓ الحد نوع ما من اشتداد المضاربات بوضع قيود وضوابط جديدة لتنظيم عمليات البورصات من طرف الحكومات؛

✓ مطالبة الدول الأوروبية واليابان للولايات المتحدة باتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة أوضاعها المالية وخاصة إيقاف انخفاض قيمة الدولار، وتخفيض العجز في الميزان الجاري والموازنة العامة؛

✓ استخدام إجراءات اقتصادية أكثر شمولية وفعالية في مواجهة مثل هذه الأزمات؛

✓ لجوء بعض الحكومات إلى فتح تحقيقات حول بعض المضاربات المشبوهة في البورصات كما حصل في هونغ كونغ؛

✓ إعلان الحكومة الأمريكية عن إجراء تخفيض آخر في عجز الموازنة العامة؛

✓ قيام الحكومة الأمريكية بالضغط على ألمانيا الاتحادية كي تجري تخفيضات في أسعار فائدتها بهدف إيقاف تدهور الدولار مقابل المارك؛

✓ تدخل الحكومات بشكل مباشر في عمليات البيع والشراء كمتعامل لإيقاف تدهور قيمة الأوراق المالية. وبالفعل فقد ساهمت هذه الإجراءات في إعادة الاستقرار تدريجياً إلى الأسواق المالية.

الفرع الثالث: أزمات التسعينات

يتعرض الاقتصاد العالمي على فترات متقاربة لازمات تعصف باقتصاد معين ثم تبدأ آثار وتداعيات هذه الأزمة تنتقل من دولة إلى أخرى وبسرعة كبيرة، وهو ما جعل البعض يصف ذلك بظاهرة الدومينو، لذلك ومع كل أزمة تتصاعد حدة المواجهة بين أنصار ومعارضى العولمة، فالعولمة عند أنصارها وسيلة للتقدم وعند معارضيه سبباً للمشاكل وأن الخسائر الناجمة عنها أكبر من مكاسبها، ولكن أنصارها يرون أن ما يتحقق من مكاسب نتيجة للعولمة يتوقف على استعداد الدول للأخذ بكل عناصرها في الوقت واحد دون تجزئة، بينما يرى المشككين أنه لا بد من مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية وفي الجانب الاقتصادي ينادون بالتدرج في عملية الانفتاح على أسواق الخارجية وحثهم في ذلك ما تعرضت له الأجزاء الهشة في الاقتصاد العالمي من أزمات نتيجة انخراطها المتزايد في تيار العولمة، وهو ما حدث في الأزمة الآسيوية، والمكسيك¹.

أولاً: أزمة المكسيك 1994

أدى عجز الحساب الجاري المكسيكي الذي تضخم من 6 مليارات دولار عام 1989 إلى 15 مليار دولار في عام 1991 إلى ما يزيد على 20 مليار دولار عامي 1992-1993، إذ أن هذه الزيادة المتواصلة في عجز الحساب الجاري استوجب القيام بالعديد من الإصلاحات المكسيكية، وهذا ما أدى إلى إعراب بعض المراقبين على قلقهم بأن تقييم قيمة البيزو أصبح مبالغ فيه وهو ما قد يؤدي إلى تثبيط الصادرات وحفز الواردات، ويؤدي في نهاية المطاف إلى أزمة، ولكن للأسف هذا ما حدث فعلاً².

إذ أن المكسيك تضررت بشكل كبير في عقد الثمانيات من القرن الماضي بسبب أزمة المديونية ولكنها مرت بإصلاحات ضخمة ذات علاقة بخطة بريدي لإعادة هيكلة الديون التي تضمنت الانفتاح على المنافسة الأجنبية

¹ محمد صفوت فابل، *الدول النامية والعولمة*، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003، ص 265-266.

² Joseph A. Whitt, Jr, "The Mexican Peso", Economic Review, Volume(81), Number: 01, Atlanta, 1996, P: 02.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي (2008-2009) وخصخصة واسعة ورفع التنظيم الحكومي وإصلاحا ماليا وكل هذا كان ضمن سياق ديمقراطية سياسية واسعة بحيث انخفض التضخم على نحو كبير وكذلك جذبت المكسيك كميات كبيرة من احتياطات الصرف الأجنبية فضلا عن أن المكسيك استفادة من علاقة الخاصة مع (و.م.أ) التي أصبحت عضو في اتفاقية التجارة الحرة في 1993 إذ أنه لغاية عام 1993 كانت الامور جيدة بالنسبة للاقتصاد المكسيكي، إلا أن هذا الأخير تراجع أداءه ودخل في ركود اقتصادي في أواخر عام 1993 وبدأ تدفق رأس المال إلى داخل المكسيك بالتباطؤ وأسعار الاسهم وصلت إلى قمتها في شباط 1994، كما أن سلسلة من النكسات السياسية في عام 1994 بدأت تهتز الثقة في استقرار المكسيك، لقد وصل تدفق رأس المال إلى داخل المكسيك إلى قيمته عند قيمة 30 بليون دولار في عام 1993 ولكن في آذار 1994 كان هناك تدفقا صافيا في رأس المال إلى الخارج، وفي شتاء 1994-1995 ضربت الاقتصاد العالمي ثاني الأزمات في العملة الرشيضية في عقد التسعينات لقد جاءت ازمة البيزو المكسيكية بوصفها صدمة للاقتصاديين ولصانعي السياسة الاقتصادية¹.

1 أسباب الأزمة المالية المكسيكية:

تفاقت أزمة سعر الصرف في المكسيك عندما انخفضت قيمة العملة الوطنية البيزو في 31 يناير 1995 بحوالي 40% من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994، وفي ظل هذه الأوضاع شعرت الأسواق المالية بقلق متزايد من إمكانية استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات المكسيكي، بالإضافة إلى أن التدفقات المالية التي دخلت المكسيك منذ 1995 كان لها أثر على الاستهلاك يفوق بكثير أثرها على الاستثمار، وقد تلخصت أهم أسباب أزمة سعر الصرف المكسيكي في الآتي²:

✓ ان ارتفاع سعر الفائدة وإدارة الدين الحكومي قصير الأجل والتوسع في الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي كلها عوامل أدت إلى حدوث أزمة سعر الصرف في المكسيك، مما أدى إلى اتباع سياسة نقدية متشددة وتوسيع نطاق التداخل في سعر الصرف للمحافظة على استقرار العملة؛

✓ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى المكسيك في اعقاب تنفيذها لبرنامج الإصلاح الاقتصادي عام 1998 أدى إلى إخفاء حقيقة العجز في حساب العمليات الجارية والتدهور في المدخرات الخاصة وتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية؛

✓ المغالاة في تقييم سعر الصرف البيزو، مما أدى إلى ارتفاع شديد في الاستهلاك ومن ثم زيادة الواردات زيادة كبيرة لقيام المستوردين باستيراد السلع التي يخشون أن تصبح أسعارها أعلى فيما بعد، ومن ناحية أخرى أدى تفاقم المشاكل التي تخلفها المغالاة في تقييم العملة إلى زيادة الاعتقاد في أنها لن تخففي دون إحداث تخفيض في قيمة العملة وأن تأجيل الإصلاح يؤدي إلى تكلفة أعلى للإصلاح؛

✓ أن سلسلة الاضطرابات المالية والتقلبات في سعر الصرف التي مر بها الاقتصاد المكسيكي، كانت نتيجة مباشرة لعوامل اقتصادية خارجية وعوامل سياسية داخلية، حيث أدت العوامل الخارجية لانخفاضات متتالية في الاستثمارات غير مباشرة، أسهمت العوامل الداخلية في إشاعة جو من الغموض الشديد على المستوى الاقتصادي

¹ محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2008، ص238-239.

² عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص276-277.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)
ويضاف إلى العوامل الداخلية التساهل في السياسة النقدية خلال عام 1994 والتي أدت إلى توسع سريع في الائتمان الممنوح في البنك المركزي المكسيكي للبنوك، وفي الائتمان الممنوح من البنوك التجارية وبنوك التنمية للقطاع الخاص ناهيك عن تعويم البيزو وقرار السلطات الحكومية في المكسيك بالتخلي عن التزاماتها بإدارة نظام سعر الصرف مما أدى إلى آثار سلبية شديدة على توقعات الأسواق المالية، فقد هبطت قيمة البيزو في 31 يناير 1995 حوالي 40% من قيمته منتصف ديسمبر 1994.

2 انعكاسات أزمة المكسيك:

لقد ظهر في البداية لدول العالم أن انخفاض البيزو أمر عادي ولا أثر له على باقي الاقتصاديات، إلا أنه بداية من 12 يناير 1995 بدء التأثير يمتد إلى مجموعة من العملات في الأسواق المالية بسنغافورة، لندن، نيويورك، وكانت أهم العملات التي تعرضت لانخفاض الزولوتي البولندي، البات التايلندي، البيزا الأرجنتي، هذا الوضع دفع المستثمرين في الدول النامية من التخلص من الأوراق المالية التي يملكونها من الأسواق الناشئة ليحصلوا على عملات صعبة (مارك، دولار، فرنك السويسري، الين الياباني)، مثل هذا السلوك أدى إلى انخفاض عملات دول أسواق الناشئة بشكل يبدوا متناسق إذ مس عملات دول ليس بينها أي تنسيق اقتصادي أو مرجعة فكرية كما هو الحال بالنسبة للمجر واندونيسيا، ليجد محافظو البنوك المركزية لدول جنوب شرق آسيا أنفسهم مجتمعين ليقرروا رفع أسعار الفائدة لبلدانهم طمعا في اغراء المستثمرين على الاحتفاظ بما لديهم من عملات هذه الدول لتخطوا حذوهم الأرجنتين بولونيا والبرازيل ولم يتوقف الأمر انما انتقل بعد 20 يناير إلى الدولار، فكان التخوف من اندلاع الأزمات على غرار الأزمة المكسيكية في باقي الدول النامية قد تؤدي إلى ردود فعل تنتهي بانهيار الأسواق المالية العالمية¹.

ثانيا: أزمة جنوب شرق آسيا 1997

تعد الأزمة التي تعرضت لها بلدان جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) نموذجا لمظاهر ونتائج العولمة والاقتصاديات المتفتحة على العالم الخارجي وعولمة رأس المال وحركة الاستثمارات غير المباشرة وظاهرة المضاربات على الأوراق المالية والبورصات خاصة بعد تحقيقها العديد من المزايا الاقتصادية خلال الحرب الباردة غير أن النهاية المأساوية لهذه التجربة وبشكل خاص في مجال امتداد تأثير الأزمة في عمق الجانبين الاقتصادي والاجتماعي وانعكاساتها السياسية وامتداداتها الجغرافية²، إذ حققت الدول الآسيوية خلال الفترة (1990-1997) أعلى معدل نمو اقتصادي، وكان ينظر إلى الدول الآسيوية بوصفها نماذج للتقدم في التكنولوجيا والتحسين الاقتصادي، بحيث كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1992-1995) أكثر من 9% للمنطقة بأكملها ما عدا الصين واندونيسيا وماليزيا وتايلاند كلها نمت عند أكثر من 7%، وحتى الفلبين قد

¹ فاطمة رحال، "أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر: 2000-2010"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر، 2012/2011، ص49.

² هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار الحامد، عمان (الأردن)، 2010، ص216-

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

ارتفع نموها إلى 6% والتضخم كان بمعدلات معتدلة عبر المنطقة، أما تايلاند فكان لديها فائضا ماليا كل سنة من عام 1988 إلى عام 1996¹، فقد أدى انخفاض أسعار الأسهم والعقارات وتباطؤ النشاط الاقتصادي إلى حدوث اختلالات في الأسواق المالية لدى كل من تايلاند وكوريا الجنوبية واندونيسيا، وتبع ذلك تزايد حالات الإفلاس في البلدان الثلاثة، ففي تايلاند لوحظ حدوث زيادة كبيرة في حجم الديون غير مسددة لدى البنوك التجارية التايلندية، وبدأت صعوبات مماثلة في كل من كوريا الجنوبية واندونيسيا، وفي عام 1997 حدث تراجع حاد في الودائع الموجودة لدى بنك بانكوك للتجارة وأدى التخطيط المالي والتآكل الاحتياطي من العملات الأجنبية إلى حدوث أزمة تمويل تسببت في انهيار نظام أسعار الصرف في تايلاند، وبدأت شركات التمويل في مواجهة صعوبات كبيرة خلال عام 1997، وكرد فعل قدم بنك تايلاند دعما ماليا إلى الشركات المتعسرة مما أدى إلى زيادة في نمو الأموال الاحتياطية، وبعد هجمات المضاربة وتزايد المخاوف حول وضع الاحتياطي من العملات الأجنبية والصعوبات الماثلة أمام تأجيل سداد الدين قصير الأجل، إلا أن السياسات الموضوعة اخفقت في استعادة ثقة السوق وانخفضت قيمة الباهت مقابل الدولار بنسبة 20% في شهر يوليو²، بحيث تمحورت هذه الأزمة حول الانخفاض الشديد في سعر الصرف نتيجة لعمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم مما اضطر السلطات النقدية في تلك الدول إلى رفع أسعار الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية الدولار الأمريكي، ومحاولة تشجيع مختلف المستثمرين في الداخل والخارج الحائزين للدولار الأمريكي على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية³، ولكن وعلى الرغم من كل ذلك وبصورة حادة وسريعة وبشكل مفاجئ بدأت تلك الدول تعاني آثار انهيار أسواق الأسهم والبورصات فيها مما أفقدها وخلال أشهر قليلة من 40 إلى 50% من ثروتها، الأمر الذي الغى ثمار سنوات من المثابرة والعمل الدؤوب مما هدها باضطرابات سياسية وتصدعات اجتماعية نتيجة الاستمرار في أمركة هذه البلدان الآسيوية وإغراقها بالديون قصيرة الأجل⁴.

1 أسباب أزمة جنوب شرق آسيا 1997:

قدمت العديد من التفسيرات لهذه الأزمة ومن هذه التفسيرات التصور الذي قدمه صندوق النقد الدولي الذي تدخل لإنقاذ اقتصاديات الدول الآسيوية، وقد أرجع هذه الأزمة إلى ثلاث عوامل⁵:

- ✓ بعض الأخطاء في إدارة التوازنات الاقتصادية الكبرى؛
- ✓ فساد النظام المصرفي وانعدام فاعليته؛
- ✓ تدخل الإدارة المركزية في الأداء الاقتصادي وانعدام فاعليته.

¹ محمد صالح القرشي، المالية الدولية، مرجع سابق، ص 242.

² أنور هاقان قوناش، " أزمة جنوب شرق آسيا: عبر لب لجان منظمة المؤتمر الإسلامي "، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية (مجلة التعاون الاقتصادي والتنمية حاليا)، المجلد (22)، العدد: 01، ص 94.

³ عبد المطلب عبد المجيد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 280.

⁴ عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، العولمة المالية وإمكانيات التحكم عدوى الأزمات المالية، مرجع سابق، ص 75.

⁵ السيد ولد أباه، اتجاهات العولمة، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء(المغرب)، 2001، ص 28.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009) وعلى الرغم من أن هذه العناصر قد يكون لها بالفعل بعض الآثار إلا أن العامل الرئيسي الذي أدى إلى بداية الأزمة الآسيوية هو الضعف المالي الذي شمل أربعة جوانب مترابطة، المتمثلة في¹:

- ✓ ان الكثير من المؤسسات المالية والشركات بالدول المتأثرة بالأزمة التي كانت تقترض بالعملة الأجنبية بدون تحوط كاف، الأمر الذي جعلها تتعرض إلى أخطار انخفاض قيمة عملاتها؛
- ✓ مثلت الديون القصيرة الأجل حجما كبيرا في إجمالي الديون، في حين كانت الأصول المالية طويلة الأجل، وكانت النتيجة أن تدافع المودعون على سحب ودائعهم من المصارف بصورة غير عادية؛
- ✓ كانت أسعار الأسهم والعقارات قد ارتفعت بشكل كبير قبل الأزمة، الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش شديد في أسعار الأصول؛

✓ سوء تخصيص الائتمان حيث أثبتت المشاكل المتزايدة في المصارف وغيرها من المؤسسات المالية الأخرى ضعف النظم المصرفية وسوء إدارة وتوجيه الشركات والافتقار إلى الشفافية في القطاع المالي.

2- الحلول المقترحة للأزمة الآسيوية:

يمكن تلخيص الاستجابة للأزمة الآسيوية في جانبين: على المستوى المحلي واستجابة صندوق النقد الدولي وسيتم تناول الجانبين فيما يلي²:

- ✓ **الاستجابة المحلية:** بمجرد أن بدأت الأزمة في الانتشار ارتكبت البلدان الأخرى أخطاء عجلت بانسحاب رأس المال منها، فقد فرضت كل من تايلاند وماليزيا قيودا على تحركات رأس المال، وأعلنت ماليزيا أنها سوف تنشئ صندوقا لدعم أسعار الأسهم ولكنها تخلت عن ذلك لاحقا، أما كوريا فقد واجهت بعض مشكلاتها بجرأة حينما تركت بعض شركاتها ومؤسساتها عرضة للإفلاس، ولكنها تصرفت بعد ذلك بطريقة مختلفة وغير مفهومة حينما أنفقت احتياطياتها من النقد الأجنبي في محاولة يائسة للدفاع عن عملتها المحلية Won في أكتوبر ونوفمبر 1997، أما اندونيسيا فقد حظيت بإعجاب الكثيرين في معالجتها الأولية للأزمة حينما قامت بتوسيع نطاق تبادل عملتها المحلية الروبية ثم تعويمها بعد ذلك في أغسطس عام 1997، لقد قاومت إغراء إنفاق احتياطياتها للدفاع عن قيمة عملتها، وسهلت القوانين والقواعد الحاكمة لملكية الأجانب للأسهم، وأعلنت أنها سوف ترجئ تنفيذ أكثر من مائة مشروع استثماري، ولكن بقيام مشروعات الدولة بسحب ودائعها الضخمة من النظام المصرفي ارتفعت أسعار الفائدة ارتفاعا حادا مما أدى إلى انسحاب رأس المال الأجنبي.

- ✓ **استجابة صندوق النقد الدولي:** لقد ركز الصندوق في برامجه الأولية على معالجة العجز المالي، ارتفاع أسعار الفائدة، تقييد معدلات النمو النقود والإغلاق الفوري لكل المؤسسات الغير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، إذ أن هذا الأخير وقع ثلاث اتفاقيات طارئة إذ أن صندوق النقد الدولي وقع ثلاث اتفاقيات قروض طارئة مع كل من تايلاند واندونيسيا وكوريا في عام 1997 وقد تضمنت هذه الاتفاقيات الثلاث تقديم دعم مالي دولي ضخم

¹ علة محمد، "الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصادي الجزائري"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002، ص14.

² أحمد يوسف الشحات، الأزمة المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001، ص85-88.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي (2008-2009)

وغير مسبوق يقدر بنحو 17 مليار دولار لتايلاند، 35 مليار دولار لاندونيسيا، 57 مليار دولار لكوريا، وكانت اتفاقيات القروض الثلاث متشابهة في مضمونها الأساسي، فقد تضمنت كل منها العناصر التالية:

- ☞ يخصص جانب كبير من القروض للحكومات والبنوك المركزية لتمكينها من تعزيز قدرتها على خدمة الديون الأجنبية وعلى تثبيت أسعار الصرف؛
- ☞ ضمان توفير إطار اقتصادي كلي يتميز بتوازن الميزانية، وارتفاع أسعار الفائدة الاسمية وتقيد الائتمان المحلي بما يتفق ومتطلبات استقرار اسعار الصرف؛
- ☞ تبني إجراءات هيكلية وتوجيهية أخرى من أجل زيادة الشفافية والمنافسة تتضمن التعجيل بإصلاح النظام التجاري، والخصخصة وكسر حدة الاحتكار.

فقد كان الهدف الفوري الصندوق من وراء هذه البرامج هو استعادة الثقة في الأسواق المالية، ولكنه تم التخلي عنها خلال شهر واحد فقط في كل من تايلاند واندونيسيا وكوريا بحيث أنها لم تفلح في وقف انهيار أسعار الصرف وأسعار الأسهم، ولم تظهر أول بارقة أمل إلا في نهاية ديسمبر عام 1997 حينما كفت أسعار الصرف عن الانهيار عندما تبنت المؤسسات الدولية المعنية بالأزمة منهجا مختلفا لمعالجة المشكلات يعتمد على إعادة هيكلة الديون والتعجيل بالإنفاق الأموال والتسهيلات التي قام الصندوق بتدبيرها وإعادة هيكلة القطاعات المالية بشكل أكثر شمولاً ورشادة.

3 انعكاسات أزمة جنوب شرق آسيا 1997:

على الرغم من أن دول جنوب شرق آسيا الخمسة التي تأثرت بالأزمة أكثر من غيرها، فإن الأزمة مست العديد من الأسواق المالية واقتصاديات دول أخرى على المستويين الإقليمي والدولي، وسيتم توضيح ذلك فيما يلي¹:

✓ انعكاسات الأزمة على الدول المعنية بها: أدت الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا إلى إلحاق العديد

من الأضرار على اقتصادياتها وعلى مناخها السياسي والاجتماعي ولعل من أهمها:

- ☞ تضاعف الثقة بالأنظمة الاقتصادية خاصة المالية منها والسياسية القائمة؛
- ☞ الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية في الوقت الذي ساهمت هذه الأموال في رفع معدلات النمو لهذه الدول خلال السنوات الأخيرة وخاصة في القطاعات الموجهة للتصدير؛
- ☞ ثم إن هذه التحويلات الرأسمالية للخارج أدت إلى خفض في الإنفاق العام والخاص وزيادة عجز الحساب الجاري وتفاقم في المديونية للخارج.

✓ انعكاسات الأزمة على الصعيد العالمي: يمكن القول أن آثار الأزمة المذكورة على الصعيد العالمي أخذت

البعدين التاليين بحيث أدت الأزمة إلى تدهور في مؤشرات البورصات العالمية، وانخفاض في أسعار الأسهم وخاصة لكبريات الشركات متعددة الجنسيات، مما أدى ذلك إلى هبوط عام في الأسعار وحدوث بطالة، غير أن هذا الانخفاض في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة، نجم عنه تزايد في عرض المنتجات الآسيوية في الأسواق العالمية نظراً لانخفاض أثمانها، وإدراكاً للآثار المحتملة للأزمة الآسيوية على حركة التجارة والمال الدولي، بادرت بعض المؤسسات المالية إلى معالجة الأزمة لتضييق نطاقها إلى الدول الأخرى، بحيث قام صندوق النقد

¹ ظفار محمد، "تأثير الأزمة المالية الآسيوية على كمبوديا وجمهورية اللاوس"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد(36)، العدد:03، أنقرة، 1999، ص43.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي (2008-2009)

الدولي والبنك الدولي بالتنسيق مع بعض الدول المتقدمة بتقديم تسهيلات مالية إلى الدول المعنية بعد أن فرض شروطه التي تضمنت إجراء جملة من التغييرات الهيكلية على الإستراتيجيات الإنمائية التي تبنتها هذه الدول في السنوات السابقة وخاصة فيما يتعلق بإعادة تقييم العملات الآسيوية وإغلاق عدد من البنوك هذه الأخيرة.

➤ وعليه فقد عكست أزمة جنوب شرق آسيا دور العوامل الداخلية في حدوث الأزمات المالية والمصرفية بشكل خاص السياسات النقدية وسياسات الاستثمار والائتمان وأسعار الصرف، ففي مواجهة الأزمات المالية والمصرفية يصعب الفصل بين التأثيرات المتبادلة للقطاعات والمؤسسات المالية وبين القطاعات الإنتاجية ودور السياسات النقدية والمالية وكفاءة الإدارة الاقتصادية داخل الاقتصاد الوطني، لدرجة أنه يصعب في بعض الأحيان الفصل بين الأسباب والنتائج، إذ أن مستويات المديونية المحلية والخارجية وعجز الحسابات الجارية وميزان المدفوعات والتحركات العكسية للتدفقات النقدية الأجنبية وتدهور شروط التجارة الدولية وتراجع الصادرات وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض الناتج المحلي وتدهور مستويات الادخار والاستثمار والاستهلاك وخفض مستويات الانفاق العام والخاص والتأرجح بين تطبيق سياسات توسعية وانكماشية، كل ذلك قد يكون سببا لاندلاع الأزمات كما قد ينجم عنها، ولا ننسى أهمية دور الإدارة الاقتصادية في التدخل لمواجهة الأزمات والتعامل معها وقدرتها على تحقيق ذلك في التوقيت المناسب إضافة إلى الاستخدام الكفء لأدوات سعر الصرف وسعر الفائدة¹.

4 الدروس المستفادة من التجربة الآسيوية:

يمكن تلخيص اهم العبر المستخلصة من تجربة النمر الآسيوية في النقاط التالية²:

- ✓ إن الأزمة التي اندلعت في دول النمر الآسيوية قد وضعت حداً للأوهام التي راجت حول العولمة ومزاياها للبلدان النامية؛
- ✓ كان من المعتقد لدى كثير من الاقتصاديين أن أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية قد نجمت عن تضخم الإنفاق الحكومي ودور الحكومات في النشاط الاقتصادي وعن ممارسات القطاع العام؛
- ✓ وقد كشفت أزمة دول النمر الآسيوية عكس ذلك، حيث أن تفاقم المديونية الخارجية فيها، والتي فجرت الأزمة عام 1997 لم تكن راجعة للنشاط الحكومي بل نتيجة للميل المفرط للقطاع الخاص في هذه الدول للاستدانة من الخارج؛
- ✓ إن البلد الذي يتسرع في فتح اقتصاده وسوقه على السوق العالمي وإلغاء القيود على حرية دخول وخروج رؤوس الأموال في أي وقت تشاء وانفتاح الأسواق النقدية والمالية أمام نشاط هذه الأموال يضع مصيره في قبضة المضاربين؛
- ✓ لا بد من الاستفادة من الوفرة النسبية التي يتمتع بها البلد في عناصر الإنتاج في تحديد مجالات الإنتاج والتخصص واختيار التكنولوجيا؛

¹ أحمد غنيم، الأزمات المصرفية والمالية: الأسباب...النتائج...العلاج مقررات لجنة بازل للرقابة والإشراف على البنوك بازل 1 وبارزل 2، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ص 38-39.

² عبد الرحمان شيتوري، "تجربة النمر الآسيوية والعوامل التي أدت إلى أزمته"، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 1373، 2005/11/09.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

- ✓ أكدت الأزمة على حقيقة أساسية وهي أن تفاقم الديون الخارجية كان وسيظل دوماً هو المستنقع الرئيسي الذي تنفجر فيه الأزمات المالية والنقدية، وهي الطريق الذي يقود إلى جهنم، أي إلى طلب إعادة جدولة الديون والرضوخ لبرامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي ذات الطابع الإنكماشى وما يتلو ذلك من تفجير البطالة والركود وارتفاع الأسعار وزيادة الفقر والحرمان وارتهاق موارد البلاد والتحكم في مسارات النمو لصالح خدمة أعباء الديون المؤجلة؛
- ✓ كما كان غياب الديمقراطية وانتشار الفساد في كل المجالات وسوء توزيع الدخل القومي لصالح فئة قليلة من المجتمع وغياب الشفافية، الدور الهام في تفاقم أزمة هذه البلدان؛
- ✓ كشفت على ضرورة إعادة الاعتبار لدور الدولة وأهميته في ضبط آليات الحركة للنشاط الاقتصادي؛
- ✓ لفتت الانتباه إلى ضرورة السعي للتعاون والتضامن والتكامل الاقتصادي فيما بين دول العالم الثالث.

وعليه وفي عقاب أزمة جنوب شرق آسيا وباقي الأزمات المالية التي حدثت نهاية التسعينات، وبناء على ذلك فقد تم التفكير في ضرورة وضع هياكل مالية قوية تعتمد على ثلاث دعائم أساسية وهي¹:

✓ **الشفافية**: أحد الدروس المستفادة من الأزمات المالية في سنوات التسعينات، أن المعلومات تلعب دوراً حيوياً في استقرار الاقتصاد العالمي، ففي عالم تدفقات رأس المال تحدث الأزمات إلى حد كبير نتيجة لمفاجآت المعلومات التي تجعل المشاركين في السوق يسارعون إلى تغيير توقعاتهم، ومن شأن الشفافية في توفير البيانات الاقتصادية الدقيقة وفي حينها للجمهور، أن تتخفف من عدم اليقين، ومن المرجح أن يشجع تحقيق المزيد من الشفافية، المسؤولين عن السياسة الاقتصادية القيام بتعديلات السياسة بصورة مبكرة.

✓ **توحيد المعايير**: في عصر ينوء بالمعلومات، يصحح من الضروري وجود مقياس معياري يمكن من خلاله الحكم على المعلومات ويمكن للمعايير الدولية أن تلعب هذا الدور، حيث تم تحقيق تقدم كبير في إنشاء وتقوية المعايير الدولية في مجالات الاقتصادية ومالية مختلفة، فمع الإفلاسات المتكررة على المستوى الدولي، كان هنالك اتجاه يدعو إلى ضرورة تجاوز القواعد الرقابية والاحترازية المحلية نحو قواعد دولية موحدة نظراً لتشابك اقتصاديات الدول ووجود بنوك كبيرة لها فروع في العديد من الدول في العالم.

✓ **النظم المالية السليمة**: كانت النظم المصرفية من العناصر الأساسية في الأزمة الآسيوية، خاصة في عملية انتشار العدوى، فبالإضافة إلى حث الدول على اتباع معايير بازل لكفاية رأس المال ومراقبة مراعاتها، قام صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي بتدشين "برنامج تقييم القطاع المالي" الذي يهدف إلى دراسة مدى سلامة واستقرار النظم المالية المحلية.

◆ وتجدر الإشارة إلى أن سلسلة الأزمات الناجمة عن النظام الرأسمالي لم تتوقف في التسعينات بل كانت ميزة مطلع الألفية الثالثة أزمة، إذ عرف العالم نوعاً جديداً من الأزمات المالية بدأت حين أدرجت أسهم شركات

¹ بادن عبد القادر، "دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الأزمات المالية والمصرفية: بالإشارة إلى حالة الجزائر"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي (الشلف)، الجزائر، 2008/2007، ص 86-87.

- الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي(2008-2009)
- الانترنت في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية والذي يعرف بمؤشر ناسداك (NASDAQ) حيث ارتفعت أسعار أسهمها في البداية بشكل كبير في وقت حقق فيه عدد قليل من تلك الشركات أرباحا حقيقية مما أدى إلى انفجار الفقاعة في عام 2000، وقد نتج عن هذه الأزمة مايلي¹:
- ✓ انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة وبصورة ملحوظة؛
 - ✓ تزامن هذا الانخفاض مع حدوث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى اغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت؛
 - ✓ استمر الانخفاض لتهبط قيمة مؤشر التكنولوجيا المرجح لناسداك بحوالي 78% في 2002؛
 - ✓ قيام البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 6.25% إلى 1%.
- وعلى العموم فإن خبراء الاستثمار والتحليل المالي يرجعون الأسباب والعوامل التي أدت إلى انهيار أسعار الأسهم الأمريكية إلى مايلي²:
- ✓ المضاربات المفرطة والمبالغة الشديدة في أسعار الأسهم، وخاصة أسهم شركات التكنولوجيا والمعلوماتية؛
 - ✓ الأخبار غير سارة عن نتائج أعمال بعض الشركات الكبيرة الرائدة بقطاع التكنولوجيا؛
 - ✓ صدور قرار إحدى المحاكم الفدرالية في 2000/04/01 بإدانة شركة مايكرو سوفت كبرى شركات برمجيات الكمبيوتر في العالم بممارسة أنشطة احتكارية؛
 - ✓ صدور تقرير وزارة العمل الأمريكية الذي أظهر ارتفاع معدلات التضخم الاستهلاكي في (و.م.أ) بنسبة 0.7% مما تبعه التخوف من زيادة جديدة في أسعار الفائدة الأمريكية من أجل كبح جماح التضخم.
- فقد كان هذا عرضا بسيطا عما كان في بداية الألفية ناهيك عن الأزمة الأمريكية التي هزت كيان العالم برمته والتي سيتم التطرق إليها وبنوع من التفصيل من خلال المبحث الموالي.

¹ فتح الرحمن ناصر أحمد عبد المولى، " ضوابط الاقتصاد الاسلامي ودورها في علاج الأزمات الاقتصادية "، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان، 2010/2009، ص89.

² عماد صالح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، مرجع سابق، ص338-339.

المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية 2008

شهد منتصف شهر سبتمبر من العام 2008 بصفة عامة والأسواق الدولية والوطنية بصفة خاصة، اضطرابات واختلالات لم يشهدها منذ الكساد العالمي الكبير الذي حدث في العالم 1929، ولم تقتصر تلك الاضطرابات على أسواق النقد والمال والبورصات فقط ولكن اقترنت بإفلاس وانهيار العديد من المؤسسات المصرفية والمالية التي كان يشار إليها بالبنان، وقد بدأت تلك الانهيارات في الولايات المتحدة ثم تبعها بعض المؤسسات المالية في أوروبا وخصوصا بريطانيا وألمانيا، كما طالت تداعياتها دولا وأسواقا مالية ومؤسسات في أنحاء عديدة من العالم ووضعت النظام المالي والمصرفي العالمي تحت المحك والتي جعلت مصداقية النظام الرأسمالي برمته موضع تساؤل حتى من أقرب المؤمنين به في أوروبا والعالم¹، بحيث أصبحت سرعة انتشار الأزمات من سمات هذا العصر الذي يسمى بعصر الانفتاح والعالمية، بحيث تؤثر الأحداث والأزمات التي تقع في أي قطر من أقطار هذا الكون على باقي أقطاره، فأزمة الأسواق المالية الأمريكية والعالمية وغيرها من الأحداث والأزمات قد تأثرت بها بلدان ليس لها يد في حدوثها، فكثير من الدول التي تعيش الآن في أزمة مالية واقتصادية نتيجة لانعكاس الأزمة المالية العالمية التي عصفت بجميع الدول دون استثناء، وبتفاوت حجم الضرر الذي يصيب دولة عن دولة أخرى تبعا لشكل ودرجة ارتباط تلك الدولة بالمؤسسات المالية العالمية المتضررة²، إلا أنه كان متوقع أن ألا تطول هذه الأزمة عن سنتين أو أكثر نتيجة للخبرات المتراكمة من الأزمات السابقة من ناحية، وتدخل الدول الكبرى ووضع حلول مبتكرة للخروج من الأزمة المالية العالمية الحالية من ناحية أخرى،

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، "تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد: 13، 2006، ص73.

² محمد القريوتي وآخرون، الأزمة المالية والآفاق المستقبلية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2011، ص250.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

خاصة وأن العالم غير مستعد لاستمرار أي أزمة مالية لسنوات طويلة ولذلك فإنه توجد رغبة ملحّة لاستخدام جميع الآليات المتاحة للخروج السريع من الأزمة¹.

المطلب الأول: ماهية الأزمة المالية العالمية 2008

تعود جذور هذه الأزمة إلى أكثر من نصف قرن من الزمان، فأثناء الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي قامت أمريكا بعمل ضوابط صاحبها تدخل حكومي كبير تمثل في عدة قوانين من ضمنها تصفية البنوك وكيفية ضبطها وضبط عملية تضارب المصالح، وبعد (ح.ع. 2) تم إدخال آليات وأدوات خرج منها صندوق النقد والبنك الدوليين والمنظمة العالمية للتجارة، لكن تلك القوانين والضوابط والأدوات تراجعت عنها الإدارة الأمريكية المتعاقبة شيئاً فشيئاً إلى أن بلغ الأمر ذروته في 1971 حيث فككت (و.م.أ) آخر ضوابط التي كانت تمنعها أن تطبع أكثر من عندها من ذهب في إطار اتفاقية بروتون وودز 1944 لذلك نجد أن نسبة ما تم طبعه (دون غطاء) من أوراق النقد الأمريكية ما بين 1970-2000 تضاعف أضعاف المرات عما كانت عليه 1950-1970 مما أدى إلى ظهور اقتصاد مالي مضارب بجانب الاقتصاد الحقيقي، فبينما استمر الاقتصاد الحقيقي في النمو بمعدلات منطقية (2-3)% كان الاقتصاد المالي المضارب يقفز بنسب صاروخية حتى أصبح حجمه أكبر من حجم الاقتصاد الحقيقي أدى الاستمرار تضخيم الاقتصاد المالي إلى أزمات متعاقبة وشديدة ولهذا لم يكن غريباً أن سجلت (و.م.أ) في الفترة بين 2000-2006 أعلى حالات إفلاس في تاريخها المعاصر²، إذ أنه خلال الفترة 1997-2006 ارتفعت أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراداً وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقاً لذلك عمليات الإقراض من قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوى الدخل المنخفضة وغير القادرين على السداد والمسماة بالقروض "متدنية الجودة"، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد أو حتى الاستعلام عن هويتهم الائتمانية في معظم الأحوال، ومنذ ذلك العام أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بالارتفاع بصورة مستمرة في جميع أنحاء العالم خاصة في الولايات المتحدة حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار في حين أن الأنشطة الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة وأقبل الأمريكيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار الطويل الأجل أو المضاربة، واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة، ومع بداية 2006 حدثت حالة من التشبع في سوق التمويل العقاري فارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 5.25% بعد أن كانت 1% في 2003 وتثبت بعدها حتى منتصف سنة 2004، وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض متدنية الجودة غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم وازداد الأمر سوءاً بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك على عقارات من لم

¹ طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص13.

² التجاني الطيب إبراهيم، "جذور الأزمة المالية"، http://www.Jps-dur.com/forum/forum_posts.asp?Tid، 2013/03/04.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

يستطيعوا السداد لتصل إلى حوالي 93 بالمائة وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم، وكَبُرَ حجم الفقاعة العقارية* حتى وصلت إلى ذروتها فانفجرت في صيف 2007 حيث هبطت قيمة العقارات ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة بسبب عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة عن إفلاسها، ولكن انهيار القيم لم يتوقف عند العقارات بل امتد إلى الأسواق المالية وجميع القطاعات، وذلك نظراً لإنفاق بعض الأفراد جميع مدخراتهم واقتترضوا لشراء العقارات، وأدى انفجار الفقاعة العقارية إلى تراجع الاستهلاك اليومي وبالتالي ظهور ملامح الكساد¹، وعليه فإنه من مظاهر هذه الأزمة ما يلي²:

- ✓ الهرولة في سحب الإيداعات من البنوك لأن رأس المال جبان وهذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً على صعوبة استرداده؛
- ✓ نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم؛
- ✓ انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال وهذا أحدث ارتباكاً وخلافاً في مؤشرات الهبوط والصعود؛
- ✓ انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة وتجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جداً وضمادات مغلظة؛
- ✓ انخفاض المبيعات ولا سيما في قطاع العقارات والسيارات وغيرها بسبب ضعف السيولة؛
- ✓ ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف والإفلاس والتصفية وأصبح كل موظف وعامل مهدد بالفصل؛
- ✓ ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات؛
- ✓ انخفاض معدلات الاستهلاك والإنفاق والادخار والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الكساد والبطالة والتعثر والتوقف والتصفية والإفلاس.

الفرع الأول: أسباب الأزمة المالية العالمية 2008

إن تحليل أزمة الرهن العقاري يتطلب تحليل التوسع في عملية التوريق وتعقيد المنتجات المالية، وتقييم المعايير المحاسبية، وإجراء دراسات هيكلية للسيولة³، ولذلك فقد وجدت العديد من الاسهامات العلمية تناولت

* الفقاعة الاقتصادية: هي وصف لحالة تحدث عندما تتسبب المضاربة على سلعة ما في تزايد سعرها بطريقة تؤدي لتزايد المضاربة عليها، وعليه فقد يبلغ سعر هذه السلعة مستويات خيالية في تشبيهه انفتاح البالون، حتى يبلغ مرحلة ما يسمى بانفجار الفقاعة وحدث هبوط مفاجئ في سعر هذه السلعة وينظر عامة إلى الفقاعة الاقتصادية على أنها ذات تأثير سلبي لأنها تسبب حدوث حالة توزيع غير العادل للموارد في اتجاه استخدامات غير مثلى، بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على معدلات انفاق المستهلكين إذ ينفقون مزيداً من الأموال لشراء سلع بأسعار مغالى فيها.

¹ بن موسى كمال، "أسباب الأزمة المالية العالمية وتداعياتها"، الملتقى الوطني الخامس: "الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري"، ادرار (الجزائر)، 2011، ص223.

² حسين حسين شحاتة، "أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"،

<http://www.darelmasshora.com/download.askx?docid>، 2013/03/10.

³ LAURE KLEIN, LA CRISE DES SUBPRIME, REVUE BANQUE Édition, Paris, 2008, P:101-102.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

دراسة والتحليل هذه الأزمة وقد حاول البعض تقديم صورة مبسطة لها ومن بينهم الباحث الشاب طوماس غينولي بحيث لخص مفهوم الأزمة بما يعرف بنظرية الدومينو، بحيث افترض أن هناك صفين من الدومينو تم وضعهما بجانب بعضهما البعض وهناك صف آخر تم وضعه خلفهما، الصفان الأماميان يقعان وكرد فعل تتابعي يسقط الباقي ويمكن شرح هذه النظرية كما يلي¹:

✓ تقوم مؤسسات الاقراض بتمويل أصول وعقارات لأفراد دون الدراسة الجيدة لقدرة هؤلاء على الوفاء، بحيث أنه يتوجب عليهم دفع فوائد القرض السنة الأولى والثانية وفي السنة الثالثة يتم دفع القرض، وبحلول الأجل نجد أن هؤلاء غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم وهذا ما يعني تضاعف قيمة القرض، وهذا هو الصف الأول من الدومينو؛

✓ موازاة مع ما تم ذكره في النقطة السابقة فإن كانت كذلك هناك اقراض توافق على منح قروض وذلك برهن العقار الذي يملكون، وبعد شهور بدأت أسعار العقارات تتراجع مما دفع مؤسسات الاقراض للمطالبة بالسيولة والتعويض وهذا هو الصف الثاني من الدومينو؛

✓ تقوم هذه المؤسسات بتحويل القروض إلى أصول يمكن تداولها في البورصة وعند دخول هذه الأصول إلى البورصة تم الاقبال عليها وذلك نظرا للأرباح الناتجة عنها، ولكن مع بدء هذه الأصول في فقدان قيمتها سعت الأطراف المالكة لها بالتخلص منها، وهذا هو الصف الثالث من الدومينو.

ومن هذه النقطة الأخيرة انفجرت أزمة الرهن العقاري وما صاحبها من حالة ذعر وخوف، فمن خلال ماسبق ذكره نجد أن السبب الرئيسي وراء هذه الأخيرة هو منح قروض من الدرجة الثانية أصحابها لا يتمتعون بالجدارة الائتمانية، إلا أن هناك أسباب أخرى لاتقل أهمية عن هذا السبب والتي سيتم تسليط الضوء عليها فيما يلي:

أولاً: الأسباب المباشرة

ويمكن تلخيص الأسباب المباشرة التي أدت إلى مايلي:

1 التغير في معدلات الفائدة:

إن قروض الرهن العقاري ممنوحة بمعدل فائدة متغير ومرتبطة بسعر فائدة البنك المركزي، وهذا يعني أن الأعباء المالية للتسديد عند الانطلاق تكون منخفضة من أجل اجتذاب المقترضين ثم تزيد بالتدريج، وعلى هذا الأساس ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية من 2% إلى حوالي 5.7%، جعل الأسر الأمريكية ضعيفة الملاءة غير قادرة على تحمل أعباء ديونها وتفاقت الأزمة بحلول النصف الثاني من عام 2007، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم، وازداد عددهم مع مرور الوقت محدثاً جوا من الذعر في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار، الأمر الذي أدى الى تراجع أسعار العقارات، ففي الولايات المتحدة الأمريكية: تراجعت أسعار المنازل إلى أقل من قيمة القروض التي تفترض هذه المنازل كضمانات لها، كما أن زيادة العجز عن التسديد وإعادة بيع المنازل المرهونة

¹ وكالة الأخبار الاسلامية، "الأزمة المالية العالمية ونظرية تساقط الدومينو"، <http://www.sauress.com/shibreah/100420>، 2013/03/06.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي (2008-2009)

زاد من حدة الانخفاض في أسعار العقارات وزيادة خسائر المقرضين، إذ تضررت البنوك المختصة في القروض العالية المخاطر أكثر من غيرها من ارتفاع نسب الفوائد، وتأثيرها على أوضاع المقرضين ذوي الدخل المتواضع¹.

2 التوريق:

التوريق عملية تحويل الموجودات غير السائلة إلى أوراق مالية قابلة للتداول، وفيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية فإنه يعني تحويل الديون (التي اقترضها الذين اشتروا المنازل) من المقرض الأساسي (البنك وغيره من المؤسسات المالية المانحة) إلى مقرضين آخرين وذلك في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال ، فعندما يتجمع لدى البنك محفظة كبيرة من الرهونات العقارية، فإنه يلجأ إلى استخدامها لإصدار أوراق مالية جديدة يقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، فكأن البنك لم يكتف بالإقراض الأولي بل أصدر موجة ثانية من الأصول المالية بضمان هذه الرهون العقارية، وتستمر العملية موجة بعد موجة حيث يولد الإقراض طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وقد ساعدت عملية التوريق على نقل المخاطر من القروض المفردة وتجميعها وتوزيعها على حائزي الأوراق والجهات الضامنة ، وهكذا تضاعل الاهتمام بالتقييم الموضوعي للمخاطر، كما تضاعلت دقة تقييم الضمانات².

3 - تصنيف وكالات التصنيف الائتماني السندات العقارية تصنيف مرتفع:

أقدمت مؤسسات التصنيف الائتماني بمنح سندات الرهن العقاري تصنيف مرتفع الأمان (AAA) نظرا لأن القروض العقارية عالية المخاطر قد اشترت من قبل بنوك مركزية كبيرة ومعروفة مثل: "Lehman Brothers" و "Stearns Bear" لذلك تحملت وكالات التصنيف الائتماني جزء من مسؤولية الأزمة المالية العالمية، لأن ذلك التصنيف غير دقيق جعل البنوك تتجاهل حجم المخاطر التي تتعرض لها أو على الأقل غير مدركة لها³، وقد أدى التصنيف الائتماني المرتفع لسندات الرهن العقاري إلى مجموعة من النتائج السلبية منها⁴:

- ✓ المضي قدماً نحو الاستثمار بهذه السندات والمشنقات المالية المرتبطة بها عن طريق تمويلها بقروض قصيرة الأجل، وهو ما يرفع من درجة المخاطر الائتمانية للمؤسسات المالية المتعاملة بها؛
- ✓ زيادة حجم الاستثمار في هذه السندات للحصول على معدلات فائدة أعلى مقارنة بالأصول المالية الأكثر أمانا كسندات الخزينة الأمريكية، طالما أنها تحمل التصنيف الائتماني ذاته (AAA)، لاسيما وأن نسبة الفوائد

¹ مراد رايق رشيد عودة، " أسباب الأزمة الاقتصادية القريبة والبعيدة رؤية اسلامية "، الندوة الدولية حول: "الأزمة المالية العالمية من منظور اسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية"، القاهرة(مصر)، 2008.

² عامر يوسف العتوم، "أسباب الأزمة المالية العالمية"، المؤتمر الرابع لـ: "بحوث الرسائل والأطروحات الجامعية"، الأردن، 2012.

³ زكرياء بله باسي، "الجنور وأبرز الأسباب والعوامل المحفزة، والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الاسلامي"، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي"، جنان(لبنان)، 2009.

⁴ نبال قصبه، " أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية والحلول المقترحة "، الندوة الدولية حول: "الأزمة المالية العالمية من منظور اسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية"، القاهرة(مصر)، 2008.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي(2008-2009)

على سندات الرهن العقاري كانت أعلى من نسبة الفوائد على الأصول المالية المشابهة لها في التصنيف الائتماني، كما أن أسعار الفائدة على معظم السندات كانت تتغير مع تغير أسعار الفائدة التي يحددها المصرف الاحتياطي الاتحادي والتي كانت منخفضة كثيراً عند انتشارها، وهو ما يعني احتمالية أكبر في ارتفاع حجم العوائد على السندات عندما ترتفع أسعار الفائدة التي يحددها المصرف الاتحادي؛

✓ استغلال هذا التصنيف الائتماني المرتفع للسندات للمبالغة في تقويم المشتقات المالية المرتبطة بها وأسهم الشركات المصدرة لها وأسهم الشركات الضامنة لها بأكثر بكثير مما تستحق، فاكتشاف حقيقة أن هذه السندات عالية المخاطر يعني أن جزءاً كبيراً منها قد تحول من أصول مالية عالية السيولة تدر أرباحاً كبيرة إلى ديون معدومة، وهذا طبعاً لا يعني فقط انخفاض أسعار أصول المؤسسات وتلاشي أرباحها، وإنما يعني أيضاً مواجهتها لشح شديد في السيولة يدفعها أحياناً إلى إعلان إفلاسها.

4- فقااعة المقامرة:

لقد جاءت فقااعة المقامرة من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين، وفي حالة فشل المقترض في الوفاء بما عليه من التزامات تقوم المؤسسة التأمين بسداد مستحقات حامل السند ثم يتم بيع العقار فيما بعد، وتحصل شركة التأمين على مستحقاتها هذا فقد انعكس تعثر عملاء الديون العقارية وكذلك رداءة سندات تلك الديون وانخفاض القيمة السوقية لأصولها العقارية بصورة مباشرة على شركات التأمين من خلال مطالبة حاملي تلك السندات شركات التأمين بتغطية خسائرهم¹.

5 نمو نشاط المضاربات:

ان النمو المتعاظم في حجم قطاع المضاربات لم يقابله حصول نمو حقيقي مماثل في القيمة الاقتصادية للمؤسسات المصدرة لهذه الأسهم، لذلك فقد اجريت المضاربات في اسواق البورصات العالمية بصورة غير منضبطة وغير مستندة الى اسس اقتصادية سليمة مما تسبب لاحقا بحصول عرقلة في التسديد وحصول الأزمة، إذ ان هروب رؤوس الأموال من الاستثمار في القطاعات الانتاجية وإعادة استثمارها في أنشطة اقتصادية غير منتجة اهمها الاستثمار في القطاع العقاري الذي حقق نمواً متسارعاً ادى الى حصول تضخم كبير في اسعاره بشكل لا يطابق السعر الاقتصادي والحقيقي له، ويرجع الاقبال عن نشاط المضاربة في سوق العقارات إلى الارباح العالية المتحققة في هذا المجال، وإلى التسهيلات الائتمانية الواسعة التي قدمتها البنوك للمستثمرين في هذا القطاع، كل ذلك شجع ذلك المستثمرين التوسع الكبير للاستثمار في هذا القطاع، وبالتالي حصول فارق كبير بين اسعارها الحقيقية والسوقية وعندما حصل تغير في المتغيرات المؤثرة على عوامل العرض و الطلب برز الخلل الذي أدى إلى حدوث الأزمة التي سرعان ما انتقلت الى الأنشطة الاخرى او الدول الاخرى المرتبطة معها بعلاقات بينية واسعة².

¹ بالرفقي تيجاني، " تداعيات الأزمة المالية الاقتصادية العالمية الراهنة على اقتصاديات دول المينا وأسبابها في ضوء طروحات مفكري الاقتصاد الاسلامي"، *الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"*، سطيف(الجزائر)، 2009.

² فلاح شفيح، "النشاط الربوي والأزمات المالية"، <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.../nnn.doc>، 2013/03/07.

6 - ضعف الرقابة والإشراف:

حيث أن المؤسسات المالية تشتري سندات أولية بضمان الدين العقاري ويتم إعادة إنتاجها أو إعادة بيعها في السوق الموازية عدة مرات طالما هناك من يشتريها وهذا أمر ناجم عن ضعف الرقابة والإشراف الكافيين على المؤسسات الوسيطة وهكذا نلاحظ أنه تم بناء هياكل اقتصادية متعددة على أصل واحد فقط وهو أساسا أصل ضعيف وغير قوي ومهدد فإذا انهار جزء ينهار الكل¹، وعليه فإن المبادئ السليمة للمحاسبة المالية تشير إلى ضرورة رباط التوسع في الاقراض من البنوك بنسبة معينة مما تمتلكه من رأسمال واحتياطي، وإلا وقعت في دائرة المخاطر، ولذلك حددت اتفاقية بازل للرقابة على البنوك المركزية تمارس دور الرقابة على البنوك التجارية، فإن ما عرف باسم بنوك الاستثمار في (م.و.أ) لا تخضع لرقابة البنك المركزي، ومن هنا توسعت بعض البنوك في الاقراض لأكثر من ستين ضعفا من حجم رؤوس أموالها².

7 - العامل النفسي:

تقوم الوحدات الاقتصادية المختلفة وخاصة المستثمرين بالتوقع حول المستقبل عند اتخاذ قراراتها، وتتأثر توقعاتها بعوامل اقتصادية ونفسية معقدة الأمر الذي يجعلها ذات صلة غير منتظمة ولا تستند بالضرورة إلى المنطق أو الرشد الاقتصادي، ويصنف الاقتصاديون التوقعات إلى توقعات متفائلة وتوقعات متشائمة، فإذا تفاعل المستثمرون أو المضاربون حول المستقبل فإنهم يقومون بالتوسع في استثماراتهم ومضارباتهم الآن مما يميل إلى إيجاد مزيد من التوسع وتسارع العجلة الاقتصادية أما في حالة التشاؤم فيحجمون عن الاستثمار وإبرام الصفقات مما يؤدي إلى آثار انكماشية مضاعفة ونظرا للطبيعة المعقدة لهذه التوقعات فإن لا أحد يستطيع التنبؤ باتجاهها، وعلى صعيد الأزمة المالية العالمية تلعب التوقعات دورا كبيرا وساهمت بشكل كبير في انفجار الفقاعة العقارية بحيث كانت هناك حالة من التوقعات التشاؤمية حول التطورات الاقتصادية المستقبلية الأمر الذي دفع المستثمرين إلى الاحجام عن الاستثمارات الجديدة أو تقليصها على الأقل، ودفع البنوك إلى الإحجام عن الاقراض سواء فيما بينها أو للأفراد خوفا من نقص في السيولة لديها مما ساهم بالضغط للأعلى على معدلات الفوائد وخلق شحا في السيولة من جهة أخرى فإن التوقعات المتشائمة قد أدت إلى موجة هلع في اوساط الأفراد العاديين والمضاربين ودفعتهم إلى الاقبال الشديد على بيع الأسهم وغيرها من الأصول لتجنب الخسائر المحتملة الأمر الذي أدى بدوره إلى مزيد من الانهيار والتراجع الاقتصادي³.

ثانيا: الأسباب الغير مباشرة

يمكن ارجاع الأسباب الخفية والغير علنية للأزمة إلى عنصرين رئيسيين وهما⁴:

¹ موسى اللوزي وآخرون، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2011، ص54.

² حسن الرفاعي، "دور الفكر الاقتصادي الاسلامي في إدارة الأزمة الاقتصادية الراهنة"، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي"، جنان (لبنان)، 2009.

³ حسين عبد المطلب الأسرج، "تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري"، http://halassrag.blogspot.com/2011/06/blog-post_4819.html، 2013/03/11.

⁴ كنجو كنجو وآخرون، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2011، ص166.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي (2008-2009)

1 الجنات الضريبية:

لقد شجع النظام العالمي الجديد زيادة عدد ما يسمى بالوحدات الضريبية " Les paradis fiscaux " التي تعبأ برؤوس الأموال الهاربة من دفع الضرائب في بلادها وتشير الاحصائيات إلى أن هناك ما يقارب مائة منظمة في العالم تدير منها المصارف وشركات التأمين وصناديق الاستثمار أموال زبائنها الأثرياء وتخلصها بانتظام من قبضة الوطن فيما يتعلق بالضرائب والرسوم، ويأتي في مقدمة تلك المناطق جزر الكيمن الكريبية الخاضعة لبريطانيا ويوجد فيها ما يزيد عن 500 مصرف مسجل، وبناء على احصائيات صندوق النقد الدولي فإنه هناك ما يزيد عن 2000 مليار دولار ستظل مهربة عبر المصارف والشبكات بحجة تنقل رأس المال والغريب أن معظم هذه الجنات كانت متواجدة في الأراضي الألمانية والبريطانية والأمريكية وحتى اليابانية، وبذلك فإن هذه الجنات الضريبية هي من الأسباب الحقيقية والعميقة التي أدت إلى ظهور الأزمة المالية العالمية.

2 فساد العولمة:

لاشك أن العولمة وما أدت إليه من هدم للنظم المحلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولمنظومة القيم الحضارية والثقافية، قد مهدت الطريق لشيوع الفساد في هذه النظم فتحوّلت إلى نظم للفساد المالي والتجاري والاجتماعي والإداري والسياسي، موفرة بذلك مناخا خصبا للجريمة المنظمة مما حجب الحقيقة عن الاستفادة من تجربة الأزمة التي حدثت في جنوب شرق آسيا.

الفرع الثاني: مراحل الأزمة المالية العالمية 2008

مر تطور الأزمة المالية بعدة مراحل نلخصها فيما يلي¹:

أولاً: مرحلة بداية الأزمة وانتشارها بالأسواق المالية

امتدت من جوان إلى سبتمبر 2007، واتسمت بإعلان "بير ستار نر" إفلاس صندوقي تحوط تابعين له ومختصين في المشتقات المالية الصادرة عن القروض إضافة لموجة الصعوبات الأولى والانخفاضات في قيمة الأصول التي مست مجموعة من الصناديق والمؤسسات المالية، كما تميزت بتدخل الحكومات عن طريق ضخ السيولة بالأسواق النقدية، كما خفض البنك الفدرالي الاحتياطي معدل فائدته من 5.25% إلى 4.75% في حين قدم بنك إنجلترا دعماً مالياً لمؤسسة الرهن العقاري "نورثرن روك".

ثانياً: مرحلة الصعوبات وتصاعد المخاوف من انهيار البنوك

¹ آسيا سعدان وصليحة عماري، "تنامي التمويل الاسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا"، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي اسلامي"، عمان (الأردن)، 2010.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)
امتدت من أكتوبر 2007 إلى فيفري 2008، واتسمت بتزايد النتائج السلبية وتضاعف الخسائر للوسطاء الماليين والبنوك بسبب انخفاض أسعار أسهمها، الضخ الممتالي للسيولة من قبل البنوك المركزية لاسيما بعد اتفاق البنوك المركزية —: (و.م.أ)، إنجلترا، سويسرا، كندا، والبنك الأوروبي لتلبية الاحتياجات قصيرة الأجل بالدولار في 18-12-2007، وأخيراً قيام البنك الفيدرالي بخفض معدل فائدته إلى 4.5% في 31 أكتوبر، و 4.75% في 11 ديسمبر، و3% جانفي، كما عملت الحكومة البريطانية على تأمين "ثورثن روك".

ثالثاً: مرحلة تفاقم الأزمة وتوسع الخسائر بالبنوك

وتبدأ من مارس إلى جويلية 2008، وتميزت بتوسع مساحة تدخل الحكومات من خلال خلق التسهيلات تمويلية جديدة، قيام البنك الفيدرالي بتخفيض معدل فائدته إلى 2.25% في 18-03-2008، وإلى 2% في 30-01-2008، وإلى 2% في نهاية أبريل 2008، عودة "بير ستينرز" تحت اسم "جي بي مورغان تشيز" تحت وصاية البنك الفدرالي وبمساعدة مالية، وانتهت بتراجع نسبة الأرباح لثلاث بنوك أعمال أمريكية من بينهم "ليمان برادرز" وشريكتين التأمين.

رابعاً: مرحلة اتساع الأزمة وانتشارها بكامل النظام البنكي العالمي

وتبدأ هذه المرحلة من أوت 2008 وتميزت بوضع الخزانة الأمريكية "قريدي ماك وفييني ماي" تحت الوصاية مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار افلاس "ليمان برادرز" وإعلان بنك أوف أمريكا" شراء بنك ميريل لينش"، وفي 16 سبتمبر عملت الحكومة الأمريكية والبنك الاحتياطي على تأمين أكبر شركة تأمين "أي أي جي" بعد منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار، وفي 26 من نفس الشهر انهار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية بسبب شكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتهم، في حين تم في أكتوبر إقرار مجلس الشيوخ الأمريكي لخطة الانقراض، كما تزايدت الاندماجات بين البنوك وتسارعت البنوك المركزية لمختلف الدول على تخفيض معدلات الفائدة حيث وصل باليابان إلى 0.1% كما وألمت الاجتماعات الدولية من مناقشة الأزمة والمطالبة بإصلاح النظام المالي الدولي.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول العالم

نشأت الأزمة المالية العالمية وكما سبق الإشارة إليها بسبب القروض العقارية رديئة النوعية والتي كانت نتاجاً للزيادة المفرطة في القروض الإسكانية المقدمة من المؤسسات المالية الأمريكية إلى المقترضين غير مؤهلين مالياً للحصول على مثل هذه القروض، وتتميز هذه الأزمة بانخفاض حجم شروط القروض المقدمة إلى المستثمرين والمستهلكين مما أدى إلى التأثير عكسياً على مستوى الاستهلاك والاستثمار وبالتالي إلى دفع الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات الدول الكبرى إلى مرحلة الركود الاقتصادي¹، بحيث لم تكن الدول الأوروبية وبعض الدول الأخرى بمنأى عن الأحداث المختلفة التي شهدتها المملكة المتحدة فمعظم دول العالم قد تأثرت بتبعات الأزمة المالية ولكن تختلف قوة هذا التأثير من بلد إلى آخر من حيث المشاكل الاقتصادية التي ترتبت عليها والآثار العكسية لها وكذلك طرق مواجهة والسيطرة على الوضع المالي فيها، ولم يستطع بعض الساسة

¹ عماد موسى، " أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة أسواق رأس المال"، الملتقى الدولي حول: "القطاع الخاص في التنمية: التقويم واستشراف"، بيروت (لبنان)، 2009.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

والاقتصاديين التغلب على آثار هذه المشكلة إلا من كان لديه تخطيط سليم وتنفيذ أمين لكل عمل قام به في عملية الاقتصاد، كمجالات الاستثمار المختلفة، وبالرغم من ذلك فقد منيت بعض الدول بخسائر كبيرة في بعض القطاعات على ضوء تداعيات التي تزامنت مع الأزمة¹، وكان نتيجة لذلك أن عددا من البنوك إما انها فشلت أو استنفذت أو أمتت من قبل الحكومة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأوروبا وعدد من البلدان الأخرى، وهذا ما زاد من عدم تأكد في السوق وأدى إلى أزمة ائتمانية جعلت من الصعب حتى بالنسبة للبنوك السليمة أن تعثر على التمويل، وهناك خوف كامن من أن تستمر الأزمات في تتابع وأن تسبب ركودا طويلا وأن تحدث تعثرا في الدفع وخاصة الشركات والمتعاملين بالمشتقات².

الفرع الأول: تداعيات الأزمة على المستوى الاقتصادي الأمريكي

تعود الأسباب المباشرة تلك الأزمة إلى اندفاع صناديق الاستثمار إلى شراء سندات مضمونة بقروض عقارية لأفراد ذوي ملاءة مالية ضعيفة وقيام البنوك بالتوسع في المشتقات المالية لكي تتمكن من التوسع في الاقتراض مما ضاعف من حجم المشكلة، ولكن أسباب تفاقم الأزمة المالية هي ظهور بواذر أزمة اقتصادية في (و.م.أ) منذ عدة سنوات ومن أهم معالمها العجز التجاري بميزان المدفوعات، ارتفاع الديون الحكومية، علاوة على معاناتها من مشاكل اقتصادية أخرى في مقدمتها التضخم والبطالة، ومن ناحية أخرى التطورات السريعة والمتلاحقة في الاتحاد الأوروبي والصين والهند والبرازيل مما أفقد الاقتصاد الأمريكي الكبير من جاذبيته وقدرته التنافسية، وبالنسبة للبنوك العالمية وشركات التأمين والخدمات المالية فقد عانى أكثرها من وطأة الديون المرتبطة بالرهون العقارية الرديئة داخل العديد منها وتم استحواذ والدمج لبعضها البعض واضطرت حكومات الدول المختلفة إلى التدخل بتأميم البعض منها أو ضخ أموال جديدة لتوفير السيولة اللازمة³، وقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في بداية الأزمة أن الاقتصاد أمريكا في خطر قائلا: "تواجه أزمة مالية خطيرة جدا، والحكومة الاتحادية مطالبة بإجراءات حازمة من بينها تخصيص 700 مليار دولار لشراء الديون السيئة التي تهدد المؤسسات المالية بالانهيار... كذلك أعلن رئيس مجلس الاحتياطي الأمريكي أنه من المرجح أن يستمر ضعف الاقتصاد الأمريكي خلال العام 2009 داعيا الكونجرس للنظر في خطة إنقاذ جديدة لدعم الاقتصاد الأمريكي⁴.

أولا: آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي

¹ إبراهيم بن حبيب الكروان السعدي، قراءة في الأزمة المالية المعاصرة، الطبعة الثانية، دار جرير للنشر والتوزيع، 2009، ص183.

² مجموعة من الباحثين، الأزمة المالية العالمية: أسباب وحلول من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة(المملكة العربية السعودية)، 2009، ص31.

³ أمير الفونس عريان، "أثر الأزمة المالية العالمية على أداء القطاع المصرفي"، المؤتمر السنوي الثالث عشر حول: "الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية"، المنصورة(مصر)، 2009.

⁴ صلاح الدين السيسي، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية(الأسباب- التداعيات- سبل المواجهة)، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009، ص32-33.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي (2008-2009)
زادت الأزمة المالية العالمية من تدهور الاقتصاد الأمريكي والذي كان في الأساس يعاني العديد من المشاكل وقد
مست معظم مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي على النحو التالي¹:

1 - تفاقم العجز في الميزانية: بحيث وصل إلى اقصاه في الربع الأول من 2008 ومثل حوالي 9.2% من
الناتج المحلي الاجمالي.

2 - ارتفاع حجم المديونية ليصل إلى 36 ترليون دولار: بحيث أنه وحسب احصاءات وزارة الخزانة
الأمريكية فقد ارتفع حجم الديون الحكومية لتشكّل حوالي 64% من الناتج المحلي الاجمالي، هذا إلى جانب
ارتفاع مديونيات الافراد والشركات لتصل إلى 6.27 تريليون دولار، منها حوالي 2.9 تريليون دولار ديون
افراد نتيجة التمويل العقاري، وحوالي 4.18 تريليون دولار على الشركات.

3 - تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي منذ يناير 2008: حيث شهدت قطاعات الاسكان والتصنيع وحركة
البيع والشراء ضعفا في انشطتها نتيجة ارتفاع أسعار المواد والسلع الأولية والطاقة.

4 - ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت 5.4% علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى 1.5%: وفقدان
أكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم بمعدل 80.000 وظيفة شهريا لتصل اجمالي ما فقدوا وظائف في الاقتصاد
الأمريكي بسبب أزمة الرهن العقاري حتى مايو 2008 أكثر من نصف مليون شخص وقد ارتفع هذا العدد إلى
أكثر من 5.3 مليون عاطل في 2009/03/12.

5 - انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين إلى أدنى مستوى له عام 1992: وذلك نتيجة تخوف
المستثمرين، حيث تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك، ومؤشر الطلب على الاستهلاك إلى أدنى
قيمة لهما منذ أكتوبر 2001، كما انخفض معدل استخدام الطاقة الانتاجية لأدنى مستوى له.

6 - تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 50%: لدرجة أن تحويل رؤوس
الأموال أصبح كافيا فقط لمجرد سد العجز في الميزان التجاري الأمريكي، الذي بلغ حوالي 60 مليار دولار.

7 - تراجعت عمليات بناء المساكن نسبة 600%: لتصل إلى 65.1 مليون وحدة سنويا، مقارنة بالمعدل
السنوي المسجل وهو 71.1 مليون وحدة، كما تراجع عدد تصاريح البناء إلى 978 ألف وحدة مقابل 61.1
مليون وحدة، وتراجعت كذلك معها أسعار المساكن.

8 - الهبوط السريع في سعر العملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم: وخاصة الين
واليورو، وهذا ما أدى لتزايد التحول عن التعامل بالدولار سواء من قبل الأفراد أو الدول.

9 - تراجع أرباح البنوك الأمريكية: وذلك بعد انعدام مبالغ كبيرة من الديون العقارية التي لم تتمكن من
تحصيلها، وتوالى اعلان انهيار صناديق التحوط التابعة لعدد من البنوك، بسبب القروض العقارية الرديئة
وحدوث عمليات بيع واستحواذ في الجهاز المصرفي بأسعار متدنية جدا بعد تراجع أسعار أسهم المصارف بشكل
كبير.

¹ ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف، " انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد : نظرة عامة"، المؤتمر السنوي الثالث عشر حول : "الجوانب القانونية
والاقتصادية للأزمة المالية العالمية"، المنصورة(مصر)، 2009.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي (2008-2009)

10 - زيادة المشتريات الأجانب لحصص في الشركات والمصانع الأمريكية: ذلك بسبب تراجع أسعار الأسهم وتراجع قيمة الدولار، حيث بلغت هذه المشتريات حوالي 414 مليار دولار في نهاية الربع الأول من 2008، وذلك بنسبة زيادة حوالي 90% مقارنة بنفس الفترة من عام 2006.

ثانيا: أساليب معالجة الأزمة المالية أمريكيا

تبلورت أساليب مواجهة الأزمة أمريكيا فيما عرف بخطة الإنقاذ الأمريكية التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية سهنري بولسون، إذ تعتبر هذه الخطة أكبر خطة إنقاذ في التاريخ من حيث الأهمية والحجم والأموال المخصصة للإنقاذ وقد تم عرض هذه الخطة على مجلس النواب الأمريكي لإقرارها يوم 2008/09/30، ولكنها رفضت من قبل 228 ووافق عليها 205 نائبا، وبعد ذلك ادخلت عليها بعض التعديلات وعرضت على مجلس الشيوخ في 2008/10/2، بحيث تم اقرارها في هذا المجلس ووافق عليها 74 ورفضها 25 من الأعضاء، وأعيد عرض الخطة على مجلس النواب يوم 2008/10/03، وتم الموافقة عليها بحيث اقرها 263 وعارضها 171 عضوا، وإن جوهر خطة الإنقاذ الأمريكية هو أن تشتري الدولة أصولا هالكة مرتبطة بالرهون العقارية بقيمة 700 مليار دولار¹، وقد كان الغرض من هذه الأخيرة إنقاذ النظام المالي الأمريكي، بعد أزمة الرهن العقاري التي أثرت على قطاع البنوك والأسواق المالية الأمريكية المهتدة بانهيار الاقتصاد الأمريكي وتهدف الخطة إلى²:

✓ تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعيد إلى دافعي الضرائب؛

✓ حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن؛

✓ كما تهدف إلى مواجهة أخطر أزمة عقارية شهدتها الولايات المتحدة منذ تعرضها لأزمة الكساد الكبير

عام 1929، لمساعدة المقترضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانات عامة.

ولقد عارض الرئيس الأمريكي جورج بوش في بداية الأمر خطة الإنقاذ المالي، حيث اعتبرها لإنقاذ المقترضين والمقرضين الذين لا يشعرون بالمسؤولية، ولكنه بعد ذلك تراجع عن التهديد باستخدام الفيتو (حق النقض) ضد الخطة بعد قول وزير الخزانة الأمريكية هنري بوسون بأن دعم كالشركتين (فاني ماي وفريدي ماك) هو أمر ضروري لتهدئة الأسواق المحلية والخارجية، واعتمد مجلس الشيوخ نص خطة الإنقاذ بأغلبية 72 صوتا مقابل معارضة 13 صوتا عقب موافقة مجلس النواب³.

1 جنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكية:

يمكن تلخيص مبادئ هذه الأخيرة فيما يلي⁴:

¹ يوسف أبو فارة، "قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008"، <http://iefpedia.com/.../9-pdf>، 2013/03/12.

² عبد المطلب عبد المجيد، الدون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية: أزمة الرهن العقاري الأمريكية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص337-338.

³ ويكيبيديا، "الأزمة المالية العالمية 2007-2012"، <http://www.ar.wikipedia.org>، 2013/02/13.

⁴ محمد عبد الحميد عطية، الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسواق المال، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص275.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

- ✓ السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار وتكون مرتبطة بالرهن العقاري؛
- ✓ يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل 250 مليار دولار في المرحلة الأولى مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من رئيس (و.م.أ) ويملك أعضاء الكونغرس الأمريكي حق الفيتو على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بـ 700 مليار دولار؛
- ✓ تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الاسواق؛
- ✓ يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى، لوضع خطط مماثلة؛
- ✓ رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد؛
- ✓ منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات؛
- ✓ تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم؛
- ✓ منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة لا فائدة منها، وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين من التخفيضات الضريبية بـ 500 ألف دولار؛
- ✓ استعادة العلوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد؛
- ✓ يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة؛
- ✓ يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات؛
- ✓ تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة؛
- ✓ يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة؛
- ✓ اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

2 الإجراءات التنفيذية لتطبيق خطة الإنقاذ:

- بعد اقرار مشروع قانون الاستقرار المالي أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش على الفور عن سياسة الدولة في التغلب على الأزمة المالية، وفقا لخطة الإنقاذ المالي، من خلال أربع خطوات رئيسية¹:
- ✓ الخطوة الأولى: شراء حصص في رأسمال البنوك بمبلغ 250 مليار دولار، تقتطع من الميزانية التي رصدت لخطة الإنقاذ، حتى تتم مساعدة البنوك على مواصلة أنشطتها المصرفية في منح الائتمان، لتتمكن من سد الثغرة التي نجمت عن الأزمة المالية، مما يساعد على النمو الاقتصادي، وخلق سيولة جديدة، على أن يسمح للبنوك بأن تعيد شراء الأسهم من الحكومة بعد استقرار أوضاعها المالية.

¹ عبد الغاني بن علي، "أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية"، مرجع سابق، ص 147-148.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

✓ الخطوة الثانية: قيام مؤسسة للتأمين على الودائع (FDIC) بضمان جميع عمليات الائتمان الجديدة التي

تقدمها البنوك الخاضعة لنظام التأمين الفدرالي بصفة مؤقتة، حتى تقدم البنوك الإقراض ويستطيع الأمريكيون الاقتراض من أجل الاستهلاك وتوسيع أنشطة الأعمال الصغيرة.

✓ الخطوة الثالثة: قيام المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع (FDIC) بتوسيع مظلة التأمين الحكومي

على حسابات التحويل، وهي الحسابات التي تستعملها الشركات والمشروعات الصغيرة من أجل التدبير اليومي لأنشطتها "لتعزيز استقرار السوق والنظام البنكي".

✓ الخطوة الرابعة: شراء الحكومة لأوراق مالية من البورصة للمساهمة في ملكية الشركات الأمريكية،

حتى تتعافى هذه المؤسسات فتستطيع أداء أجور موظفيها، ويساهم هذا في خلق وظائف جديدة.

3 تقد خطة الإنقاذ الأمريكية:

تراوحت الآراء حول خطة الإنقاذ الأمريكية بين فئة مؤيدة وأخرى معارضة، لعل أهمها ما سيتم ذكره مايلي¹:

✓ الآراء المؤيدة لخطة الإنقاذ الأمريكية:

ويمكن حصر أهم الآراء المؤيدة فيما يلي:

☞ بعض الاقتصاديين اعتبروا الخطة علاجاً جراحياً يقدم حلاً شاملاً من خلال إنقاذ الوضع المالي وضمان

عدم انتقال المشكلات التمويلية إلى الشركات لتقتصر كما هي الآن على قطاع مالي فقط؛

☞ تضمن الخطة استمرارية الثقة في البنوك الأمريكية؛

☞ تقدم الخطة علاجاً للمشكلات من حيث معاقبة من كانوا مسؤولين، ثم إيجاد الحلول لسد الثغرات المتعلقة

بارتفاع أسعار العقارات بعد جرت البنوك وراء الأسعار المرتفعة، كما تؤكد ضرورة تحديد دور أسواق

المال والمضاربات بالنسبة لبيع الأوراق الآجلة؛

☞ ستساعد الخطة شركات القطاع المصرفي لأن نظام التأمين على الودائع في أمريكا يغطي ودائع الأفراد

فقط ولا يوجد تعويضات للشركات.

✓ الآراء المعارضة لخطة الإنقاذ الأمريكية:

ومن ناحية أخرى فإن هناك العديد من الآراء المعارضة لخطة الإنقاذ الأمريكية لعل أهمها مايلي:

☞ يرى الكثير من الأمريكيين أنه يتعين على بورصة وول ستريت ومن تسبب بالأزمة أن يقوم بحل

مشكلاته بنفسه؛

☞ يبدى الكثير من الأمريكيين نواباً ومواطنين خشيتهم من الثمن الذي سيتحمله دافعوا الضرائب

الأمريكيون؛

☞ يعتقد عد كبير من الأمريكيين بأنه لا توجد ضمانات كافية لإنجاح الخطة ويعتبرونها تبديداً للأموال

العامة؛

¹ مزروقي مزروقي، "تأثيرات وتطورات الأزمة المالية العالمية في ظل خطة الإنقاذ الأمريكية"، اليوم الدراسي حول: "الأزمة المالية العالمية... مفهومها، أسبابها وانعكاساتها"، الوادي (الجزائر)، 2009، ص 35-36.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي (2008-2009)

- ☞ ستفيد الخطة البنوك على المدى القصير في التخلص من أعباء الديون المعدومة والاستثمارات العاطلة لكن مع وجود شكوك في إمكانية أن تعود أسعار هذه الأصول إلى الارتفاع في المستقبل؛
- ☞ بعض النواب في الكونجرس تحفظوا على قيمة الخطة البالغة 700 مليار دولار؛
- ☞ بعض النواب طالبوا بالحصول على تأكيدات و ضمانات بأن الخطة ستفيد أصحاب المنازل الأمريكيين العاديين، كما ستفيد بورصة وول ستريت؛
- ☞ الخطة ستمنح الإدارة الأمريكية هامشا كبيرا في تحديد المؤسسات التي ستستفيد منها، بدون استبعاد صناديق الاستثمار التي تتطوي على مجازفات.

4 بعض الآراء بخصوص خطة الإنقاذ المالي:

- فيما يلي بعض الآراء الخاصة بحكام وقادة العالم في خطة الإنقاذ المالي الأمريكية للبنوك والقطاع المصرفي¹:
- ✓ الرئيس الأمريكي جورج بوش: "الخطة ستساعد في حماية الاقتصاد الأمريكي والأسر والشركات الصغيرة في أمريكا، والأسر وهي أساسية للأمن المالي لـ (و.م.أ) ومساعدة الأسر الأمريكية التي تحتاج لقروض من أجل شراء منازل أو تمويل الدراسات العليا لأبنائها، ومساعدة الشركات الصغيرة على دفع فواتيرها، ومن غير الممكن التخلي عن كل مؤسسات وول ستريت حتى ولو كانت تستحق الإنهيار".
 - ✓ وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون: "الخطة ستساعد على حماية الاقتصاد المحلي لجعل الأمريكيين واثقين من حصولهم على الأموال اللازمة لإيجاد فرص عمل و ضمان استمرار الأعمال".
 - ✓ رئيس البنك المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه: "لابد من إقرار الخطة من أجل الولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل صناعة المال العالمية".
 - ✓ رئيس مجلس وزراء المالية لدول منطقة اليورو جان كلود يونكر: "على واشنطن إقرار الخطة التي ستسمح للخزانة الأمريكية بشراء الأصول مرتفعة المخاطر المرتبطة بسوق الرهن العقاري من البنوك".
 - ✓ وزير المالية الروسي أليكسي كودرين: "على واشنطن تحمل مسؤولياتها تجاه الدول الأخرى وخطة وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون ضرورية".
 - ✓ مرشح الرئاسة الأمريكية الجمهوري جون ماكين: "عدم تحرك الكونجرس لإقرار خطة الإنقاذ المالي وضع جميع الأمريكيين والاقتصاد برمته في مواجهة خطر كبير جدا، والشركات الأمريكية لا يمكنها الاقتراض لتمويل نشاطاتها وتسديد ما يترتب عليها، وإذا لم نتحرك فإن الكثير منها سينهار".
 - ✓ المتحدث باسم المفوضية الأوروبية يوهان لا يتنبرغر: "الاتحاد الأوروبي أصيب بخيمة أمل إزاء رفض مجلس النواب الأمريكي خطة الإنقاذ المالي للبنوك والمؤسسات المتعثرة والمقدرة بـ 700 مليار دولار، خطة الإنقاذ لا ترتبط بمصير مؤسسات (و.م.أ) فحسب بل أيضا بمصير باقي العالم".
 - ✓ رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون: "لابد من دعم عالمي لخطة الإنقاذ المالي الأمريكية، والولايات المتحدة تستحق مساعدة دول العالم الأخرى".

¹ علي حسن، "الأزمة المالية الأمريكية: الأسباب والخلفية"، <http://www.aljazereerafx.net/vb/showthread.php?p=79927>، 2013/03/13.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

✓ الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا داسيلفا: "الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية الأزمة المالية الحالية

ليس من العدل أن تدفع دول في أمريكا الجنوبية وإفريقيا وآسيا ثمن مسؤوليات يجب أن يتحملها القطاع المالي في أمريكا الشمالية".

الفرع الثاني: تداعيات الأزمة المالية على المستوى العالمي

أكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن أزمة الاقتصاد الأمريكي

لن تنجو منها أي دولة من دول العالم، وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول لكن بنسب متفاوتة، وقد ظهرت تداعيات هذه الأزمة بوضوح على الاقتصاد العالمي خلال الفترة الممتدة من منتصف 2008 وبداية 2009، بشكل يؤكد أن العالم سيدفع ثمن التعافي من هذه الأزمة مع (و.م.أ)، ومن المرجح أن ينكمش حجم التجارة العالمية للمرة الأولى منذ 1982¹، وعليه فلقد تحولت الأزمة المالية والتي بدأت بسوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أزمة اقتصادية ومالية وربما اجتماعية عالمية، وليس أدل على ذلك من كلام روبرت ب. زوليك رئيس مجموعة البنك الدولي، والذي أكد فيه على ما يلي²:

✓ إن الاقتصاد العالمي سينكمش بأكثر مما تم تقديره في السابق، وسيستمر تعرض البلدان الفقيرة لموجات شديدة متلاحقة من الضغوط الاقتصادية؛

✓ إن قدرة البلدان المنخفضة الدخل على الاقتراض محدودة نظراً لضآلة احتياطياتها، ومن المتوقع أن تواجه ميزانياتها الوطنية المستنزفة صعوبات خاصة في الحصول على موارد تمويلية كافية؛

✓ إن الآثار والتداعيات الناشئة عن الأزمة الراهنة على البلدان الفقيرة قاسية، وتؤدي إلى تزايد الطلب على موارد البنك الدولي.

وفيما يلي سنتناول أهم آثار هذه الأخيرة على اقتصاديات دول العالم وأهم سبل معالجتها عالمياً.

أولاً: آثار الأزمة المالية 2008 عالمياً

عملت ثورة المعلومات والاتصالات على تسهيل انتقال الثروات المالية في شكل ومضة كهربائية أو نبضة إلكترونية بين البلدان المختلفة بدون أن تصطدم بحواجز تذكر، وأصبحت الثروة المالية أقرب إلى الاستقلال عن الثروة العينية وانتقل العالم إلى نوع من الاقتصاد الرمزي تحركه هذه الأصول المالية التي تنتقل من مكان إلى آخر، ومن عملة إلى أخرى في لحظات بدون أو تدركها عين أو تعوقها سلطة، ويرى العديد من المحللين والمراقبين أن المشكلة الأساسية التي يواجهها العالم، وكما كشفتها الأزمة الاقتصادية 2008، تتعلق بالعملة نفسها، فبينما عولمة اقتصاديات الأمم، حيث قربت التجارة والسفر والسياحة بين الناس وأدت التكنولوجيا إلى نشوء مصادر عالمية للسلع وشركات دولية، وإلى انتشار المستهلكين على نطاق عالمي، بقيت السياسات

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة العربية"، مجلة الشؤون العربية، العدد: 142، 2009.

² عم ر ي اسين مح مود خضيرات، " الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها"،

http://www.4shared.com/office/.../2008/...html، 2013/03/17.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

محصورة ضمن النطاق الوطني، هذا التناقض هو أساس الكثير من الانهيارات في هذه الحقبة، كنتيجة طبيعية للتباين بين الاقتصاديات المترابطة التي تنتج عنها في الأخير العديد من مشاكل عالمية¹.

1 آثار الأزمة المالية العالمية على المستوى الأوروبي:

شهدت أوروبا أوضاعاً سيئة في القرن 21 وخاصة في ظل الأزمة المالية العالمية الأمريكية، إذ أخذت أكبر المؤسسات المالية التي كان يشار لها بالبنان جذورها تمتد إلى فترة (ح.ع. 2) تنهوى وتتلاشى²، بحيث سجلت أوروبا تراجع مؤشر كل من داكس الألماني وكاك الفرنسي وميبتل الإيطالي وفوتسي البريطاني، متجاوزة الهبوط الذي عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، كما عادت البورصات إلى مستواها قبل 5 سنوات وبذلك فقدت الأسهم الأوروبية نحو 44% من قيمتها منذ بداية 2008، وانخفض اليورو مقابل الدولار وتعمقت المخاوف من أزمة الائتمان برغم خفض معدلات الفائدة على الـ يورو وضخ المزيد من السيولة في النظام المصرفي³، وهذا وقد هبط الإنتاج الصناعي الأوروبي في مايو 2008 بمعدل 1.9%، وهو الانخفاض الأكثر حدة في شهر واحد منذ أزمة سعر الصرف في 1992، وقد سجل الاقتصاد الأوروبي في الربع الثاني من 2008 انخفاضاً قدره 0.2%، على سبيل المثال ارتفعت حالات البطالة في الاقتصاد البريطاني حسب إحصاءات "مكتب الإحصاءات القومية" إلى 904.900، بزيادة حوالى 32.500 حالة وذلك في أغسطس 2008، بينما شهد الاقتصاد الإيرلندي في الربع الأول من 2008 انكماشاً في إجمالي الناتج المحلي قدره 1.5%، وهي السابقة الأولى لها منذ عام 1983، وكذلك انكماشاً قدره 0.5% في الربع الثاني لتصبح بذلك أيرلندا أولى دول الاتحاد الأوروبي دخولاً في الكساد الاقتصادي، أما أسبانيا فقد نجحت في تجنب الانكماش في النشاط الاقتصادي ولكنها بالرغم من ذلك قد عانت من ارتفاع شديد في معدلات البطالة حيث وصلت إلى 9.9%، فقد ازدادت حالات البطالة في الاقتصاد الأسباني بنحو 425 ألف حالة عن 2007، وكل تلك الظواهر الخاصة بالأزمة انتقلت بدورها إلى الدول الأخرى مثل بلجيكا والنمسا وألمانيا والسويد والدانمرك وغيرهم من الدول الأوروبية⁴.

2 آثار الأزمة المالية العالمية على المستوى الآسيوي:

شهدت البورصات الآسيوية تراجعاً كبيراً جديداً متأثرة ببورصة نيويورك مع استمرار الأزمة المتعلقة بالقروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت الخسائر واضحة في بورصة طوكيو التي أفلتت على تراجع كبير، وخسر مؤشر نيكاي 327.12 نقطة ليقل عند 16148.49 نقطة، وهو أدنى مستوى له منذ 29 نوفمبر 2006، كما أعلن المصرف المركزي الياباني أنه سيضخ 400 مليار ين بما يقدر بـ 2.5 مليار يورو في الأسواق المصرفية الداخلية، وانخفضت بورصة شنغاي 2.14%، وفي سيول خسر مؤشر "كوسبي" 7.13% أي ما يعادل 130 نقطة، في أكبر تراجع في تاريخه، وفي بانكوك خسرت البورصة

¹ بدبعة لشهب، "الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد: 52، 2010، ص 85.

² François Lenglet, *La crise des années 30 est devant nous*, PERRIN, France, 2008, P:121.

³ يونسى صبرينة، "أزمة الرهن العقاري: الخصائص، الآثار والآفاق"، *الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"*، سطيف (الجزائر)، 2009.

⁴ عبد الله شحاته، "الأزمة المالية العالمية: المفهوم والأسباب"، www.pidegypt.org/download/from.../15.pdf، 2013/03/27.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)
4.09% في يوم واحد، كما تراجع بورصات سنغافورة 3.46% وسيدني 3.34% وهونغ كونغ 2.50%
ومانيلا 2.60% وكوالالمبور 1.94%¹.

3 آثار الأزمة المالية العالمية على الدول العربية:

انعكست الأزمة المالية الأمريكية على معظم اقتصاديات دول العالم وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلباً بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل، ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي، وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة وهي:

✓ **المجموعة الأولى:** هي الدول العربية ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل مجلس التعاون الخليجي العربية، تمثل صادرات هذه المجموعة نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني، وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي 150 دولاراً للبرميل في شهر يوليو/تموز الماضي إلى حوالي 77 دولاراً للبرميل حالياً أي انخفاض بنسبة 50%، ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي، إذ أن معدلات النمو في النصف الثاني من 2008 و 2009 ستخضع مقارنة بمعدلات 2007 والنصف الأول من 2008، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن النشاط المالي لدول مجلس التعاون الخليج في العالم الخارجي كبير، من حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا².

✓ **المجموعة الثانية والثالثة:** وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسط وذات الانفتاح المنخفض فالأولى تعبر عن مجموعة الدول العربية غير النفطية وتشتمل على (مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا وتونس) وهذه البلدان تحتوي على اقتصاديات أكثر تنوعاً ولكنها ضعيفة في حقيقة الأمر، كما مرتبطة بعمق بالاقتصاد العالمي ويعتمد على الواردات سواء بالنسبة للاستهلاك أو الاستثمار فضلاً عن ذلك فإن التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية والسياحة تلعب دوراً رئيسياً في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل في هذه الدول، وهذه التي تواجه بالأساس ارتفاع معدلات البطالة والعجز الخارجي ليس لديها ما يكفي من الطلب المحلي للتخفيف من الانخفاض في الطلب الخارجي، ففي ظل انخفاض القوة الشرائية المحلية، ونقص الموارد فلا تستطيع حكومات تلك الدول البدء في مشروعات استثمارية كبرى يضاف إلى ذلك عنصر جديد في الأزمة ناجم عن الهشاشة النسبية للقطاع المصرفي الذي يعتمد بشدة على البنك المركزي، وأما الثانية فتشتمل البلدان الفقيرة (السودان، اليمن، موريطانيا، جيبوتي، الصومال، جزر القمر) وقد تم التخلي عن تلك الدول التي تعاني أصلاً من مشكلات اقتصادية واجتماعية وتركت لتواجه الأزمة وحدها في ظل دعم دولي ضعيف، وعليه

¹ حدة رايس، "الآثار الاقتصادية لأزمة العقود العقارية - الو.م.أ"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 16، 2009، ص 76-77.

² كنجو كنجو وآخرون، الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، الجزء الرابع، مرجع سابق، ص 207-208.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي (2008-2009)

فمن المرجح أن يزداد الفقر والتوترات الاجتماعية في تلك البلاد سواء في ظل عدم القدرة النظم القائمة على ضمان الحد الأدنى من التنسيق للتعامل مع الركود العالمي، وعليه فإن هذه البلدان بحاجة إلى إعالة انفسهم من أجل التغلب على الأزمة وإدارة عواقبها¹، وعلى العموم فيمكن حصر تأثير الأزمة المالية على دول المجموعتين وإن كانت أقل تأثرا بالأزمة من سابقتها، وذلك نظرا لعدم اندماجها في التجارة العالمية بسبب فقرها ووضعها الاقتصادي، في النقاط التالية²:

- ☞ ارتفاع معدلات التضخم عن مستويات القياسية التي تناولت خصوصا أسعار العقارات والمساكن، بسبب التضخم المستورد من الخارج وانعكس ذلك زيادة في أسعار المواد الغذائية و مواد البناء؛
- ☞ خسارة بعض هذه الدول التي لحقت بصناديقها السيادية المتواضعة نسبة لدول الخليج كليبيا والجزائر؛
- ☞ ضياع أموال هذه الدول المستثمرة في أمريكا وانعكاس ذلك على المواطن العادي في راتبه التقاعدي وفي مجالات الصحة والغذاء، بحيث أن هذه الدول لا تمتلك مصدرا ثابتا يدر عليها اموالا كدول الخليج؛
- ☞ توقع ضعف المعونات الخارجية من دول الغرب وصندوق النقد والبنك الدوليين، التي تعتمد عليها عدد من هذه الدول، كالمعونات المقدمة من الولايات المتحدة الامريكية لكل من مصر والأردن وغيرهما.

ثانيا: أساليب مواجهة الأزمة المالية العالمية دوليا

منذ أن اندلعت الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 والجهود الدولية تبذل من أجل الوصول إلى افضل الأساليب لمواجهتها وفيما يلي عرض لأهم تلك الجهود.

1 أساليب مواجهة الأزمة المالية العالمية أوروبيا:

بدأت مواجهة الأزمة المالية في أوروبا بتحركات أحادية من الدول الأوروبية، تفتقر إلى التنسيق الموحد وإن توافقت فيما بينها في الإستراتيجية التي تحكمها ثم تطور الأمر بعد ذلك إلى إدراك أهمية التنسيق المشترك، لاتخاذ مواقف متناسقة بين هذه الدول في مواجهة الأزمة المالية.

✓ تحركات الأوروبية الأحادية في مواجهة الأزمة المالية:

بحيث قامت المملكة المتحدة بتخصيص ما مقداره 37 مليار جنيه استرليني اي ما يعادل 63.1 مليار أورو واستعمالها في شراء أسهم البنوك المتعثرة مثل Lloyd TSB و Royal Bank of Sestland في حالة ما إذا كان المستثمرون الخواص أحجموا عن شراء بعض هذه الأسهم فإن الدولة تجد نفسها مساهمة بحوالي 60% من إجمالي أسهم هذه المؤسسات، إضافة إلى أن الحكومة البريطانية ستقوم بضمان ما قيمته 250 مليار جنيه إسترليني من ديون البنوك المتعثرة باستحقاقات، أما ألمانيا فهي تخطط لإصدار سندات عمومية بقيمة 107.3 مليار أورو لشراء حصص رأسمالية في رأس مال البنوك المتعثرة، إضافة إلى ضمان ديون بقيمة 400 مليار أورو فالحكومة الألمانية لم تحدد بعد الجهات البنوك التي ستستفيد من هذا الدعم ولكن المرجح حاليا هو أن بعض هذه الأموال ستستعمل من طرف البنوك مثل Landsbanken أو المقرضون الإقليميون وبالأخص البنوك

¹ مهدي محمد القصاص، " الأزمة المالية العالمية وأثرها على الدول العربية " ، <http://www.medadcenter.com/articles/show.aspx?Id=316> ، 2013/03/29.

² علاء أبو صالح، " أثر الأزمة المالية العالمية على البلدان العربية " ، http://alaa-abu-saleh.blogspot.com/2009/01/blog-post_07.html ، 2013/03/29.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009) التي تأثرت بأزمة "subprime"، أما الحكومة الفرنسية فقد قررت دعم البنوك بمبلغ 40 مليار أورو و ضمان الديون المتعثرة بما قيمته 320 مليار أورو، وكذلك الحكومة الإسبانية قررت ضمان الديون المتعلقة بالبنوك بمبلغ 100 مليار أورو وفور إعلان الدول الأوروبية على مخطط ضمان الديون المتعثرة، ارتفعت تكاليف ضمان الديون لهذه الدول، فالديون البريطانية ارتفعت في خلال ثلاثة أيام من 41 ألف جنيه إلى 47 ألف جنيه بخصوص ضمان مبلغ 10 ملايين جنيه لمدة خمس سنوات، وارتفعت تكلفة ضمان الدين الألماني من 23 ألف أورو إلى 27 ألف أورو في ظرف ثلاث أيام والخاص بضمان دين قدره 10 ملايين أورو لمدة خمس سنوات¹.

✓ التحرك الأوروبي المنسق والمشارك في مواجهة الأزمة المالية العالمية:

وجه البرلمان الأوروبي طلبا رسميا للجهاز التنفيذي الأوروبي، لإعداد تشريعات جديدة، تعمل على ضبط عمل المصرفي في أوروبا، على خلفية الأزمة المالية بأغلبية كبيرة (بموافقة 565 صوتا ومعارضة 74 وامتناع 18 من النواب عن التصويت)، وشدد البرلمان الأوروبي على ضرورة وضع قواعد صارمة، لمراقبة حركة الأسواق المالية، و ضمان استمرار فاعليتها، ودعم الدور الذي تلعبه البنوك المركزية الأوروبية في حركة السوق، واعتماد مبدأ الشفافية والمحاسبة، وسرعة تطبيق الضمانات على الودائع المصرفية بشكل متناسق بين الدول الأعضاء، وضرورة تنشيط وضبط عمل وكالات التصنيف الائتماني، وبناء عليه عقدت في باريس قمة مصغرة عام 2008 حضرتها الدول الأربعة الأوروبية في مجموعة السبع الصناعية، وهي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا، بهدف إعداد "تشخيص ورؤية وخطة عمل" يمكن أن تشكل قاعدة لاجتماع وزارة المالية الأوروبيين في لوكسبورغ يومي 7-8 أكتوبر التالي تلبية لدعوة سابقة من الرئيس الفرنسي للنظر في إعادة بناء الرأسمالية على أسس جديدة، تتحلى بالشفافية والمسؤولية، واقترحت بريطانيا في هذه القمة إنشاء صندوق أوروبي برأس مال يصل إلى 12 مليار جنيه استرليني لمساعدة المؤسسات الصغرى، في حين ركزت فرنسا على ضرورة تبني خطة من شقين: الأول في المدى القصير يركز على حماية القطاع المصرفي الأوروبي من الإفلاس وطمأنة المودعين ودعم الثقة بالبنوك الأوروبية من خلال وقوف الحكومات بجانب البنوك في هذه الأزمة، أما الشق الآخر فهو على المدى البعيد ويركز على ضرورة بناء الرأسمالية المالية على أسس جديدة².

2 خطة دول مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى G7:

اتفق وزراء المالية وحكام المصارف المركزية في دول مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى G7 (ألمانيا وكندا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان) على خطة تحرك تهدف إلى إعادة الثقة في أسواق المال في العالم، تتألف من النقاط التالية³:

¹ عبد القادر بلطاس، تداعيات الأزمات المالية العالمية: أزمة sub-prime، ليجند، الجزائر، 2009، 75-76.

² عبد الغاني بن علي، "أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية"، مرجع سابق، ص 153-154.

³ سامر مظهر قنطنجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، الطبعة الأولى، دار النهضة، دمشق (سوريا)، 2008، ص 86-

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الاوروبي (2008-2009)

✓ اتخاذ اجراءات حاسمة واستعمال جميع الوسائل لدعم المؤسسات المالية الكبرى (أي التي يؤدي افلاسها إلى حالات افلاس أخرى) والحوّل دون افلاسها، وذلك بتمكّن حصص من البنوك لإعادة الثقة في الأسواق المالية مثلاً؛

✓ اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية، كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة ورؤوس الأموال استعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم عن طريق ضمانات قوية ومتناسكة من قبل السلطات العامة لاستعادة ثقة المودعين في سلامة ودائعهم وتمكين المصارف من جمع رؤوس الأموال الكافية من القطاعين العام والخاص على حد سواء لتتمكن من مواصلة إقراض العائلات والشركات؛

✓ القيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبباً للأزمة المالية الحالية؛

✓ مواصلة التحرك معاً من أجل إحلال الاستقرار في أسواق المال وإعادة تدفق الأموال لدعم النمو الاقتصادي العالمي.

3 سبل معالجة الأزمة آسيويا:

في 15 أكتوبر 2008 وبتفاق دول آسيا (اليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا) على خطة يدعمها البنك العالمي تخصص بموجب 15 مليار دولار لشراء الديون الصعبة لدى البنوك في المنطقة ودعم رأس مالها وبالتزامن مع ذلك قررت كوريا الجنوبية تخصيص 100 مليار دولار لدعم قطاعها المصرفي من خلال تقديم ضمانات للقروض والودائع والمساهمة في رؤوس الأموال والمصارف¹.

4 أساليب مواجهة الأزمة عربياً:

يلاحظ أنه رغم تأثر الدول العربية بالأزمة العالمية سواء بصورة مباشرة من خلال التأثيرات المباشرة أو بصورة غير مباشرة، وعليه فقد لاحت في الأفق العديد من المقترحات والتصورات لعل من أهمها²:

✓ تقوية المستهلك العربي لإكسابه القدرة على الإنفاق وزيادة الطلب على السلع والخدمات العربية؛

✓ زيادة تدفق الاستثمارات العربية-العربية داخل المنطقة العربية؛

✓ إنشاء هيئة عربية مستقلة للتمويل بين الدول العربية بمشاركة مالية من الدول العربية والبنوك المركزية والغرف التجارية والقطاع الخاص عموماً لتسيير التمويل لمستثمر القطاع الخاص لإقامة مشروعات زراعية وصناعية وخدمية لزيادة حجم الطلب على السلع العربية ومضاعفة حجم التجارة البيئية، وتقوم هذه الهيئة بإنشاء صندوقين أولهما لتمويل المشروعات الصغيرة بتقديم قروض تجارية ميسرة للحد من البطالة وقروض للحد من الفقر وتدار كل هذه الصناديق والهيئة على أسس اقتصادية سليمة وكل دولة حسب مساهمتها أو نصيبها في الهيئة ورأس المال المقترح للهيئة مليار؛

¹ محمد الناصر حميداتو، "الأزمة والاقتصاديات العربية والنفط"، اليوم الدراسي حول: "الأزمة المالية العالمية الراهنة... مفهومها، أسبابها وانعكاساتها"، الوادي (الجزائر)، 2009، ص 51.

² عبد المطلب عبد المجيد، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية: أزمة الرهن العقاري الأمريكية، مرجع سابق، ص 361.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

✓ إنشاء صندوق للطوارئ، مهمته إطفاء ما أشعلته الأزمة المالية من حرائق إذا ما انهار بنك كبير بدولة أو اهتزت دعائمها المالية فيسعى إلى مساعدتها لتثبيت نظامها المالي والصندوق المقترح برأس مال 70 مليار دولار؛

✓ الاتجاه إلى استثمار العيني المحلي العربي في الموارد الطبيعية وعمل منظومة نقل سكك حديدية واستصلاح أراضي حسب طبيعة كل دولة حيث تعتبر المنطقة العربية منطقة عجز غذائي ضخم جدا وكذلك الاتجاه إلى الاستثمار في الصناعات التحويلية حيث تتوافر مقوماتها في بعض الدول؛

✓ العمل على وضع خطة عمل على المستوى كل دولة لمواجهة الآثار المباشرة وغير المباشرة بالأزمة على الدولة الواحدة وتعمل بالأساس على تقوية دور البنك المركزي وزيادة قدرته على الرقابة المصرفية؛

✓ العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل والثروة عربيا؛

✓ العمل على زيادة الدخل والأجور وإعداد هياكل جديدة للأجور عربيا؛

✓ زيادة مشروعات البنية الأساسية والتنسيق فيما بين الدول العربية في هذا المجال؛

✓ دعم وتقوية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل دولة.

5 إجراءات لجنة العشرين:

منذ اندلاع الأزمة واتخاذها منحى خطيرا شمل غالبية دول العالم بنتائج، تحركت لجنة العشرين * للعمل على سرعة احتواء الموقف، وعدم ترك المجال للوصول إلى الهاوية في محاولة إنقاذ سريعة، وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات، واتخذت قرارات مهمة في هذا الشأن، وفي هذا الجزء بعض منها، بما في ذلك القرارات المهمة المتخذة في الاجتماع المنعقد بلندن في 2 أبريل 2009، ومن أهم ماتم التوصل إليه مايلي¹:

✓ أن تزيد من حجم الموارد المتاحة لصندوق النقد الدولي بمقدار ثلاثة أضعاف لتصل إلى 750 مليار دولار؛

✓ دعم مخصص جديد لحقوق السحب الخاص يصل إلى 250 مليار دولار؛

✓ تقديم 100 مليار دولار على الأقل كإقراض إضافي عن طريق المصارف التنموية متعددة الأطراف؛

✓ ضمان تقديم 250 مليار دولار لدعم التمويل التجاري؛

✓ استخدام موارد إضافية من مبيعات الذهب بصندوق النقد الدولي من أجل تمويل الدول الأفقر: لتمثل

برنامجا إضافيا قيمته 1.1 تريليون دولار لدعم اسعادة الائتمان والتنمية والوظائف في الاقتصاد

العالمي.

ومع الإجراءات التي اتخذتها كل دولة على حدى، فقد مثل ماسبق خطة عالمية للانتعاش على نطاق غير مسبوق لاستعادة النمو والوظائف.

* تضم مجموعة العشرين إلى جانب الدول السبع الكبرى والاتحاد الأوروبي ومجموعة القوى الناشئة "الصين، روسيا، البرازيل، الأرجنتين، الهند، أستراليا، السعودية، جنوب افريقيا، كوريا الجنوبية، اندونيسيا، المكسيك وتركيا".

¹ محمد عبد الوهاب العزاوي وعبد السلام محمد خميس، الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص107-110.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

◆ يبدو جليا من خلال ما تناولنه سالفا الآثار الوخيمة التي خلفتها أزمة الرهن العقاري على صعيد جميع اقتصاديات العالم بدون استثناء ولكن كان اشد ما خلفته هذه الأخيرة الأزمة التي عصفت بالاتحاد الأوروبي ألا وهي أزمة الديون السيادية التي كانت كنتاج طبيعي لأزمة 2008، واعتبرت اليونان كنقطة انطلاق لها، إذ شكلت أزمة اليونان تهديدا كبيرا للمنظومة الأوروبية كادت تؤدي بأحد اعمدة الاقتصاد العالمي، وعليه فقد ارتأينا تسليط الضوء في مبحثنا الموالي على أزمة اليونان بنوع من التفصيل.

المبحث الثالث: أزمة

اليونان

بدأت أزمة الرهن العقاري كأزمة مالية عالمية ثم تحولت بعد ذلك إلى أزمة اقتصادية صاحبها ارتفاع كبير في معدلات البطالة، فسعت دول العالم جاهدة للخروج منها مستخدمين في البداية أدوات السياسة النقدية بصفة خاصة خفض معدلات الفائدة إلى مستويات صفرية، غير أن عمق الأزمة وارتفاع المخاطر المصاحبة لها لم يؤدي إلى تحقيق النتائج المطلوبة في دفع مستويات الاستثمار إلى المستويات اللازمة لرفع معدلات النمو والحد من البطالة لذلك أخذت دول العالم إلى اللجوء إلى السياسة المالية من خلال تصميم حزم ضخمة من التحفيز المالي في محاولة منها لدفع عمليات الانقاذ الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تحقيق الميزانيات العامة لعجوزات كبيرة انعكست في ارتفاع معدلات الاقتراض الحكومي وزيادة الدين العام لها ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لهذه الظروف لم تستطع الحكومات من تحصيل القدر اللازم من الإيرادات لخدمة هذه الديون، وفي الوقت الذي استمرت فيه معدلات النمو في التراجع في العالم بدأت تطفو بوادر أزمة أخرى أشد خطورة في العالم، إذ أخذت الأزمة المالية منحى جديدا وهو أزمة الديون السيادية، خاصة في أوروبا وبات من الواضح أن هناك مجموعة من الدول الأعضاء في منطقة اليورو تواجه مستويات مرتفعة من الدين منها اليونان¹، بحيث انه وفقا لتقرير (CMA) تظهر اليونان في مقدمة الديون السيادية الأكثر خطورة، إذ صنف الدين السيادي لليوناني لسنة 2012 من بين أخطر 10 ديون في العالم كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول(8): يوضح تصنيف 10 أخطر ديون سيادية في العالم لسنة 2012

الترتيب الحالي	الدولة	الاحتمال التراكمي للتوقف عن	متوسط الديون السيادية	الترتيب السابق
----------------	--------	-----------------------------	-----------------------	----------------

¹ محمد ابراهيم السقا، "مأزق الاتحاد الأوروبي"، <http://economyofKuwait.blogspot.com/2011/11/blog-post.html>، 2013/05/20.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

	لـ: 5 سنوات	السداد (5 سنوات) %		
ادخال جديد	10.667	96.7	اليونان	1
تحسن بدرجة (1)	1.415	71.1	قبرص	2
تدهور بدرجة (4)	1.215	58.6	الأرجنتين	3
تحسن بدرجتين (2)	805	49.8	البرتغال	4
تحسن بدرجتين (3)	941	49.6	باكستان	5
لا تغيير (6)	864	47	فنزويلا	6
تحسن بدرجتين (5)	842	45.1	أوكرانيا	7
تحسن بدرجة (7)	554	38.6	إيرلندا	8
تدهور بدرجة (10)	525	37.2	إسبانيا	9
تحسن بدرجتين (8)	617	35.9	مصر	10

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير مؤسسة "CMA" 2012

(CMA Global Sovereign Credit Risk Report 2nd Quarter 2012, www.cmavision.com)

◆ وعليه ومن هذا المنطلق علينا الإجابة عن التساؤلات التالية ماهو الدين السيادي وهل الدين السيادي هو نفسه الدين الحكومي كما تناولت العديد من الدراسات؟ وماذا نقصد بأزمة الديون السيادية؟ كل هذه التساؤلات علينا الإجابة عليها قبل التعمق في دراستنا لأزمة اليونان او الأزمة الأوروبية فهما وجهان لعملة واحدة. عندما تقوم الحكومات بإصدار سنداتها فإنها دائماً تكون امام خيارين: الأول ان تقوم بإصدار هذه السندات بعملتها المحلية، وغالبا ما تكون هذه السندات موجهة نحو المستثمرين في السوق المحلي، وفي هذه الحالة يسمى الدين الناجم عن عملية الاصدار دين حكومي *Gouvernement debt*، أو تقوم بإصدار سندات موجهة للمستثمرين في الخارج بعملة غير عملتها المحلية، والتي غالبا ماتكون بعملة دولية مثل الدولار واليورو، ويطلق على الدين الناجم عن هذه العملية الدين السيادي *Sovereign debt*، فالدين السيادي هو دين على حكومة دولة من دول العالم مقوم بعملة غير عملتها المحلية، وعليه فإن الفرق بين الدين الحكومي والدين السيادي هو طبيعة عملة الاصدار التي يتم على أساسها اقتراض الحكومة، أما أزمة الديون السيادية فيقصد بها فشل الحكومة في أن تقوم بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب دينها السيادي¹، وتجدر الإشارة إلى أن هناك 3 طرق للتخفيف من عبئ الدين بصفة عامة وهي²:

☞ **التعديل المالي:** ويقصد به محاولة الدولة تعديل هيكل النفقات أو الإيرادات، بهدف تخفيض عجز

الميزانية للدولة بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي، وضمان استدامة الدين العام من خلال تأكيد من تحقيق فوائض في الميزانية العامة للدول الأوروبية التي يمكن أن تساعد هذه الدول على تثبيت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي أو على الأقل تخفيضها؛

¹ محمد ابراهيم السقا، "ماهي الديون السيادية"، <http://alphabet.argaam.com/article/detail/14786>، 2013/05/17.

² محمد ابراهيم السقا، "أزمة الديون السيادية الأوروبية تزداد عمقا"، http://www.aleqt.com/2011/03/04/article_511039.html، 2013/05/15.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

﴿ خلق التضخم: وذلك من خلال اللجوء الدولة إلى تمويل التضخمي أي بزيادة عرض النقود التي تستخدم في خدمة الدين العام، وهو ما يمكن الدولة من التخلص من جانب عبئ الدين من خلال زيادة عرض النقود من ناحية وتخفيف عبئ الدين من خلال تخفيض قوته الشرائية من ناحية أخرى؛

﴿ إعلان التوقف عن السداد: والذي يعني ضمناً عن إفلاس الدولة، وذلك تمهيداً لإعادة هيكلة الدين السيادي لتلك الدولة، والتي تشمل عدة إجراءات منها شطب جزء من الدين، أو إعادة جدولة الدين السيادي للدولة على فترات زمنية أطول، أي من خلال إطالة أمد السداد، أو من خلال خفض معدلات الفائدة على تلك الديون.

المطلب الأول: ماهية أزمة اليونان

بدأت أزمة اليونان تظهر على أرض الواقع بعد فوز حزب "الحركة الاشتراكية الهلينية" (الباسوك) خلال انتخابات أكتوبر 2009، وأعلن وزير المالية اليوناني عن مراجعة الموازنة وقد كان متوقفاً في بداية العام أن يصل العجز إلى 3.7% بينما كان الواقع أنه وصل الرقم إلى 12.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تمت مراجعة هذه الأرقام عدة مرات حتى سجل عجز الموازنة رقماً قياسياً وصل إلى 15.5% في 2009 ومن هنا كانت بداية انطلاق أزمة الديون السيادية في اليونان¹.

الفرع الأول: طبيعة الاقتصاد اليوناني

انضمت اليونان إلى الاتحاد الأوروبي سنة 1981، وانتفع بذلك من كل الآليات الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي في شكل صناديق إعانات يوفرها هذا الأخير للبلدان المنطوية تحته والمميزة بدخل أقل من المعدل الأوروبي، هذه الموارد الهامة اتاحت لليونان تغطية عجز ميزانيته ومضاعفة دخله السنوي للفرد الواحد بـ 8 مرات ففي حين كان هذا الدخل يعادل 4000 دولار سنة 1981، فأصبح يقارب 32000 دولار في الوقت الحالي مما اتاح لليونان مشاركة الدول المتقدمة في التصنيف العالمي الممنوح من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية، والذي صنف اليونان في المرتبة 25 على 177 دولة، لكن ومنذ أن انضمت 10 دول جديدة إلى

¹ اندريه كاربانيس، "العجز في الحوكمة الاقتصادية داخل منطقة اليورو: أزمة الديون السيادية في اليونان"، ترجمة: ليديا علي، http://www.chaos-international.org/index.php?option=com_content&view=article&id=485%3A2012-02-08-15-09-47&catid=fr. 2013/05/20.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)
قائمة الاتحاد الأوروبي سنة 2004، بدأت المشاكل الاقتصادية بالظهور في اليونان، حيث أن الدخل السنوي للفرد الواحد بهذه الدول لا يتجاوز 25000 دولار، أي أقل بكثير من الدخل السنوي لليونان، فانتقلت هذه الأخيرة من بلد منتفع من الإعانات الأوروبية إلى مساهم فيها¹، وعليه فلم تكن أزمة الديون السيادية حديثة بالنسبة لليونان ذلك أن الاقتصاد اليوناني ظل يعاني من آثار الأزمة المالية العالمية 2008، التي تسببت في تعثر قطاع الخدمات الذي يشكل 75% من الناتج المحلي الاجمالي وخاصة قطاع السياحة الذي تعرض لشلل من جراء الأزمة، هذا إلى جانب مظاهر الفوضى والفساد الاقتصادي التي توسعت في الاقتصاد اليوناني في السنوات الأخيرة، إضافة إلى عوامل كثيرة أخرى كانت وراء الأزمة المالية كالارتباط بسعر صرف اليورو الذي لم يمكن ملائمة للصادرات اليونانية، وقيام البنوك اليونانية بتقديم قروض ضخمة لدول البلقان، وغيرها من مشاكل اقتصادية التي كانت دولة اليونان تعاني منها منذ امد بعيد²، والشكل الموالي يوضح حالة اقتصاد اليوناني من (1970-2010):

الشكل (06): حالة الاقتصاد اليوناني (1970-2010)

¹ رضا اشكندالي، "الاقتصاد التونسي تداعيات الأزمة الأوروبية ومتطلبات النمو"، مجلة المغرب الموحد، العدد: 08، 2010، ص19.

² عبد الأمير رحيمة العبود، "أزمة الديون الدولية أبعادها وثارها على دول العالم"، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 3476، 2011.



SOURCE : [World Bank](#) and [Eurostat](#)

من خلال الشكل يتضح لنا جليا أن نسب الاقتصاد اليوناني كانت في مستوياتها الدنيا وبدأ في التزايد تدريجيا إلى أن بلغت أوجها في 2008، إلا أنه ومن الملاحظ أن الدين اليوناني تزايد بصورة متسارعة بعد انتهاء اليورو كعملة موحدة، أما العجز الحكومي فقد بلغ ذروته في 2008، وهذا ما أدى إلى انفجار أزمة الديون السيادية في اليونان.

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي

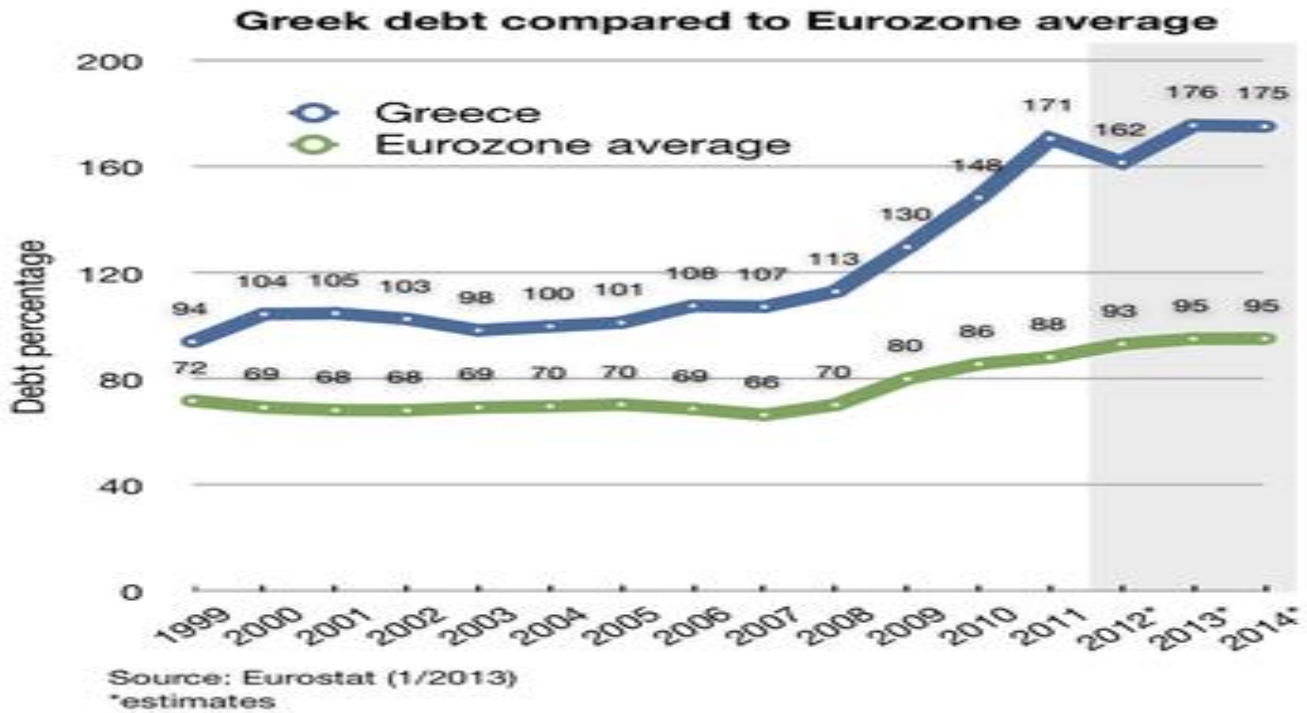
يمتلك اليونان اقتصاد رأسمالي مع وجود قطاع العام الذي يساهم بحوالي 40% من الناتج القومي الإجمالي أما قطاع السياحة فيشكل دورا رئيسيا في الاقتصاد اليوناني فيساهم بما قيمته 15% من الناتج المحلي الإجمالي واعتبرت اليونان المستفيدة الأكبر من إعانات ومساعدات الاتحاد الأوروبي التي تقدر بـ 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي، وقد نما الاقتصاد اليوناني بما يقارب 4% خلال 2003-2007، ويرجع ذلك إلى انفاق البنية التحتية ذات الصلة بدورة الألعاب الأولمبية في اثينا 2004، وإلى الائتمان التي حافظت على مستويات قياسية من الانفاق الاستهلاكي، وفي 2008 حققت اليونان نموا بمعدل 2% واعتبر من الاقتصاديات الرائدة في منطقة اليورو، ولكن بعد ذلك شهد الاقتصاد ركودا في عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، وتشديد شروط الائتمان والفسل في اثينا لمعالجة العجز المتنامي في الميزانية، بحيث انكمش الاقتصاد بنسبة

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009) 2.3% في عام 2009، 3.5% في عام 2010، 6.9% 2011، 6% في عام 2012¹، ووفقا لتقديرات Eurostat لعام 2013 فإن انخفاض الناتج المحلي سوق تستمر بمتوسط 4.4% في حين من المتوقع أن الاقتصاد اليوناني سوف يشهد تحسنا بمعدلات نمو تقدر بـ 0.6% في 2014 وبذلك تنتهي سنوات الانكماش².

ثانيا: الميزانية الدين الحكومي

ان الناتج المحلي لليونان لا يشكل اكثر من 3% من الناتج القومي لمنطقة اليورو، لكن العجز في اليونان يشكل 13% من الناتج المحلي وهذا يمثل خمسة أضعاف ما هو مسموح فيه في منطقة اليورو، متجاوزا حجم العجز إلى حوالي 400 مليار دولار، وهنا التحدي في تغطية ذلك العجز دون أن يؤثر على منطقة اليورو ويعتبر هذا التحدي الأكبر، والشكل التالي يوضح حجم الدين العام اليوناني نسبة إلى الدين العام الأوروبي:

الشكل(07):حجم الدين العام اليوناني نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي(1999-2010) مقارنة مع متوسط الدين العام الأوروبي



وعليه فإن اليونان تتحمل مسؤولية في ذلك منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية، فهي لم تتعامل بشفافية مع الموضوع بل تلاعبت في السجلات المالية لإخفاء العجز في ميزانيتها على الرغم من الإجراءات التقشفية التي قامت بها اليونان إذ أن مشكلة الديون اليونانية تحتاج إلى تشدد أكثر من قبل الاتحاد الأوروبي من أجل حلها والتحكم في تأثيرات هذا العجز للسنيين المقبلة والوصول به إلى الحد الأدنى المسموح به في المنطقة اليورو وهو 3% من الناتج المحلي لليونان، وقد يكون الأمر أن أزمة اليونان قد تكون بداية شرارة لدول أخرى تعاني من عجز في ميزانيتها وهي كثيرة وعلى رأسها إسبانيا والبرتغال، إذن لا بد أن تعامل مسألة اليونان بحسم وخاصة

¹ 2013 CIA WORLD FACTBOOK AND OTHER SOURCE, "Greece Economy2013", http://www.theodora.com/wfbcurrent/greece_economy.html, 26/05/2013.

² INVESET IN GREECE AGENCY, "The Greece Economy", <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=16&la=1>, 25/05/2013.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

أن الدائنين هم من الاتحاد الأوروبي ممثل بالاقتصاديين والمانيا وفرنسا بحيث أن اهمال الأزمة يلحق ضررا سياسيا واقتصاديا داخل الاتحاد¹، وقد أوضح مكتب الإحصاءات الأوروبية "يوروستات" أن معدل الديون بين دول منطقة اليورو الـ 17 ارتفع إلى 87.3% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية 2011، مقارنة بـ 85.4% لعام 2010، وفيما يتعلق بدول الاتحاد الأوروبي الـ 27، فإن متوسط الديون ارتفع إلى 82.5% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 80% لعام 2010، في حين عجز الميزانية إلى 4.4% مقارنة بـ 6.5%²، أما سلطات الاحصاء اليونانية فقد أفادت بأنه في 2009 وقبل اندلاع الأزمة نتيجة الديون الكبيرة، وفرض الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لسياسة تقشف فقد سجلت البلاد عجزا نسبته 15.6% من إجمالي الناتج الداخلي 36.125 مليار يورو ودينا نسبته 129.7% من إجمالي الناتج الداخلي اي قدر بـ 299.682 مليارا، وقد بلغ العجز والدين العام لليونان في 2011 على التوالي 9.4% و 170.6% من إجمالي الناتج الداخلي، وفي أبريل 2012 قدر العجز بـ 9.1% من إجمالي الناتج الداخلي وهي نسبة قريبة جدا من تقديرات ميزانية 2011 بـ 9%، أما الدين العام فقدر بـ 165.3% من إجمالي الناتج الداخلي في حين يفترض أن يخفض إلى 120% من إجمالي الناتج الداخلي في 2020 بحسب اتفاق الموقع مع ترويكاف، إلا انه في 2013/02/04 واصلت اليونان بنجاح جهود خفض العجز وأوفت بأهداف الانضباط المالي المحددة لعام 2012 وتمكنت اليونان من إجراء خفض في عجز الحكومة العام بلغت نسبته 6.34% وذلك على أساس سنوي من 19.7 مليار يورو في عام 2011 إلى 12.9 مليار يورو في عام 2010 نسبته 6.6% من إجمالي الناتج المحلي، بحيث أنه وبدعم من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، نفذت اليونان برنامج اصلاح وتكشف جرى وصعب تسبب في آلام أسر يونانية بسبب زيادة البطالة والركود ولكنه، مهد الطريق أمام الدولة للخروج من الأزمة³.

ثالثا: التجارة الخارجية لليونان

بلغ إجمالي الخارجية (الواردات+الصادرات) في اليونان إلى 76780 مليون يورو في عام 2012، على الرغم من أن الصادرات من السلع أقل من الواردات من السلع، وانخفض العجز التجاري إلى مستويات أقل مقارنة مع السنوات السابقة اي مايعادل 21.5 مليار يورو مقارنة مع 24100 مليون يورو في عام 2011، في عام 2012 بلغت القيمة الإجمالية للصادرات اليونانية 27.619 مليون يورو وهو ما يمثل 14.2% من الناتج المحلي الإجمالي في اليونان، على الرغم من حقيقة أن الأزمة الاقتصادية في اليونان واصلت هذا العام أظهرت الصادرات زيادة كبيرة في الحجم بنسبة 14% ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عاملين التي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالأزمة⁴:

✓ زيادة القدرة التنافسية للمنتجات اليونانية نتيجة لانخفاض الأسعار وتكلفة عوامل الانتاج في اليونان؛

¹ آدم عربي، "أزمة اليونان الاقتصادية وتداعياتها"، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 3003، 2010/05/13.

² جريدة الراي، "ارتفاع ديون أوروبا وتحسن موازنتها في 2011"، <http://www.alraimedia.com/article.aspx?id=387608>، 2013/05/27.

³ وزارة المالية، "اليونان تفي بأهداف خفض العجز خلال عام 2012"، <http://arabica.people.com.cn/31659/8121867.html>، 2013/05/27.

⁴ INVESET IN GREECE AGENCY, "Greece today: trade", <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=56&la=1>, 25/05/2013.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

✓ توجه الشركات اليونانية إلى الخارج لتتقرب من أسواق جديدة، بسبب الركود الذي أصاب السوق المحلية.

بحيث وصلت الصادرات اليونانية إلى الاتحاد الأوروبي 4.4% في عام 2012، وزادت أيضا الصادرات اليونانية إلى كل من: تركيا، ليبيا، لبنان والصين، أما الواردات في عام 2012 فقد شهدت زيادة طفيفة من 48417 مليون يورو في عام 2011 إلى 49161 مليون يورو، أما واردات اليونان في عام 2012 من الاتحاد الأوروبي فقد بلغت حوالي 46%، وفيما يلي تفصيل أكثر للتبادل التجاري لليوناني:

الجدول (9): يوضح صادرات وواردات اليونان وأهم الشركاء التجاريين لليونان

الواردات		الصادرات	
الشركاء الرئيسيين		الشركاء الرئيسيين	
النسبة المئوية	البلد	النسبة المئوية	البلد
12%	روسيا	11%	تركيا
9%	المانيا	8%	ايطاليا
8%	ايطاليا	6%	المانيا
5%	المملكة العربية السعودية	6%	بلغاريا
5%	الصين	5%	قبرص
5%	هولندا	4%	و.م.أ
4%	فرنسا	3%	المملكة المتحدة
السلع المستوردة		السلع المصدرة	
مكائن		المأكولات والمشروبات	
مركبات للنقل		منتجات صناعية	
وقود		منتجات نفطية	
منتجات كيميائية		منتجات كيميائية	
الغذاء		/	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع الإلكتروني:

<http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=56&la=1>

جدول (10): يوضح توزيع صادرات اليونان

الوحدة: مليون يورو

البلد	2010	2011	2012
تركيا	1.257	1.881	2.967
ايطاليا	1.957	2.279	2.117
المانيا	1.961	1.909	1.761
بلغاريا	1.150	1.338	1.565
قبرص	1.407	1.557	1.427
و.م.أ	852	1.276	1.030
المملكة المتحدة	1.003	995	860

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

829	565	391	جمهورية مقدونيا اليوغسلافية (سابقا)
786	160	545	ليبيا
736	163	223	لبنان
673	694	664	فرنسا
12.868	11.466	9.686	باقي العالم
27.619	24.283	21.096	المجموع

المصدر: Hellenic Statistical Authority 2013

جدول (11): يوضح توزيع واردات اليونان

الوحدة: مليون يورو

2012	2011	2010	البلد
6.011	4.891	4.822	آسيا
4.595	4.973	5.451	المانيا
4.014	4.541	5.176	ايطاليا
2.674	1.708	1.170	المملكة العربية السعودية
2.290	2.492	2.861	الصين
2.288	2.614	2.653	هولندا
2.106	2.406	2.486	فرنسا
1.879	1.048	1.831	كوريا الجنوبية
1.763	812	670	العراق
1.690	316	1.399	ليبيا
1.541	2.781	1.224	ايران
18.313	19.835	20.744	باقي العالم
49.161	48.417	50.487	المجموع

المصدر: Hellenic Statistical Authority 2013

جدول (12): يوضح صادرات و واردات اليونان (2010-2011-2012)

الوحدة: مليون يورو

2012		2011		2010		البلد
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	المواد
4.998	3.620	5.363	3.471	5.105	3.313	الغذاء-الحيوانات
504	635	573	593	697	570	المشروبات-التبغ
1.304	1.255	1.416	989	1.229	1.046	المواد الخام ماعدا الوقود
18.241	10.647	14.779	7.382	12.133	5.331	المعادن-الوقود-الزيت
288	396	261	358	239	331	الزيت والشحوم الحيوانية والنباتية
6.560	2.490	7.203	2.469	7.520	2.551	مواد كيميائية
4.595	3.911	5.176	4.300	5.425	3.514	منتجات صناعية

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

8.526	2.345	8.692	2.288	12.030	2.137	آلات ومعدات النقل
4.145	2.320	4.954	2.433	6.109	2.303	آخرون
49.161	27.619	48.417	24.283	50.487	21.096	المجموع

المصدر: Hellenic Statistical Authority 2013

الفرع الثاني: تطور أزمة اليونان

أثبتت أزمة الديون السيادية أن اليونان انتهجت على مدى سنوات ممارسات أضعفت موقفها وهزت مصداقيتها إذ ظلت تقدم على مدى عشر سنوات تقريبا أرقام وإحصائيات خاطئة عن اقتصادها في محاولة لإخفاء حجم ديونها والعجز في ميزانيتها لتضليل الناخبين في الداخل وتفاذي أي ضغوط خارجية من شركائها، كون أن الاتحاد الأوروبي يشترط ألا يتجاوز العجز في ميزانيتها نسبة 3% من الناتج القومي، وعندما اندلعت الأزمة اتضح أن العجز المالي بمبلغ أربعة أضعاف النسبة المسموح بها كما أن الديون المعلنة تجاوزت 300 مليار يورو، وأن اليونان تواجه احتمال العجز عن خدمة ديونها¹، وفيما يلي أهم أسباب هذه الأزمة ومرآتها ومؤشراتها:

أولاً: أسباب أزمة اليونان

تعود أزمة اليونان نتيجة لتراكم مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية يمكن إجمالها فيما يلي²:

1- الأسباب الداخلية:

✓ قبل 11 سنة وافقت الحكومة اليونانية على شروط مختلفة للاتحاد الأوروبي لا تتناسب مع الاقتصاد اليوناني وخصائصه؛

✓ كانت اليونان تقدر أرقاماً منخفضة لديونها من أجل المحافظة على عضوية الاتحاد النقدي وهو ما يعكس الإحصائيات الخاطئة المقدمة من قبل الحكومة اليونانية؛

✓ الإسراف والتبذير والغلاء المعيشي والترف كان ملحوظاً داخل اليونان، ولم تكن السياسة المالية فعّالة بشكل جيد لدراسة التدفقات المالية خلال الفترة الماضية للوفاء بالديون، ما أحدث نوعاً مما يسمى سوء التصرف وعدم الكفاءة الاستثمارية وإدارة الأموال داخل البلاد.

2- الأسباب الخارجية:

✓ ارتفعت الثقة في آفاق النمو والاستقرار في اقتصادات اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، وإسبانيا (GIIPS) عندما تم طرح اليورو، مما تسبب في انخفاض أسعار الفائدة للأعضاء الأكثر استقراراً؛

✓ ارتفعت الصادرات بحدّة كحصّة من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا، وهولندا، وغيرها من البلدان المستقرة في أوروبا ونمو الطلب في GIIPS وإتباعه كسياسة لزيادة الصادرات، فاعتماد عملة موحدة وسع الاتجاهات التنافسية الأوروبية؛

¹ أحمد السيد علي، "أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل"، مجلة التداول (السوق المالية السعودية)، العدد: 41، 2010، ص 21.

² خير الدين معطى الله وسامية بزازي، "أثر تحرير سعر الفائدة في خلق الأزمات المالية المعاصرة: أزمة اليونان نموذجاً"، الملتقى الدولي الثامن حول: إدارة الاتحادات النقديّة في ظل الأزمات الماليّة، سكيكدة (الجزائر)، 2013.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

✓ ازدهار الطلب المحلي في GIIPS بفعل النمو السريع للأجور التي تجاوزت الإنتاجية، وزيادة تكاليف وحدة العمل وتآكل القدرة التنافسية الخارجية كذلك، وتعزز هذا الاتجاه بصرامة أسواق العمل في معظم دول GIIPS فضلاً عن ظهور انخفاض قيمة العملة والنمو السريع في إنتاجية الأيدي العاملة قطاعات التصدير من الولايات المتحدة واليابان والصين، ما خلق مشاكل القدرة التنافسية للـ GIIPS؛

✓ قاد تحسين الثقة وانخفاض أسعار الفائدة لزيادة الطلب المحلي للمستثمرين والمستهلكين في GIIPS كما شجع على زيادة الإنفاق وتشغيل الديون المستحقة في كثير من الأحيان في الخارج وتدفق رأس المال الأجنبي لها؛

✓ اندلاع الأزمة المالية العالمية خريف 2008 أدى إلى أزمة سيولة لكثير من البلدان، بما في ذلك عدة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فالركود العالمي الناتج عن الأزمة المالية وضع ضغطاً على ميزانيات العديد من الحكومات، بما في ذلك اليونان؛

✓ أدت الأزمة المالية العالمية لنهاية مفاجئة لنموذج النمو في مرحلة ما بعد نهائيات كأس الامم الأوروبية في GIIPS لأنها سقطت في الركود وانهارت عائدات الضرائب، ما كشف النقاب عن الإنفاق الحكومي غير الغير مستدام وفقدانهم للقدرة التنافسية؛

✓ في أواخر نوفمبر 2009 أثرت مخاوف حول التقصير اليونان في سداد ديونها إضافة الى احتمال وجود سلسلة من الافتراضات لديون السيادية لبعض الحكومات تحت وطأة الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى التراجع ثقة المستثمرين في الاقتصاد اليوناني؛

✓ انخفضت أسعار السندات على الصعيد العالمي فقدت أسواق المال في جميع أنحاء العالم بين 8-17% في 2010، مع خسائر أعلى عموماً في الدول ذات الدخل المرتفع الأوروبي، كما كان هناك انخفاض كبير في تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد العالمي.

ولقد أكد مسؤول كبير في الوزارة المالية أن التحقيقات التي كانت تجرى لكن لم يكن هنالك دليل واضح يظهر تقارير للمرة الأولى عن تحقيقات مع أسماء ما يقرب من 2000 شخصية يونانية لهم ودائع في فرع مصرف إتش اس بي سي في جنيف من المحفوظات تسبب في حرج آخر للشرطة المالية، ولطالما انتقدت اليونان من قبل الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لأنها لم تضيق النطاق على المتهربين من الضرائب، بما يشمل غسيل الأموال عبر شركات أجنبية وتحويل المال من خلال أشخاص أثرياء لسويسرا ومراكز مالية عالمية¹.

ثانياً: المحطات الكبرى لأزمة اليونان

يعتبر تصريح رئيس الحكومة الجديد George papanderou في ديسمبر 2009 بأنه من سبقه قد حسن في نسب العجز الحكومي المقدمة، فالعجز الحكومي 12.7% من الناتج الداخلي الخام بدل من 6%، الحدث الأساسي الذي أيقظ الأزمة لتدخل الأزمة مضيقاً مظلماً أهم مراحلها ما يلي²:

¹ عبد الستار بركات، "جولة أوروبية جديدة لسمaras لكسب ثقة زعماء منطقة اليورو"، جريدة الشرق الأوسط، العدد: 12363، 3 أكتوبر 2012.

² فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي، "دور البنك المركزي الأوروبي في مواجهة أزمة الديون السيادية اليونانية والأوروبية"، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على اقتصاديات شمال إفريقيا، تبسة (الجزائر)، 2013.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

- ✓ 14 جانفي 2010: مخطط تطهير مالي تضعه الحكومة اليونانية تتعهد فيه بتخفيض العجز الحكومي إلى 2.8% من PIB في سنة 2012 تماشيا ومتطلبات ميثاق الاستقرار والنمو من خلال البرامج التقشفية؛
- ✓ 11 أبريل 2010: وصول المسؤولين السياسيين لمنطقة اليورو إلى اتفاق على مخطط مساعدة وقائي بقيمة 45 مليار دولار، إلا أن هذا جاء متأخرا نتيجة الخلافات في الاتحاد الأوروبي خاصة بين فرنسا وألمانيا؛
- ✓ 02 ماي 2010: وافق صندوق النقد الدولي على قرض بقيمة 30 مليار أورو تصرف على مدار ثلاث سنوات في إطار برنامج تمويلي مشترك مع الاتحاد الأوروبي يتيح 110 مليار أورو لمساعدة اليونان على تجاوز المديونية وإنعاش النمو وتحديث الاقتصاد؛
- ✓ 10 ماي 2010: في سباق مع الزمن من أجل منع انتقال عدوى الأزمة إلى البرتغال إسبانيا وإيطاليا تعهد كل من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بتقديم 750 مليار أورو وهي مساعدات غير مسبوقة في تاريخ برامج الدعم المالي، منها 60 مليار مقدمة من المفوضية الأوروبية 440 مليار من القروض والضمانات من الدول منطقة الأورو أما الباقي 250 مليار فيساهم بها صندوق النقد الدولي مما أعطى مؤشرات ايجابية؛
- ✓ 23 فيفري 2010: الإضراب العام السابع منذ بداية الأزمة تنديدا على مخطط التقشف المطبق؛
- ✓ 12 مارس 2011: خلال القمة الأوروبية يتم الاتفاق على تمديد أجال تسديد القروض المقدمة من اليونان من 4 سنوات ونصف إلى 7 سنوات ونصف وانتقال سعر الفائدة من 4.2% إلى 5.2% مقابل التعجيل في برنامج الخصخصة؛
- ✓ سبتمبر 2011: الترويكا (الاتحاد الأوروبي، البنك المركزي الأوروبي، صندوق النقد الدولي) تتدد بالانحرافات الحسابات العامة والتأخر في الإصلاحات المتعد بتنفيذها؛
- ✓ أكتوبر 2011: برنامج مساعدة جديدة لفائدة عملة الأورو يهدف إلى تسمح 50% من الديون اليونانية التي تحوزها البنوك الخاصة مقابل إعادة رسملة 106 مليار أورو؛
- ✓ فيفري 2012: دول منطقة اليورو تتفق على مخطط انقاذ جديدة بقيمة مالية اجمالية 237 مليار أورو، يشمل على 130 مليار أورو كقروض يمتد لسنة 2014؛
- ✓ اوت 2012: اليونان تلتزم بخفض النفقات العامة بقيمة 11.5 مليار أورو اتجاه الترويكا؛
- ✓ فيفري 2013: مصادقة المجلس الأوروبي لميزانية موسعة للفترة (2014-2020) بقيمة اجمالية 960 مليار أورو.

ثالثا: المؤشرات الاقتصادية الكلية لأزمة اليونان

تتمثل أبرز المؤشرات الكلية للأزمة الاقتصادية اليونانية في الاختلالات الهيكلية الآتية¹:

- ✓ عدم توازن القطاعات الاقتصادية فالقطاع الخدمي يشكل وحده 75.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي أي أكثر من ثلاثة أرباع، ويستوعب 68% من قوة العمل أي أكثر من الثلثين مقارنة بالقطاعات الصناعي والزراعي، وهذا معناه أن قطاع الخدمات أكثر حجما واتساعا من قطاع الإنتاج الحقيقي؛

¹ محمود عبد العزيز توني، "الأزمة الاقتصادية اليونانية"، <http://www.faculty.ksu.edu.sa/mahmoud/doclib7/%49.doc>، 2013/06/04.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

✓ بلغت نسبة البطالة 7% وهي نسبة عالية جدا مقارنة بمعدلات البطالة في الاقتصاديات الأوروبية، وبالتالي فهي مؤشر على عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على خلق فرص العمل الجديدة، وهو مؤشر لضعف الاستثمارات وتحديدًا عدم قدرة الاقتصاد اليوناني على جذب تدفقات رأس المال الاستثماري المباشرة وغير المباشرة؛

✓ على أساس اعتبارات مستوى التنمية يعتبر اقتصاد اليونان اقتصادا ناميا مثله مثل تركيا والبرازيل والأرجنتين، ولكن على أساس اعتبارات مستوى الدخل، فإنه يعتبر اقتصادا مرتفع الدخل، مثله مثل اقتصاد كندا وأميركا والسويد وألمانيا.

شكلت الاختلالات الاقتصادية الهيكلية إضافة إلى مكونات الفساد بؤرة الأزمة الاقتصادية اليونانية، وتشير المعطيات إلى أن هذه البؤرة ظلت تتطور بشكل خفي تحت السطح لفترة أكثر من عشرة سنوات، وكانت الحكومات اليونانية المتواترة قادرة على إخفاء تفاعلات وتداعيات بؤرة الأزمة الاقتصادية، وذلك وفقا لاستخدام الأساليب الآتية:

✓ اللجوء المتزايد للاستدانة مما أدى إلى ارتفاع معدلات الدين ضمن مجال 113% من مستوى الادخار؛

✓ اللجوء المتزايد لاستلام المعونات والمساعدات من الاتحاد الأوروبي وكما هو معروف فقد ظلت المفوضية الاقتصادية الأوروبية، تعتمد برنامجا وقائيا يقوم على تقديم الدعم والمساعدات لدول الاتحاد الأوروبي التي تعاني من مشاكل اقتصادية، وذلك بما يمنع تفاقم هذه المشاكل وتحويلها إلى أزمات يمكن أن تلحق الأضرار الفادحة باستقرار اقتصاديات الاتحاد الأوروبي؛

✓ تزايدت ضغوط اللجوء للاستدانة وترافقت في مطلع عام 2010 الحالي مع تزايد ضغوط الأزمة المالية العالمية وبدأت المفوضية الاقتصادية الأوروبية أكثر تدقيقا وفحصا لاقتصاديات الاتحاد الأوروبي، ومن سوء الحظ أن معدل النمو الاقتصادي اليوناني قد هبط فجأة من 4% إلى 1,3% الأمر الذي اعتبره الأوروبيون مؤشرا سلبا جديدا ينذر بالخطر.

انفجرت ضغوط الأزمة الاقتصادية اليونانية وتحولت من وضعيتها كضغوط هيكلية كامنة تحت السطح إلى ضغوط وظيفية تعمل في العلن وفوق السطح: فقد تزايد الغضب الشعبي والمظاهرات إضافة إلى تزايد معاناة المنشآت في الحصول على القروض، والتي ترافقت بعدم قدرة البنوك في الحصول على المزيد من المدخرات، ولا حتى في الحصول على عائدات القروض التي سبقت أن منحها للأفراد والمنشآت والشركات، والذين أصبحوا جميعهم في حالة التعثر وعدم القدرة على الإيفاء بالالتزامات والسادد للديون، أصبحت الحكومة اليونانية غير قادرة على تمويل القطاع العام، فلا توجد ودائع أو مدخرات معرفية يمكن الاستدانة منها، ولا توجد إمكانية لفرض المزيد من الضرائب الجديدة على الشعب.

المطلب الثاني: تداعيات أزمة اليونان

ما كاد الاقتصاد العالمي يتعافى من رحلة عاصبية دخلت فيها أكبر الاقتصاديات العالمية في الركود وتأثر بها العالم ككل بلا استثناء والتي كانت بسبب أزمة الرهن العقاري في (و.م.أ)، حتى انفجرت أزمة جديدة في اليونان التي معرّبة عن عجز الحكومة في تمويل العجز في ميزانيتها لتتطلق الشرارة الأولى في منطقة اليورو

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

مظهرتا أن العديد من الدول الأخرى لديها نفس المشكلة وتعاني من ضعف الانتاجية وارتفاع في معدلات البطالة والمديونية فعمل كل من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي جاهدين لإنقاذ هذه الدول حتى لا ينهار الاتحاد بأكمله بسبب تفاقم هذه الديون وانهيار اليورو أمام العملات الرئيسية، إلا أن هذا السعي لم يتعدى سوى كونه حلا هامشيا لم يتطرق إلى المشكلة من جذورها حيث اقتصررت خطة الإنقاذ على سد الفجوة التمويلية الحالية من خلال ضخ المزيد من السيولة في هذه الدول وما يترتب عليها من آثار سيئة سواء على صعيد اليوناني، او على الصعيد الأوروبي وهذا ماسيتم التطرق اليه وبنوع من التفصيل فيما يلي:

الفرع الأول: آثار أزمة اليونان

أظهرت دراسة نشرتها مجلة لا نسيت الطبية في عددها لشهر مارس 2013 أن تداعيات الأزمة المالية والارتفاع الكبير في الديون السيادية بالدول الأوروبية، الذي تسبب بحدوث زيادة كبيرة في حالات الانتحار وعودة أمراض اختفت منذ فترة طويلة بهذه الدول وقالت التي أشرف عليها البرفسور مارتين ميكس أستاذ الصحة الأوروبية العامة بكلية لندن للتعليم والطب الاستوائي، إن إجراءات التقشف الحادة التي اتخذتها الدول الأوروبية المتضررة من الأزمة، لم تحل المشكلات الاقتصادية الموجودة بهذه الدول وأدت أيضا إلى زيادة الأمراض البدنية والنفسية والمشكلات الصحية بين السكان¹، أما الدراسة التي أصدرها البنك المركزي اليوناني رأت أن تراجع اقتصاد اليونان بواقع 20% خلال السنوات الممتدة (2006-2012) أدى لفقد 33.3% من العاملين بالقطاع الخاص لوظائفهم وأشارت الدراسة إلى أن معدلات الدراسة إلى معدلات البطالة بين اليونانيين بلغت مستوى قياسيا خلال أكتوبر 2012 بوصول أعداد العاطلين لـ 50473 شخصا، ما يعادل 1630 عاطلا يوميا بالمتوسط، أما الصحيفة الألمانية ديرتاجشبيغل فقد أشارت إلى ان انخفاض الرواتب باليونان واكبه ارتفاع الضرائب المختلفة ومنها ضريبة القيمة المضافة التي ارتفعت بنسبة 23% منذ نهاية 2009 وذلك بالاعتماد على احصائيات الجهاز المركزي اليوناني للإحصاء(ايل ستات) أن: "رواتب اليونانيين انخفضت في المتوسط خلال السنوات الست الأخيرة(2006-2012) بمقدار 22% ووصلت إلى 13.6% خلال الفترة بين الربع الثاني من 2011 والربع الثاني من العام الجاري، ومرشحة لانخفاض يصل إلى 6% حتى العام 2013"، وفيما يلي أهم آثار هذه الأزمة على الاقتصاد اليوناني والاتحاد الأوروبي وأهم الإجراءات المتبعة لحل هذه الأخيرة².

أولا: الآثار المترتبة على هذه الأزمة في اليونان

تتمثل آثار الأزمة على اليونان كما يلي³:

¹ خالد شمت، "آثار الأزمة المالية والتصدع الاجتماعي بأوروبا"، <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/6b42e646-6fad-4e86-a4df->، a9fb43576a40، 2013/06/07.

² خالد شمت، "تداعيات مفزعة للأزمة المالية باليونان"، <http://www.aljazeera.net/ereports/pages/305d0b52-5016-44be-a714->، c0681fe4992b، 2013/06/07.

³ رديف مصطفى وإسماعيل مراد، "أزمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة اليورو"، الملتقى الدولي الثاني حول: تأثير التكتلات الاقتصادية زمن التكتلات، الوادي(الجزائر)، 2012.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

✓ ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتجاوز حالياً نسبة الـ 100%، وذلك بسبب ما تعانيه من تركيز استحقاقات الدين في فترة زمنية قصيرة وارتفاع العجز المالي بصورة لا تمكنها من استيفاء الاستحقاقات المطلوبة منها في غضون هذه المدة الزمنية القصيرة، ولذلك يتم تصنيف سندات الدين اليوناني على أنها من سندات الخردة، وقد أدت علاوة الخطر التي أضيفت إلى السندات اليونانية لجعل معدل الفائدة على سندات الدين اليوناني لمدة سنتين 18%، نظراً لتكالب حملة السندات اليونانية على بيعها والتخلص منها الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات الفائدة عليها إلى هذه المستويات المرتفعة.

✓ إن جهود الإصلاح سوف تعقد الوضع الاقتصادي ذلك أن البرامج المقترحة لمعالجة الأزمة اليونانية تصبّ بشكل أساسي في رفع معدلات الضرائب وخفض مستويات الرواتب ودخول الموظفين في الحكومة، وتقليل الإنفاق الحكومي لمعالجة الأوضاع الحادة للميزانية العامة، ومثل هذه الإجراءات لا بد وأن يترتب عليها تراجع في معدلات النمو، وعندما يواجه الاقتصاد انخفاضاً في مستويات الناتج وارتفاعاً في معدلات البطالة فإنّ هذه الإجراءات ترفع من احتمالات دخول اليونان في كساد طويل الأجل، خصوصاً مع ضعف فرص التعامل محلياً مع الأزمة من خلال استخدام السياسات النقدية التوسعية لتحفيز الطلب، نظراً لتسليم الدول الأعضاء في اليورو لسلطة استخدام هذه السياسات للبنك المركزي الأوروبي، الأمر الذي يزيد من صعوبة عملية التكيف الاقتصادي إذا ما تعرض أحد الأعضاء لأزمة على مستوى الأزمة التي تواجهها اليونان.

ثانياً: انعكاسات أزمة اليونان بالنسبة للاتحاد الأوروبي

لاشك أن ما حدث في عام 2008 بعد انهيار بنك ليمان برادر في الولايات المتحدة وتفاقم أزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى انهيار الأسواق العالمية والسبب الرئيس في تباطؤ النمو في غالبية الاقتصاديات العالمية والكبرى منها، إذا ما تمت مقارنة ذلك بانهيار دولة في الاتحاد الأوروبي كاليونان لاشك بأن ذلك سيكون أعظم ووقعه أشد وتشير غالبية التقارير التي تحمل تنبؤات وتوقعات اقتصادية إلى أن سقوط اليونان سيكون له أثر سلبي في غاية الشدة على أغلب الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تدهور العملة الأوروبية اليورو، إضافة إلى تأثر الطلب العالمي على النفط ما سينعكس سلباً على الإنتاج والتصدير في الجانبين، وهذا ما يخشاه عدد كبير من الاقتصاديين، إلا أن الأمر الإيجابي انه من الممكن إيجاد حلول سريعة لمثل هذه المشكلة والاستفادة من درس 2008 والكساد الذي حصل في تلك الفترة.

1 آثار أزمة اليونان على الاتحاد الأوروبي:

ويمكن تلخيص آثار أزمة اليونان على الاتحاد الأوروبي كما يلي¹:

✓ حدوث اضطراب عظيم في الأسواق المالية التي من الممكن أن تستجيب على نحو أسوأ مما يتوقعه المراقبون، حيث سترداد في هذه الحالة الشكوك حول احتمالية انهيار الدول الأخرى المضطربة مالياً في الاتحاد الأوروبي مثل البرتغال وإسبانيا، وأن وجود هذه الدول كأعضاء في كتلة اقتصادي أو في اتحاد نقدي لا يعني أن شيئاً بالنسبة إلى احتمالات المساندة الممكن الحصول عليها من مثل هذا التكتل، ومن ثم سوف ترتفع معدلات

¹ حـ ن الأحمري، "اليونان تـ اني إس رافا وتب ذيراسي -اسة مالية فاش لة أدت إل عى الأزم ة"، 2013/06/08، <http://www.elaph.com/web/Economics/2011/10/688360/html>

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)
الفائدة على السندات الأوروبية جميعاً، بما في ذلك سندات الدول غير المضطربة مثل ألمانيا وفرنسا، وهو ما يؤدي إلى رفع تكلفة إعادة سداد الديون الأوروبية ويقلل من احتمالات استمرار تعافي اقتصاديات الدول الأوروبية؛

✓ تراجع أسعار السلع الدولية خاصة النفط نظراً لاحتمال انتشار التوقعات التشاؤمية حول مستقبل النمو الاقتصادي العالمي نتيجة لاشتعال أزمة ديون سيادية في أوروبا، وستعاني ميزانيات دول الخليج انخفاض الإيرادات النفطية بصورة واضحة نتيجة لذلك ومن ثم عودة اقتصادياتنا وأسواقنا مرة أخرى إلى الحالة التي سادت في أعقاب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة عام 2008، في الوقت الذي سترتفع فيه أسعار الذهب باعتباره الملجأ الذي يلجأ إليه العالم في أوقات الأزمات؛

✓ انتشار برامج التقشف الاقتصادي، حيث سوف تضطر الدول ذات الدين العام الضخم، أن تخضع نفسها لبرامج تقشف قاسية للتعامل مع أوضاعها المضطربة وتعديل أوضاع ميزانياتها العامة، بصفة خاصة من خلال زيادة معدلات الضرائب وتخفيض مستويات الإنفاق العام بكافة أشكاله، ومن الصحيح أن مثل هذه الحزم التقشفية تساعد الميزانية العامة لتلك الدول وتعمل على خفض العجز فيها، ولكنها في الوقت ذاته تحمل آثاراً سلبية على النمو ومن ثم فرص استعادة النشاط الاقتصادي والخروج من الأزمة، ومثل هذه النتائج سوف تؤدي إلى استمرار ارتفاع معدلات البطالة بصورة أكبر في تلك الدول؛

✓ ازدياد الضغوط بصورة حادة على اليورو، واستمرار تراجع معدلات صرفه أمام الدولار وترجع الثقة التي اكتسبها العالم فيه كعملة دولية نتيجة ضعف الدولار، خصوصاً في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية، وربما يترتب على ذلك على أسوأ الفروض انهيار الاتحاد النقدي بين الدول الأعضاء واختفاء اليورو، وذلك إذا اضطرت الدول المضطربة مالياً إلى الخروج من منطقة اليورو، وعودتها مرة أخرى إلى مجرد كتل اقتصادي من دون عملة موحدة حيث ستنهار الثقة في اليورو، ومن ثم ستفقد دول الاتحاد النقدي الأوروبي الفوائد التي تحققت من إدخال هذه العملة بدلاً من عملاتهم الوطني؛

✓ ارتفاع معدلات الفائدة على المستوى العالمي وبالتالي ارتفاع تكاليف الاقتراض بصفة خاصة بالنسبة إلى الحكومات التي تواجه عجزاً في ميزانيتها وكذلك سوف تزداد حدة القيود على عمليات الائتمان على المستوى الدولي نتيجة ارتفاع المخاطر المصاحبة لعمليات الإقراض، ما سيجعل الاقتراض مسألة في غاية الصعوبة عالمياً، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع مستويات الاستثمار والنمو على المستوى العالمي، ومن ثم احتمال دخول العالم في تراجع مزدوج الأول نتيجة لأزمة الرهن العقاري في (و.م.أ)، والثاني كنتيجة لأزمة الديون السيادية في أوروبا؛

✓ انخفاض حجم التجارة الدولية بسبب تراجع مستويات النشاط الاقتصادي في الدول شركاء التجارة للاتحاد الأوروبي، بصفة خاصة الدول المتوسطة ودول جنوب وشرق آسيا وباقي الدول النامية بسبب التراجع الكبير المتوقع في النشاط التجاري الأوروبي، وهو ما سوف يترتب عليه تراجع الآمال بحدوث انتعاش في مستويات التجارة العالمية مرة أخرى في عام 2010 بعد تراجعها بصورة حادة في أعقاب الأزمة المالية العالمية في العام الماضي.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

2 تداعيات أزمة اليونان على بعض دول الاتحاد الأوروبي:

أما فيما يخص انعكاسات هذه الأزمة على الدول الأوروبية فيمكننا تقسيمها إلى قسمين دول متعثرة ودول متأثرة أما الأولى فهي التي حالها كحال اليونان أما الثانية فهي التي بدأت تطفوا آثار الأزمة على سطح اقتصادياتها والتي سيتم توضيحها فيما يلي¹:

✓ الدول الأوروبية المتعثرة:

☞ **إيرلندا:** لا تكمن المشكلة الأيرلندية في الإنفاق الحكومي ولكن في الضمانات الحكومية التي تم تقديمها للبنوك الأيرلندية الست لتغطية القروض العقارية، وقد خسرت البنوك حوالي 100 مليار ما أدى إلى انتقال تلك الخسارة إلى الدولة كضمان لتلك القروض، تبعها الانهيار الاقتصادي، وارتفعت البطالة من 4% عام 2006 إلى 14% عام 2010، ووصلت نسبة العجز حد 32% من الدخل القومي، وفي جويلية 2011 اتفق الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على خفض سعر الفائدة من 6% إلى 3.5% وتمت مضاعفة مدة سداد الديون حتى وصلت إلى 15 عاما، وقد ساعد الإجراء في إعفاء الاقتصاد الأيرلندي من مبلغ 600 إلى 700 مليون سنويا وأدى إلى عودة إيرلندا إلى الأسواق المالية العالمية.

☞ **البرتغال:** في النصف الأول من عام 2010 تقدمت البرتغال بطلب قرض قدره 78 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وكان هذا العجز نتيجة لسنوات من التغطية والإنفاق على القطاع الخدمي وطلب الحكومة اتخاذ بعض اجراءات التقشف على إثرها قفزت البطالة إلى 14.8%، وتصل نسبة العجز إلى 4.5% ولا زالت البرتغال تراوح أزمته.

☞ **إسبانيا:** يحتل الاقتصاد الإسباني المرتبة الرابعة في منطقة اليورو وهنا تكمن أهمية إسبانيا وتأثيرها على منطقة اليورو، بحيث وصل الدين الإسباني إلى 820 مليار دولار في عام 2010 وهو ما يتجاوز ديون اليونان وإيرلندا والبرتغال مجتمعة، وغالبية ديون إسبانيا تحت السيطرة وهي ناتجة عن الإنفاق العالي على القطاع العام، وواجهت إسبانيا ضغوطا من الدائنين لخفض العجز، وتفادت الحكومة ذلك في البداية لكنها أذعنت بعد ذلك للضغوط وطبقت إجراءات التقشف، ونجحت في خفض العجز من 11.2% في عام 2009 إلى 9.2% في عام 2010 وإلى 8.5% في عام 2011، وبسبب الأزمة المالية الأوروبية والإنفاق المرتفع لم تتجح إسبانيا في إيصال العجز إلى 6% وهو الهدف المنشود نتيجة لأزمة العقار وعجز مصارف القطاع الخاص عن مواجهة الأزمة واضطرت الحكومة الإسبانية إلى تغطية الهوة المالية الناتجة، وبهذا احتاجت إسبانيا إلى 100 مليار دولار حصلت عليها من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي لتغطية مصاريفها، ومن المتوقع ان ينخفض النمو الاقتصادي ليصل إلى 1.7%، وأن ترتفع البطالة إلى 25% وأن يحدث هبوط في أسعار العقار وعجز قد يصل إلى 5.4% وقد كانت البلاد على وشك الانهيار بسبب مشكلة سنداتها.

☞ **إيطاليا:** يحتل الاقتصاد الإيطالي المرتبة الثالثة بين اقتصاديات منطقة اليورو، لذلك تهدد أزمته اليورو بشكل كبير تصل نسبة العجز إلى 4.6% من الدخل القومي لعام 2010، وارتفع الدين العام إلى 130% من الدخل القومي أي مايعادل 2.4 تريليون دولار في عام 2010 وبقى مستوى النمو، ولأكثر من 10 سنوات أقل

¹ عبد اللطيف درويش، "تقارير: اليورو في مواجهة التحديات"، مركز الجزيرة للدراسات، 12 أغسطس 2012، ص3-5.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009) من المستوى الأوروبي، لذلك اتخذت الحكومة الإيطالية إجراءات لتوفير 134 مليار يورو لتجاوز أزمته ولكن المؤشرات حتى هذه اللحظة لا تدل على أن إيطاليا تجاوزت أزمته.

﴿ **قبرص:** رغم أن عدد سكان قبرص يقل عن مليون نسمة ورغم أن النظام المصرفي والتجارة يوفران لقبرص مداخيل عالية إلا أنها تأثرت بالأزمة اليونانية، حيث قدرت قيمة ما لديها من سندات يونانية بحوالي 22 مليار يورو، ومن أجل المحافظة على المستوى الائتماني لمصارفها، سعت قبرص إلى الحصول على 2.5 مليار من المؤسسات المالية الدولية.

✓ الدول الأوروبية المتأثرة:

﴿ **بلجيكا:** وصل دين بلجيكا إلى 100% من الدخل القومي وهي أعلى نسبة دين بعد اليونان وإيطاليا وتصل نسبة العجز إلى 5% قامت الحكومة بتمويل الدين الخارجي من صناديق التأمين ما حافظ على سمعتها في الأسواق المالية العالمية حيث إنها لم تلجأ إلى قروض خارجية، والمطلوب منها اتباع خطة تكشف لتوفير 11 مليار وخفض نسبة العجز إلى 2.8% من الدخل القومي، ولا يزال ثمة شك في أن نظامها المصرفي سيتجاوز أزمته.

﴿ **فرنسا:** تكن أهمية فرنسا لمنطقة اليورو في أن اقتصادها يحتل المركز الثاني بين اقتصاديات دول منطقة اليورو، ويصل الدين العام لفرنسا إلى 2.1 تريليون دولار أي حوالي 83% من الدخل القومي، وتصل نسبة العجز إلى 7% في عام 2011، وقد تأثر الاقتصاد الفرنسي بالأزمة الأوروبية، وهي من بين المرشحين لحزمة المساعدة المالية بعد إسبانيا وإيطاليا، لذلك تبنت الحكومة الفرنسية خطة تكشف قاسية لتفادي ذلك.

﴿ **ألمانيا:** يحتل الاقتصاد الألماني المرتبة الأولى بين الاقتصادات دول منطقة اليورو، وهو اقتصاد عملاق ومنظم وهذا يساعد ألمانيا في الحصول على قروض من مؤسسات دولية وإعادة إقراض دول منطقة اليورو، وهذا بحد ذاته يحقق أرباحاً طائلة لألمانيا، وقد استفادت ألمانيا من الوحدة النقدية الأوروبية حيث سهلت عليها غزو الأسواق الأوروبية، فتلثا إنتاجها يذهب إلى أوروبا، كما نجحت في إبقاء السوق الداخلية ونظامها المصرفي في منأى عن الزمات الاقتصادية وتداعياتها، وتصل نسبة البطالة في ألمانيا إلى 6.8% أي أن عدد العاطلين عن العمل يصل إلى 2.88 مليون شخص، ويمكن القول: إن اقتصاد ألمانيا قادر على حمل أعباء الشعب الألماني وإنه عملاق ولكنه صغير جدا لكي يتمكن من تحمل أعباء منطقة اليورو كاملة.

الفرع الثاني: الحلول المقترحة لأزمة اليونان

في ظل أزمة اليونان المالية وبحث كيفية معالجتها ظهر للسطح عدد من المفارقات التي نذكر أهمها فيما يلي¹:

✓ المفارقة الأولى: أن الوحدة النقدية جعلت السيطرة الحقيقية في مجال السياسة النقدية في يد البنك المركزي الأوروبي ودون وجود أدنى سيطرة حقيقية على السياسة المالية، وهو يجعل حكومات بعض الدول

¹ مجدي صبحي، "أزمة اليونان المالية.... مفارقات ودروس"، <http://www.masress.com/ahram/22723>، 2013/06/12.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

الأعضاء تتجه إلى استغلال هذه السياسة المالية إلى حدود غير مقبولة من أجل الحصول على التأييد الشعبي واستمرارها في الحكم، ففي حالة الدولة غير العضو في منطقة عملة موحدة كان من المتيسر نسبيا استخدام سعر الصرف لمعالجة الأزمة، إذ يتيح خفض سعر صرف العملة زيادة تنافسية السلع المنتجة محليا وزيادة أسعار الواردات من الخارج بما يؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للدولة وتحقيق فوائض في موازين مدفوعاتها تمكنها من معالجة مشكلة المديونية وبالتالي فإن وجود سياسة مالية نقدية موحدة وبنك مركزي أوروبي ليس كافيا طالما أنه ليس هنالك سياسة مالية موحدة وبالتالي لا يعود أمام أي بلد يمر بأزمة مالية وعضو في منطقة عملة موحدة سوي حل وحيد متاح في نهاية المطاف هو رفع قدرات التنافسية عن طريق خفض تكلفة الإنتاج وذلك عبر خفض الأجور بالأساس، وهو ما يؤدي إلى الإضرار أكثر بالقوة الشرائية داخل البلد ويضعف من شعبية أي حكومة؛

✓ **المفارقة الثانية:** وتكمن المفارقة الثانية عن أن الحكومة الاشتراكية اليونانية التي تسلمت الحكم في

أكتوبر 2009 اختصها القدر باتخاذ إجراءات التقشف المالي غير الشعبية على الإطلاق والتي أثارت موجة إضرابات واحتجاجات من قبل نقابات العمال وموظفي الحكومة والقطاع العامة اليوناني الذين من المفترض أنهم ذات الجماهير أو النسبة الغالبة منهم التي منحت أصواتها للحزب الاشتراكي ليصعد إلى الحكم؛

✓ **المفارقة الثالثة:** أنه على الرغم من وجود خطة للإنقاذ فإن الثقة في كيفية تنفيذها كانت عرضة للتشكيك

دوما فبينما كان المأمول أنه بمجرد إعلان خطة الإنقاذ سيؤدي ذلك إلى تهدئة الأسواق الدولية ويحجم من حالة المضاربة السائدة، بحيث يقل سعر فائدة السندات العامة اليونانية، لكن من الناحية العملية ومع الاتفاق على خطة للإنقاذ عبر غطاء مالي يصل إلى 110 مليارات يورو (لنحو 147 مليار دولار) يقدم صندوق النقد الدولي منها 30 مليار يورو، بينما يقدم الباقي دول منطقة اليورو، فقد كان من المتصور أن خطة بمثل هذا الحجم وهي تعد أكبر خطة إنقاذ مالي في التاريخ ستؤدي إلى ما تتوخاه اليونان ومنطقة اليورو من نتائج، ومع ذلك فإن الخطة بعد إقرارها بأيام قليلة ثبت أنها لم تتجح هي الأخرى في تهدئة الأسواق لسببين رئيسيين كانا محل أخذ وجذب: ✓ **أولهما:** هو أن هذه الخطة على ضخامتها قد لا يمكنها معالجة أزمة الديون العامة اليونانية التي تبلغ

حوالي 300 مليار يورو خلال 3 سنوات كما هو مفروض؛

✓ **ثانيهما:** أن الحكومة اليونانية سيكون من الصعب عليها جدا خاصة إذا ما استمرت حالة الاحتجاجات

الجماهيرية الواسعة أن تقوم فعلا بتنفيذ خطة التقشف المالي المطلوبة منها وبحيث ينخفض معدل عجز الموازنة العامة للدولة من 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى أقل من هذا الناتج في نهاية 2013. وفيما يلي سنعالج أهم حلول هذه الأزمة على مستوى الحكومة اليونانية وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي

ككل:

أولا: جهود الحكومة اليونانية حل الأزمة

أوجبت الأزمة التي مرت بها اليونان التزام هذه الأخيرة بانتهاج سياسات اقتصادية صارمة بدعتها بدعوة الشعب اليوناني إلى التعبئة العامة لمواجهة أزمة مالية غير مسبوق، وعليه فقد أعلن رئيس الحكومة جورج باباندريو صراحة أمام المجموعة البرلمانية لحزبه الباسوك قبيل بدء مناقشة ميزانية 2010 قائلا: "أدعو إلى تعبئة وطنية،

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)
للأحزاب والشركاء الاجتماعيين والقوى السلمية لعالم الأعمال والعمال والمواطنين كافة"، وتتسم الميزانية التي تم إعلانها في بداية 2010 بأهمية شديدة في مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها اليونان بما تتضمنه من خفض بنسبة 3.6% للعجز العام، و12.7% لإجمالي الناتج القومي عام 2009 و9.1% لإجمالي الناتج القومي لعام 2010، بحيث سعت الحكومة اليونانية لوضع هدفا طموحا لا بد منه وذلك بغية خفض العجز بحوالي 4% من إجمالي الناتج القومي بمعنى خفض العجز بأكثر من 8 مليارات يورو بفضل الحد من هدر المال العام وخفض النفقات، و 4 مليارات أخرى بفضل زيادة العائدات بإجراءات مستدامة¹، بحيث اعتزمت الحكومة اليونانية تنفيذ تدابير مالية حازمة وسياسات هيكلية واسعة النطاق وإصلاحات في القطاع المالي، فتوصلت اليونان إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية والبنك المركزي بشأن برنامج مركز لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودرجة أكبر من التنافسية واستعادة ثقة السوق بدعم من التدابير التمويلية التي تعادل قيمتها 110 مليار يورو أي حوالي 145 مليار دولار أمريكي، وفيما يلي أهم هذه الإصلاحات المقررة²:

✓ سياسات المالية العامة: ضبط أوضاع المالية العامة بما يعادل 11% من إجمالي الناتج المحلي على مدار ثلاث سنوات، بهدف الوصول بعجز الحكومة العامة إلى أقل من 3% بحلول عام 2014 (مقارنة بعجز قدره 13.6% عام 2009).

✓ الإنفاق العام: سوف تحقق تدابير الإنفاق وفرات قدرها 5.25% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 وسيتم تخفيض الأجور ومعاشات التقاعد وتجميدها لمدة ثلاث سنوات، مع إلغاء العلاوات المعتاد صرفها للقوى العاملة بمناسبة أعياد الميلاد وعيد الفصح وفصل الصيف، وحماية العاملين الذين يتقاضون أدنى الأجور.

✓ إيرادات الحكومة: من المنتظر أن تؤدي التدابير المتخذة على جانب الإيرادات إلى 4% من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية 2013 عن طريق زيادة الضريبة على القيمة المضافة، والضرائب على السلع الكمالية، والتبغ والكحول بالإضافة إلى سلع أخرى.

✓ إدارة الإيرادات وضبط النفقات: ستعمل الحكومة اليونانية على تحسين التحصيل الضريبي وزيادة مساهمة من لم يتحملوا نصيباً عادلاً من عبء الضريبي، وسوف تحرص على حماية الإيرادات من مخالفات كبار دافعي الضرائب، ومن المتوقع أن يبلغ مجموع الزيادة في الإيرادات والوفورات في الإنفاق نتيجة لهذه الإصلاحات الهيكلية 1.8% من إجمالي الناتج المحلي تتحقق بالتدريج خلال فترة البرنامج.

✓ الاستقرار المالي: يجري إقامة صندوق للاستقرار المالي بتمويل من البرنامج التمويلي الخارجي لتأمين مستوى كاف من رأس المال المصرفي.

✓ برنامج المستحقات: سيتم تقليص برامج المستحقات الحكومية، حيث تخفض بعض مزايا الضمان الاجتماعي مع الحفاظ على ما يقدم منها لأفقر الشرائح السكانية.

✓ إصلاح نظام التقاعد: تم اقتراح إصلاح شامل لنظام التقاعد يشمل تخفيض مخصصات التقاعد المبكر.

¹ أحمد السيد علي، "أزمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل"، مرجع سابق، ص23.

² نشرة صندوق النقد الدولي، "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، واشنطن، 2 مايو 2010، ص3-4.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)

✓ السياسات الهيكلية: ستعمل الحكومة على تحديث الإدارة العامة وتدعيم أسواق العمل وسياسات الدخل

وتحسين مناخ الأعمال وخصخصة المؤسسات العامة.

✓ الإنفاق العسكري: تتوخى الخطة خفضاً ملحوظاً في الإنفاق العسكري خلال الفترة المستهدفة.

◆ وتجدر الإشارة إلى أن الإصلاحات المالية والهيكلية في ظل برنامج الحكومة تهدف إلى خفض التكاليف

لزيادة مرونة سوق العمل وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ، كما أن هناك تعقيبات حادة تنطوي عليها بدائل

البرنامج الحكومي لهيكله الديون بسبب شبكة الروابط الاقتصادية والسياسية المتبادلة ومنها حيازة مجموعة كبيرة

ومتنوعة من مستثمري القطاع الخاص والكيانات العامة للسندات اليونانية ، كما ويهدف البرنامج إلى حماية

استقرار القطاع المالي في اليونان ومنع دخول القطاع المصرفي في فترة انكماش وهو ما يتوقع أن يؤثر على

مستوى الربحية وعلى الميزانيات العمومية لدى البنوك وذلك عن طريق توسيع شبكة الأمان الحالية لمعالجة

ضغوط الإعسار عن طريق إنشاء صندوق الاستقرار المالي¹.

ثانياً: حلول الاتحاد الأوروبي لأزمة اليونان

في ماي 2010 اتفق وزراء مالية الدول الأعضاء على خطة تهدف إلى حماية العملة الموحدة بمبلغ إجمالي

يقارب 750 مليار أورو، ومن جهة أخرى أعلن البنك المركزي الأوروبي عن برنامج استثنائي لإعادة شراء

ديون دول منطقة الأورو من الأسواق المالية، وركزت خطة الانقاذ الأوروبية على خلق آلية الاستقرار

الأوروبي تستند هذه الآلية إلى جانبين هما²:

✓ الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي (FESF): وهو عبارة عن مؤسسة منشأة وفق قواعد مؤسسة

تجارية في قانون لكسمبورغ، وفق عقد مبرم في 2010/06/07 بين 17 دولة عضو في منطقة الأورو

مخصص لتمويل هذه الدول بضمان الدول الأعضاء في منطقة الأورو بمبلغ إجمالي 440 مليار أورو، والهدف

من إنشاء الصندوق دعم الاستقرار في المنطقة بتقديم مساعدة مالية مؤقتة إلى الدول الأعضاء الواقعة تحت ثقل

الديون، نسبة مشاركة الدول في الصندوق تعتمد على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي، حيث تأتي

ألمانيا في المقدمة بنسبة 27% تليها فرنسا بنسبة 20% وإيطاليا بنسبة 18%، كما وافقت حكومات منطقة

الأورو على السماح للصندوق الأوروبي للاستقرار المالي بشراء الدين السيادي بخصم في السوق الثانوية،

وبتمويل عملية إعادة رسملة البنوك وتقديم خطوط ائتمان وقائية للبلدان الواقعة تحت الضغط في أسواق الدين.

✓ الآلية الأوروبية للاستقرار مالي (MEFS): تم إكمال الجهاز الحكومي بآلية مشتركة تدار من قبل

المجلس الأوروبي لحساب 27 دولة عضو، وفي 2010/05/09 تم إنشاء آلية استقرار مالي أوروبي (MEFS)

وتعتبر هذه الآلية مؤقتة وتكمل آلية المساعدة الموجودة لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة ويتيح

لدول الاتحاد الأوروبي مبلغ 60 مليار أورو كحد أقصى بضمان الميزانية المشتركة لمساعدة الدول التي تواجه

صعوبات مرتبطة بحوادث استثنائية خارجة عن السيطرة، يتم تعبئتها في أجل قصير جداً من قبل المجلس

¹ نشر صندوق النقد الدولي، "الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار 30 مليار يورو باستخدام إجراءات المسار السريع"، واشنطن، 9 ماي 2010،

ص3-4.

² عبد الكريم عبيدات وعلى بوعمامة، "مستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية"، الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية

زمن التكتلات"، الوادي (الجزائر)، 2012.

الفصل الثاني: _____ الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009)
الأوروبي للإقراض في الأسواق المالية، كما وتم تكملة الخطة الأوروبية بالتسهيلات الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي بقيمة 250 مليار أورو، إضافة إلى ذلك قام البنك المركزي الأوروبي لمواجهة أزمة الديون بما يلي:

- ✓ توفير قروض إضافية للبنوك التجارية إضافة إلى القروض العادية؛
 - ✓ تخفيض نوعية الضمانات المستعملة من قبل البنك المركزي الأوروبي على القروض من التصنيف A إلى تصنيف BBB؛
 - ✓ التدخل في سوق السندات تحت صيغة تكون آلية ب 60 مليار أورو، هذه السندات مضمونة بقروض عقارية أو ديون القطاع العام؛
 - ✓ إعادة شراء ديون اليونان وإيرلندا وإسبانيا من السوق الثانوية.
- وتجدر الإشارة إلى أن إنشاء الصندوق سيصاحب إجراءات صارمة لضمان انضباط ميزانيات الدول الأعضاء في الاتحاد حيث أقرت عقوبات جديدة على الدول التي يتجاوز عجزها سقف 3 بالمائة من الناتج الإجمالي الداخلي وهو ما يمثل ضوابط صارمة للوقاية من تكرار السيناريو اليوناني حيث هددت أزمة الديون اليونانية بجرف إسبانيا والبرتغال ودول أخرى، ما أثار الهلع بخصوص مستقبل العملة الأوروبية الموحدة المرشحة لتكون العملة الدولية البديلة¹، بحيث أن القروض السريعة التي قدمها الاتحاد الأوروبي تحت عنوان حزمة الإنقاذ المالية مقابل ذلك فرض على اليونان بأن تقوم بما يلي²:
- ✓ إعفاء 150000 شخص من موظفي القطاع العام من مناصبهم؛
 - ✓ خفض المرتبات عموماً والمرتب الأساسي ومعاشات التقاعد؛
 - ✓ رفع سن التقاعد؛
 - ✓ رفع ضريبة الدخل والضريبة على السلع؛
 - ✓ تحسين أداء جهاز التحصيل الضريبي؛
 - ✓ دمج أو حل العديد من مؤسسات القطاع العام بغرض خفض الإنفاق؛
 - ✓ خفض الإنفاق على التسلح.

ثالثاً: قمة العشرين

أعلن وزراء مالية دول العشرين أن دول منطقة اليورو تحتاج إلى ضخ مزيد من الأموال في صناديق الإنقاذ قبل أن تتمكن دول المجموعة من التدخل للمساعدة، وقال الوزراء بعد اجتماعهم في المكسيك 2012/02/26 إن ضخ المزيد من الأموال في صناديق الإنقاذ ضروري لتمكينهم من اتخاذ قرارهم بتوفير المزيد من الموارد التي يحتاجها صندوق النقد الدولي للمساعدة، بحيث كان زعماء منطقة اليورو في بداية فيفري 2012 أنشئوا صندوق إنقاذ بقيمة 500 مليار يورو أي ما يعادل 670 مليار دولار أمريكي، في حين أن الصين بعد اجتماع وزراء مجموعة العشرين رأت أن ضمان الانتعاش الاقتصادي العالمي واستقرار أسواق المال لابد وأن يمثل أولوية

¹ همام الشماع، "حقيقة أزمة الديون السيادية ليست كما تبدو من حيث حجمها"، <http://blogs.mubasherinfo/mode/677>، 2013/06/15.

² عبد اللطيف درويش، "تقارير: الأزمة المالية اليونانية... جذورها وتداعياتها"، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو 2012، ص5.

الفصل الثاني: الأزمات المالية وتداعياتها على الاتحاد الأوروبي (2008-2009) للمجموعة ودعت بكين في بيان نشر على موقع البنك المركزي الصيني إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة أزمة ديون منطقة اليورو وارتفاع أسعار النفط وتقلب تدفق رؤوس الأموال، وعلى صعيد آخر فقد صرح مسؤول بمجموعة العشرين أن المناقشات في اجتماع المكسيك كانت بناءة وارتكزت على خطط المستهلكين والمنتجين لضمان ألا يؤثر ارتفاع أسعار النفط على الانتعاش العالمي الهش، وأضاف أنه لم تجر محادثات بين وزراء مالية مجموعة 20 بشأن الاستعانة ببعض احتياطات النفط التي تحتفظ بها بلادهم في محاولة لإنهاء التكهانات حول أسعار النفط¹.

خلاصة الفصل الثاني:

نظرا للأهمية البالغة التي احتلها موضوع الأزمات المالية في البنية الرأسمالية خاصة في الآونة الأخيرة بحيث تعبر الأزمة المالية عن ذلك الخلل الذي قد ينجر عليه انهيار هياكل المنظومة الاقتصادية الوطنية وحداثة العالمية، وبالرغم من اكتساف الأزمة المالية لطابع الفجائية إلا أنها تمر بالعديد من المراحل بدءا بمرحلة النمو وصولا إلى مرحلة الانحصار والاختفاء، إلا أن كل أزمة لديها أسبابها وتدل عليها العديد من المؤشرات، فقد شهد العالم الرأسمالي العديد من الأزمات المالية والمصرفية وكان أشهرها وأشدّها حدة أزمة الكساد العالمي 1929 بحيث أن العالم لم يشهد لها مثيل حتى انفجار أزمة الرهن العقاري في عام 2008 والتي عصفت بالمنظومة الاقتصادية العالمية ككل، وما كان لهذه الأخيرة من بالغ الأثر على اقتصاديات العالم وخاصة دول الاتحاد الأوروبي فسعت كبريات الدول جاهدة لبحث الحلول الممكنة وبالرغم من ذلك فإن أكثر المتضررين كان عمالقة اقتصاديات العالم، فما كادت تنتهي أزمة الرهن العقاري حتى شهد العالم أزمة جديدة كانت كنتاج طبيعي لهذه الأخيرة ألا وهي أزمة اليونان التي أصبحت تهدد كيان أكبر عملاق في الاقتصاد العالمي والتي كادت تؤدي به لولا الإجراءات السريعة التي قام بإتباعها الاتحاد الأوروبي والسياسات التقشفية التي انتهجتها اليونان وبالرغم من ذلك فلم يسلم هذا الأخير من أثار هذه الأزمات، وعليه فقد ارتأينا تسليط الضوء من خلال فصلنا الموالي على تأثير هذه الأزمات المالية على واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

¹ BBC، "مجموعة العشرين تطالب دول اليورو بضخ مزيد من الا م وال في صناديق الإنقاذ قبل المساعدة"، http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2012/02/120226_g20_euroandchina.shtml، 2013/06/15.

تمهيد:

يكتسي قطاع التجارة الخارجية أهمية بالغة بالنسبة لمعظم اقتصاديات العالم عامة والاتحاد الأوروبي على وجه خصوص بحيث أنه يمثل حجر الأساس لقيام هذا الأخير، وكما هو معروف وفي ظل الأوضاع الحالية المتسمة بالاضطراب على مستوى الساحة الدولية والاتحاد الأوروبي على حد سواء، وما يمكن أن ينجر عن هذه الأوضاع من بالغ الأثر على المنظومة الاقتصادية بصفة عامة وعلى مستوى جميع القطاعات وخاصة القطاع التجارة الخارجية، ومن هذا المنطلق فقد ارتأينا تسليط الضوء من خلال دراستنا هذه على أثر الأزمات المالية (أزمة الرهن العقاري وأزمة اليونان) على قطاع التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، وبغية اعداد هذه الدراسة قمنا بالتركيز على النقاط الرئيسية التالية:

الفصل الثالث: التحليل واقع ومستقبل التجار الخارجية للاتحاد الأوروبي

➤ **المبحث الأول:** السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي.

➤ **المبحث الثاني:** تحليل لواقع التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (2002-2012).

➤ **المبحث الثالث:** دراسة بعض النماذج للمبادلات التجارية الخارجية للاتحاد الأوروبي

(2008-2012).

المبحث الأول: السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي

تمتعت الجماعة الأوروبية منذ تأسيسها بشخصية قانونية دولية مكنتها من ممارسة دور مستقل على الساحة الدولية غير أن هذا الدور طرأ عليه تحول كبير سواء من حيث طبيعته أو مضمونه، أو من حيث طريقة ممارسته والنهوض به، وقد تواكب هذا التحول مع تطور العملية التكاملية والاندماجية نفسها، فقد ظل الدور الخارجي للجماعة الأوروبية مقتصرًا إلى حد كبير، وعلى مدى سنوات طويلة نسبيًا، على إدارة العلاقات التجارية مع العالم ثم بدأ نطاق هذا الدور يتسع تدريجياً ويمتد ليشمل، إلى جانب إدارة العلاقات التجارية للجماعة، جوانب أخرى من العلاقة مع العلم الخارجي، إلى أن بدأت تظهر للاتحاد الأوروبي ملامح "سياسة خارجية" تحاول جاهدة أن تغطي معظم جوانب العلاقات الدولية¹، وكما سبق ذكره نجد أن فكرة التكامل التجاري تزامنت وارتبطت دائماً بمشروع أوروبا الموحدة، إذ تعتبر السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي أداة من أدوات فرض النفوذ وتعزيز مكانته الدولية وتعرف السياسة التجارية المشتركة للاتحاد الأوروبي على أنها: "مجموعة الآليات للتنسيق بين الإجراءات المجتمعية، والمنظمات الحكومية الدولية وبذلك تمكن المجموعة الأوروبية من السيطرة والتوفيق بين التزاماتها التجارية الخارجية والداخلية"²، فمنذ التوقيع على معاهدة روما في عام 1957 والتجارة تشكل تحدياً كبيراً للاتحاد الأوروبي، بحيث كانت السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي تسعى جاهدة إلى تحقيق التوازن بين فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الأوروبية وحماية السوق الداخلية³، ولكن قبيل مطلع عام 1994، كانت قد تحققت بعض الخطى الإيجابية في سبيل تنفيذ بنود معاهدة ماستريخت، والعمل على قيام السوق الأوروبية الموحدة ليبدأ عصر أوروبا الموحدة ومنها مايلي⁴:

- ✓ قامت بعض الدول بإلغاء الحواجز الجمركية بينها وبين بقية دول السوق؛
- ✓ سمحت دول المجموعة بالتنقل رعاياها فيما بينها دون الحاجة إلى الوقوف أمام مكاتب الهجرة أو الحصول على تأشيرات أو تصاريح؛
- ✓ سمحت دول المجموعة للشركات والمؤسسات المصرفية بأن تفتح لها فروعاً في أية دولة في هذه الدول دون ما حاجة إلى استخراج تصاريح أو أذون لممارسة أعمالها، كما لو أنها تمارس هذه الأعمال في الدولة التي تنتمي إليها أصلاً؛
- ✓ وضعت دول المجموعة مواصفات موحدة للسلع الاستهلاكية التي يجرى تداولها في مختلف أسواقها.

¹ حسن نافعة، *الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً*، طبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص399.

² Raplael Delpech et Jean-Marie Paugam, "La politique commerciale de l'Union Européenne", cairn, 2005, P:748.

³ Toute l'Europe, "La politique commerciale", www.touteurope.eu/fr/actions/economie/.../presentation.html, 25/11/2012.

⁴ حسين عمر، *الجات والخصخصة: الكباتات الاقتصادية الكبرى - التكاثر البشري والرفاهية-مشكلات اقتصادية معاصرة*، مرجع سابق، ص47-48.

الأوروبي

ولعل أهم مظهر للسياسات التجارية الموحدة للاتحاد الأوروبي هو أن الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى غير الأعضاء تتم بينها وبين السوق المشتركة باعتبارها وحدة تجارية، فمجلس الوزراء هو الذي يرخص بإجراءات المفاوضات، ويأذن للجنة التنفيذية بالقيام بها¹.

المطلب الأول: السياسة التجارية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

من بين الآليات الرئيسية التي اعتمدت عليها الجماعة الاقتصادية الأوروبية في الوصول إلى هدفها الجوهري نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية هو موضوع تنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء بهدف الوصول إلى سياسة موحدة في مواجهة العالم الخارجي، وفي الحقيقة الأمر فإن موضوع السياسة التجارية الموحدة يعد نتيجة منطقية لإقامة التعريفات الجمركية الموحدة التي تجعل الجماعة الأوروبية وحدة واحدة فيما يتعلق بعلاقاتها التجارية مع باقي العالم².

الفرع الأول: النظام الجمركي بين دول الاتحاد

نصت المادة (23) من اتفاقيات انشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية على ضرورة: "إلغاء التعريفات الجمركية وكل القيود الكمية المفروضة على الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء، وكذلك إلغاء كل الإجراءات التي يمكن أن يكون لها تأثير مماثل، وإنشاء تعريفات جمركية موحدة وسياسة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي"، بحيث أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية وسعت إطار الاتحاد الجمركي، ونقلته من النطاق القطاعي إلى النطاق العام ليشمل جميع السلع الصناعية والزراعية، وقد وضعت هذه الاتفاقية جدولاً زمنياً لانتهاء من إقامة الاتحاد الجمركي خلال مرحلة انتقالية تبدأ في 1 جانفي 1958 وتنتهي في 31 ديسمبر 1969، وتركت لكل دولة أن تحدد بنفسها معدل الخفض المتدرج للرسوم الجمركية أو للقيود الأخرى المفروضة على السلع وفقاً لأوضاعها وظروفها وقد حقق الاتحاد الجمركي نجاحاً هائلاً خلال فترة قصيرة نسبياً استفادة منه جميع الدول المشاركة فيه، وتجدر الإشارة إلى أن نجاح الجماعة الأوروبية في الاتفاق على تعريفات جمركية موحدة كانت له انعكاسات إيجابية بالغة الأهمية على طبيعة الجماعة، فقد ترتب على تبني لائحة جمركية موحدة تقليص صلاحيات الدول الأعضاء في رسم وتنفيذ السياسات التجارية، وأصبحت مؤسسات الجماعة الأوروبية، وليس الدول الأعضاء، هي المسؤولة عن القيادة المفاوضات التجارية مع العالم الخارجي³.

الفرع الثاني: القيود المادية والفنية

تعرف القيود المادية بأنها القيود الموجودة على الحدود بين الدول الأعضاء حيث ينقسم الاتحاد الأوروبي إلى مجموعة من الدول المختلفة، وتستخدم هذه القيود كأداة من أدوات الرقابة وكنمط من أنماط أداء الإجراءات

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية: من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص62.

² سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، مرجع سابق، ص174-175.

³ حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سابق، ص262-264.

الإدارية على الحدود، وترجع نشأة القيود المادية على السلع والمتمثلة في تنفيذ إجراءات المراجعة والضبط والرقابة لتحقيق أهداف من أهمها:

- ✓ جمع الاحصاءات التجارية؛
- ✓ تنفيذ القيود الكمية على الواردات؛
- ✓ حساب ضريبة القيمة المضافة وكافة الضرائب الأخرى على الصادرات والواردات؛
- ✓ تنظيم حركة الشحن والنقل بين الدول الأعضاء.

إذ أنه بالنسبة للسياسات التجارية فهناك بعض القيود المرتبطة بتطبيق نظام الحصص في ظل الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية المنسوجات الدولية، هذه القيود أبحاثها المادة 115 من معاهدة روما، وقد رفضت الدول الأعضاء تقييد حرية حركة أي سلعة طبقاً لهذه المادة، ويعتبر فشل أو غياب تطبيق سياسة مشتركة على المستوى الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد هو السبب الرئيسي في نشوء مثل هذا النوع من القيود، ولذلك فإن وجود سياسة تجارية مشتركة يعني ضرورة إلغاء كافة قوانين الحماية المحلية وكافة القيود المحلية على مستوى الاتحاد مع ضرورة وجود بعض أوجه الرقابة، وتأخذ اللجنة الأوروبية بوجهة النظر التي ترى أنه من غير المعقول الوصول إلى هدف إلغاء كافة الحصص المحلية والإقليمية بنهاية عام 1996، ومع ذلك فإنها ترى بأن هنالك بعض المشكلات التي يجب التغلب عليها.

إن إلغاء القيود المادية على الحدود لا يعني في حد ذاته خلق السوق الموحدة الحقيقية، حيث توجد مجموعة من القيود غير الظاهرة والتي تتمثل في القيود الفنية، وتتمثل هذه القيود في مجموعة القوانين تسنها البرلمانات للدول الأعضاء، وهي ملزمة حيث تتعلق بالموصفات الأساسية للسلع، والغرض منها غالباً هو خدمة الاهتمامات العامة حيث تتعلق بقواعد الصحة العامة، الأمان، حماية البيئة وحماية المستهلك، وهي اختيارية وليست إجبارية، ولكنها تستخدم غالباً كشرط لدخول السلعة إلى الدولة وتسويقها¹، ومن أجل قضاء الاتحاد الأوروبي على هذه المشكلة فقد قام بتبني سياسة الاعتراف المتبادل بحيث دعت هذه السياسة إلى أن الشركات التي تعمل أو المنتجات التي تنتج طبقاً لقوانين إحدى الدول الأعضاء كان يمكن أن تعامل على أنها خاضعة لقوانين أي بلد آخر عضو، فقد نقلت هذه السياسة مسؤولية تنسيق وانسجام اللوائح التجارية إلى الدول الأعضاء ذاتها، ومن ثم إذا كانت هناك صناعة في دولة عضو في الاتحاد تتمتع بميزة تنافسية على الصناعات في الدول الأعضاء الأخرى بسبب حالات تدعيم السعر أو الإعانات، فإن الدول الأخرى في EU يكون من حقها إما تبني سياسات مماثلة في تدعيم الأسعار والإعانات أو أن تخضع للميزة، ويثير مفهوم الاعتراف المتبادل بعض التهديدات للدول أعضاء الاتحاد، لأن القوة البشرية للسلطة اللائحية، في كل حكومة عضو تخفض إلى مستوى أقل دولة عضو، إذ أنه قبل عملية التوحيد الاقتصادي في EU، فإنه كان على السلع المنتجة في إحدى الدول الأعضاء والتي كانت تصدر إلى بلد عضو آخر أن تتطابق مع القوانين سلامة المنتج والبيئة في البلد المستورد

¹ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة: الكومبسا- مجموعة العمل 15- أوروبا الموحدة- المشاركة الأوروبية الإفرقية المتوسطة، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001، ص 127-134.

قبل دخولها، كانت هذه القوانين مختلفة تماما فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد، وبعد تكامل السوق بصورة تامة، تستطيع الدولة العضو أن تتفادى إلى حد ما قوانين سلامة المنتج والقوانين البيئية في الدول الأعضاء عن طريق إنتاج السلع في دول أخرى أعضاء، حيث قد لا تكون مثل هذه اللوائح بمثل التقييد والشدة الموجودة في هذه الدولة، وعليه فإن مفهوم الاعتراف المتبادل يطبق فقط على الدول الأعضاء، ومعنى ذلك أن السلع القادمة مباشرة من دول غير أعضاء، سوف يكون عليها أن تتطابق مع قوانين ولوائح أي بلد عضو في EU، للحصول على السماح بدخول ذلك البلد¹.

المطلب الثاني: السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي اتجاه الدول غير الأعضاء

تكونت السوق الأوروبية عام 1958 ثم تحولت إلى اتحاد أوروبي فيما بعد وقد خلق هذا التكتل وضعا جديدا يتمثل في إزالة كافة الحواجز الجمركية والقيود بين الدول الأعضاء في الكتلة كما سبق التطرق اليه، إضافة إلى ذلك فقد طبقت تعريف جمركية موحدة ومجموعة من القيود في مواجهة الدول الأخرى التي لم تنضم إلى المجموعة وبالتالي فقد أوجدت هذه المجموعة وضعا جديدا في التجارة الدولية يجمع بين الحرية المطلقة فيما بين الدول الأعضاء التكتل والقيود في مواجهة الدول خارج المجموعة، وفيما يلي التطرق إلى السياسة التجارية لهذه القوة العظمى اتجاه الدول غير الأعضاء².

الفرع الأول: السياسة الزراعية المشتركة

لم تخضع التجارة الزراعية في أوروبا للتكامل الاقتصادي بنفس السهولة التي تمت بها التجارة الصناعية إذ كانت أسعار المنتجات الزراعية في أوروبا مدعومة ببرامج قوية لدعم الأسعار وتمت حماية الانتاج المحلي من منافسة الواردات عن طريق أنظمة الجمارك والحصص، واختلفت تلك السياسات القومية عن بعضها البعض بشكل كبير ولقد كان هدف المجموعة الاقتصادية الأوروبية EEC بناء على اتفاقية روما هو الغاء العوائق أمام التجارة الزراعية بين الدول الأعضاء، واستبدال سياسات الدعم القومية بسياسة زراعية موحدة³، وفي يناير 1962 اتخذ مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة قرارات هامة بشأن هذه السياسة الزراعية تعتبر في حقيقة الأمر علامة بارزة ونقطة تحول كبيرة في حياة ومسيرة التكامل الاقتصادي لدول أوروبا الغربية، فبهذه القرارات اختفت صفة القومية التي اتصفت بها السياسات الزراعية للدول الأعضاء، واكتسبت صفة إقليمية جديدة تحت عنوان السياسة الزراعية المشتركة، وقد حددت هذه القرارات فترة سبع سنوات ونصف تبدأ من أول يناير 1962 كفترة انتقالية يتم فيها تنفيذ الخطوات المكونة للسياسة الزراعية المشتركة، إذ تركز هذه السياسة على القاعدتين التاليتين⁴:

¹ س. بي. راو، العولمة (الكونية) وأبعادها الإدارية، ترجمة: عبد الحكيم أحمد الخزامي، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، 2003، ص 328-330.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص 654.

³ جون هدسون ومارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض، 1983، ص 583-584.

⁴ سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص 180-181.

✓ تتعلق القاعدة الأولى بقضية المنتجات الزراعية لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي لديها فائض في سد حاجات دول الجماعة الأخرى من تلك المنتجات بحيث لا تستورد منتجات زراعية من خارج السوق المشتركة إلا في حالة عجز هذا الفائض عن الوفاء باحتياجات الدول الأعضاء؛

✓ أما القاعدة الثانية فهي خاصة بحالة التزام الجماعة الاقتصادية الأوروبية بتحمل عبء التكاليف التي تنشأ عن السياسة الزراعية المشتركة.

وبغية تطبيق هاتين القاعدتين فقد قام الاتحاد بتحديد أسعار زراعية مشتركة مرتفعة نسبياً، وبعدئذ يفرض رسوما جمركية على المنتجات الزراعية المستوردة من الخارج الاتحاد بحيث يجعل سعر هذه المنتجات المستوردة مساو دائماً للأسعار المرتفعة المقررة للاتحاد الأوروبي، وهذا ما يسمى رسوم الاستيراد المتغيرة، وقد أدى مستوى سعر الدعم الزراعي المرتفع إلى وجود فوائض زراعية ضخمة داخل الاتحاد الأوروبي، وتكبد نفقات تخزين مرتفعة وصادرات مدعومة إلى بقية العالم للتخلص من فائض الإنتاج، وعليه فقد كانت السياسة الزراعية مسئولية أيضاً عن بعض النزاعات التجارية الحادة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وفي دورة الأورغواي¹.

الفرع الثاني: اتفاقية لومي

وفقاً لاتفاقية لومي الموقعة في عام 1975 والتي تجدد كل 5 سنوات، فإنه تم عقد اتفاقية تجارية مع 68 دولة كانت مستعمرات بريطانية وفرنسية وبرتغالية وبلجيكية سابقة في إفريقيا والكاربيبي والأطلنطي، وتعرف هذه الأخيرة بالدول المشاركة وهي تحصل على معونات من الاتحاد الأوروبي بما يعادل 3 مليارات دولار سنوياً، بالإضافة إلى العديد من أشكال الدعم الفني، وتضمن تلك الدول السماح للمنتجات الصناعية بالدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية فهي لا تخضع للسياسة الزراعية الموحدة ولها تفضيل فيما يتعلق بالدخول إلى أسواق الاتحاد، أما فيما يتعلق بقواعد المنشأ والتي تنظم حرية الدخول لأسواق الاتحاد الأوروبي فقد تم تحريرها لهذه الدول باعتبار أن الـ 68 دولة تمثل وحدة مصدرة واحدة، مما يعني أن جميع العمليات يمكن أن تتم في عدد من الدول، وتظل مؤهلة للدخول إلى أسواق الاتحاد بدون تعريف جمركية، وبالإضافة إلى هذا، فإن الاتفاقية تتضمن تحقيق الاستقرار لعائدات الصادرات في تلك الدول والتي تعرف STABEX فهي تضمن تحويلًا نقدياً لتلك الدول المصدرة للمنتجات الأولية للاتحاد الأوروبي، إذا ما انخفضت إيرادات صادراتها عن متوسطها للسنوات الأربع السابقة، وترتيبات خاصة لتحقيق الاستقرار في الأسواق للحوم والأرز والسكر والموز، وتمثل تلك السلع أهمية قصوى للدول المشاركة²، إلا أنه بعد عقد اتفاق بروكسل الذي تم التوقيع عليه في 9 ديسمبر 1999 بين دول الاتحاد الأوروبي 15 الأعضاء ودول مجموعة إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، والتي بلغ عدد أعضائها 71 دولة موزعة كالتالي: 15 دولة من

¹ كامل البكري، الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل، مرجع سابق، ص 176-177.

² مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ترجمة: محمد إبراهيم منصور وعلي مشعود عطية، دار المريخ، الرياض (المملكة العربية السعودية)، 2007، ص 181-182.

منطقة الكاريبي، 5 دول من المحيط الهادي، 48 دولة من القارة الإفريقية، ولقد حل اتفاق بروكسل محل اتفاقية لومي الرابعة عام 1995 لتنتهي في 29 فبراير 2000، وقد كان يرمي اتفاق بروكسل إلى تحرير التجارة الإقليمية الأوروبية- الإفريقية، فلقد رسم الطريق لإقامة منطقة التجارة الحرة بين القارتين، حيث أنه من المقرر أن يبدأ الطرفان ترتيبات تحرير التجارة في عام 2001، بحيث تدخل هذه المنطقة حيز التنفيذ قبل عام 2008، مع السماح في مجالات معينة بفترة انتقالية تصل إلى 12 سنة¹.

الفرع الثالث: الشراكة الأورو متوسطية

شهد النصف الأول من تسعينات القرن 20 تحركات من جانب الدول الرأسمالية الكبرى لإعادة تنسيق العلاقات الدولية، وقادت (و.م.أ) جهودا لإرساء قواعد النظام العالمي الجديد، كما توجهت دول الاتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياستها تجاه دول الجوار المطلقة على شرق وجنوب المتوسط، وكانت بدايات هذا التوجه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في جوان 1992 الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن والاستقرار في تلك المناطق، وقد دعا المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه الذي عقد في كور فرو باليونان في جويلية 1994 للجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية للسياسة الأورو متوسطية وقد أقرت هذه الورقة في القمة الأوروبية التي عقدت في ايس بألمانيا خلال ديسمبر 1994²، ثم جاء انعقاد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورو متوسطية خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 28 نوفمبر 1995 وقد انعقد هذا اجتماع في مدينة برشلونة الإسبانية وقد ضم هذا الاجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، وعددها كان يومئذ 15 دولة، 12 دولة متوسطية منها 8 دول عربية هي: تونس، الجزائر، المغرب، مصر، لبنان، السلطة الفلسطينية، الأردن وسوريا، وتم إبعاد ليبيا لاعتبارات سياسية محضة على الرغم من كونها دولة متوسطية في حين تم قبول الأردن مع أنها دولة غير متوسطية، بالإضافة إلى هذه الدول المذكورة آنفا هناك أربع دول ساهمت في إنشاء اتفاقية برشلونة وهي: تركيا، إسرائيل، قبرص ومالطا، وقد أرسى هذا اللقاء قواعد للتعامل بين الجانبين³، وتمثل هذه الشراكة خيارا استراتيجيا أساسيا لجميع أطرافها وليس مجرد تجمع ظرفي لتعظيم المنافع أو درء الأضرار، وهناك مجموعة عوامل دفعت إلى هذا المشروع، منها التوجه العالمي نحو مزيد من الاندماج والتكامل الاقتصادي، فضلا عن بناء منطقة آمنة ومستقرة لشعوب ضفتي المتوسط، كما أن التجمع المتوسطي يصنف ضمن إرهاصات بناء النظام العالمي الجديد، وشدد المشاركون في المؤتمر الأورومتوسطي في برشلونة على الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط وأصروا على إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا، يركز على تعاون شامل تماشيا مع مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات أساسها الجوار والتاريخ، إدراكا منهم بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، تشكل تحديات مشتركة

¹ سامي عفيفي حاتم، *التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق*، مرجع سابق، ص 347-349.

² الجوزي جميلة، "التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 05، 2008، ص 37.

³ صالح فلاحي، "الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو متوسطية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة"، *الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

تتطلب حلا شاملا ومنسقا، من أجل تحقيق ذلك قرروا خلق إطارا متعدد الأطراف ودائم لعلاقاتهم، يرتكز على روح المشاركة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين، وتعمل الشراكة الأوروبية ومتوسطة من خلال¹:
✓ **التعاون الثنائي**: ويقوم الاتحاد الأوروبي بعدد من الأنشطة الثنائية مع كل بلد وتتمثل أهم هذه الأنشطة في اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطة التي يتفاوض الاتحاد الأوروبي مع كل من الشركاء المتوسطيين على حده، وقد تختلف الاتفاقيات من دولة متوسطة شريكة إلى أخرى.

✓ **التعاون الإقليمي**: ويتناول مسائل سياسية واقتصادية وثقافية مثل الصناعة والطاقة والبيئة والتمويل والزراعة التي لها أهميتها لكثير من الشركاء المتوسطيين، ويعد هذا التعاون الإقليمي أحد العناصر التي توفر الدعم للإجراءات الثنائية التي يجري اتخاذها في إطار اتفاقيات الشراكة ومكملا لها في الوقت نفسه.
أما فيما يخص مجال التجارة فإن الاتحاد الأوروبي قام بإنشاء نظام المعاملة التفضيلية للدول النامية في عام 1971 والذي ينص على معاملة الواردات من السلع المصنعة ونصف المصنعة من الدول النامية معاملة مميزة أي يفرض عليها رسوم جمركية منخفضة نسبيا إلا أن هذا النظام كان له أثرا إيجابيا محدودا على صادرات الدول النامية السبب في ذلك يرجع إلى استبعاد العديد من المنتجات الصناعية التي تصدرها الدول النامية مثل المنسوجات، الصلب، الأجهزة الإلكترونية، الأحذية، إلى جانب استبعاد المنتجات الزراعية، ونتيجة لذلك فإن هذه المعاملة التفضيلية المزعومة لم ترقى إلى مستوى المعاملة التفضيلية للمستعمرات السابقة مما أدى إلى تحول تجارة الاتحاد من الدول النامية إلى دول المستعمرات، ومما لاشك فيه أن جولة الأوروغواي الأخيرة قد توصلت إلى وضع جدول زمني لإزالة القيود الكمية والتعريفات الجمركية بصورة تدريجية، على صادرات الدول النامية إلى الاتحاد الأوروبي وهو الأمر الذي يعد خطوة إيجابية بالنسبة للدول النامية²، بمعنى أنه تضمنت هذه الاتفاقيات فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الصناعية وبعض التفضيلات في المنتجات الزراعية لكافة الدول المتوسطة باستثناء تركيا وإسرائيل اللتين تضمنت الاتفاقيات الخاصة بهما التزامهما بالفتح الكامل لأسواقهما أمام المنتجات الأوروبية نظرا لتقدمهما الاقتصادي النسبي، بحيث شهد عام 1996 نشاطا ملحوظا على الصعيد الاجتماعي واللقاءات التي تمت في القطاعات الاقتصادية والتجارية التي تشملها بنود الشق الاقتصادي من إعلان برشلونة حيث عقدت الدول 27 الأعضاء ما يقرب من 30 اجتماعا في هذه القطاعات، باتجاه الهدف الذي تم وضعه للتو صر إلى منطقة للتجارة الحرة بين الدول المتوسطة المشاركة بحلول عام 2010، إلا أنه بالرغم من كثرة عدد وكثافة الاجتماعات التي عقدت، لا يزال الطريق طويلا قبل التوصل إلى الأرضية المناسبة لتحقيق هذا الهدف، حيث لا يكفي لتحقيقه الربط ميكانيكيا بين عدة اتفاقيات ثنائية على المستوى الرأسي بين الاتحاد الأوروبي من ناحية وباقي الدول المتوسطة الجنوبية من ناحية أخرى، بل يلزم لتحقيق ذلك العمل وبنفس الاهتمام على المستوى الأفقي أيضا من خلال التعامل مع متطلبات تحقيق المشاركة الجماعية

¹ أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط: إعلان برشلونة نموذجا"، دراسات دولية، العدد: 39، ص 86-

.87

² محمود يونس، اقتصاديات دولية، مرجع سابق، ص 150.

للدول المتوسطة، وما يعنيه ذلك من ضرورة توافر التوافق والانسجام في الأطر والنظم واللوائح بدرجة تكفي لتحقيق هذا التكامل، وهو الأمر الذي لا يزال أمامه شوط كبير قبل تحقيقه¹.

الفرع الرابع: السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية

تعود المحاولة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين القوتين في شكل إقامة منطقة تجارة حرة عبر الأطلنطي إلى دراسة أعدها المفوض التجاري ليون بريتان نهاية أبريل 1995، وردا على هذه الدراسة صرح المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية اثناء تواجده بالعاصمة الاسبانية مدريد بأن ما يعرضه المفوض المفوض الأوروبي من أفكار جدير بالدراسة والاهتمام مشيرا إلى إمكانية أن يكون الهدف بعيد الأمد هو تحقيق التكامل بين اقتصاديات أمريكا الشمالية والقارة الأوروبية بصورة تتسجم مع أحكام منظمة التجارة العالمية، وقد تمت ترجمتها إلى أفعال ومبادرات في 3 ديسمبر 1995، حيث تم الاتفاق على إجراء دراسة مشتركة بغية تسهيل التجارة في السلع والخدمات، ومزيد من تقليص وإلغاء القيود غير التعريفية وبناء ثقة متبادلة من خلال العمل على حل المنازعات الثنائية، والتوصل إلى اتفاقية للاعتراف المتبادل لتقييم التوافق لبعض القطاعات في أسرع وقت ممكن، واستمرار التعاون في مجالات صحة الحيوان والنبات من خلال اتفاقية إيطارية، وتم الاتفاق أيضا على زيادة تغطية المشتريات الحكومية، فضلا عن استمرار في مناقشة موضوعات الملكية الفكرية، واقتراح بإدراج تكنولوجيا المعلومات تحت اتفاق المشتريات الحكومية، فضلا عن الاستمرار في مناقشة موضوعات الملكية الفكرية وتوسيع الحوار حول تحرير الخدمات المالية والعمل على توقيع اتفاقية بنهاية 1996، للتعاون الجمركي والمساعدة المشتركة وكذلك توسيع حوار مجتمع المعلومات، وتبادل المعلومات حول الأبحاث ومناقشة النواحي التنظيمية، ومن خلال السياسة التجارية الجديدة للاتحاد الأوروبي تم إنشاء المجلس الاقتصادي عبر الأطلنطي في 2007 (TEC) من طرف المستشار الألمانية ميركل ورئيس الأمريكي بوش ورئيس المفوضية باروسو، وهو الهيئة السياسية التي تشرف وتعمق التكامل الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ويهدف إلى تحقيق مزيد من التماسك بين تنظيمات الاتحاد والولايات المتحدة لتحسين شروط العمل ومعالجة القيود غير الجمركية على التجارة والاستثمار، إضافة إلى مناقشة القضايا الاقتصادية والاستراتيجية مع الدول العالم الثالث، والهدف النهائي هو خلق سوق متكاملة عبر الأطلنطي².

الفرع الخامس: الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية

شهدت السنوات الأخيرة توسعا في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية ويعبر إطار التعاون بين الطرفين هو ما وضعه الاتفاقيات الثنائية مع كل من المكسيك، الأرجنتين، البرازيل، وأوروغواي، وعلى الرغم من عدم تضمين هذه الاتفاقيات لتخفيضات في التعريفات الجمركية فقد احتوت على كافة آليات تنمية وتنويع التجارة بين الطرفين، وعلى الرغم من زيادة مساهمة صادرات دول أمريكا اللاتينية إلى 16% من

¹ أسامة المجذوب، *العولمة والإقليمية*، مرجع سابق، ص 65.

² خضراوي حفيظة، " السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي وأثرها على الدول النامية: حالة الجزائر "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر، 2010/2011، ص 100-102.

الأوروبي

إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الدول النامية، فإنها مازالت تشكل حوالي نصف واردات الاتحاد الأوروبي من السلع الزراعية والمنتجات الغذائية، أما المنتجات الصناعية فتتكون من السلع نصف المصنعة والسلع الصناعية البسيطة، ويتكون هيكل صادرات دول أمريكا اللاتينية من المنتجات الزراعية للمناطق المعتدلة والاستوائية والمعادن (النحاس، الحديد، والرصاص) وتشكل صادرات زيت فول الصويا والزيوت من كل البرازيل، باوروغواي، الأرجنتين كافة واردات الاتحاد الأوروبي من هذا المنتج بالمثل تشكل صادرات البرازيل وكولمبيا نسبة عالية من واردات الاتحاد الأوروبي من هذا المنتج بالمثل تشكل صادرات البرازيل وكولمبيا نسبة عالية من واردات الاتحاد الأوروبي من القهوة الخضراء، وتأتي نصف واردات الموز للاتحاد الأوروبي من كل من إكوادور، كوستاريكا، وبنما¹.

الفرع السادس: القيود غير الجمركية للاتحاد الأوروبي تجاه الدول الأخرى

وتتضمن هذه الرسوم مايلي²:

أولاً: دعم الصادرات:

يتبع الاتحاد الأوروبي دعم الصادرات وفق اسلوبين غير مباشرين وهما:

✓ قرض المشتري الأجنبي: حيث يمنح للمشتري الأجنبي قرضاً بسعر فائدة أقل من السعر السائد في السوق لتمويل مشتريات من الاتحاد الأوروبي وخاصة منها المعدات الرأس المالية مثل: الطائرات، وقيمة الدعم تتمثل في الفرق بين سعري الفائدة.

✓ منح البحث والتطوير: يقدم الاتحاد الأوروبي منح لدعم البحث والتطوير لمنتجيه خاصة في المنتجات عالية التكنولوجيا، وذلك لتخفيف التكاليف والاستفادة من وفورات الحجم.

ثانياً: القيود الطوعية على الصادرات:

وهي اتفاقية ثنائية بين الاتحاد ودولة غير عضو فيه، حيث تقوم الدولة المصدرة بوضع حد لصادراتها طوعاً، تحت ضغط المنتجين الأوروبيين في تلك الدولة لتحسين الوضع التنافسي لتلك المنتجات، والدافع الأساسي هو خوف المصدر من التعرض إلى فرض حصص على منتجاته من الدول المستوردة.

ثالثاً: رسوم مكافحة الإغراق:

يميل الاتحاد الأوروبي إلى الإغراق المستمر خاصة في المنتجات الزراعية، وقد شكل هذا الموضوع نزاعاً حاداً بين الاتحاد و(و.م.أ) في جولة الأوروغواي وحتى خلال المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة، ويتم كل منها الآخر بالإغراق ويتم فرض رسوم مكافحة الإغراق من كليهما.

رابعاً: معايير الصحة والبيئة والسلامة:

¹ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة: الكومبسا، مجموعة الع — 15، أوروبا الموحدة المشاركة الأوروبية الإفريقية المتوسطة، مرجع سابق، 185-186.

² حدة طويل، " الإقليمية الاقتصادية الدولية بين الحمائية والتحرير التجاري الدولي في ظل النظام التجاري الدولي الجديد دراسة تحليلية للاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق، ص 161-162.

الأوروبي

يفرض الاتحاد الأوروبي معايير معينة على المنتجات الواردة إليه من خارج دول الاتحاد الأوروبي تتعلق بحماية صحة وملائمة المواطنين، ولكن تحمل في طياتها قيود ممانعة لدخول الأسواق الأوروبية مثل: قيود استيراد السيارات التي تستخدم وقود الديزل بحجة حماية من التلوث، وحظر دخول منتجات الحلبه المصرية أسواق الاتحاد الأوروبي بدعوى نقلها بكتيريا "إي كولاي".

المبحث الثاني: تحليل لواقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي كأكبر قوة تجارية في العالم بحيث يساهم بأكثر من 17% من اجمالي الواردات والصادرات في العالم مقارنة بـ 15% للـ و.م.أ و 9% للصين، وقد ساهمت إزالة الحواجز أمام التجارة داخل الاتحاد الأوروبي بازدهارها وتعزيز التزامها في تطوير التجارة العالمية وقد لعب الاتحاد الأوروبي دورا مركزيا في المفاوضات متعددة الأطراف حول موضوع تحرير التجارة العالمية وخاصة في الجولات التالية: جولة كيندي وطوكيو والأوروغواي والدورة المنعقدة بالدوحة، وبناء عليه فقد انخفض متوسط التعريفه الجمركية على الواردات الصناعية في الاتحاد الأوروبي إلى 4% فاعتبرت واحدة من أدنى المعدلات في العالم، إذ أنه ومن الملاحظ أن السياسة التجارية المشتركة آخذة في التغيير اقتصر في البداية على التجارة في السلع والدفاع، ثم بدأت بالتوسع التدريجي في الزراعة والخدمات والملكية والمشتريات الحكومية والاستثمار والقضايا

المشتركة بين عدة قطاعات (التمية-البيئة...) ¹، وبالرغم من مكانة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي إلا أنه شهد عقب أزمة الرهن العقاري وأزمة الديون السيادية التي عصفت به العديد من الآثار التي كان أهمها انخفاض الناتج متبوعا بانخفاض الطلب المحلي وخصوصا الاستثمار مقترنا بتقلص التجارة داخل منطقة اليورو نظرا لشدة تكاملها مع تباين الضرر على فرادى الاقتصاديات حسب ما كان لدى كل منها من اختلالات قبل وقوع الأزمة ²، وفيما يلي دراسة مفصلة لواقع ومستقبل التجارة الخارجية والبيئية للاتحاد الأوروبي قبل الأزمات وبعد الأزمات التي ضربت المنظومة الرأسمالية خلال الفترة 2002-2012.

المطلب الأول: المبادلات التجارية الخارجية للاتحاد الأوروبي

شهد العالم الرأسمالي في الآونة الأخيرة العديد من الاختلالات التي كان لها بالغ الأثر على مختلف الأصعدة منها التجارة الخارجية ويمكن حصر أهم آثار الأزمة على الجانب التجاري وفقا لدراسة أجراها صندوق النقد الدولي في الصور التالية ³:

- ✓ تتخفف الواردات انخفاضا حادا في أعقاب الأزمات بواقع 16% في المتوسط ويستمر هذا الانخفاض قائما، حيث تظل الواردات دون المستوى العادي حتى المدى المتوسط؛
- ✓ لا تصاب صادرات اقتصاديات الأزمة بنفس قدر الضرر، إذ تسجل انخفاضا ضئيلا أو تدريجيا بحيث تصل في المدى المتوسط إلى أقل من مستواها المتوقع في غياب الأزمات بحوالي 8% في المتوسط؛
- ✓ انخفاض الناتج الذي يعتبر كأهم عامل مسؤول عن تراجع الواردات في المستوى القريب والمتوسط كما ويعزى انخفاض الواردات إلى عوامل أخرى نذكر منها: ضعف انتعاش الواردات بسبب سوء الأوضاع الائتمانية لاسيما في المدى المتوسط، أما في المدى القريب فترتبط خسائر الواردات في فترة بعد الأزمة إلى انخفاض الطلب بصورة أساسية على المنتجات التي تساهم في التجارة بنسبة أكبر من مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي؛
- ✓ كما وتؤثر الأوضاع والسياسات القائمة قبل الأزمة وبعدها في سلوك التجارة عقب الأزمات فغالبا ما ترتفع خسائر الواردات في الاقتصاديات التي تدخل الأزمة وهي تعاني من ضعف نسبي في أوضاع حساباتها الجارية وهو ما يؤدي إلى تفاقم الاختلالات الخارجية بعد الأزمات، فيزداد وضع الواردات سوءا خاصة إذا كانت الأزمة مصحوبة بانخفاض قيمة العملة وتقلب سعر الصرف وضعف نسبي للأوضاع الائتمانية وتساعد النزعة الحمائية.

الفرع الأول: لمحة حول التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي

¹ République Française: "liberté- égalité- fraternité", "Politique commerciale extérieure de l'Union européenne", www.vie-publiaue.fr/.../Union-européenne/.../politique.../quelle-est-..., 15/05/2013.

² صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي: الحفاظ على التعافي"، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، 2009، ص75.

³ صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، 2010، ص127.

يعتبر الاتحاد الأوروبي كأكبر كيان تجاري في العالم حتى ولو تم خصم المعاملات التجارية الداخلية إذ أن تجارة الاتحاد الأوروبي تجاوزت تجارة الصين والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي وقد حقق الاتحاد الأوروبي هذه المكانة جراء جولات متعاقبة من التوسعات والتحرير التدريجي للتجارة¹، وفيما يلي سنقوم بإلقاء لمحة حول التجارة الخارجية لهذا الأخير وذلك بالتعرف على التركيبة السلعية لتجارته وتوزيع الجغرافي لها.

أولاً: التركيبة السلعية لتجارة الاتحاد الأوروبي (2006-2011)

سنقوم فيما دراسة لهيكل صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي وتطور التركيبة السلعية لهذا الأخير (2006-2011) كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول(13): يوضح التركيبة السلعية لصادرات وواردات الاتحاد الأوروبي(2006-2011)

الوحدة: 1000 مليون يورو

2011	2010	2009	2008	2007	2006	الصادرات
3044.7	2666.8	2164.3	2592.2	2459	2295.6	المجموع
233.7	190.6	147.3	183.8	158.2	145.5	مواد أولية
88.9	76.4	62.8	68.4	62.0	57.9	غذاء ومشروبات
44.8	37.9	27.8	32.1	30.3	28.5	مواد الخام
100.0	76.2	56.7	83.3	65.9	59.0	الطاقة
1257.0	1119.5	917.9	1090.9	1057.9	988.3	سلع مصنعة
253.1	235.3	196.4	198.8	197.9	184.6	مواد كيميائية
649.6	572.6	461.7	575.0	549.8	509.6	آلات ومركبات
354.3	311.7	259.8	317.1	310.2	294.2	سلع أخرى مصنعة
63.3	46.6	33.9	42.8	26.8	28.0	سلع غير مصنفة
2011	2010	2009	2008	2007	2006	الواردات
3372.3	3012	1233.1	1582.9	2859.3	2697.9	المجموع
665.3	535.1	419.0	614.1	482.5	470.7	مواد أولية
91.1	80.7	73.8	80.8	75.6	67.9	غذاء ومشروبات
85.6	71.1	47.5	75.6	70.4	63.2	مواد الخام
488.6	383.2	297.7	457.8	336.5	339.6	الطاقة
993.3	946.1	761.3	925.0	931.8	863.3	سلع مصنعة
153.2	137.4	112.5	124.3	120.7	109.2	مواد كيميائية
441.0	446.3	352.4	425.4	428.4	412.5	آلات ومركبات
399.2	362.4	296.4	375.3	382.7	341.6	سلع أخرى مصنعة
55.0	49.7	52.8	43.8	30.7	29.9	سلع غير مصنفة

¹ European commission and Parliament, "A modern trade policy for the european Union", the EU Trade Policy Study Group, January 2010, P: 4.

2011	2010	2009	2008	2007	2006	م.التجاري
327.4 -	345.3 -	248.9 -	529.9 -	400.3 -	492.2 -	المجموع
431.6 -	344.5 -	271.7 -	430.4 -	324.4 -	325.2 -	مواد أولية
2.2 -	4.3 -	11.0 -	12.4 -	13.6 -	100 -	غذاء ومشروبات
40.7 -	33.3 -	19.7 -	43.5 -	40.1 -	34.7 -	مواد الخام
388.6 -	307.0 -	240.9 -	374.4 -	270.6 -	280.5 -	الطاقة
263.7	173.4	156.6	165.9	126.1	125.0	سلع مصنعة
99.9	97.8	83.9	74.5	77.2	75.3	مواد كيميائية
208.7	126.3	109.3	149.6	121.4	97.1	آلات ومركبات
44.9 -	50.7 -	36.6 -	58.2 -	72.5 -	47.4 -	سلع أخرى مصنعة
8.3	3.0 -	18.8 -	1.0 -	3.8 -	1.8 -	سلع غير مصنفة

Source: Eurostat, "International trade and foreign direct investment", publication office of the european union, Luxembourg, 2013, P:17.

من خلال الجدول (14) نلاحظ أن أغلبية صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي من السلع المصنعة التي شكلت نسبة 80% من صادرات الاتحاد الأوروبي لعام 2011 و60% من وارداته، أما الآلات والمركبات فقد شكلت ما مقداره 42% في حين مثلت السلع المصنعة الأخرى ما نسبته 23% والمنتجات الكيماوية 16% والمواد الأولية 15% من إجمالي الصادرات، والطاقة فقد كان لها نسبة معتبرة فمثلت ما مقداره 43%، بينما شكل الغذاء والشراب ما نسبته 38%، إلا أنه ومن الملاحظ في الجدول أعلاه انخفاض قيمة الصادرات والواردات بصفة عامة في عام 2009 ويعود ذلك نتيجة تداعيات آثار أزمة الرهن العقاري وكذا نتيجة للأزمة التي شهدتها الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات الاتحاد الأوروبي

تلعب التجارة دوراً هاماً في تطوير الاتحاد الأوروبي فيعتبر كأول قوة تجارية عالمية بحيث يساهم بما مقداره 20% من إجمالي الصادرات والواردات العالمية وقد ساعده في ذلك قوته الصناعية والمالية والزراعية وعلاقاته الخارجية وفيما يلي أهم المناطق التجارية الشريكة للاتحاد الأوروبي:

جدول (14): يوضح التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات الاتحاد الأوروبي (2009-2000)

الفصل الثالث: تحليل لواقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد

الأوروبي

الوحدة: مليار يورو

2009		2000		الصادرات
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	الدول
18.7%	204.7	28%	283.2	و.م.أ.
7.5%	81.6	3%	25.8	الصين
8.1%	88.2	8.5%	72.5	سويسرا
6%	65.4	2.7%	22.7	روسيا
4%	43.7	3.8%	31.9	تركيا
3.3%	35.9	5.4%	45.4	اليابان
3.4%	37.4	3.1%	26.4	النرويج
2.5%	27.5	1.6%	13.6	الهند
2%	21.5	2%	16.8	البرازيل
2%	21.5	2%	16.7	كوريا الجنوبية
2%	22.4	2.5%	21.1	كندا
100%	1094.4	100%	849.7	بقية العالم
2009		2000		الواردات
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	الدول
17.9%	214.7	7.5%	74.6	الصين
11.4%	159.5	20.8%	206.2	و.م.أ.
10.4%	115.2	6.4%	63.7	روسيا
5.6%	73.7	6.3%	62.5	سويسرا
5.3%	68.5	4.8%	47.1	النرويج
4.3%	55.8	9.3%	92	اليابان
2.8%	36	1.9%	18.7	تركيا
2.6%	32	2.7%	26.9	كوريا الجنوبية
2.2%	25.4	1.3%	12.8	الهند
2.2%	25.6	1.9%	18.6	البرازيل
1.3%	17.7	1.9%	18.9	كندا
100%	1291.7	100%	992.6	بقية العالم
2009		2000		الميزان التجاري
133.1 -		48.8 -		الصين
45.2 +		77 +		و.م.أ.
49.7 -		41 -		روسيا
14.5 +		9.9 +		سويسرا

الفصل الثالث: تحليل لواقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد

الأوروبي

31.1 -	20.7 -	النرويج
19.8 -	46.6 -	اليابان
7.6 +	13.1 +	تركيا
10.5 -	10.2 -	كوريا الجنوبية
2.1 +	0.8 +	الهند
4.1 -	1.8 -	البرازيل
4.6 +	2.1 +	كندا
197.3 -	142.9 -	بقية العالم

Source: Parlement européen, "L'union européenne, Puissance commerciale", Fiches technique sur l'union européenne, 2013, P: 3-4.

جدول (15): يوضح التبادل التجاري للاتحاد الأوروبي حسب المناطق الاقتصادية خلال (2009-2000)

الوحدة: مليار يورو

مستوى التغير 2009/2000 (%)		2009		2000		البلد أو المنطقة
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
%22.7-	%14-	159.5	204.7	206.2	238.2	و.م.أ.
%85.6+	%43+	41.6	56.5	22.4	39.5	البلدان المرشحة للانضمام لـ <i>l'UE</i>
%29.6+	%26.1+	145.5	128.1	112.3	101.6	الإفنتا
%20.4+	%41.8+	53.7	57.3	44.6	40.4	دول <i>ACP</i> *
%19.7+	%103.7+	93.6	106.7	78.2	52.3	الايوبك
%39+	%45.5+	116.9	149.5	84.1	102.8	<i>MEDA</i> **
%10-	%19.9+	67.8	50.2	75.3	41.8	الاسيان
%38.8+	%14.2+	71.1	63.5	51.2	55.6	امريكا اللاتينية
101.8+	%82.8-	11.1	25.4	5.6	148	<i>PECO</i> ***
%12-	%6.3+	102.7	88.8	116.6	83.6	<i>EDA</i> ****
%90+	%184.5+	145	95.1	76.2	33.4	<i>CEI</i> *****
%187.8+	%215.6+	214.7	81.6	74.6	25.8	الصين (عدى هونغ كونغ)
%39.4-	%21-	55.8	35.9	92	45.4	اليابان

Source: Parlement européen, "L'union européenne, Puissance commerciale", Op.cite, P:5.

* الشراكة الأوروبية مع دول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي (*ACP*): يعتمد المحور المركزي لسياسة التنمية في الاتحاد الأوروبي على اتفاقية كوتونو (*Cotonou Agreement*) التي تربطه بدول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادي وتعتبر هذه الاتفاقية الأكثر شمولية وطموحا بين الدول المتطورة والنامية وجاءت هذه الاتفاقية بعد اتفاقية "لومي".

** *MEDA*: دول جنوب وشرق المتوسط.

*** *PECO*: وتتمثل في كل أوروبا الوسطى والشرقية باستثناء الدول الأعضاء الجديدة من عام 2007.

**** *EDA*: الاقتصاديات الحيوية الآسيوية (كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، ماليزيا، سنغافورة، تايوان، تايلاند).

***** *CEI*: رابطة الدول المستقلة الاتحاد السوفياتي سابقا.

من خلال الجدولين (14) و (15) يتضح لنا أنه في عام 2009 شكلت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى و.م.أ أكثر من 18% من إجمالي التجارة في الاتحاد الأوروبي وبالرغم من أن و.م.أ لا تزال تمثل أكبر العملاء في الاتحاد الأوروبي إلا أن الصين تفوقت عليها بحيث أنه خلال الفترة (2000-2009) انتقلت الصين من المركز الثالث إلى المركز الأول ضمن البلدان المستوردة للاتحاد الأوروبي، وارتفعت صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي وفي نفس الوقت انخفض ترتيب اليابان من المرتبة الثانية إلى المرتبة السادسة بعد كل من الصين و (و.م.أ) وروسيا والنرويج إلا أن روسيا سجلت تقدماً من المركز الرابع إلى المركز الثالث، كما وتميزت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى المناطق الاقتصادية الرئيسية تميزت بما يلي¹:

✓ انخفاض صادرات الاتحاد الأوروبي إلى و.م.أ واليابان؛

✓ فنور مع أمريكا اللاتينية والآسيان والاقتصادات الآسيوية الحيوية والمتمثلة في (هونغ كونغ، ماليزيا، سنغافورة، تايوان، تايلاند)؛

✓ نمو قوي مع الصين رابطة الدول المستقلة (دول الاتحاد السوفياتي السابق)، ودول الأوبك والدول المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي (مقدونيا وتركيا وكروانيا).

وعلى الرغم من هذا التقدم باستثناء و.م.أ والدول المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، فإن الميزان التجاري الأوروبي لا يزال سالباً مع أكثر المناطق الاقتصادية وخاصة مع رابطة التجارة الحرة الأوروبية والآسيان وأمريكا اللاتينية والاقتصادات الآسيوية (كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، ماليزيا، سنغافورة، تايوان، تايلاند) والاتحاد السوفياتي سابقاً والصين واليابان.

الفرع الثاني: واقع التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (2002-2012)

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة حجر الأساس الذي يقوم عليه هذا العملاق الاقتصادي ومن أهم أركانه الاقتصادية وفيما يلي سنقوم بتسليط الضوء على واقع تجارة الاتحاد الأوروبي الخارجية من (2002-2012) مع القاء نظرة على واقع هذه الأخيرة خلال 5 الأشهر الأولى لعام 2013.

أولاً: تحليل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي (2002-2012)

تعتبر الفترة (2002-2012) مرحلة حساسة للاتحاد الأوروبي وذلك لما لهذه الأخيرة من تغييرات على أكبر كيان اقتصادي ما يمكن أن ينجر على هذه التغييرات من آثار خصوصاً على الجانب التجاري الذي يعتبر أساس دراستنا هذه بحيث أنه في 2002 تم انتهاء اليورو كعملة أوروبية موحدة في المعاملات الخارجية الأوروبية، أما في الفترة (2007-2008) فقد ضرب الاقتصاد العالمي أكبر أزمة مالية عالمية ألا وهي أزمة الرهن العقاري، وفي عام 2009 كانت أزمة الديون السيادية التي عصفت بالاتحاد الأوروبي وكان مهدداً وبداية انطلاقها اليونان، ومن هنا يتبادر إلى أذهاننا التساؤل الرئيسي التالي: مامدى تأثير كل هذه الأحداث على الواقع التجاري للاتحاد الأوروبي؟

وعليه ومن هذا المنطلق حاولنا فيما يلي دراسة وتحليل لواقع التبادل التجاري الأوروبي من (2002-2012).

¹ Parlement européen, "L'union européenne, Puissance commerciale", Op.cite, P:5.

جدول(16): يوضح صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي(2002-2012)

الوحدة: مليون وحدة نقدية أوروبية/ يورو

2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الصادرات
1686.295	1561.890	1349.165	1097.204	1309.883	1240.556	1160.101	1052.720	952.955	869.237	891.899	EU27
104.246	95.857	83.169	63.945	74.210	75.201	68.952	62.559	56.638	51.582	56.159	بلجيكا
8.641	7.660	6.092	4.104	6.086	5.292	4.619	3.666	3.015	2.456	2.301	بلغاريا
23.335	19.836	16.046	12.340	15.041	13.149	10.815	9.082	7.130	5.465	5.813	ج. التشيك
30.134	27.932	25.082	21.792	24.047	22.528	21.318	20.056	18.212	17.496	18.398	دنمارك
469.506	431.152	378.714	302.313	360.591	340.182	321.183	278.779	259.207	233.263	238.545	المانيا
4.272	4.053	2.749	1.978	2.536	2.391	2.656	1.355	936	703	667	استونيا
37.271	38.178	36.838	32.264	31.782	32.409	31.772	31.913	31.267	30.846	31.742	ايرلندا
15.433	11.816	6.107	5.373	6.233	6.024	5.967	5.302	4.404	4.150	4.314	اليونان
83.429	73.522	60.108	49.181	58.233	54.029	49.083	42.799	37.659	34.154	33.545	اسبانيا
181.884	167.477	154.452	130.606	152.470	140.719	136.239	136.033	123.654	115.481	122.418	فرنسا
180.511	165.238	143.958	123.669	151.805	142.571	128.944	116.263	108.467	99.581	105.158	ايطاليا
536	419	357	298	341	287	316	316	249	163	191	قبرص
4.006	3.208	2.356	1.786	2.167	1.668	1.348	973	730	526	538	لاتفيا
9.107	7.796	6.107	4.213	6.383	4.049	4.097	3.260	2.455	2.291	1.699	ليتوانيا
3.086	2.969	2.408	1.948	1.930	1.875	1.913	1.544	1.271	1.254	1.263	لوكسمبورغ
19.602	19.428	16.435	12.666	16.100	14.646	12.462	9.665	7.560	6.032	5.672	هنغاريا
2.018	1.858	1.108	866	1.081	1.139	1.071	924	1.024	1.020	1.127	مالطا
122.699	110.231	98.740	80.736	91.372	88.085	76.965	65.965	57.801	51.314	50.589	هولندا
39.958	37.665	33.074	27.834	34.235	32.742	30.498	28.340	25.175	21.212	20.881	النمسا
34.655	29.862	25.169	19.950	25.717	21.602	18.555	15.369	11.867	8.595	8.199	بولندا
13.127	10.955	9.189	7.804	9.943	8.769	7.789	6.141	5.725	5.305	5.106	البرتغال
13.420	13.112	10.390	7.496	9.921	8.277	7.683	6.657	4.796	3.861	3.841	رومانيا
7.818	7.251	6.370	5.770	7.085	6.740	5.848	4.927	4.276	3.591	3.439	سلوفينيا
10.194	8.742	7.633	5.686	7.085	5.625	4.393	3.286	2.967	2.719	1.606	سلوفاكيا
26.390	25.193	23.954	20.011	28.913	28.356	26.264	22.738	20.745	18.690	18.556	فنلندا
57885	59.073	51.356	39.051	49.788	47.825	46.899	43.143	40.608	37.299	35.740	السويد
183.132	181.408	141.205	113.521	134.471	134.013	132.448	131.653	115.120	110.187	114.393	الم. المتحدة
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الواردات
1791.618	1726.514	1509.073	1206.776	1564.969	1435.015	1352.787	1179.569	1027.522	935.265	936.967	EU27
109.977	107.519	91.114	73.028	95.458	88.395	79.9938	71.478	62.396	54.889	56.897	بلجيكا
10.547	9.508	7.989	6.757	10.866	9.082	5.994	4.677	4.996	4.063	3.560	بلغاريا
27.260	27.828	23.983	16.525	22.311	17.155	14.482	11.433	11.090	13.070	11.805	ج. التشيك
20.946	20.307	18.884	17.924	21.091	19.438	18.908	17.616	15.974	13.523	13.432	دنمارك
331.548	329.740	292.733	235.244	292.962	272.500	272.962	221.916	197.654	181.156	177.920	المانيا
2.747	2.728	1.875	1.427	2.203	2.445	2.738	1.951	1.760	2.003	1.581	استونيا
16.058	14.597	14.850	15.508	17.186	18.365	18.356	18.362	16.975	17.742	18.272	ايرلندا
26.708	23.523	23.566	21.687	27.340	25.029	21.654	18.271	16.897	16.585	14.792	اليونان
118.253	116.599	101.107	79.162	116.509	105.054	100.068	83.179	66.575	56.563	53.866	اسبانيا

الفصل الثالث: تحليل لواقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد

الأوروبي

172.140	168.961	145.834	123.800	155.081	140.326	132.960	131.535	114.996	104.944	109.315	فرنسا
178.445	185.700	166.028	126.741	173.267	157.887	149.606	125.445	108.059	96.505	97.064	إيطاليا
1.758	1.931	1.939	1.563	2.322	1.955	1.730	1.566	1.357	1.421	1.660	قبرص
2.931	2.621	2.110	1.729	2.691	2.522	2.157	1.728	1.388	1.131	964	لاتفيا
10.835	9.877	7.664	5.369	8.975	5.640	5.746	5.065	3.635	3.745	3.438	ليتوانيا
4.894	3.825	3.702	5.198	5.456	5.317	6.245	4.782	3.873	3.222	2.235	لوكسمبورغ
22.123	22.554	21.506	17.486	23.547	21.285	18.564	16.108	15.325	15.007	13.987	هنغاريا
1.196	1.194	1.133	805	850	913	1.005	723	784	909	891	مالطا
251.609	231.165	208.099	161.881	204.947	179.287	166.733	147.863	120.363	105.571	103.915	هولندا
33.475	31.830	27.018	22.689	27.540	24.608	22.233	19.973	16.638	16.010	15.934	النمسا
50.069	45.443	39.242	29.405	39.961	32.301	27.306	20.157	17.790	18.344	17.720	بولندا
15.832	15.619	13.849	11.0003	16.187	14.040	12.945	11.525	10.103	8.570	8.553	البرتغال
14.478	14.995	12.878	10.491	17.321	14.726	14.931	12.056	8.955	6.749	6.005	رومانيا
8.167	8.255	7.297	5.529	7.238	6.048	4.279	3.368	2.562	2.874	2.602	سلوفينيا
15.846	15.363	13.745	10.020	13.529	11.214	8.903	6.183	5.078	5.101	4.722	سلوفاكيا
22.129	23.309	18.595	15.262	23.692	21.430	19.911	15.728	13.503	11.914	10.892	فنلندا
41.596	40.497	37.066	27.549	35.349	32.344	30.810	26.595	22.465	20.754	20.474	السويد
280.050	251.023	205.272	163.006	201.091	205.711	202.604	180.288	166.334	152.901	164.473	الم. المتحدة
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	م. التجاري
105.323-	164.624-	170.984-	132.571-	263.113-	201.150-	202.106-	125.586-	74.571-	66.028-	45.068-	EU27
5.731-	11.662-	8.043-	10.554-	21.248-	13.194-	10.986-	8.919-	5.758-	3307-	739-	بلجيكا
1.906-	1.848-	1.897-	2.653-	4.780-	3.790-	1.357-	991-	1.981-	1.607-	1.260-	بلغاريا
3.925-	7.993-	7.937-	4.185-	15.041	4.005-	3.667-	2.351-	3960-	7.605-	5.992-	ج. التشيك
9.188	7.625	6.154	3.940	2.956	3.090	2.410	2.441	2.238	3.972	4.966	دنمارك
137.958	101.412	85.981	67.069	67.629	67.682	59.201	56.862	61.554	52.107	60.624	المانيا
1.525	1.326	874	551	2.536	54-	81-	596-	824-	1.300-	914-	استونيا
21.213	23.581	21.987	16.756	14.596	14.045	13.416	13.551	14.293	13.104	13.470	أيرلندا
11.275-	11.706-	14.509-	14.553-	20.134-	18.050-	15.795-	12.906-	12.497-	12.435-	10.478-	اليونان
34.825-	43.078-	40.998-	29.981-	58.276-	51.025-	50.985-	40.380-	28.917-	22.408-	20.322-	إسبانيا
9.744	1.484-	9.014	7.263	3.687-	393	3.279	4.499	8.658	10.538	13.102	فرنسا
2.066	20.462-	22.068-	3.072-	21.461-	15.317-	20.662-	9.183-	408	3.076	8.094	إيطاليا
1.222-	1.511-	1.581-	1.265-	341	1.668-	1.414-	1.250-	1.108-	1.258-	1.469-	قبرص
1.075	588	246	57	2.167	854-	808-	755-	659-	605-	426-	لاتفيا
1.729-	2.081-	1.557-	1.156-	6.383	1.231-	1.649-	1.805-	1.181-	1.454-	1.739-	ليتوانيا
1.808-	856-	1.294-	3.250-	3.518-	3.341-	4.413-	3.398-	2.602-	1.968-	972-	لوكسمبورغ
2.521-	3.128-	5.071-	4.821-	16.100	6.638-	6.102-	6.444-	7.765-	8.974-	8.315-	هنغاريا
822	664	453	242	1.413	487	66	201	240	111	237	مالطا
128.910-	120.934-	109.359-	81.145-	113.575-	91.202-	89.768-	81.907-	62.562-	54.257-	53.326-	هولندا
6.783	5.835	6.056	5.149	6.695	8.134	8.265	8.367	8.537	5.202	4.947	النمسا
15.414-	15.580-	14.073-	9.455-	25.717	10.699-	8.751-	4.788-	5.923-	9749-	9.520-	بولندا
2.705-	4.664-	4.686-	3.198-	6.244-	5.271-	5.156-	5.384-	4.378-	3.265-	3.446-	البرتغال
1.058-	1.884-	2.488-	2.996-	7.400-	6.448-	7.248-	5.399-	4.159-	2.887-	2.164-	رومانيا
349-	1.004-	926-	241	7.405	692	1.569	1.559	1.713	716	838	سلوفينيا
5.625-	6.625-	6.112-	4.334-	7.085	5.589-	4.510-	2.896-	2.111-	2.382-	3.116-	سلوفاكيا
4.260	1.884	5.360	4.749	5.220	6927	6.354	7.011	7.242	6.776	7.664	فنلندا

16.290	18.576	14.278	11.502	14.437	15.481	16.090	16.548	18.141	16.545	15.267	السويد
96.918-	69.615-	78.787-	73.655-	74.882-	79.703-	79.385-	47.274-	51.213-	42.713-	50.080-	الم. المتحدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من:

* Eurostat, "Externale and intra-EU trade-statistical yearbook Data 1958-2009", office of the european union, Luxembourg, 2010, p:86-87.

* Eurostat, "Externale and intra-EU trade-statistical yearbook Data 1958-2010", office of the european union, Luxembourg, 2011, p:86-87.

* Eurostat, "Extra-Eu27 trade: by Member State- total product", <http://www.stat.ec/30240>, 15/08/2013.

يتضح من الجدول أعلاه أن تجارة الاتحاد الأوروبي شهدت نموا ملحوظا من عام (2002-2008) وعلى

مستوى جميع دول الاتحاد وتعتبر ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة هي القوى التجارية الرائدة داخل هذا الاخير إلا أنه في 2009 انخفض التبادل التجاري الأوروبي بحيث انخفض اجمالي صادرات إلى 1097.204 مقارنة ب 1309.883 لعام 2008 وانخفض اجمالي الواردات من 1564.969 لعام 2008 إلى 1206.776 لعام 2009، وذلك نظرا لانخفاض التبادل التجاري لأكبر القوى التجارية داخل الاتحاد، إذ انخفضت صادرات ألمانيا إلى 302.313، وفرنسا إلى 130.666 أما إيطاليا والمملكة المتحدة فانخفضت على التوالي إلى 123.669 و 113.521، أما الواردات فقد انخفضت واردات ألمانيا إلى 235.244 مقارنة بعام 2008 أما فرنسا فقد انخفضت وارداتها إلى 123.800 وإيطاليا إلى 126.741 والمملكة المتحدة إلى 163.006 ويعود سبب هذا التراجع إلى أزمة اليونان التي كان لها بالغ الأثر على تجارة الاتحاد الأوروبي، في المقابل نلاحظ ان اثر أزمة 2008 انعكس جليا على الميزان التجاري الأوروبي شهد منذ عام (2002-2012) عجزا تجاريا بلغ ذروته في عام 2008، في حين نلاحظ أنه في عام 2010 بدأت تجارة الاتحاد الأوروبي تعاود انتعاشها من جديد بحيث ارتفع اجمالي (صادرات- واردات) الاتحاد الأوروبي على التوالي (1349.165-1509.073)، فقد شهدت صادرات الاتحاد الأوروبي لعامي (2011-2012) انتعاشا ملحوظا، وكذا الحال بالنسبة للميزان التجاري الأوروبي لعام 2012 يعود ذلك نتيجة ارتفاع مستوى الصادرات الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا التي بلغت نسبتها 27.8% من اجمالي التجارة الخارجية لعام 2012 التي اعتبرت كأعلى نسبة خلال الفترة (2002-2012)، كما وأنها اعتبرت كأكبر نسبة مشاركة في اجمالي التجارة الخارجية بالمقارنة مع باقي دول الاتحاد الأوروبي تليها في ذلك المملكة المتحدة بنسبة 10.9% وفرنسا بنسبة 10.8% وإيطاليا بنسبة 10.7%، وعليه فإنه ومن الملاحظ بداية تعافي التجارة الأوروبية من أثر الأزمات المالية.

إذ نمت صادرات الاتحاد الأوروبي لمعظم الدول الشركاء الرئيسيين في 2012 مقارنة مع عام 2011، باستثناء الهند -5% وسويسرا -4%، سجلت زيادة واضحة إلى كوريا الجنوبية +16% روسيا +14% واليابان +13% أما الواردات فقد سجلت زيادة من سويسرا + 12% و(و.م.أ) وروسيا والنرويج — + 7% وكذا سجلت الواردات انخفاضا مع كل من اليابان - 8% الهند -6% البرازيل -5%، أما الميزان التجاري فقد سجل فائضا مع و.م.أ 85.9 مليار يورو في عام 2012 مقارنة ب 72.2 مليار أورو في عام 2011 وتركيا 27.3 مليار أورو مقارنة ب 24.9 مليار أورو، ولكنه سجل انخفاضا مع سويسرا + 28.9 مليار مقارنة مع + 46.4 مليار وانخفض العجز التجاري للاتحاد الأوروبي مع الصين - 145.9 مليار أورو مقارنة مع - 157.4 مليار، واليابان -8.3 مليار مقارنة مع - 20.2 مليار، أما روسيا فقد ظلت مستقرة تقريبا - 90.1 مليار مقارنة مع - 90.8

الفصل الثالث: تحليل لواقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد

الأوروبي

مليار، وارتفع العجز مع النرويج من - 50.7 مليار بالمقارنة مع -74.1 مليار¹، وهذا ما يمكن اختصاره في الجدول التالي:

جدول(17): الميزان التجاري الأوروبي مع أهم الشركاء التجاريين 2011 مقارنة بعام 2012

الوحدة: مليار أورو

البلد	2011	2012
و.م.أ.	72.2	85.9
الصين	157.4-	145.9-
تركيا	24.9	27.3
سويسرا	46.4	28.9
اليابان	157.4-	145.9-
روسيا	90.8-	90.1-
النرويج	74.1-	50.7-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ثانيا: تجارة الاتحاد الأوروبي خلال 2013

سنحاول من خلال هذا العنصر تحليل تطور تجارة الاتحاد الأوروبي بعد عام 2012 او بمعنى أصح بعد موجة من الأزمات التي هزت المنظومة الرأسمالية عامة والاتحاد الأوروبي خاصة، وعليه ومن هذا المنطلق سنحاول الإجابة على السؤال التالي: ماهي وضعية تجارة الاتحاد الأوروبي بعد 2012؟

فهذا ماسنحاول معرفته من خلال تحليلنا لتجارة الاتحاد الأوروبي لعام 2013 فيما يلي:

جدول(18): يوضح تجارة الاتحاد الأوروبي 2013

الوحدة: مليار أورو

الميزان التجاري	الواردات					الصادرات										
	ماي	افريل	مارس	فيفري	جانفي	ماي	افريل	مارس	فيفري	جانفي		ماي	افريل	مارس	فيفري	جانفي
	11	10.2	8.7	1.6	2.8-	138.2	141.1	140.7	142.3	145.9	149.1	151.4	149.4	144	143.1	EU27
	0	0.7-	0	0.6-	1.1-	8.9	9.4	9.7	9.3	9.7	8.9	8.7	9.7	8.7	8.6	بلجيكا
	0	0	0.1-	0.2-	0.1	0.8	0.8	0.8	0.9	0.9	0.8	0.8	0.7	0.8	1.0	بلغاريا
	0.1-	0.2-	0.2-	0.1-	0.2-	2	2.1	2.2	2.1	2.1	1.9	1.9	1.9	2	1.9	ج.التشيك
	0.9	0.7	0.8	0.7	1	1.8	1.8	1.8	1.9	1.7	2.7	2.5	2.6	2.5	2.7	دنمارك
	12	15.4	14.3	13.1	11.2	26.1	26.5	26.4	26.3	27.3	38.1	41.8	40.7	39.4	38.5	المانيا
	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	استونيا

¹ Eurostat, "January 2013: «Euro area international trade in goods deficit 3.9 bn euro» 16.5 bn euro deficit for EU27", 43/2013, 18 March 2013.

1.9	1.8	2.1	1.9	1.8	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	3	3	3.3	3	3	ايرلندا
0.6-	0.7-	0.6-	1.1-	0.9-	1.9	1.9	1.8	2.4	2.1	1.3	1.3	1.2	1.3	1.3	اليونان
2.1-	2.3-	1.6-	2-	2.8-	9.7	9.7	9.5	9.5	10.1	7.6	7.5	7.9	7.5	7.2	اسبانيا
1.5	1.3	2.4	1.1	0.7	13.5	13.5	13.5	14.1	14.1	15	15.7	15.8	15.2	14.8	فرنسا
2.6	1.9	2.1	1.5	2	12.8	12.8	13.2	13.8	14.1	15.4	14.9	15.3	15.3	16.1	ايطاليا
0.1-	0.1-	0	0.1-	0.1-	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0	0.1	0	0	0.1	قبرص
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	لاتفيا
0.1	0.2-	0	0.1	0.2-	0.7	1	0.9	0.9	1.1	0.8	0.8	0.9	1	0.9	ليتوانيا
0.2-	0.1-	0.2-	0	0.1-	0.5	0.3	0.4	0.3	0.4	0.3	0.2	0.2	0.2	0.3	لوكسمبورغ
0.3-	0.2-	0.3-	0.3-	0.3-	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.6	1.7	1.6	1.6	1.6	هنغاريا
0	0	0.1	0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	مالطا
9.5-	10.2-	9.4-	9.8-	9.6-	19.7	19.7	19.9	20.2	20.2	10.2	9.8	10.3	10.5	10.6	هولندا
0.5	0.7	0.8	0.9	0.7	2.8	2.8	2.8	2.5	2.7	3.3	3.4	3.6	3.4	3.4	النمسا
0.8-	0.6-	0.8-	0.4-	0.9-	4	4	4.2	4.1	4.2	3.1	3.2	3.4	3.6	3.3	بولندا
0.1-	0.1-	0.1-	0.3-	0.2-	1.3	1.3	1.3	1.4	1.3	1.2	1.3	1.2	1.1	1.2	البرتغال
0.2	0.2	0.1	0.1	0.2	0.9	0.9	1	1.1	1.1	1.2	1.2	1.1	1.3	1.3	رومانيا
0	0	0	0.1	0	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	سلوفينيا
0.3-	0.5-	0.3-	0.4-	0.4-	1.3	1.4	1.2	1.3	1.3	1.0	0.9	0.9	1	0.9	سلوفاكيا
0.7	0.5	0.4	0.7	0.4	1.4	1.7	1.8	1.6	1.9	2.1	2.2	2.1	2.3	2.3	فنلندا
1.3	1.7	1.4	1.1	1.4	3.1	2.8	3.3	3.3	3.3	4.5	4.6	4.7	4.4	4.8	السويد
3.3	1.5	2.2-	4.6-	5.6-	20.6	20.6	20.9	21	21.7	23.9	22.2	18.7	16.4	16.1	الم. المتحدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير Eurostat

* "February 2013: «Euro area international trade in goods surplus 10.4 bn euro» 1.8 bn euro surplus for EU27", 58/2013, 15 April 2013.

* "March 2013: «Euro area international trade in goods surplus 22.9 bn euro» 15.8 bn euro surplus for EU27", 76/2013, 16 May 2013.

* "Avril 2013: «Excédent de 14.9 milliards d'euros de commerce international de biens de la zone euro» Excédent de 9.2 milliards d'euros pour l'UE27", 94/2013, 17 Juin 2013.

* "May 2013: «Euro area international trade in goods surplus 15.2 bn euro» 15.8 bn euro surplus for EU27", 110/2013, 16 July 2013.

من خلال الجدول يتضح لنا جليا أن الميزان التجاري في تحسن مستمر بحيث أنه بدأ يسجل قيما موجبة ابتداء من شهر فيفري 2013، وشهدت صادرات الاتحاد الأوروبي نموا متزايدا ابتداء من شهر جانفي إلى غاية شهر افريل أما الواردات فقد كانت مذبذبة وشهد شهر ماي انخفاض في كل من الصادرات والواردات ومع ذلك فقد سجل الميزان التجاري لشهر ماي اكبر قيمة موجبة وذلك نتيجة تسجيل الميزان التجاري للدول القيادية في التجارة الأوروبية في شهر ماي لقيم قياسية فألمانيا فقد كان ميزانها التجاري موجبا بقيمة 12 مليار اورو تليها المملكة المتحدة بقيمة 3.3 مليار اورو ايطاليا 2.6 مليار اورو وفرنسا 1.4 مليار اورو نتيجة نمو الصادرات بقيم اكبر من الواردات ومع ذلك فإنه من الملاحظ ان تجارة الاتحاد الأوروبي في تحسن وأن الازمات المالية لم يكن لها اثر كبير على الجانب التجاري الأوروبي بعكس الآثار التي مست المنظومة المالية او البنكية.

المطلب الثاني: التجارة الأوروبية البينية

يعتبر التبادل التجاري بين الشركاء أحد أهم أهداف أي تجمع اقتصادي فمن خلال تحرير التجارة من القيود المعيقة لها بين الشركاء يتم تحقيق أهداف اقتصادية أخرى كزيادة التخصص، وتخفيض الأسعار وزيادة الكفاءة الانتاجية وزيادة رقعة السوق وكفاءتها، وبالرغم من أن تحرير التجارة في اطار تجمع اقتصادي يؤدي إلى رفع معدلات التبادل التجاري فيه، إلا أن حجم هذه الزيادة ونموها يظل رهنا بعوامل أساسية كالتنوع هياكل الانتاج بين الشركاء في التجمع الاقتصادي وسلامة البيئة والمناخ الاقتصادي لدى كل طرف فيه، إضافة الى تناسق السياسات الاقتصادية بين أطرافه، ولاشك أن إزالة أو خفض العوائق التجارية بين الشركاء يمكن ان يتم بصورة أفضل إذا ما تم في سياق أوسع بحيث يشمل السياسات الداخلية المؤثرة على الاستثمار وعلى عمل قطاع الخدمات، اي من خلال الانتقال من التكامل البسيط المقنصر على تحرير التجارة في السلع إلى تكامل "أعمق" يعالج القيود المتعلقة بالسياسات¹، وهذا بالضبط ما هو عليه الاتحاد الأوروبي وسنحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على واقع التجارة الأوروبية البينية.

الفرع الأول: الهيكل السلعي للتبادل الأوروبي البيني

تركز التجارة الأوروبية البينية على المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء على عكس التجارة الخارجية التي تتمحور حول المبادلات بين الدول الاعضاء والدول غير اعضاء الشريكة للاتحاد الاوروبي²، ولقد شهدت التجارة الداخلية للاتحاد الأوروبي زيادة بنسبة 16% في عام 2010 وكان هذا المعدل أقل من الزيادة التي سجلت في الصادرات خارج الاتحاد الأوروبي 23% وقد تم تسجيل اكبر القيم في التجارة البينية في لاسوتونيا وليتوانيا ولاتفيا والسويد بنسب اكبر من 25% في حين سجلت اليونان -8% ومالطا -3%، وفيما يلي التركيبة السلعية للتجارة الأوروبية البينية:

جدول(19): يوضح التركيبة السلعية لتجارة الأوروبية البينية(2005-2010)

الوحدة: 1000 مليون يورو

2010	2009	2008	2007	2006	2005	
141.4	121.7	150.3	147.3	138.2	122.7	المجموع
165.7	154.1	162.2	150.3	135.5	126.6	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ
173.9	125.2	170.1	165	148.2	124.1	مواد الخام
215.3	173	268.3	202.5	206.8	171.5	منتجات الطاقة
133.9	116.4	143.3	144.7	135.7	120.4	السلع المصنعة
187	164.1	182.6	176.9	160.6	146	المواد الكيميائية
115.5	101.6	128.4	132	127.4	112.6	الألات ومعدات النقل

¹ الامارات العربية المتحدة وزارة التجارة الخارجية، " دور الحكومة في خلق بيئة صالحة للتجارة البينية"، المنتدى الاقتصادي السعودي الاماراتي حول: "تعزيز التجارة بين البلدين وأفاق الاستثمار المستقبلية"، الرياض، 13-14 ماي 2007.

² Commission européenne, "Commerce international: production", <http://epp.eurostat.ec.europa.eu/newsctweb/mainsctnet.do>, 20/12/2012.

139.3	117.6	148.4	149.6	137.1	120.9	السلع المنعقة الأخرى
-------	-------	-------	-------	-------	-------	----------------------

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الاحصائيات المقدمة من:

Eurostat, "Externale and intra-EU trade-statistical yearbook Data 1958-2009", Op.cite, P: 80.

Eurostat, "Externale and intra-EU trade-statistical yearbook Data 1958-2010", Op.cite, P:80.

يتضح من الجدول أعلاه أن التجارة الأوروبية البينية تأثرت بشكل كبير وواضح بالأزمة الأخيرة 2009 بحيث انخفض التبادل التجاري البيني من 150.3 لسنة 2008 إلى 121.7 لسنة 2009 وذلك يعود إلى انخفاض التبادل البيني على مستوى جميع المنتجات وخاصة منها منتجات الطاقة التي انخفضت بما مقداره 95.3 بحيث انخفضت من 268.9 لسنة 2008 إلى 173 لسنة 2009 وكذا الحال بالنسبة لمواد الخام إذ انخفضت بما مقداره 44.9 والسلع المصنعة انخفضت بما مقداره 30.8، أما الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية فقد انخفضت بما مقداره على التوالي 26.8 و 18.5 ويعود هذا التراجع لحالة الركود الاقتصادي التي شهدتها أوروبا بسبب أزمة الرهن العقاري وأزمة الديون السيادية.

الفرع الثاني: تحليل لواقع التبادل التجاري الأوروبي البيني(2002-2012)

سجلت المبادلات التجارية الداخلية للاتحاد الأوروبي تقريبا ضعف المستوى المسجل للتجارة الخارجية إذ جرى التأكيد على أهمية السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي من حقيقة أن التجارة داخل الاتحاد الأوروبي من السلع كان أعلى من التجارة خارج الاتحاد الأوروبي في كل دولة عضو في الاتحاد باستثناء المملكة المتحدة التي كانت تقريبا متشابهة، وتفاوت نسبة إجمالي التجارة في السلع داخل الاتحاد الأوروبي وخارجه والتي تعكس إلى حد ما العلاقات التاريخية والموقع الجغرافي، وسجلت أعلى نسب من التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي حوالي 80% لوكسمبورغ وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وانخفضت إلى 15.2% في اليونان و 49.4% في المملكة المتحدة¹، وفيما يلي تحليل لواقع التبادل الأوروبي البيني:

جدول(20): واقع التبادل الأوروبي البيني(2002-2012)

الوحدة: مليون وحدة نقدية أوروبية/ يورو

الصادرات	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002
EU27	2828.853	2806.258	2541.357	2198.406	2719.324	2662.359	2498.390	2216.958	2072.649	1914.486	1897.440
بلجيكا	243.381	246.176	224.399	201.104	246.595	239.248	223.135	206.230	190.059	174.388	172.403
بلغاريا	12.152	12.605	9.469	7.595	9.118	8.220	7.129	5.537	4.970	4.212	3.762
ج. التشيك	98.528	97.218	84.265	68.643	84.768	76.233	64.789	53.702	48.330	37.588	34.893
دنمارك	52.020	52.430	47.706	45.514	55.449	52.752	52.398	48.363	43.754	41.302	42.405
المانيا	625.669	627.745	570.915	500.699	622.664	623.856	561.348	501.637	472.272	431.129	412.715
استونيا	8.278	7.961	5.994	4.509	5.934	5.642	5.063	4.847	3.833	3.299	2.975
ايرلندا	53.872	52.152	51.037	50.851	53.694	56.276	54.820	56.229	52.974	51.151	61.602
اليونان	12.185	12.537	11.516	10.134	12.770	12.289	11.433	9.542	8.787	7.680	6.699
اسبانيا	145.353	146.702	131.804	113.809	133.155	130.792	121.128	112.048	109.156	103.882	99.373
فرنسا	260.925	261.023	240.623	217.433	267.601	267.608	258.686	236.467	239.805	231.088	228.385
ايطاليا	209.214	210.66	193.450	168.064	217.210	222.173	203.069	183.661	175.947	165.034	163.906
قبرص	816	887	700	603	770	730	746	862	513	258	259

¹ Commission européenne, "Commerce international: production", Op.cite.

الفصل الثالث: تحليل لواقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد

الأوروبي

6.979	6.224	4.835	3.736	4.730	4.395	3.553	3.176	2.493	2.031	1.879	لاتفيا
13.963	12.355	9.544	7.584	9.694	8.100	7.166	6.230	5.023	3.867	3.838	ليتوانيا
12.027	12.764	12.488	13.351	15.449	14.690	16.337	13.752	11.793	10.501	9.539	لوكسمبورغ
61.288	61.258	55.589	46.847	57.672	54.963	47.473	40.923	37.111	32.064	30.831	هنغاريا
1.290	1.293	1.113	819	954	1.109	1.155	1.004	1000	971	1.017	مالطا
387.653	369.008	334.428	276.227	342.350	313.779	292.284	260.683	229.535	210.366	207.510	هولندا
89.721	89.797	82.004	70.376	89.024	86.645	78.415	72.280	69.990	64.667	62.318	النمسا
108.107	105.695	95.314	77.916	90.178	80.658	69.674	56.521	48.465	38.832	35.300	بولندا
32.197	31.873	28.104	23.892	28.904	29.525	27.852	24.996	23.045	22.769	22.292	البرتغال
31.586	32.155	27.009	21.589	23.758	21.265	18.167	15.598	14.139	11.753	10.833	رومانيا
17.220	17.717	15.656	12.998	15.799	15.224	12.653	10.544	8.877	7.694	7.523	سلوفينيا
53.237	48.607	41.144	34.522	41.285	37.071	28.947	22.346	19.338	16.590	13.628	سلوفاكيا
30.465	31.663	28.484	25.053	36.668	37.332	35.225	29.908	28.712	28.315	29.187	فنلندا
76.419	75.240	68.280	54.712	74.859	75.354	70.807	62.123	58.491	52.963	50.448	السويد
184.309	182.507	165.488	139.827	178.271	186.430	224.937	177.749	164.238	159.992	181.922	الم. المتحدة
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	الواردات
2757.475	2740.048	2470.714	2133.441	2646.318	2598.872	2420.467	2146.974	1996.085	1824.120	1804.120	EU27
232.024	227.700	203.913	178.931	221.585	211.903	200.115	184.691	167.221	152.807	152.807	بلجيكا
14.973	13.899	11.256	10.118	14.228	12.779	9.431	7.821	6.624	5.548	4.851	بلغاريا
82.279	81.475	71.553	58.789	...	69.069	59.738	50.067	45.159	32.658	31.190	ج. التشيك
50.614	48.416	43.761	41.675	53.265	52.088	49.193	43.136	38.819	37.244	39.784	دنمارك
576.969	571.747	502.933	428.900	512.768	497.279	460.130	402.690	377.748	353.331	340.568	المانيا
11.015	9.993	7.394	5.843	...	8.994	7.974	6.279	4.943	3.713	3.498	استونيا
32.812	33.252	30.617	29.448	39.902	42.797	39.877	36.751	32.719	29.894	37.141	ايرلندا
22.484	24.893	26.397	29.980	367172	34.971	31.193	28.169	28.242	23.065	18.594	اليونان
142.324	153.951	145.567	131.060	169.596	179.004	161.716	148.945	141.103	127.846	120.737	اسبانيا
352.295	348.301	315.491	280.759	332.282	319.989	298.624	2737678	263.608	247.638	238.889	فرنسا
200.314	215.728	201.364	170.868	208.784	215.453	202.859	183.847	177.575	166.507	164.162	ايطاليا
3.919	4.303	4.525	4.054	...	4.330	3.787	3.511	3.066	2.156	2.243	قبرص
10.485	9.082	6.709	5.305	...	8.658	7.035	5.263	4.316	3.496	3.315	لاتفيا
14.240	12.949	9.989	7.754	...	12.173	9.683	7.433	6.323	4.781	4.521	ليتوانيا
16.549	17.168	15.225	12.962	16.324	15.067	15.240	13.157	12.243	11.068	11.143	لوكسمبورغ
52.064	51.038	45.009	38.264	...	48.446	43.766	37.386	33.343	27.256	25.940	هنغاريا
3.939	3.327	2.679	2.404	...	2.591	2.425	2.265	2.143	1.945	1.908	مالطا
208.539	199.176	181.438	155.837	190.034	180.155	165.246	144.575	136.627	128.432	127.964	هولندا
105.467	105.682	92.925	79.880	97.762	94.354	87.047	82.372	79.757	71.977	66.869	النمسا
102.500	105.848	95.064	77.750	...	88.611	73.832	61.540	54.319	42.009	40.760	بولندا
40.402	43.610	44.798	40.376	48.007	45.887	43.350	39.854	34.071	33.155	33.914	البرتغال
40.147	39.944	33.972	28.456	39.827	36.579	25.815	20.513	17.326	14.453	12.876	رومانيا
16.766	17.268	15.403	13.476	...	16.980	14.948	12.978	11.714	9.364	8.972	سلوفينيا
45.024	41.990	35.306	29.878	...	33.015	26.925	21.668	18.929	14.833	12.795	سلوفاكيا
37.322	37.226	33.305	28.393	38.710	38.187	35.342	31.508	27.853	25.669	25.295	فنلندا
84.941	86.677	75.314	58.396	79.217	79.459	70.773	63.186	58.275	53.097	50.333	السويد
257.123	235.422	218.809	183.885	229.589	250.055	274.386	233.693	212.019	200.177	220.548	الم. المتحدة
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	م. التجاري
71.378	66.210	70.643	64.965	73.006	63.487	77.923	69.984	76.564	90.366	95.806	EU27

11.357	18.475	20.486	22.173	25.010	27.345	23.020	21.539	22.838	21.581	19.580	بلجيكا
2.785-	1.294-	1.787-	2.523-	5.110-	4.559-	2.3020-	2.283-	1.654-	1.335-	1.089-	بلغاريا
16.249	15.761	12.712	9.854	84.768	7.164	5.051	3.636	3.171	4.930	3.703	ج. التشيك
1.406	4.014	3.945	3.839	2.184	664	3.205	5.227	4.935	4.058	2.621	دنمارك
48.720	55.998	67.982	71.799	109.896	126.577	101.218	98.946	94.524	77.797	72.147	المانيا
2.737-	2.033-	1.400-	1.334-	5.934	3.352-	2.911-	1.432-	1.111-	413-	523-	استونيا
21.060	18.900	20.421	21.403	13.793	13.479	14.943	19.479	20.255	21.275	24.460	ايرلندا
10.299-	12.356-	14.881-	19.846-	23.402-	22.682-	19.760-	18.627-	19.455-	15.385-	11.895-	اليونان
3.029	7.249-	13.764-	17.251-	36.441-	48.212-	40.588-	36.898-	31.947-	23.963-	21.364-	اسبانيا
91.370-	87.277-	74.868-	63.325-	64.680-	52.381-	39.956-	37.210-	23.803-	16.550-	10.504-	فرنسا
8.899	5.062-	7.914-	2.804-	8.427	6.721	210	186-	1.629-	1.473-	256-	ايطاليا
3.102-	3.416-	3.825-	3.451-	770	3.600-	3.042-	2.649-	2.553-	1.898-	1984-	قبرص
3.506-	858.-	1.874-	1.569-	4.730	4.263-	3.481-	2.087-	1.823-	1.465-	1436-	لاتفيا
276-	594-	445-	170-	9.694	4.072-	2.517-	1.202-	1.300-	914-	683-	ليتوانيا
4.522-	4.404-	2.737-	389	876-	377-	1.096	595	450-	567-	1.605-	لوكسمبورغ
9.223	10.220	10.581	8.583	57.672	6.518	3.707	3.537	3.768	4.807	4.891	هنغاريا
2.650-	2.034-	1.566-	1.585-	954	1.482-	1.270-	1.261-	1.143-	973-	891-	مالطا
179.114	169.833	152.991	120.389	152.316	133.624	127.038	116.108	92.909	81.934	79.546	هولندا
15.746-	15.885-	10.921-	9.504-	8.738-	7.709-	8.632-	10.092-	9.767-	7.311-	4.552-	النمسا
5.607	153-	250	166	90.178	7.953-	4.158-	5.019-	5.854-	3.078-	5.461-	بولندا
8.206-	11.738-	16.694-	16.484-	19.103-	16.362-	15.498-	14.858-	11.027-	10.386-	11.622-	البرتغال
8.561-	7.789-	6.963-	6.867-	16.069-	15.314-	7.647-	4.915-	3.187-	2.700-	2.042-	رومانيا
454	450	252	478-	15.799	1.756-	2.295-	2.435-	2.837-	1.670-	1.450-	سلوفينيا
8.213	6.617	5.838	4.644	41.285	4.056	2.022	678	409	1.757	833	سلوفاكيا
6.857-	5.563-	4.821-	3.340-	2.043-	855-	117-	1.600-	859	2.646	3.892	فنلندا
8.523-	11.437-	7.034-	3.684-	4.358-	4.105-	35	1.063-	216	134-	114	السويد
72.814-	52.915-	53.321-	44.057-	51.318-	63.625-	49.449-	55.944-	47.781-	40185-	38.626-	الم. المتحدة

Source: Eurostat, "Intra-EU27 trade: by Member State- total product", <http://www.stat.ee/30238>, 18/08/2013.

يتضح من الجدول أعلاه أن التبادل البيئي الأوروبي زاد بعد انتهاء اليورو كعملة موحدة إلى غاية 2009 بحيث سجل التبادل البيئي انخفاض في هذه السنة وهذا ما عكسه الميزان التجاري للتبادل الداخلي إذ سجل تقريبا أقل قيمة في سنة 2007 و 2009 أي في سنوات الأزمة إلا أنه ومن الملاحظ من الجدول ان المانيا سجلت اكبر قيمة للتبادل الداخلي للاتحاد الأوروبي تليها هولندا وفرنسا وبلجيكا بعدها ايطاليا والمملكة المتحدة، كما وسجل التبادل البني الاوروبي انخفاض في عام 2009 على مستوى جميع دول الاتحاد الأوروبي عامة بحيث انخفضت اجمالي الصادرات الداخلية من 2719.324 في عام 2008 إلى 2541.357 في عام 2009، وإجمالي الواردات الداخلية 2646.318 في عام 2008، مقارنة ب 2470.714 في عام 2009 وهذا ما عكسه الميزان التجاري لهذه السنة ويعود ذلك لحالة الركود التي شهدتها الاقتصاد الاوروبي نتيجة للأزمات، إلا أن التبادل البيئي الأوروبي عاود التحسن والانتعاش في عام 2010-2011-2012 بحيث سجل عام 2012، أكبر قيم للتبادل البيئي الداخلي منذ عام 2002 بحيث بلغ اجمالي (الصادرات الداخلية، الواردات الداخلية) على التوالي (2757.475-2828.853)

وهذا ان دل على شيء دل على أن التبادل الأوروبي في تحسن مستمر.

المطلب الثالث: التوجهات المستقبلية للتجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي

تعتبر التجارة الخارجية العنصر الاساسي في تحفيز النمو في الاتحاد الاوروبي اذ أن 90% من النمو العالمي يعود للمبادلات الخارجية لأوروبا، وأن 36 مليون وظيفة في الاتحاد الأوروبي تعتمد على التجارة الخارجية، فالتجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الأزمة في وضع جيد للمنافسة في السوق العالمية فهو يمثل المصدر الأول للسلع المصنعة والخدمات، إلا أن السياسة التجارية المستقبلية تسعى الى تحرير التجارة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي وخاصة مع أمريكا التي شكلت أكبر سوق للاتحاد الأوروبي وخاصة فرنسا في عام 2022 تليها الصين إذ يسعى الاتحاد الأوروبي الى القضاء على ما تبقى من رسوم مع الولايات المتحدة الأمريكية¹، بحيث أن الرؤية المستقبلية لعام 2020 للسياسة التجارية الأوروبية ترمي الى تحقيق نفعاً ثلاثي يعزز تقدم الاتحاد الأوروبي كما يلي²:

✓ **النمو الاقتصادي:** بحيث أن تحرير التجارة يخلق فرصاً إضافية للابتكار والنمو الاقتصادي بحيث يسعى الاتحاد الأوروبي الى تعزيز علاقاته مع الشركاء الاستراتيجيين وتطويرها ولا سيما الشراكة عبر الأطلسي معززة مع الولايات المتحدة الأمريكية بحيث ان هذه الاخيرة تأثرها مهما جدا في النمو الاقتصادي وخاصة لعام 2020.

✓ **فوائد المستهلك:** وبصرف النظر عن الحصول على منتجات ارخص بحيث أنه غالباً ما يتم اهمال جانب الرفاه للمستهلك وذلك من خلال الوصول الى مجموعة واسعة ومتنوعة من المنتجات والخدمات.

✓ **آثار العمل:** على الرغم من أن الانفتاح التجاري غالباً ما ينظر اليه على أنه يشكل تهديداً لفرص العمل في أوروبا وفي الحقيقة هي ان تحرير التجارة يؤدي الى خلق فرص عمل في أوروبا مثل العاملين في انتاج السلع والخدمات المصدرة وكذلك العاملين في قطاع المبيعات، بحيث اننا لو افترضنا ان الاتحاد الأوروبي قام بإغلاق الحدود وإيقاف التجارة مع بقية العالم هذا من شأنه ان يحقق معدلاً لانخفاض نسبة 18% في التوظيف في الاتحاد الأوروبي او انخفاض في الاجور الحقيقية بنسبة 7% في المتوسط.

بحيث أن الرؤية المستقبلية لتجارة الاتحاد الأوروبي ستهتم بتجارة عالمية حرة ونزيهة وخاصة مع الشركاء الاستراتيجيين مثل الولايات المتحدة الأمريكية إذ يمثل هذا الأمر أهمية للنمو التجاري ولخلق أماكن عمل في داخل الاتحاد الأوروبي أما في الجزء الخاص بالسياسة الخارجية، فسيتعلق الأمر بالتطورات في العالم العربي وشراكة الاتحاد مع تلك الدول في ظل ما يعرف بسياسة الجوار³.

¹ Fondation Robert Schuman, "Premier ensemble du commerce mondial avec 17.5% des échanges mondiaux en 2011, l'union européenne reste bien placée dans la compétition commerciale mondiale", entretien d'Europe n°74 avec Karel Gucht commissaire européen chargé de commerce, 9 septembre 2013, P: 02.

² Lucian Cernant, "Shaping the futur of EU trade policy: How to maximise the gain from trade in a globalised world?", <http://www.voxeu.org/article/shaping-future-eu-trade-policy-how-maximise-gains-trade-globalised-world-new-voxeuorg-debate>, 22/10/2013.

³ المركز الألماني للاعلام، "موازنة للاتحاد الأوروبي قادرة على الوفاء بمتطلبات المستقبل"،

http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/05/08_D_in_EU/07-02-2013_EU-Haushalt.html, 2013/11/27.

الفرع الأول: منطقة التبادل الحر الاوروبي الامريكي

في 2013/07/08 بدأ أول جلسة محادثات بشأن تحرير التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إذ استغرق التخطيط لهذا لموضوع "الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي" أكثر من عام تقريبا وتستهدف المحادثات اقامة منطقة تجارة حرة في العالم من خلال الغاء الرسوم الجمركية التي تبلغ حاليا 4% على حركة التجارة بين الجانبين ولكن الأكثر أهمية هو التخلص من القواعد التنظيمية المتناقضة التي تعرقل التجارة حاليا، وقد اعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في فيفري الماضي ان التجارة الحرة والمتوازنة على جانبي الأطلسي ستدعم ملايين الوظائف الأمريكية ذات الرواتب المرتفعة، أما من الجهة الأوروبية فإن هذه السوق الجديدة التي تضم قرابة 820 مليون شخص قد تتيح مكافحة الانكماش الذي يضرب اليورو ستة فصول متتالية وتشكل العلاقات التجارية الاقتصادية الأمريكية الأوروبية بالفعل حوالي 30% من اجمالي التجارة العالمية حسب بيانات مكتب الممثل التجاري الأمريكي وسيؤدي التوصل الى اتفاق مع واشنطن الى اقامة أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم تضم أكثر من 800 مليون شخص، ويعتقد الاتحاد الأوروبي أنها يمكن أن توفر 400 وظيفة جديدة سنويا وتحقق زيادة قدرها 0.5% في الناتج المحلي الاجمالي وتجرى المحادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة المفوضية الأوروبية السلطة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، بحيث أنه وحسب دراسة جديدة لمركز الأبحاث حول السياسة الاقتصادية مقره لندن أن اتفاق عبر الأطلسي حول التجارة والاستثمار سيضخ سنويا 119 مليار يورو في الاقتصاد الاوروبي و95 مليار في اقتصاد الولايات المتحدة¹، وعلى العموم فقد وضعت أسس الاتفاق من قبل مجموعة عمل ثنائية رفيعة المستوى وتضمنت اطار اتفاق يشتمل الغاء التعريفات الجمركية على تجارة السلع وإلغاء أو تخفيض العوائق مثل الدعم الحكومي للمؤسسات الحكومية والمعاملة التفضيلية للسلع والخدمات المحلية، كما ويعالج الاتفاق التحديات الجديدة في وجه التجارة وتدفق الاستثمارات التي تنجم عن تقدم الاقتصاد العالمي والتكنولوجي²، بحيث أنه ومن المتوقع أن يتم التوصل الى اتفاق بنهاية عام 2014.

الفرع الثاني: سياسات الجوار الأوروبية

في عام 2003 ومع بداية التوسع القائم بالاتحاد الأوروبي قامت المفوضية الأوروبية بتقديم مفهوم جديد يطلق عليه سياسة الجوار الأوروبي لكافة الدول المجاورة لها شرقا وجنوبا، وتهدف هذه السياسة بوجه عام إلى نشر الوعي بين الدول المجاورة فيما يتعلق بسياسات الاتحاد الأوروبي وممارساته، وتسعى سياسة الجوار الأوروبي إلى مساهمة في دعم الاستقرار وترسيخ الحوكمة في الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي مع تعزيز مميزات الحوكمة لدى الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي شرقا وجنوبا، والتي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يشارك

¹ وكالة الأنباء واشنطن، " بدء محادثات إقامة منطقة تجارة حرة عملاقة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا "، <http://www.alquds.co.uk/?p=61526>، 2013/11/27.

² وكالة الأنباء نشوان نيوز، " واشنطن تخطو خطوة أخرى إقامة أكبر منطقة تجارة حرة "،

<http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=24511>، 2013/11/27.

معها في علاقات وثيقة وبناءة وفي مقابل تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسسية يمكن للدول المجاورة الحصول على مايلي¹:

- ✓ امكانية تخطي العلاقات القائمة لتحقيق درجة كبيرة من التكامل ويشمل ذلك التوصل إلى اتفاقية وثيقة للتجارة الحرة مع امكانية المشاركة بشكل أفضل في جوانب رئيسية من برامج الاتحاد الأوروبي؛
- ✓ تعزيز العلاقات التجارية التفضيلية والعمل على فتح الأسواق؛
- ✓ تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالهجرة الشرعية وتحرك الأفراد بحرية؛
- ✓ التعاون المكثف للوقاية من المخاطر الأمنية المشتركة والعمل على مواجهتها؛
- ✓ ارساء الحوار الفعال في سياق السياسة المشتركة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي وسياسة الأمن والدفاع الأوروبي وذلك على أساس القيم المشتركة والمؤسسات الديمقراطية القوية وفهم مشترك للحاجة إلى التنظيم المؤسسي لإرساء قواعد احترام حقوق الانسان؛
- ✓ التكامل مع الاسواق والشبكات التابعة للاتحاد الاوروبي فيما يتعلق بالنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبحوث.

وعليه فإن سياسة الجوار تهدف الى التقريب للاتحاد الأوروبي والبلدان المجاورة من أجل المصلحة المشتركة إذ أن سياسة الجوار تدعم الإصلاحات السياسية والاقتصادية الجارية في 16 بلدا مجاورا للاتحاد الأوروبي من أجل تشجيع السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي في كامل المنطقة وتم تصميمها بشكل يضمن تعميق التعاون الثنائي ويشارك 16 بلدا في سياسة الجوار الأوروبية وهي: الجزائر، مصر، سوريا، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، الأراضي الفلسطينية المحتلة، سوريا وتونس لمنطقة الجنوب، واربانيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا وأوكرانيا من منطقة الجوار الشرقية، إلا أن سياسة الجوار الأوروبية لا تمنح البلدان المشاركة امكانية العضوية كما وتشجع سياسة الجوار الأوروبية مبادئ رائدة مثل "التملك المشترك" وأطلقت آلية مستحدثة للتمويل وهي الآلية الأوروبية للجوار والشراكة في يناير 2007 وفي بداية 2014 سيتم استبدالها "الآلية الأوروبية للجوار"²، وهي آلية تركز أكثر على السياسات وتشجيع التمايز والمزيد من المرونة كما تقوم على شروط أكثر صرامة ومبدأ تقديم الحوافز لأفضل البلدان الشريكة أداء، وقد جرى وضع الآلية الأوروبية للجوار من قبل الاتحاد الأوروبي في عام 2011 عندما تم الاعلان عن زيادة اجمالية كبيرة في التمويل للشركاء في الجوار، بحيث أن الميزانية المقترحة لهذه الآلية تساوي 18.2 مليار يورو للفترة 2014-2020 تماشيا مع مبادئ التفاضل ومبدأ المزيد من التمويل مقابل المزيد من الإصلاح، وستدعم الآلية الأوروبية للجوار تعزيز العلاقات مع البلدان الشريكة وتحقق منافع ملموسة لكل من الاتحاد الأوروبي وشركائه في مجالات مثل الديمقراطية وحقوق الانسان وسيادة القانون والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والتكامل

¹ المفوضية الأوروبية، "السياق السياسي(سياسة الجوار الأوروبي) والمصدر المالي آلية الشراكة والجوار الأوروبي المعروفة بـ "إيني"،

2013/11/27، http://www.euromedcp.eu/index.php?option=com_content&view=article&id=568&Itemid=1053&lang=ar.

² المفوضية الأوروبية، "سياسة الجوار الأوروبية"، 2013/11/27، http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2.

الاقتصادي التدريجي في سوق الاتحاد الأوروبي الموحدة¹، بحيث أنه ادراكا للمنافع الاقتصادية المترتبة على تعزيز التجارة في السلع والخدمات وإمكانية زيادة التدفقات الاستثمارية وأهمية التكامل الاقتصادي التدريجي مع السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي يؤيد المجلس الشؤون الخارجية المنعقد في 20 يونيو/حزيران 2011 مواصلة سعي الاتحاد الأوروبي لمتابعة مثل هذا النوع من التكامل من خلال إقامة مناطق تجارة حرة شاملة وعميقة (DCFTAs) مع شركاء سياسة الجوار الأوروبية²، فقد بدأت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لإقامة منطقة التجارة الحرة بينهما تتقدم بشكل جيد على كل القضايا ومنها التوصل لاتفاق لدمج المفاوضات الثنائية بشأن التجارة في الخدمات التي كانت مستمرة منذ عام 2008 في مفاوضات لإقامة منطقة تجارة حرة شاملة، وجاء ذلك عقب اختتام الجولة الثانية للمفاوضات بين الجانبين مؤخرا في بروكسل وذلك بحسب بيان للمركز الأوروبي للمعلومات التابع لسياسة الجوار الأوروبية، الذي أضاف أن مفاوضات إقامة منطقة تجارة حرة بين المغرب والاتحاد الأوروبي تتجاوز كثيرا نطاق اتفاقية الشراكة القائمة، لتشمل التجارة في الخدمات، والاستثمار، والمشتريات الحكومية، والمنافسة، وحقوق الملكية، والتكامل التدريجي للاقتصاد المغربي إلى سوق الاتحاد الأوروبي الموحدة، وذلك في مجالات مثل المعايير الفنية واللوائح الفنية أو تدابير الصحة والصحة النباتية، ويعتبر المغرب الدولة الأولى من بين أربع دول ينطلق معها التفاوض وهي دول ينوي الاتحاد الأوروبي إقامة منطقة تجارة حرة معها، في عام 2012 تم الإعلان من جانب رئيس المفوضية الأوروبية مانويل باروسو ورئيس الحكومة المغربية ابن كيران على تحديد مطلع مارس من 2013 لانطلاق الجولة الأولى من المفاوضات حول هذا الصدد، ومن جانبه أكد العيد محسوسي الكاتب العام لوزارة التجارة والمفاوض الرئيس عن الجانب المغربي أنه سيتم بحث قضايا الخدمات والاستثمارات ابتداء من الجولة القادمة من المفاوضات حول اتفاقية التبادل الحر الشاملة والمعمقة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، وقال محسوسي في تصريحات في ختام الجولة الثانية من المفاوضات حول الاتفاقية السالفة الذكر: "إننا لم نبحث لا الخدمات ولا الاستثمارات، غير أننا اتفقنا على مبدأ إدماجها ابتداء من الجولة القادمة من المفاوضات"، مبرزا أن موضوع الخدمات كان محل مفاوضات منفصلة بين المغرب والاتحاد الأوروبي. وتابع في هذا السياق: "لقد توقفت المفاوضات عند الجولة الرابعة، ونأمل أن تسجل تقدما بإدماجها في إطار اتفاقية التبادل الحر"، مشيرا إلى أن الجولة الثالثة من المفاوضات حول اتفاقية التبادل الحر الشاملة والمعمقة من المحتمل أن تتعقد في نوفمبر أو بداية ديسمبر 2013.³

¹ المفوضية الأوروبية، "قاموس الجوار الأوروبي"، http://www.enpi-info.eu/main.php?id=447&id_type=2&lang_id=470، 2013/11/27.

² مجلس الاتحاد الأوروبي، "قرارات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن سياسة الجوار الأوروبية"، http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110622_1_ar.htm، 2013/11/27.

³ عبد الله مصطفى، "بروكسل تشيد بالتقدم في مفاوضات التجارة الحرة بين المغرب والاتحاد الأوروبي"، <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=734948&issueno=12637#UpebesTLTWM>، 2013/11/30.

المبحث الثالث: دراسة بعض النماذج للمبادلات التجارية الخارجية للاتحاد الأوروبي

نظرا للدور المركزي الذي لعبه الاتحاد الاوروبي في التجارة العالمية وبعد ان قمنا بإلقاء نظرة على تجارة هذا الاخير وسياسته التجارية وماهي التوجهات المستقبلية في هذا المجال وعليه فإننا سنقوم من خلال هذا الجزء تسليط الضوء على المبادلات التجارية لهذا الاخير مع 3 شركاء تجاريين كما يلي:

➤ **الولايات المتحدة الامريكية**: وذلك باعتبار انها اول شريك تجاري للاتحاد الاوروبي واكبر قوة اقتصادية عالمية بحيث أنه بالرغم من أن مسار العلاقات الامريكية الاوروبية منذ انتهاء الحرب الباردة وانتهاء الاتحاد السوفياتي قد اتخذ منحى جديدا مبني على تحرك الولايات المتحدة الامريكية الانفرادي إلا أن هذه الأخيرة لا يمكنها الاستغناء عن حليفها الاوروبي ولعل ان اهم عامل لبقاء التحالف بين الطرفين هو نظام القيم المشترك الذي يشكل الثقافة الواحدة بحيث أن ما يجمع الطرفين ما يمكن أن نعبر عنه بمنظومة الحياة الواحدة التي تشكل

محورا اساسيا في بنيان العلاقات الاطلسية فالروابط الحضارية بين الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا اعمق بكثير مما يبدو على سطح¹.

الصين: بحيث أنها ثاني شريك تجاري للاتحاد الاوروبي بعد الولايات المتحدة الامريكية فالصين حاليا تعد احد اهم المشاركين الرئيسيين في السوق الدولية فبعدها كانت مساهمة التجارة الخارجية في الاقتصاد الصيني لا تذكر رغم موارد البلاد الوفيرة، إلا أنه ومنذ بداية الحكومة الصينية في اصلاح سياساتها الاقتصادية وفتح اقتصادها الذي يعتمد على النظام الاشتراكي سنة 1970 بدأ تصاعد ونمو القطاع الخاص الصيني والأجنبي والذي يمثل حاليا احد اهم دعائم الاقتصاد الصيني، ووفق احصائيات وزارة التجارة الصينية نجد أن نسبة اجمالي الصادرات الصينية لإجمالي صادرات العالم تحقق معدل نمو سنوي قدره 0.3 نقطة مئوية خلال الفترة بين عامين 2001 و2007 في حين سجل معدل النمو السنوي لنسبة اجمالي الصادرات والواردات الصينية الى اجمالي صادرات وواردات العالم خلال نفس القدرة معدل 0.3 نقطة مئوية وهو نفس المعدل المحقق في نسبة اجمالي الواردات الصينية لإجمالي واردات العالم².

الجزائر: بحيث اخذنا الجزائر كنموذج عن الدول العربية وتعتبر طرفا في مشروع الشراكة الاورو متوسطة ضف الى ذلك أن دول المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الأول للجزائر منذ مطلع الستينات بحيث استوعبت السوق الأوروبية المشتركة 95% من صادرات الجزائر وكانت 80% من واردات الجزائر تأتي من هذه الدول ورغم عدم توقيع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلا أنها استمرت في الحصول على افضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لاتفاق مؤقت في 28 مارس 1963 وذلك تطبيقا للمادة 227 لمعاهدة روما والتي اعتبرت كأساس قانوني للعلاقات بين الجزائر والسوق الأوروبية المشتركة³.

وفيما يلي سنقوم بتسليط الضوء على طبيعة المبادلات التجارية التي تجمع الاتحاد الاوروبي بهذه الدول الثلاثة وبنوع من التفصيل.

المطلب الأول: التجارة الأوروبية الأمريكية

تشكل العلاقات الأطلسية بين و.م.أ والاتحاد الأوروبي عاملا اساسيا في منظومة العلاقات الدولية فعلى الرغم من التحدي الناتج عن الصعود بعض القوى مثل الصين الهند البرازيل وروسيا، ما تزال كل من أمريكا والاتحاد يشكلان الفاعلين الأساسيين الاقتصاديين على الساحة الدولية، ويمتد تأثيرهما إلى مختلف مؤسسات النظام العالمي بما فيها المجال العسكري، وقد شكلت العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا قاعدة اساسية للتعاون المشترك وارتبط التكامل الأوروبي مع إعادة البناء من خلال مشروع مارشال في الأربعينيات

¹ عمرو عبد الكريم، "مستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية"، <http://www.almoslim.net/node/85782>، 2013/12/05.

² عائشة بن عطا الله، "دراسة تحليلية لوضعية الصادرات الصينية خلال عامين 2001-2007"، مجلة الباحث، العدد: 11، 2012، ص124.

³ المنظمة العربية للتنمية العربية الزراعية، "دراسة تقويم أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية على الزراعة العربية"، جامعة الدول العربية، الخرطوم، 1999، ص55.

الأوروبي

والخمسينات من القرن العشرين، فالمشروع الأوروبي ارتبط بالاقتصاد العالمي الغربي خلال الحرب الباردة والعولمة في القرن 21 وارتبط الاتحاد الأوروبي وأمريكا تاريخيا عبر الاستثمارات والتجارة منذ بداية القرن 20، وتطورت هذه العلاقات مع تطور التحالف الغربي وتوسعه في خمسينيات القرن وما بعدها، وانعكست العلاقات المميزة ذات الجذور التاريخية والمؤسسية بين الطرفين على المجال الاقتصادي كما يلي¹:

✓ ان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يشكلان أضخم شريكين تجاريين في العالم حيث تشكل نسبة التجارة بينهما 40% من التجارة العالمية، ويبلغ التبادل التجاري بين الجانبين أكثر من بليون دولار في اليوم كما ويبلغ حجم الاستثمارات بين الجانبين 1.8 تريليون دولار سنويا؛

✓ يعد النمو المستقر في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين منذ أكثر من ستين عاما من العلاقات المميزة ومن العلامات المميزة لاستقرار العلاقات بينهما، وحتى عندما ساءت العلاقات الأمنية والسياسية بين الجانبين، وحسب إحصائيات 2008 تعد الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر مستورد من الاتحاد الأوروبي بعد الصين، بنسبة تشكل 12% من حجم صادرات الاتحاد الكلية، وتشكل المصدر الأول للاتحاد بنسبة 19.1% من الواردات الإجمالية للاتحاد، ومن ثم تحتل و.م.أ الأولى كشريك تجاري للاتحاد بنسبة 15.2%، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد شكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول في عام 2008، بنسبة 19.2% من التبادل التجاري فكان الاتحاد المستورد الأول بنسبة 17.7% من الواردات الإجمالية الأمريكية، والمصدر الأول بنسبة 21.6% من الصادرات الإجمالية، وتقتصر النزاعات التجارية بينها فقط 2% من حجم التبادل التجاري للطرفين.

الفرع الأول: التعاون الأوروبي الأمريكي

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر القوى الاقتصادية في العالم وهو ما يمثل معا حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهذا ما يعكسه مستوى التجارة والتدفقات الاستثمارية لا مثيل لها بين الطرفين، بحيث يبلغ مقدار التبادل التجاري اليومي للسلع والخدمات حوالي 2 مليار دولار، كما وتمثل (و.م.أ) أكبر سوق تصديرية للاتحاد الأوروبي بنسبة 17% بما يقدر بـ 264 مليار أورو من منتجات الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى ذلك فإن التجارة عبر الأطلسي في مجال الخدمات تبلغ حوالي 260 مليار أورو سنويا، أما الاستثمار الأمريكي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي هو أعلى ثلاث مرات مما كان عليه في آسيا، واستثمارات الاتحاد الأوروبي في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ثمانية أضعاف المبلغ من استثمارات الاتحاد الأوروبي في الهند والصين معا، وعموما فإن الاقتصاد الأطلسي يدعم نحو حوالي 15 مليون فرصة عمل للطرفين²، وفيما يلي دراسة نوعا ما مفصلة حول مشروع عبر الأطلسي.

أولا: الإعلان عبر الأطلسي 1990

¹ حسين طلال مقاد، "المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (27)، العدد: 03، 2011، ص 239-241.

² European Commission, "Transatlantic Trade and Investment Partnership: Commissioner Karel De Gucht Welcomes Member stat' green light to start negotiations", United stats Brussels, 14 Jun 2013, <http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=917>, 04/09/2013.

في 22 نوفمبر 1990 تم الإعلان الرسمي على التعاون عبر الأطلسي حيث اتفق الجانبان على أن هناك حاجة إلى إطار للتشاور منتظم ومكثف وسوف يستفاد استفادة كاملة من مواصلة تعزيز الإجراءات القائمة، بما في ذلك التي أنشأت من قبل رئيس المجلس الأوروبي ورئيس الولايات المتحدة يوم 27/02/1990 وهي¹:

✓ إجراء مشاورات نصف سنوية بين وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مع اللجنة ووزير الخارجية الأمريكي بالتناوب على جانبي المحيط؛

✓ مشاورات مخصصة بين وزراء خارجية الرئاسة أو الترويكا ووزير الخارجية الأمريكي؛

✓ مشاورات نصف سنوية بين اللجنة وحكومة الولايات المتحدة على مستوى مجلس الوزراء.

1 الأهداف المشتركة:

تسعى الشراكة العبر أطلسية إلى تحقيق أهداف مشتركة وذلك من خلال التعاون الوثيق علاوة إلى الاستفادة من المعرفة المتبادلة والتفاهم المكتسب من خلال اجراء مجاورات منتظمة وفيما يلي أهم هذه الأهداف:

✓ إتباع سياسات تهدف إلى تحقيق اقتصاد عالمي سليم يتسم بالنمو الاقتصادي المطرد مع انخفاض معدلات

التضخم وارتفاع مستوى العمالة، وظروف اجتماعية منصفة في إطار من الاستقرار الدولي؛

✓ تعزيز مبادئ السوق ورفض الحمائية وتوسيع وتعزيز وفتح مزيد من النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

✓ تنفيذ عزمهما على مساعدة البلدان النامية بكل الوسائل المناسبة في جهودها الرامية إلى تحقيق

الإصلاحات السياسية والاقتصادية؛

✓ توفير الدعم الكافي لدول أوروبا الشرقية والوسطى وتعهد الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وتشجيع

مشاركتها في المؤسسات المتعددة الأطراف للتجارة والتمويل الدوليين.

2 التعاون الاقتصادي:

كلا الجانبين يدرك أهمية تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف وسوف يدعم خطوات إضافية نحو

التحرير والشفافية وتنفيذ اتفاقية الجات ومبادئ الـ OECD بشأن كل من التجارة في السلع والخدمات

والاستثمار، والعمل على تطوير مزيد من الحوار والذي يجري بالفعل في مسائل أخرى مثل الحواجز التقنية

والغير التعريفية للتجارة الزراعية والصناعية والخدمات وسياسة المنافسة ، سياسة النقل والمعايير

والاتصالات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيا الفائقة والمجالات الأخرى ذات الصلة².

ثانيا: جدول الأعمال الجديد عبر الأطلسي 1995

تم وضع هذا الجدول في 1995/12/03 حيث رأى الطرفان أنه لمواجهة التحديات الجديدة من الداخل أو

الخارج فإنه يجب تعزيز وتكثيف الشراكة التي خدمتهم جيداً وأن التحديات الداخلية ليست ذريعة نحو الانغلاق

¹ European Union, "Transatlantic Declaration 22/11/1990", <http://www.eurunion.org/partner/transatlede.htm&rurl=translat,26/08/2012>.

² European Union, "Transatlantic Declaration 22/11/1990", Op.cite.

على الذات وأن علاقتهم الاقتصادية تديم أمنهم وتزيد من ازدهارهم وأنهما يتحملان معا مسؤولية خاصة لقيادة الجهود متعددة الأطراف من أجل نظام عالمي أكثر انفتاحاً للتجارة والاستثمار وأنهم مصممون على إنشاء سوق عبر أطلسية والذي سوف يوسع نطاق التبادل التجاري وفرص الاستثمار ومضاعفة فرص العمل على جانبي المحيط، وهذه المبادرة تسهم أيضاً في ديناميكية الاقتصاد العالمي، ولتحقيق هذه الأهداف فقد سعى الطرفان إلى مشاورات الواسعة النطاق التي وضعها الإعلان عبر الاطلسي 1990 واستنتاجات قمة جوان 1995 والانتقال إلى العمل المشترك، بحيث تم اعتماد خطة عمل جديدة عبر-أطلسية تستند إلى إطار عمل مع أربعة أهداف رئيسية¹:

- ✓ تعزيز السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية في جميع أنحاء العالم.
- ✓ التصدي للتحديات العالمية.
- ✓ الإسهام في توسيع التجارة العالمية وتوثيق العلاقات الاقتصادية الأوثق من خلال الهدفين التاليين:
 - ☞ تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف.
 - ☞ سوق عبو-أطلسية جديدة والتي تأخذ توصيات الحوار التجاري عبر-الأطلسي وتشمل الإجراءات التالية :

- ★ دراسة مشتركة: حول سبل تسهيل التجارة في السلع والخدمات وكذلك تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية والحواجز غير التعريفية.
- ★ بناء الثقة: من خلال تعزيز الجهود الرامية إلى حل القضايا والنزاعات التجارية الثنائية.
- ★ المعايير وإصدار الشهادات والقضايا التنظيمية : إبرام اتفاق بشأن الاعتراف المتبادل لتقييم المطابقة (شهادات وإجراءات الاختبار) لقطاعات معينة في اقرب وقت ممكن وتعزيز التعاون التنظيمي ولاسيما عن طريق تشجيع الوكالات التنظيمية لإعطاء أولوية عليا للتعاون مع نظرائهم عبر الأطلسي.
- ✓ بناء جسور عبر أطلسية من خلال الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز وتوسيع نطاق التأييد الشعبي للشراكة ومن ثم السعي إلى تعميم العلاقات التجارية بين الشعبين وتنمية التفاهم والشعور بالهدف المشترك؛
- ✓ بناء روابط برلمانية على جانبي المحيط من خلال التشاور على آليات التشاور ولمناقشة المسائل ذات الصلة بالشراكة العبر أطلسية؛
- ✓ تنفيذ جدول الأعمال فالأجندة العبر أطلسية الجديدة هي بيان شامل للكثير من المناطق للعمل والتعاون المشترك ولقد عهدت إلى فريق رفيع المستوى للإشراف على هذا البرنامج.

ثالثاً: الشراكة الاقتصادية عبر الأطلسية (TEP)

أنشئ EU-US الشراكة الاقتصادية العبر أطلسية في قمة لندن في ماي 1998 وهي امتداد للنهج المتبع في الخطة العبر أطلسية الجديدة (NTA) وهي تشمل كل من العناصر الثنائية والمتعددة الأطراف، فعلى الصعيد الثنائي من خلال معالجة الحواجز التقنية أمام التجارة، والغرض من الجزء الثاني هو حفز مزيد من تحرير

¹ European Union, " Joint EU/US Action Plan03/12/1995", <http://www.eurunion.org/partner/actplan.htm&url=translate>, 26/08/2012.

التجارة المتعددة الأطراف من خلال إدخال قوى على قضايا التجارة الدولية¹، ومن الجوانب المقترحة هو دمج العمل والأعمال التجارية وقضايا البيئة والمستهلك في هذه العملية.

رابعاً: المجلس الاقتصادي عبر الأطلسي (TEC)²

وهو هيئة سياسية تم انشائها في القمة السنوية للـ EU-US في 2007/04/30 من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي عبر الأطلسي بين و.م.أ والاتحاد الأوروبي والإشراف على الجهود المبينة في هذا الإطار وتسريع وتيرة تقدم العملية التكاملية بين الطرفين وتشجيع وتوجيه عمل القمم بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ويشارك في رئاسة هذا الأخير كل من ألان هوربارد مساعد رئيس السياسة الاقتصادية ورئيس المجلس الاقتصادي الوطني وغونتر فيرهوغن نائب رئيس المفوضية الأوروبية، فمذ أفريل سجلت الولايات المتحدة الأمريكية تقدماً كبيراً في إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار وتخفيف الأعباء التنظيمية وقد ركز رؤساء القمة على 3 نقاط رئيسية:

★ الحوار المشروع؛

★ الحوار الأطلسي للمستهلكين؛

★ الحوار التجاري.

وقد وقعت اجتماعات TEC في مراحل مبكرة للانتعاش من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الكبرى وخلال الفترة السابقة لمؤتمر القمة بين و.م.أ والاتحاد الأوروبي تم مناقشة التحديات الاقتصادية العالمية، وشدد على الحاجة إلى التعاون على نحو أوثق، بما في ذلك تعزيز التكامل والقدرة التنافسية للطرفين بحيث، وقد كان التسلسل الزمني لاجتماعات TEC كما يلي:

★ الاجتماع الأول للـ TEC في 9 نوفمبر 2007.

★ الاجتماع الأول للـ TEC في 13 ماي 2008.

★ الاجتماع الأول للـ TEC في 12 ديسمبر 2008.

★ الاجتماع الأول للـ TEC في 27 أكتوبر 2009.

★ الاجتماع الأول للـ TEC في 17 ديسمبر 2010.

رابعاً: الحوار الأطلسي

لا تقتصر العلاقات بين الاتحاد والولايات المتحدة على إجراء اتصالات على المستوى الحكومي بل أيضاً على المستوى المدني حيث تم تشجيع البرلمانيين ورجال الأعمال والعلماء والأكاديميين والنقابيين ومجموعة واسعة

¹ European Community, "Transatlantic Economic Partnership 1998",

<http://www.eurunion.org/partner/EUUSRelations/AgendasDialoguesSummits.htm&rurl=translate>, 26/08/2012.

² European Commission, "EU-USA-Transatlantic Economic Council",

<http://ec.europa.eu/enterprise/policies/international/cooperating-governments/usa/transatlantic-economic-council/#h2-1>, 28/06/2013.

من جماعات المواطنين لتعزيز الروابط مع نظرائهم عبر الأطلسي لمعرفة المزيد عن بعضهم البعض ولتبادل الخبرات حول التحديات التي تواجههم ومتابعة الأهداف المشتركة¹.

1 حوار المستهلك عبر الأطلسي (TACD):

وهو منتدى منظمات المستهلكين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الذي يطور ويوافق على توصيات مشتركة لسياسة حماية المستهلك لتعزيز اهتمام المستهلكين ل طرفين في وضع السياسات والقضايا العالمية وتأسست هذه المبادرة في 1998، وتعقد مؤتمرات الـ TACD مرة في السنة بين US و EU تنتج هذه المؤتمرات توصيات ذات الصلة في الغذاء والتجارة الالكترونية والتجارة والصحة وقضايا الملكية الفكرية².

2 حوار المشرعون عبر الأطلسي (TLD):

يهدف إلى تعزيز ورفع مستوى الخطاب السياسي بين المشرعين الأوروبيين والأمريكيين على امتداد يشكل ردا رسميا من البرلمان الأوروبي والكونغرس الأمريكي إلى الالتزام في جدول الأعمال عبر الأطلسي الجديد 1995 لتعزيز العلاقات البرلمانية بين الطرفين من الناحية العملية على امتداد يتضمن اجتماعات نصف سنوية للبرلمان الأوروبي ووفود الكونغرس الأمريكي وسلسلة من المؤتمرات عن بعد³.

3 حوار الاستثمار:

بدء هذا الحوار في نوفمبر 2007 تحت رعاية الـ TEC ويهدف إلى الحد من الحواجز التي تعترض الاستثمار عبر الأطلسي وتعزيز نظم استثمار مفتوحة على الصعيد العالمي، ووضع الحوار خطة تفصيلية تستهدف⁴:

- ✓ استعراض اتجاهات الاستثمار العالمي بما في ذلك الاستثمار السيادي؛
- ✓ التصدي للضغوط الحمائية والحواجز أمام الاستثمار العالمي؛
- ✓ خفض الحواجز أمام الاستثمار عبر الأطلسي؛
- ✓ تيسير إحراز تقدم بشأن قضايا الاستثمار في المؤسسات المتعددة الأطراف مثل OECD.

4 حوار لتنظيم الأسواق المالية:

والذي عقد في جوان 2004 وكان يهدف إلى⁵:

- ✓ تعزيز النفاذ المتبادل على نحو أفضل في النهج التنظيمية؛
- ✓ مواصلة استعراض التطورات التشريعية والتنظيمية في القطاع المالي؛
- ✓ استعراض تطورات المؤسسات المالية.

¹ European Community, "Transatlantic dialogues",

http://www.ec.europa.eu/external_relations/us/dialogues_en.htm&rurl=translate, 28/08/2012.

² European Community, "TACD", http://ec.europa.eu/consumers/cons_issue/tacd_en.htm&rurl=translate, 28/08/2012.

³ European Community, "TLD", http://www.europarl.europa.eu/intcoop/tld/default_en.htm&rurl=translate, 28/08/2012.

⁴ European Union, "US-EU Investment Dialogue",

<http://www.eurunion.org/partner/euusrelations/JOIS-Q%26A-5-1308.doc&rurl=translate>, 28/08/2012.

⁵ European Community, "financial markets regulatory dialogue",

http://ec.europa.eu/internal_market/finances/docs/general/eu-us-dialogue-report-state-of-playen.pdf&rurl=translate, 28/08/2012.

5 قمة EU-US — 2009:

عقدت هذه القمة في العاصمة واشنطن في 03/11/2009، وقد سلط الضوء في هذه القمة على القضايا المدرجة في جدول الأعمال لعام 2009 كما وشملت التحديات العالمية الكبرى مثل الانتعاش الاقتصادي وتغير المناخ والتنمية، والنتيجة الرئيسية هي إنشاء مجلس الطاقة للنظر في قضايا الطاقة مثل أمن الطاقة العالمي وعقد الاجتماع الأول على هامش مؤتمر القمة وجاء فيه¹:

- ✓ تعميم الحوار حول قضايا الطاقة الإستراتيجية لتعزيز المصلحة المشتركة؛
- ✓ التعاون في مجال سياسات الطاقة وتعزيز التعاون في مجال الأبحاث على تكنولوجيات الطاقة النظيفة والمستدامة؛
- ✓ دراسة تنويع مصادر الطاقة من خلال زيادة استخدام الغاز الطبيعي المسال والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الحيوي واستخدام الطاقة النووية؛
- ✓ البحث في كيفية تعزيز أمن الطاقة العالمي على نحو فعال وأسواق الطاقة العالمية على أساس شفاف ومستقر وغير تمييزية وتنويع مصادر الطاقة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة العالمية هي السبيل الأكيد المؤدي إلى أمن الطاقة.

6 قمة EU-US — 2011:

عقدت هذه القمة في 28 نوفمبر 2011، وقد توجه قادة المجلس الاقتصادي عبر الأطلسي لإنشاء فريق عمل بقيادة الممثل التجاري الأمريكي رون كيرك ومفوض التجارة في الاتحاد الأوروبي كاريل دي غوست ولقد هدف فريق العمل إلى تحديد السياسات والتدابير الرامية إلى زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمار بين و.م.أ والاتحاد بغية دعم المنافع المتبادلة وخلق فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية الدولية، وقد تمحور الحوار في القمة حول النقاط التالية²:

- ✓ الحد من الحواجز أمام حركة التجارة والاستثمار كالتعريفات الجمركية والحصص التعريفية؛
- ✓ تحقيق التوافق بين الأنظمة والمعايير على مستوى جميع الأصعدة؛
- ✓ تعزيز التعاون لتطوير قواعد ومبادئ بشأن القضايا العالمية ذات الاهتمام المشترك وكذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المشتركة المتعلقة ببلدان العالم الثالث.

الفرع الثاني: واقع المبادلات تجارية EU-US

سنحاول فيما يلي تسليط الضوء على واقع التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية من 2008-2012 ومامدى سعي الطرفين إلى تدعيم التكامل الاقتصادي بينهما وذلك من خلال إزالة كافة الحواجز التي من شأنها عرقلة التبادل بينهما، بحيث أنه و على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي هي من بين العلاقات الأكثر انفتاحا في العالم و أن التكامل عبر الأسواق

¹ European Community, "EU-US summit Washington 03/11/2009",

http://www.ec.europa.eu/external_relations/us/summit.11-09/index_en.htm&rurl=tanslate, 28/08/2012.

² European Commission, "Trade: EU-US", <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/united-states/>, 30/08/2013.

الأوروبي

الأطلسي أكثر عمقا من خلال الحجم الهائل لتدفقات من الاستثمار والتجارة، إلا أنه لا تزال هناك عقبات على جانبي المحيط الأطلسي تعوق حرية حركة تجارة عبر الأطلسي وبشكل عام فإن الحواجز الجمركية عبر الأطلسي هي في الواقع منخفضة جدا إذ يبلغ متوسط تكاليف على التجارة بين 3-4% من 707 مليار أورو من إجمالي المبادلات التجارية السنوية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وتكون مستويات الرسوم الجمركية أعلى التعريفات على المنتجات الحساسة¹.

أولاً: العلاقات التجارية الثنائية EU-US

يشكل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكبر اقتصاديين في العالم ويشكلان معا ما يقرب من نصف الاقتصاد العالمي، ولهما أكبر تجارة ثنائية واستثمار بيني بحيث تبلغ تدفقات التجارة والاستثمار نحو حوالي مليار دولار في اليوم ويمثلان معا 40% من التجارة العالمية، ويرتبط اقتصاد البلدان إلى درجة عالية إذ ما يقارب من ربع مجموع التجارة بينهما تمثل معاملات الشركات المستثمرة على جانبي المحيط²، وفيما يلي نظرة أكثر تفصيلا على التجارة بين البلدين خلال الفترة (2008-2012)، بحيث تمتاز هذه الفترة بنوع من عدم الاستقرار الداخلي للبلدين ففي 2008 لم يكد الاقتصاد الأمريكي يعفى من أزمة الرهن العقاري التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي على وجه الخصوص والاقتصاد العالمي عامة إضافة التي الازمة التي ضربت المنظومة الأوروبية في 2009 ولهذا كانت دراستنا لتجارة الطرفين محصورة في هذه الفترة.

جدول(21): واقع التبادل التجاري للاتحاد الأوروبي مع و.م.أ(2008-2012)

الوحدة: مليون يورو

2012	2011	2010	2009	2008	
291.880	263.791	242.451	203.589	247.818	الصادرات
205.778	191.515	173.067	154.858	182.351	الواردات
86.102	72.276	69.385	48.731	65.467	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

DGtradeG2, "UNITED STATES: EU Bilateral trade and trade with the world", 23 May 2013.

يتضح من الجدول أعلاه أن صادرات الاتحاد الأوروبي انخفضت في سنة 2009 وكذا واردات الاتحاد الأوروبي من و.م.أ، إذ انخفضت في صادرات الاتحاد الأوروبي إلى و.م.أ بما يقدر بـ 17.8% أما الواردات فقد انخفضت بما مقداره 15.1% وهذا ما يعكسه الميزان التجاري لعام 2009 بحيث سجل هذا الأخير انخفاضا من 65.467 لسنة 2008 إلى 48.731 لسنة، إلا أنه بعد عام 2009 فقد شهدت المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع و.م.أ تحسنا ملحوظا بحيث ارتفع الميزان التجاري من 69.385 لعام 2010 إلى 86.102 لعام 2012 كما وبلغت صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي إلى و.م.أ أعلى قيمها في عام 2012

¹ European Commission & Directorate-General for trade, "Non-Tariff Measures in EU-US trade and Investment-An Economic Analysis", Reference: OJ2007/S180-219493, 11 December 2009, P: xvii.

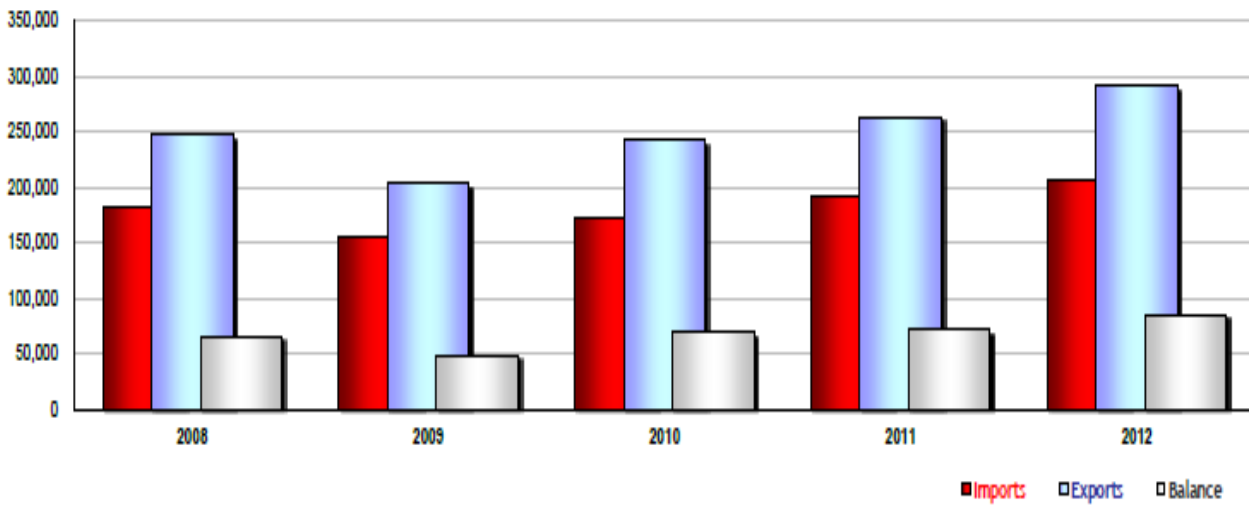
² European Community, "financial_markets regulatory dialogue",

http://ec.europa.eu/internal_market/finances/docs/general/eu-us-dialogue-report-state-of-play_en.pdf&rurl=translate, 28/08/2012.

منذ عام 2008 على التوالي كما يلي (ص-و) (291.880-205.778) والشكل(08) يعكس الجدول بصورة أوضح.

الشكل(08): الوضعية التجارية للاتحاد الأوروبي مع ال و.م.أ(2012-2008)

الوحدة: مليون يورو



Source: DGtradeG2, " UNITED STATES: EU Bilateral trade and trade with the word", Op.cite.

جدول(22): التركيبة السلعية للتبادل الأوروبي الأمريكي(2012-2008)

الوحدة: مليون يورو

2012		2011		2010		2009		2008		
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	
11.3347	15.6507	11.388	13.918.3	10.2098	12.4561	8.0906	10.7341	10.7431	11.9091	منتجات زراعية، الأغذية والأسماك ومواد أولية
25.883	25.4064	23.4638	24.9075	15.0726	20.8851	11.3586	16.5497	16.7379	28.133	الوقود ومنتجات التعدين
43.6809	66.3645	40.5203	62.050	38.883	60.3435	33.583	53.4627	35.7287	52.6928	مواد كيميائية
78.7114	120.880	71.6662	104.6041	66.7662	93.3399	62.0205	77.6862	75.6823	100.0978	آلات ومعدات نقل
1.4586	4.4474	1.3389	3.7775	1.3354	3.4019	1.1274	77.6862	1.2961	3.8341	صناعة النسيج والملابس
44.7095	59.1306	43.1377	54.5334	40.7996	52.0246	38.6776	42.2915	42.1624	51.1507	المنتجات الأخرى
2012		2011		2010		2009		2008		الميزان التجاري
4.3159		2.5303		2.2463		2.6435		1.166		منتجات زراعية، الأغذية والأسماك ومواد أولية
0.4766-		1.4437		5.8126		5.1911		11.3951		الوقود ومنتجات التعدين
22.6836		21.5297		21.4606		19.8797		16.9641		مواد كيميائية
42.1687		32.9379		26.5737		15.6657		24.4155		آلات ومعدات نقل
2.9888		2.4385		2.0664		1.7371		2.538		صناعة النسيج والملابس

14.4212	11.3957	11.225	3.6139	8.9883	المنتجات الأخرى
---------	---------	--------	--------	--------	-----------------

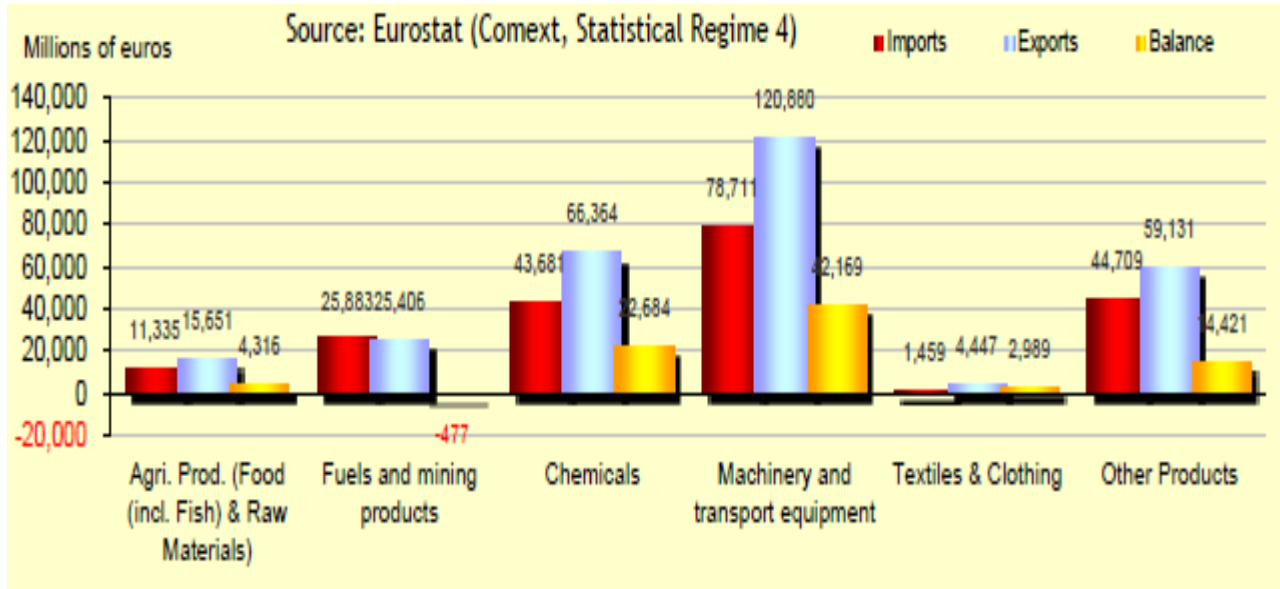
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

DGtradeG2, " UNITED STATES: Statistics sector ", 02 May 2013.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا جليا أن التجارة في آلات ومعدات النقل احتلت حصة الأسد من إجمالي المبادلات التجارية الأوروبية الأمريكية تليها في ذلك الموارد الكيماوية إلا أنه من الملاحظ كذلك أن التجارة على مستوى جميع المنتجات انخفضت في سنة 2009 نتيجة للأزمة منطقة اليورو التي كانت سببا في دخول الاقتصاد الأوروبي في مرحلة ركود إلا أنه ومن الملاحظ أن الميزان التجاري الأوروبي الأمريكي قد سجل ولأول مرة قيمة سالبة وعلى مستوى جميع المنتجات في عام 2012 للتبادل التجاري الذي يخص الوقود ومنتجات التعدين وذلك بقيمة - 0.4766 بالرغم من أنها سجلت زيادة بعد عام 2009 ولكن التطور في الواردات كان بوتيرة أعلى من الزيادة في الصادرات كما وسجل الميزان التجاري لآلات ومعدات النقل أعلى قيمة وهذا كما سبق شرحه وذلك نتيجة حيازة هذا المنتج على أعلى نسبة في المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع و.م.أ إلا أن التجارة في صناعة النسيج والملابس فقد حظيت على أقل نسبة من المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع و.م.أ، والشكل الموالي يوضح التركيبة السلعية للمبادلات الأوروبية الأمريكية لسنة 2012.

الشكل (09): التركيبة السلعية للتبادل الأوروبي الأمريكي لـ: 2012

الوحدة: مليون يورو



Source: DGtradeG2, " UNITED STATES: Statistics sector", Op.cite.

ثانيا: التدابير غير التعريفية EU-US

تؤدي إزالة التعريفية بين الجانبين في مجالي الاستثمار والتجارة، حسب دراسة للمفوضية الأوروبية في كانون الأول 2009، إلى النتائج الآتية¹:

¹ حسين طلال مقلد، "المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق، ص 241.

- ✓ بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي إزالة أشكال التعريفية الموجبة جميعها ستؤدي إلى زيادة في النتائج الإجمالي المحلي إلى 122 بليون يورو في السنة وفي الصادرات الأوروبية بنسبة +2.1%؛
- ✓ القطاع الأفضل للأوروبيين هو المحركات، والكيماويات، والمستحضرات الصيدلانية، والأطعمة والأدوات الكهربائية؛
- ✓ أما و.م.أ ففوائدها بإزالة أشكال التعريفية جميعها يتوقع منها زيادة في الناتج الإجمالي المحلي متوقع 41 بليون يورو في السنة و 6.1% في الصادرات؛
- ✓ الفوائد الأمريكية تأتي من الآلات الكهربائية، والكيماوية، والأدوية، والخدمات المصرفية وقطاعات التأمين.
- ✓ و.م.أ تكسب أكثر من الصادرات والاتحاد الأوروبي من الداخل.

المطلب الثاني: تجارة الاتحاد الأوروبي مع الصين

تعود العلاقات بين الصين وأوروبا إلى عهود تاريخية قديمة ولكن علاقات الجانبين الدبلوماسية بدئت رسميا عام 1975 ونظرا لأهمية العلاقات التجارية للجانبين، فقد تم في ماي 1978 توقيع اتفاق تجارة وإنشاء لجنة مشتركة لدفع الروابط التجارية، ومن اجل المزيد من تعزيز العلاقات على كافة الأصعدة قام رئيس المفوضية الأوروبية الأسبق روي جينكينز بزيارة الصين في فبراير 1979 حيث التقى برئيس مجلس الدولة الصيني الراحل دنغ تشياو بنغ، وتوالت اللقاءات والاجتماعات وإنها اللقاء الأول بين برلماني الجانبين في جوان 1980 حيث التقى ممثلون من المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني مع نظرائهم الأوروبيين في مدينة ستراسبورغ الفرنسية وتم إبرام اتفاقية التجارة والتعاون سنة 1985، ومع تطور الأوضاع طرحت فكرة عقد لقاءات القمة بين الطرفين خلال اجتماع بين دول آسيا وأوروبا (الاسيم) في مطلع سنة 1998 واتفق الجانبان على عقدها سنويا وبانتظام، وفعلا بدئت القمة في ربيع نفس السنة وبعدها صدر بيان مشترك يؤكد على بناء شراكة راسخة على المدى الطويل واستمرت القمم بالانعقاد في كل السنوات التالية ماعدا عام 2008 حيث طلبت الصين بتأجيلها بسبب استقبال الرئيس الفرنسي للزعيم التبتى المعارض الدالاي لاما، ثم عادت للانعقاد في 2009 في إشارة لعودة الأمور إلى طبيعتها بين الجانبين ، وخلال لقاءات القمة المنتظمة سنويا بين الجانبين كانت النتائج مثمرة فعلا وتكلفت في عام 2003 إلى تطور العلاقة إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية الشاملة وفي 2007 ولتعكس عمق واتساع الشراكة الإستراتيجية اليوم لرفع مستوى هذا الموضوع إلى "اتفاق الشراكة والتعاون"، واليوم الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للصين والصين ثاني أكبر شريك تجاري للاتحاد الاوروبي، إذ وصلت تبادلاتهما التجارية إلى مليارات الدولارات وبصرف النظر عن حوار السياسة العادية، بحيث أن هناك أكثر من 24 اتفاقاً وحواراً قطاعياً من حماية البيئة إلى السياسة الصناعية إلى التعليم والثقافة¹.

الفرع الأول: التعاون الأوروبي الصيني

¹ عباس جواد كديمي، " بزوغ الصين هو الدافع لعلاقات شراكة استراتيجية طويلة الأمد بين الاتحاد الأوروبي والصين "، المركز العربي للمعلومات، العدد:2010/03/15، 2009/PRS/2326.

أوردت المفوضية الأوروبية أولى إستراتيجيتها طويلة الأجل للعلاقات الصينية الأوروبية في 1995 في لقاء تلتها لقاءات 1998 على وتقرير 2000 لتنفيذ هذا اللقاء وفي سنة 2003 أول خطوة رسمية بشأن شراكة ناضجة المصالح المشتركة وتحديات في العلاقات الصينية الأوروبية كما أصدرت الصين أول ورقة سياسة بشأن الاتحاد الأوروبي في أكتوبر 2006، ولقد بدأت مفاوضات الشراكة الشاملة واتفاق التعاون (PCA) في جانفي 2007 بحيث تسعى هذه الأخيرة إلى تحسين إطار العلاقات الثنائية التجارية والاستثمارية ورفع مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري لسنة 1985 بين الطرفين، وقد تمحورت سياسة الاتحاد الأوروبي اتجاه الصين في النقاط التالية¹:

- ✓ دعم الصين للانتقال نحو مجتمع مدني؛
- ✓ تعزيز التنمية المستدامة؛
- ✓ تحسين العلاقات التجارية والاقتصادية؛
- ✓ تعزيز التعاون الثنائي؛
- ✓ تشجيع التعاون الإقليمي والدولي.

أولاً: القمم بين الصين والاتحاد الأوروبي قبل 2008

فيما يلي التسلسل الزمني لأهم القمم المنعقدة بين الصين والاتحاد الأوروبي خلال السنوات السابقة للأزمة²:

- ✓ **جانفي 1998**: اقترح الاتحاد الأوروبي عقد القمة بين الاتحاد الأوروبي خلال الاجتماع الثاني بين آسيا وأوروبا وإنشاء آلية لعقد الاجتماع بصورة دورية.
- ✓ **2 أفريل 1998**: عقدت القمة الأولى بين الصين والاتحاد الأوروبي في لندن بين رئيس مجلس الدولة الصيني آنذاك تشو رونغ جي ورئيس الوزراء البريطاني في لندن توني بلير الذي كانت تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، ورئيس المفوضية الأوروبية آنذاك جاك سانتير، وأصدرت الصين والاتحاد بياناً مشتركاً بعد القمة تعهدا خلاله بإقامة شراكة ثابتة بناءً طويلة الأمد وعقد القمة بين الجانبين سنوياً.
- ✓ **ديسمبر 1999**: تم عقد القمة الثابتة بين الصين والاتحاد الأوروبي في بكين وتعهد الطرفان بدفع الشراكة الثابتة البناءة طويلة الأمد بين الطرفين، وتوسيع وتعميق التعاون متبادل النفع في مختلف المجالات.
- ✓ **أكتوبر 2000**: تم عقد القمة الثالثة بين الصين والاتحاد الأوروبي في بكين وتبادل الجانبان وجهات النظر حول قضايا مثل انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وتعزيز التعاون الثنائي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والطاقة والمعلومات ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتعزيز الحوار بشأن حقوق الإنسان وتقوية التعاون القضائي.

¹ European Community, "bilateral_relations", http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateralrelations/countries/united-states/index_en.htm&rurl=translate, 08/09/2013.

² صحيفة الشعب اليومية أونلاين، "خلفية: القمم بين الصين والاتحاد الأوروبي خلال السنوات القليلة الماضية"، <http://arabic.people.com.cn/31660/6662073.html>, 2013/09/09.

✓ **سبتمبر 2001**: عقدت القمة الرابعة بين الصين والاتحاد الأوروبي في بروكسل وأجرى الجانبان محادثات بشأن القضايا المتعلقة بتعزيز الحوار السياسي، وتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية التجارية والتبادل العلمي والتكنولوجي كما وبحثا التعاون في مجالات حماية البيئة والطاقة وبذل جهود مشتركة في مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية.

✓ **سبتمبر 2002**: عقدت القمة الخامسة بين الصين والاتحاد الأوروبي في العاصمة الدنمركية كوبنهاجن وخلال القمة اصدر الجانبان بيانا صحفيا مشتركا داعيا فيه الصين والاتحاد الأوروبي إلى مزيد من التوسع والتعميق للتعاون متبادل المنفعة في شتى المجالات ودفع الشراكة الشاملة بين الصين والاتحاد الأوروبي.

✓ **أكتوبر 2003**: تم عقد القمة السادسة بين الطرفين، وقرر الجانبان تطوير الشراكة الاستراتيجية الشاملة.

✓ **ديسمبر 2004**: عقدت القمة السابعة بين الصين والاتحاد الأوروبي في لاهاي بهولندا ووقع الجانبان سلسلة من الوثائق من بينهما الاعلان المشترك حول حظر انتشار النووي الدولي وضبط التسليح.

✓ **سبتمبر 2005**: عقدت القمة الثامنة بين الصين والاتحاد الأوروبي في بكين وخلال الاجتماع اصدر الطرفان اعلانا مشتركا حول تغير المناخ ووقعا سلسلة من اتفاقيات التعاون في العديد من المجالات تشمل النقل وحماية البيئة وبرنامج تنمية القضاء وتجديد مطار العاصمة بكين.

✓ **سبتمبر 2006**: عقدت القمة التاسعة بين الصين والاتحاد الأوروبي في هلسنكي بفنلندا وركزت القمة على العلاقات طويلة الأمد بين الصين والاتحاد الأوروبي واقترح رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا ياو مشروع اتفاق تعاون لشراكة جديدة بين الصين والاتحاد الأوروبي وبداية المفاوضات فورا حول المسائل ذات الصلة وحظي الاقتراح بترحيب من جانب الاتحاد الأوروبي.

✓ **نوفمبر 2007**: عقدت القمة العاشرة بين الصين والاتحاد الأوروبي في بكين واتفق الطرفان على مزيد من التعزيز للحوار السياسي والتشاور على كافة المستويات ومواصلة الحفاظ على التشاور والتنسيق في القضايا الدولية والإقليمية الرئيسية، كما واتفق على اقامة آلية حوار على مستوى نواب رؤساء الوزراء بشأن التجارة والاقتصاد.

ثانيا: القمم بين الصين والاتحاد الأوروبي في 2008

في 2008 عقد الاجتماع الحوار الاقتصادي والتجاري رفيع المستوى (HED) الذي تم الاتفاق بشأنه بين رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو ورئيس المفوضية الأوروبية خوزيه مانويل باروسو في القمة العاشرة بين الصين والاتحاد الأوروبي ويهدف هذا الأخير إلى تعزيز الحوار بين الطرفين على المستوى الوزاري، وترأس هذا الحوار كل من مشترك نائب رئيس مجلس الدولة الصيني وانغ تشي شان ونائب رئيس المفوضية التجارية كاريل دي غوشت فضلا عن المفوض الشؤون الاقتصادية بالإضافة إلى المدير العام لمؤسسة هينز زوريك¹،

¹ سالي العوضي، "الصين تدعم الاتحاد الأوروبي لمواجهة أزمة الديون"،

وقد تمحور الحوار الثنائي بين الطرفين حول قضايا التجارة والاستثمار والشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاون الجمركي والتنمية المستدامة والسلامة الفكرية وحقوق الملكية الفكرية، وصرحت المفوضية الأوروبية أن كل شيء يهدف إلى: "تعزيز علاقات التجارة والاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين من أجل الاسراع بالتعافي من الأزمة الاقتصادية الراهنة"¹، وفيما يلي مجموع القمم التي عقدت بعد 2008.

1 القمة الحادية عشر بين الصين والاتحاد الأوروبي:

عقد رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو يوم الأربعاء 20 ماي 2009 القمة الحادية عشر بين الصين والاتحاد الأوروبي ببراغ مع الرئيس التشيكي فاتلاف كلاوس ورئيس المفوضية الأوروبية خوسيه باروزو وتتولى التشيك حالياً الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، وتبادل الزعماء الثلاثة في جو ائسم بالصراحة والعملية والود وجهات النظر بشكل شامل وتوصلوا إلى توافق هام حول كيفية مواصلة تنمية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين والاتحاد الأوروبي، والتصدى المشترك للأزمة المالية العالمية وكذا التغير المناخي، ولقد ذكر رئيس مجلس الدولة الصيني انه في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية المعقدة والمتقلبة يتعين على الصين والاتحاد الأوروبي الالتزام بالمبدأ الاساسي للشراكة الاستراتيجية وأن يعتبر تعاونهما هو النقطة الأساسية، وأضاف أنه يتعين على الجانبية افساح المجال كاملاً امام دور قمة الصين-الاتحاد الاوروبي في توجيه تنمية العلاقات الثنائية استراتيجياً، وقال ان آليات الحوار الاخرى مثل المحادثات الاقتصادية والتجارية عالية المستوى يجب ان تواصل تعزيز التبادلات والتعاون في مختلف القطاعات، وانه على الجانبين افساح المجال كاملاً لدور الاطار القانوني كعامل لتحقيق الاستقرار، وان يتوصلا إلى برنامج حول اتفاقية الشراكة والتعاون بين الصين والاتحاد الأوروبي في أسرع وقت ممكن، كما أكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه بسياسة صين واحدة وأنه يرغب في معالجة منح الصين وضع اقتصاد السوق بطريقة نزيهة وموضوعية وأن لديه الإدارة السياسية لحل قضية حضر السلاح المفروض على الصين، كما تبادل الجانبان وجهات النظر حول كيفية التصدي للآزمة المالية الدولية، وأعرب الجانب الصيني عن أمله في أن يخفف الاتحاد الأوروبي من قيود الصادرات المفروضة على منتجات التكنولوجيا الفائقة للصين حتى تتمكن التجارة والاستثمارات الثنائية من مواصلة زيادتها، وأعرب الاتحاد الاوروبي عن التزامه بتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية متبادلة المنفعة والمريحة للجانبين مع الصين، وأمله في أن يتمكن من مشاركة بنشاط في عملية انفتاح السوق والنمو الاقتصادي بالصين، وتم اتفاق الجانبان على معارضة الحماية التجارية والاستثمارية ايا كانت صورها، وذكر الجانب الصيني انه سيبعث خلال فترة وجيزة ببعثة مشتريات أخرى إلى الاتحاد الأوروبي بهدف زيادة الواردات من أوروبا، كما وتعهد الجانبان ببذل جهود جديدة بهدف زيادة الاستثمارات المتبادلة وتعزيز التعاون بين الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وتسهيل التجارة وفي مجالات العلوم والنقل والخدمات البريدية، كما واتفق الجانبان

¹ صحيفة الشعب اليومية أونلاين، "الحوار بين الاتحاد الأوروبي والصين يعمق التعاون الاقتصادي من أجل انتعاش مبكر"،

http://arabic.people.com.cn/31660/6653191.html، 2013/09/09.

على تدعيم الحوار حول سياسات الاقتصاد الكلي والتمويل وبذل جهود مشتركة لتعزيز إصلاح النظام المالي العالمي¹.

2 القمة الثانية عشر بين الصين والاتحاد الأوروبي:

لقد عقدت هذه القمة في نوفمبر 2009 ولقد جاءت القمة الـ 12 بين قادة الصين والاتحاد الأوروبي في هذا الوقت الصعب عالميا حيث تتواصل الأزمة المالية وتزداد تغيرات المناخ سوءا، ويتزايد الطلب على الطاقة التي ترتفع اسعارها بشكل جنوني وتبرز الحاجة لإيجاد بدائل من الطاقة المتجددة، كل هذه التحديات تشكل فرصة سانحة للصين وأوروبا ليتعاونوا معا ويقدموا المساهمات النافعة لكوكب الأرض وللإنسانية جمعاء وإنما فرصة يجب اغتنامها لتحويل التحديات إلى اساس تعاوني بناء، وتأتي القمة في وقت تدخل فيه معاهدة لشبونة حير التنفيذ الأمر الذي يعني المزيد من وحدة الصف بين الدول الأوروبية بما يخدم علاقات أوروبا مع العالم ومنه الصين، ويرى العديد الصينيين خاصة المهتمين بالشأن الأوروبي أن هذه المعاهدة فرصة طيبة للمزيد من تعزيز العلاقات بين الصين وأوروبا التي ستنسق قضاياها بشكل أفضل بوجود هذه المعاهدة، ولقد تكلفت القمة الـ 12 بين قادة الصين وأوروبا بالنجاح وأسهمت في المزيد من تعزيز الحوار والتعاون والثقة الاستراتيجية المتبادلة والدليل على ذلك هو الاتفاقيات الموقعة خلالها ويمكن تلخيصها كالاتي²:

- ✓ مذكرة تفاهم حول المرحلة لمشروع الفحم الخالي من الانبعاثات؛
- ✓ اتفاقية تمويل برامج التعاون الصيني-الأوروبي في مجال الحفاظ على البيئة؛
- ✓ اتفاقية تمويل المشروع الجديد: "دعم المنظومة الجديدة للصين لتعزيز التنمية المستدامة للاستثمارات"؛
- ✓ مذكرة تفاهم حول آليات التنسيق والتشاور للمزيد من التعاون في القطاع الصناعي للجانبين؛
- ✓ مذكرة تفاهم حول إطار عمل تعاوني للاستغلال الناجح للطاقة وتعزيز الجودة في المشاريع الإنشائية؛
- ✓ اتفاقية تجديد التعاون العلمي التكنولوجي؛
- ✓ تعزيز العمل على تكثيف التبادلات على المستوى الشعبي بين الجانبين من أجل تحسين الفهم المتبادل والتأكيد على تبادل الزيارات ومضاعفتها بين شباب الجانبين ومنح الفرص للطلبة للدراسة وتطوير الإمكانيات. إضافة إلى تجديد التأكيد على النقاط المشتركة بين الجانبين ومنها دعم التعددية وتعزيز السلام والاستقرار في العالم ومعارضة نزاع الحمائية التجارية، وإجراء مناقشات منفتحة ومستفيضة وبناءة حول العديد من القضايا الثنائية والدولية السياسية والاقتصادية والمالية البيئية والقضايا التي تخص الأمن والسلام في العالم.

3 القمة الثالثة عشر بين الصين والاتحاد الأوروبي:

عقدت القمة الصينية الأوروبية للصناعة والتجارة بحضور رئيس مجلس الدولة الصيني ون جيا باو ورئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي ورئيس المفوضية الأوروبية خوزيه مانويل باروسو ورئيس الوزراء

¹ صحيفة الشعب اليومية أورلاين، "رئيس مجلس الدولة الصيني يشهد قمة الصين-الاتحاد الأوروبي الحادية عشر"،

<http://arabic.people.com.cn/31660/6662627.html>, 2013/09/10.

² عباس جواد كديمي، "بزوغ الصين هو الدافع لعلاقات شراكة استراتيجية طويلة الأمد بين الاتحاد الأوروبي والصين"، مرجع سابق.

البلجيكي إيف ليترم إضافة إلى 400 شخص من المسؤولين الصينيين والأوروبيين وشخصيات من الأوساط الصناعية والتجارية للجانبين في 6 أكتوبر 2010 في العاصمة البلجيكية بروكسل ، وألقى خلالها ون جيا باو كلمة أوضح فيها تطورات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وأوروبا خلال 35 سنة منذ تأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما مما أثار ردود أفعال إيجابية لدى المشاركين ، هذا وقد شهد الاقتصاد العالمي انتعاشا إلا أن تأثيرات الأزمة المالية لم تختفي بشكل كامل لأن قاعدة الانتعاش ليست ثابتة ، وفي ظل هذه الأوضاع تتمتع هذه القمة بمغزى مهم لتعزيز انتعاش الاقتصاد العالمي ودفع نموه القوي والمستمر والمتوازن ، وذكر ون جيا باو في بداية كلمته أن التبادل التجاري بين الصين وأوروبا شهد تطورا سريعا خلال السنوات الأخيرة رغم تأثيرات الأزمة المالية حيث قال: "الحقيقة هي أن نمو التجارة والاستثمارات بين الصين وأوروبا سريع جدا وأشارت إحصاءات الاتحاد الأوروبي إلى أن الصادرات الأوروبية انخفضت على نطاق العالم باستثناء الصين، حيث ارتفعت بنسبة 4% خلال عامي 2008 و2009 حينما انفجرت الأزمة المالية وخلال النصف الأول من هذا العام، شهدت الصادرات الأوروبية إلى الصين ازديادا بنسبة 42%"، وحسب الإحصاءات زاد إجمالي التبادل التجاري بين الجانبين إلى 150 ضعفا خلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية ، وقد أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للصين لست سنوات متتالية و تعتبر الصين ثاني أكبر شريك تجاري لأوروبا ، وحققت النتائج المثمرة للتعاون الصيني الأوروبي فوائد ملموسة للمؤسسات والمواطنين، وقال ون جيا باو: "تأمل الصين في تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع أوروبا بشكل أوسع وأعمق وأوثق ، وفي الحقيقة قد أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر شريك للصين سواء في التبادل التجاري أو الاستثمارات وأعتقد أن تطور العلاقات الصينية الأوروبية يتطابق مع مصالح الجانبين وشعوبهما فسأبدل جهودي لدفع هذا التعاون إلى الأمام تجاوزا لل صعوبات والمشاكل التي ظهرت خلال عملية التعاون بشكل مؤقت" ، وتزامنا مع التوسع المستمر للتعاون الصيني الأوروبي في الاقتصاد والتجارة فمن الطبيعي أن تظهر الخلافات بين الجانبين في بعض القضايا ، وفي هذا الصدد دعا ون جيا باو في كلمته الشخصيات الأوروبية في الأوساط السياسية والاقتصادية إلى معرفة هذه الخلافات والمشاكل بشكل صحيح بما فيها عدم التوازن التجاري وسعر الصرف للعملة الصينية، وتسويتها بالحكمة والصبر والشجاعة¹.

4 القمة الرابعة عشر بين الصين والاتحاد الأوروبي:

عقدت هذه القمة في فبراير 2012 في العاصمة الصينية بكين بحيث أنه كان من المقرر عقدها في أكتوبر 2011 بمدينة تيانجين شمالي الصين لكنها تأجلت بسبب مفاوضات أزمة الديون، وبدأت القمة أعمالها صباح يوم 14 فبراير في بكين حيث طغى عليها موضوع أزمة الديون التي أعلنت الحكومة الصينية انها تريد المساعدة في معالجتها لتفادي انعكاسها على تباطؤ النمو الاقتصادي، وأعرب الاتحاد الأوروبي والصين في قمتها المشتركة عن الاستعداد لتعزيز التعاون الثنائي في المسائل الإقليمية والدولية، فيما عبر الجانب الصيني عن الاستعداد لمشاركة أكبر في حل أزمة الديون السيادية الأوروبية ، وشارك في القمة رئيس الاتحاد الأوروبي

¹ المركز العربي للمعلومات، "ثالثا: العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي"، العدد: 2013/PRS/3727، 2013/04/06.

هيرمان فان رومبوي ورئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو ورئيس الوزراء الصيني وين جيا باو وقال فان رومبوي في افتتاح المباحثات: "علاقتنا متينة لقد حققنا الكثير منذ اقامة الشراكة الاستراتيجية الشاملة في العام 2003 لكن الاحتمالات لا تزال هائلة"، وتابع قائلاً: "ان الاقتصاديين باتا مرتبطين الى حد ان تغييراً في معدل نمو احدهما له انعكاس مباشر وملحوس على الاخر"، وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية ليو وايمين ان الصين قلقة حيال ازمة الديون التي دخلت مرحلة حاسمة ويخشى المصدرون الصينيون من تراجع الطلبات في السوق الأوروبية، وأبدت الصين مرارا رغبتها في المشاركة في الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي ثم في آلية الاستقرار الأوروبية التي سيتم تحديدها في تموز/يوليو إلا أن الصين لم تعلن اي التزام بالأرقام، وقد شدّد هيرمان فان رومبوي بدوره على أهمية أن يعمل الاتحاد والصين معاً من أجل تعزيز التعاون المتبادل ومعالجة القضايا العالمية¹.

5 القمة الخامسة عشر بين الصين والاتحاد الأوروبي:

عقدت القمة الخامسة عشر بين الصين والاتحاد الأوروبي سبتمبر 2012 في بروكسل ففي هذه الأثناء كان العالم يتابع ما إذا كان الجانبان سوف يستطيعان إحراز تقدم في معالجة القضايا محل الاهتمام المشترك ومن بينها الخلافات التجارية الشائكة وقد لاحت النزاعات حتى مع تجاوز حجم التجارة بين ثاني أكبر اقتصاد في العالم وبين أكبر كتلة تجارية 567.2 مليار دولار أمريكي في 2011، أي ما يعادل أربع مرات حجم التجارة بينهما قبل 10 سنوات وفي آخر خلاف طرأ في نفس الشهر الذي عقدت فيه القمة، بدأت المفوضية الأوروبية تحقيقاً لمكافحة الإغراق في واردات الألواح الشمسية ومكوناتها الرئيسية القادمة من الصين زاعمة أن المنتجات تم تصديرها من الصين بتكلفة أقل، ما يهدد المنتجات المماثلة في الاتحاد بيد أن رجال الصناعة الصينيين قالوا إن تنافسية منتجاتهم ليست مناورة سيئة النية تستخدم للتوغل في السوق الأوروبي، ولكنها نتيجة التقدم التكنولوجي والإنتاج المكثف وانخفاض أسعار المواد الخام والعمل الجاد من جانب العمال الصينيين فضلاً عن الأجور المنخفضة التي يتلقونها بحيث قامت الصين في عام 2011 بشراء منتجات البولي سيلكون وغيرها من المواد الخام لإنتاج الألواح الشمسية بقيمة 1.12 مليار دولار أمريكي ومعدات بقيمة إجمالية 1.71 مليار دولار أمريكي من ألمانيا وسويسرا وبعيدا عن تحليلات الصناعة فإنه من الناحية الاستراتيجية ليس من الحكمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي أن يخاطر بتقويض العلاقات التجارية مع الصين، وان الهجوم على منتجات الجانب الاخر ليس من شأنه سوى إضعاف المنافسة الشاملة للصناعات الشمسية في الصين وأوروبا التي تزداد تشابكاً، إضافة لقد تركت أزمة الديون السيادية التي امتدت طويلا الكتلة تعتمد بشكل متزايد على العلاقات التجارية والاستثمارية مع الصين، التي تعتبر مشتريا رئيسيا لديون حكومة منطقة اليورو وأكبر مالك لاحتياطي النقد الأجنبي وبرغم أن الخبراء يقولون إن الصين لا تربط عملية شرائها لسندات حكومة الاتحاد بالنزاعات التجارية فإن القضية الأخيرة قد تضر بالعلاقات الثنائية، وهو ما قد يؤثر بدوره على مستوى مشاركة الحكومة الصينية في معركة أزمة اليورو، وكلما ازدادت صعوبة الوضع كانت هناك حاجة إلى اتجاه أكثر صرامة ضد الحمائية

¹ المركز العربي للمعلومات، ثالثاً: العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق.

الأوروبي

التجارية، وقد حان الوقت الآن لكي ترسى الصين والاتحاد الأوربي مثالاً يحتذى به في العالم فيما يتعلق بتسوية النزاعات التجارية، وفي ختام قمة الخامسة عشر وعد رئيس الوزراء الصيني ون جيا باو بان تواصل بلاده الاضطلاع بدورها لمساعدة أوروبا على حل أزمة الديون، كما ورحب رئيس المفوضية الأوروبية مانويل باروز بتعميق العلاقات الاقتصادية بين الجانبين خلال عشرة أعوام منذ أن تولى ون جيا باو مقاليد السلطة بالإضافة إلى زيادة حجم التبادل التجاري الثنائي الذي زاد أكثر من ثلاثة أضعاف خلال تلك الفترة، من جهة أخرى دعا رئيس الوزراء الصيني إلى رفع الحظر الأوروبي على الأسلحة والتخلي عن كل أشكال الحماية التجارية¹.

6 القمة السادسة عشر بين الصين والاتحاد الأوروبي:

عقدت هذه القمة في 21 يونيو 2013 في بكين وذلك برئاسة كل كارل دي جوكت مفوض تجارة الاتحاد الأوروبي وتجاو تشنج وزير التجارة الصيني وقد عنيت القمة بدراسة المسائل التجارية الثنائية وتعزيز التجارة في السلع والخدمات والتفاوض على اتفاقية للاستثمار وذلك من خلال توفير الحماية لاستثمارات الطرفين في البلد المقابل وهذا ما يعود بالنفع للطرفين، إضافة إلى مناقشة موضوع الحواجز أمام النفاذ إلى الأسواق²، وتجدر الإشارة إلى أن موضوع الألواح الشمسية لم تكن جزءاً من جدول أعمال القمة حيث تم مناقشة هذه القضية بشكل منفصل من قبل الخبراء الفنيين³.

الفرع الثاني: واقع المبادلات التجارية الأوروبية الصينية

يعتبر الصين والاتحاد الأوروبي من بين أكبر الأعمدة التجارية في العالم وتمثل الصين ثاني شريك تجاري للاتحاد الأوروبي بعد (و.م.أ)، ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري للصين، ويلتزم هذا الأخير بفتح علاقات تجارية مع الصين ومع ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يريد ضمان أن صفقات الصين إلى حد ما تحترم حقوق الملكية الفكرية وتلبي التزاماتها في OMC⁴.

أولاً: العلاقات التجارية الثنائية الأوروبية الصينية

¹ المركز العربي للمعلومات، "ثالثاً: العلاقات بين الصين والاتحاد الأوروبي"، مرجع سابق.

² المفوضية الأوروبية، "أخبار التجارة الأوروبية: اليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية"، <http://tradeceuropaeu/eutn/psendmessagehtm?traind=8309>, 2013/09/12.

³ المفوضية الأوروبية، "أخبار التجارة الأوروبية: الولايات المتحدة الأمريكية - دفاع تجاري-الصين"، <http://tradeceuropaeu/eutn/psendmessagehtm?traind=8289>, 2013/09/12.

⁴ European Commission, "Trade: EU-china", <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/china/>, 12/09/2013.

تعد الصين أكبر اقتصاد وأكبر دولة مصدرة في العالم بحيث تمثل الآن حوالي 12% من التجارة العالمية في السلع، بحيث وصلت المبادلات التجارية الأوروبية الصينية بـ 1 مليون أورو يوميا، فمنذ انضمام الصين إلى OMC أصبحت واحدة من أسواق التصدير الأسرع نموا في أوروبا ولقد بلغت حصة الصين من إجمالي الاستثمارات للاتحاد الأوروبي 2-3% من إجمالي الاستثمارات الخارجية، بحيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي إلى الصين في عام 2011 حوالي 3.1 مليار أورو، أما الاستثمارات الصينية إلى أوروبا فقد بلغت حوالي 1.4%¹ وفيما يلي سنقوم بتسليط الضوء وبنوع من التفصيل على واقع المبادلات الثنائية والتركيبية السلعية لهذه الأخيرة.

جدول(23): واقع التبادل التجاري للاتحاد الأوروبي مع الصين(2008-2012)

الوحدة: مليون يورو

2012	2011	2010	2009	2008	
143.874	136.372	113.426	82.391	78.276	الصادرات
289.915	293.692	282.509	214.238	247.815	الواردات
146.041-	157.320-	169.084-	131.847-	169.539-	الميزان التجاري

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

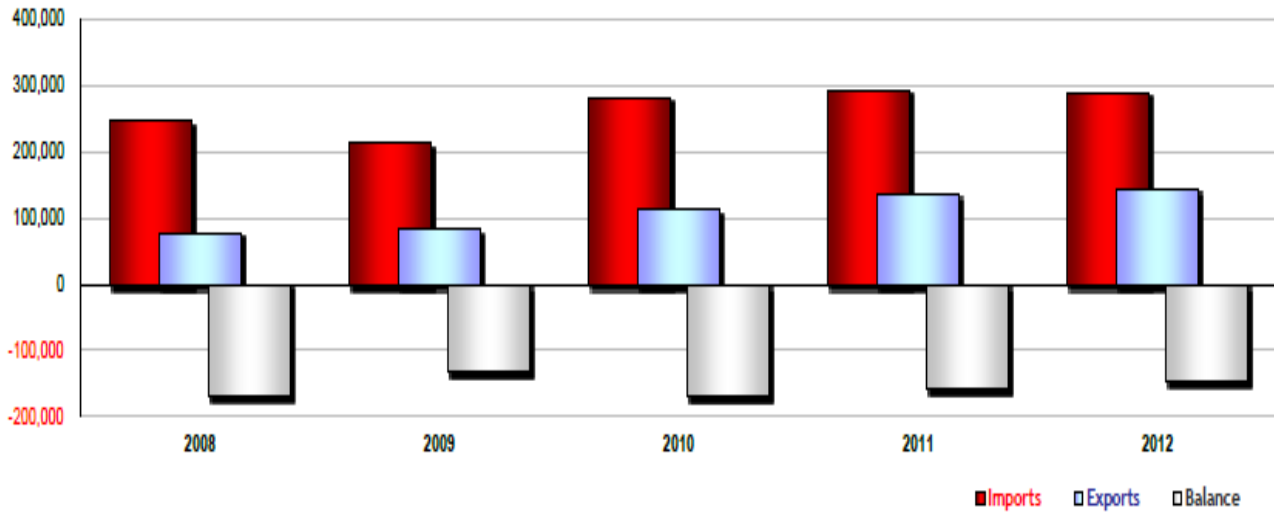
DGtradeG2, "CHINA: EU Bilateral trade and trade with the word", 23 May 2013.

من خلال الجدول أعلاه يتضح جليا أن المبادلات التجارية الثنائية بين الصين والاتحاد الأوروبي لم تتأثر كثيرا بالأوضاع السيئة التي مرها بها الاتحاد الأوروبي إذ شهدت الصادرات الأوروبية إلى الصين تطورا ونمو ملحوظا أما الواردات من الصين فقد سجلت انخفاضا ملحوظا في عام 2009 يقدر بنسبة - 13.5% كما وشهدت الواردات من الصين في عام 2012 انخفاضا وتغيرا قدر بـ 1.3% مقارنة بعام 2011 بحيث وصلت الواردات في هذه السنة ذروتها، أما الميزان التجاري الأوروبي فقد سجل عجزا اتجاه الصين من عام 2008-2012 إلا ومن الملاحظ أن العجز التجاري بين الصين والاتحاد الأوروبي سجل اقل قيمة له في 2009 كما وانخفض في عام 2012 مقارنة، بحيث شكل إجمالي الصادرات إلى الصين نسبة 09% أما الواردات 16% بـ 2011 والشكل الموالي يعكس الجدول بشكل أوضح:

الشكل(10): الوضعية التجارية للاتحاد الأوروبي مع الصين(2008-2012)

الوحدة: مليون يورو

¹ European Commission, "Trade: EU-China", <http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=919>, 13/09/2013.



Source: DGtradeG2, " CHINA: EU Bilateral trade and trade with the word", Op.cite.

جدول (24): التركيبة السلعية للتبادل الأوروبي الصيني (2008-2012)

الوحدة: مليون يورو

2012		2011		2010		2009		2008		
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	
6.5495	9.2747	6.7607	8.0343	5.9134	5.5196	4.8602	3.8592	5.4595	3.5574	منتجات زراعية، الأغذية والأسماك ومواد أولية
2.9944	10.9802	3.7581	10.0819	2.8170	7.7011	1.7262	5.8575	4.1517	5.0981	الوقود ومنتجات التعدين
12.9308	16.8403	13.0169	14.8049	10.9980	12.4571	7.9329	10.1049	9.2933	8.3509	مواد كيميائية
145.5605	84.1500	145.7348	82.3307	144.9857	69.6072	101.5323	48.2846	114.7084	46.5927	آلات ومعدات نقل
36.4001	1.8846	39.4394	1.5937	37.1161	1.2748	32.4642	0.9681	32.8962	0.9943	صناعة النسيج والملابس
85.4796	20.7439	84.9821	19.5270	80.6792	16.8661	65.7223	13.3171	81.3057	13.6823	المنتجات الأخرى
2012		2011		2010		2009		2008		الميزان التجاري
1.5676	0.3911	0.6782-	1.0913-	1.9547-	7.9858	6.3238	4.8841	4.1313	0.9464	منتجات زراعية، الأغذية والأسماك ومواد أولية
3.9095	1.7880	1.4591	2.1720	0.9424-	7.9858	6.3238	4.8841	4.1313	0.9464	الوقود ومنتجات التعدين
61.4105-	63.4041-	75.785-	53.2476-	68.1156-	3.9095	1.7880	1.4591	2.1720	0.9424-	مواد كيميائية
34.5155-	37.8457-	35.8413-	31.4961-	31.9019-	61.4105-	63.4041-	75.785-	53.2476-	68.1156-	آلات ومعدات نقل
64.7357-	65.4551-	63.8131-	52.4052-	67.6234-	34.5155-	37.8457-	35.8413-	31.4961-	31.9019-	صناعة النسيج والملابس
					64.7357-	65.4551-	63.8131-	52.4052-	67.6234-	المنتجات الأخرى

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

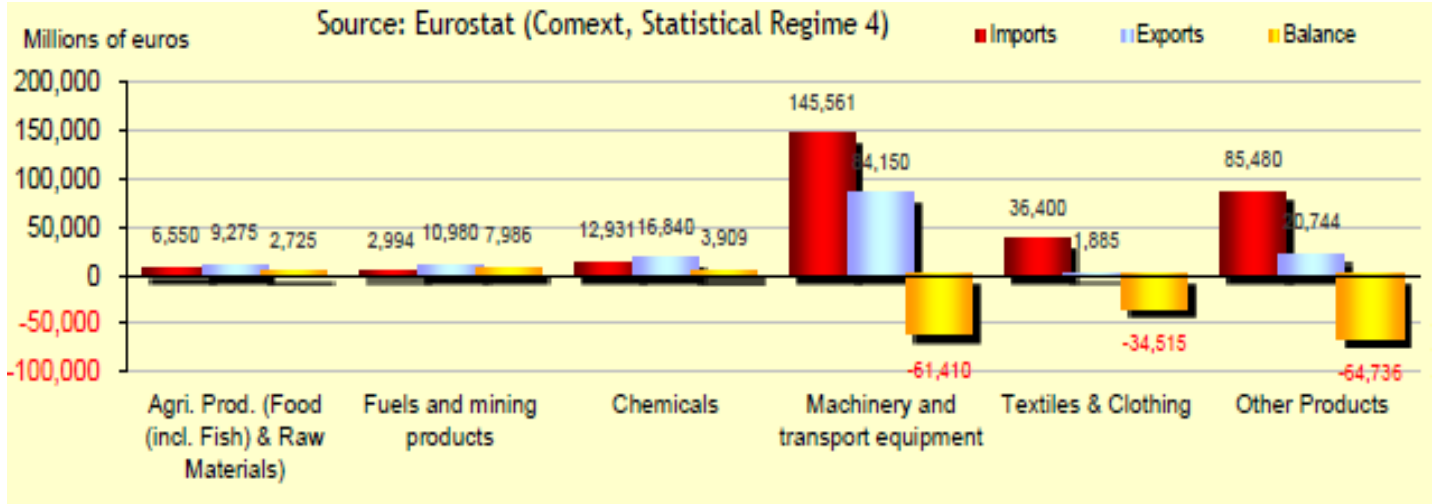
DGtradeG2, " CHINA: Statistics sector ", 02 May 2013.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المبادلات التجارية من الاتحاد الأوروبي بين الاتحاد الأوروبي والصين شهدت تطورا ملحوظا كل سنة وعلى مستوى جميع المنتجات عدى الواردات التي شهدت في عام 2009 انخفاضا على المستوى جميع المنتجات، إلا أنه من الملاحظ أن القطاع الذي كان أكثر تأثرا بالأزمة هو آلات ومعدات النقل بحيث انخفضت بما مقداره 13.1761 مليون أورو، كما ونلاحظ أن الميزان التجاري الأوروبي

الصيني كانت معظم قيمه المسجلة سالبة وخاصة في تجارة آلات ومعدات نقل وصناعة النسيج، والشكل الموالي يوضح التركيبة السلعية للمبادلات الأوروبية الصينية لسنة 2012.

الشكل(11): التركيبة السلعية للتبادل الأوروبي الصيني لـ: 2012:

الوحدة: مليون يورو



Source: DGtradeG2, " CHINA: Statistics sector", Op.cite.

ثانيا: العوائق ومخاوف الاتحاد الأوروبي التجارية

إن انضمام الصين إلى OMC في ديسمبر 2001 خطوة هامة لاندماجها في النظام الاقتصادي العالمي ورغم الالتزامات التي تعهدت بها الصين في سياق انضمامها إلى OMC لتحسين الدخول المضمون لشركات الاتحاد الأوروبي إلى السوق الصينية، والتخفيض الحاد والدائم لتعريفات الواردات وغيرها من الحواجز غير الجمركية، ورغم أن الصين حققت تقدما جيدا في تنفيذ التزاماتها تجاه OMC لا تزال هناك مشاكل عالقة ويستخدم الاتحاد الأوروبي مراجعة سياسة التجارة العادية في OMC لرفع عدد من المخاوف بشأن سياسة الصين التجارية وتشمل:

- ✓ السياسات الصناعية والتدابير غير الجمركية في الصين والتي قد تنطوي على تمييز ضد الشركات الأجنبية؛
 - ✓ درجة عالية من التدخل الحكومي في الاقتصاد مما أدى إلى وضع مهمين من قبل الشركات المملوكة للدولة، وعدم المساواة في الحصول على الإعانات والتمويل الرخيص؛
 - ✓ عدم كفاية الحماية في الصين والالتزام بحقوق الملكية الفكرية.
- وبالرغم من كل هذه العراقيل والتحديات في العلاقة بين الطرفين فإن السوق الصينية في تطور سريع ومستمر مما يفتح لها المجال امام فرص ضخمة، مع امكانية كبيرة لمزيد من التوسع في التجارة والاستثمار وتعزيز العلاقات بين الطرفين¹.

¹ European Commission, "Trade: EU-China", Op.cite.

المطلب الثالث: الشراكة الأورو جزائرية

تقع الجزائر في الضفة الجنوبية للمتوسط وتحتل موقعا إستراتيجيا هاما في شمال إفريقيا واعتبارا من بداية التسعينات اعتمدت نظاما اقتصاديا ليبراليا وقامت بتحرير التجارة الخارجية وباشرت المفاوضات بغية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما وقامت الجزائر بإبرام اتفاق تعاون مع المجموعة الأوروبية في 01 جويلية 1976 على مدى عشرين سنة ذا طابع تجاري ومدعوما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمسة سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار والهدف من ذلك هو¹:

✓ ترقية المبادلات بين الجزائر والسوق الأوروبية؛

✓ تسريع عملية نمو التجارة الخارجية؛

✓ ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية؛

✓ تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية المشتركة.

وتتوزع هذه المبالغ على شكل دعم مالي وهبات قابلة للتسديد وقروض خاصة بشروط ومعدلات فائدة ميسرة في حدود 1% ومدة تسديد طويلة تصل إلى 40 سنة ورؤوس أموال مخاطرة مقدمة للمتعاملين الخواص في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولقد سجل اتفاق التعاون سنة 1976 نتائج تجارية صافية لصالح المجموعة الأوروبية مع الإشارة إلى تواضع ومحدودية الموارد المالية التي تم رصدها لتحديث القاعدة الاقتصادية وتطوير الإنتاج وعصرنه الزراعة.

جدول(25): الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي 78- 96

الوحدة: مليون ايكو

مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار		مبلغ البروتوكول	البروتوكولات الموقعة
رأسمال مخاطرة	قروض البنك		
19	70	95	<u>البروتوكول الأول</u> : 78- 81
16	107	139	<u>البروتوكول الثاني</u> : 82-86
04	187	224	<u>البروتوكول الثالث</u> : 87-91
18	280	284	<u>البروتوكول الرابع</u> : 92-96
57	640	742	المجموع

المصدر: عبد المجيد قدي، "الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات"، مرجع سابق.

¹ عبد المجيد قدي، "الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات"، الندوة الملتقى الدولي حول: "التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية-الأوروبية"، سطيف(الجزائر)، 2004.

الفرع الأول: ماهية مشروع الشراكة الأورو جزائرية

يمكن تعريف مشروع الشراكة الأورو جزائرية على أنه : "اتفاق أو عقد بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر يمس معظم الجوانب الاقتصادية والمالية منها حرية تنقل البضائع من مواد صناعية وزراعية وكذا الخدمات وقضايا النقل والمنافسة والحماية إضافة إلى حركة رؤوس الأموال والقضايا الخاصة بالملكية الفكرية"¹، وفيما يلي دراسة أكثر توسعا للموضوع وجوانبه المختلفة.

أولاً: مراحل سير مفاوضات الشراكة الأورو متوسطة

يرجع تاريخ أول تعامل اقتصادي بين الجزائر والمجموعة الأوروبية إلى سنوات السبعينات حيث كانت الجزائر أفضل شريك للاتحاد الاوروبي من بين دول الحوض المتوسط وكانت أول المفاوضات سنة 1972، وأما التوقيع الرسمي على اتفاقية التعاون والتي تهدف إلى تطوير المجالين الاقتصادي والاجتماعي فكانت 26 افريل 1976 ويمكن تقسيم مراحل المفاوضات الى مرحلتين²:

1 مرحلة التعاون:

لم توقع الجزائر خلال الستينات اتفاقية التعاون مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعل المغرب وتونس وانتظرت سنة 1976 لتندمج مع البلدان المتوسطة التي عقدت اتفاقات التعاون، رغم أن الجزائر كانت تحتل مركزا خصوصي لدى المجموعة الأوروبية منذ بداية الستينات حيث كانت تستفيد من كل التفصيلات الجمركية لكن بعد هذه الفترة قررت بعض دول المجموعة الأوروبية رفض متابعة منح هذه التفصيلات للجزائر الشيء الذي أدى بالجزائر إلى فتح باب المفاوضات وكان ذلك سنة 1972 بهدف الوصول إلى اتفاق بين الطرفين في إطار السياسة المتوسطة للمجموعة وتجسدت المفاوضات بالوصول إلى الاتفاق النهائي في سنة 1972، وعموما يمكن تلخيص ما ميز هذه المرحلة من التعاون مايلي:

- ☞ المبادلات التجارية قدرت بحوالي 190 مليون وحدة نقد أوروبي بين 1977-1993.
- ☞ التعاون الاقتصادي التقني والمالي حيث تم التعاقد في الإطار على أربعة بروتوكولات وقد سجل المبلغ الاجمالي المخصص بحوالي 854 مليون وحدة نقد اوروبي بين 1977-1996 أضف إلى كل هذه المساعدات المالية الهامة المقدمة للجزائر خلال التسعينيات وهذا في إطار مساندة برنامج التصحيح الهيكلي.
- ☞ التعاون في مجال اليد العاملة وشملت الإجراءات المتخذة مجالات التأمين الاجتماعي والمنح العائلية وعدم التمييز بين العمال.

¹ ناصر دادي عدون، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 178-179.

² نور منير، " أثر الشراكة الأورو متوسطة على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، الشلف(الجزائر)، 2006.

2 مرحلة الشراكة:

لقد عبرت الجزائر عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث حظيت بكرسي الملاحظ تجسيدا لنيتها في التوقيع على الاتفاق، وبدأت تسعى دوماً إلى تنشيط العلاقات من خلال البعثات الدبلوماسية والبرلمانية ورغم قدم العلاقات بين الطرفين ومدى اهتمام الطرف الأوروبي بالإمكانيات الاقتصادية والموقع الجيو استراتيجي للجزائر، وعليه فإن المفاوضات مرت بمراحل صعبة تميزت بالفتور أحيانا والانقطاع أحيانا أخرى ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول في كل مرة أن يتفهم الاتحاد الأوروبي خصوصيات اقتصادها وبنية تجارتها الخارجية المعتمدة على المحروقات بأكثر من 93%، فيما شدد الطرف الأوروبي على عدم إمكانية تخصيص اتفاق خاص ومنفرد مع الجزائر الشيء الذي أدى إلى توقف المفاوضات الثنائية بين الطرفين على مستوى وزراء الخارجية مع بداية 1998 إلا أنه وبعد تعليق دام سنة استأنفت مفاوضات الشراكة على مستوى وزراء الخارجية حيث تم الإعلان عن قرار الاستئناف في 21 أبريل 1999 من قبل الممثل الفنلندي للاتحاد الأوروبي في بيان صادر في بروكسل أين يتواجد المقر الرئيسي للاتحاد، وبعد عدة جولات وبالضبط في الجولة الثامنة تخطى المفاوضات عددا من القضايا حيث تم التنازل عن مبدأ خصوصية الاقتصاد الجزائري في حين قبل الطرف الأوروبي إدراج مسألتى مكافحة الإرهاب وحرية تنقل الأشخاص ضمن إطار المفاوضات، وبعد استكمال جولات المفاوضات تم التوقيع على اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وكان ذلك في أبريل 2002، وقد دخل اتفاق حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.

ثانيا: محاور الشراكة الأورو جزائرية¹

لقد طلبت الجزائر منذ 13 أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على غرار باقي الدول المتوسطية الأخرى بغية عقد اتفاقية الشراكة وهي كلها وحي بضرورة تجاوز اتفاقيات أبريل 1976، وقد انطلقت المفاوضات بين الطرفين بصفة رسمية في مارس 1976 وهذا على أساس نصين:

☞ **النص الأول:** يتضمن اقتراحات من اجل شراكة أورو متوسطية وفقا لتصوير مصالح الاتحاد الأوروبي.

☞ **النص الثاني:** فيتناول الاقتراحات المضادة الجزائرية وتوسيع المناقشات إلى ميادين ومسائل لا يتضمنها

الملف الأوروبي تتعلق على سبيل المثال بالعدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب،

وفيما يتعلق بالجانب السياسي أما الجانب الاقتصادي فقد كانت المطالب الجزائرية تتمحور حول:

✓ السعي إلى الانفتاح أو التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني وهذا بفعل خصوصياته (ارتباطه الكبير بقطاع

المحروقات، التحول الاقتصادي، برامج التعديل الهيكلي المطبقة من قبل الجزائر خلال الفترة 94-98،...).

✓ تعميم إطار التعاون الاقتصادي الأورو جزائري ليشمل علاوة على مجال المبادلات التجارية المقترح من

قبل الأوروبيين مجالات أخرى، لذا نجد أن الجزائر كانت تطلب الاتحاد الأوروبي بدعم أكبر لإصلاحات

الاقتصادية وهذا من خلال:

¹ براق محمد وميمون سمير، "الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية"، الملتقى الدولي حول: "الثر وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، سطيف (الجزائر)، 2006.

- مساعدتها في وضع برنامج تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر؛
- توسيع نطاق التعاون المالي بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بحجم المساعدات المالية المخصصة لها، وهذا قصد مساعدتها في عملية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بغية تأهيل اقتصادها وتهيئته لمواجهة تحديات المنافسة الأوروبية في إطار انضمامها إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية؛
- وضع برنامج خاص لدعم صادراتها خارج المحروقات.

كما أما أهم الخطوط العريضة لها فهي ثمانى نقاط (أبواب) رئيسية هي:

✓ الحوار السياسي: الذي يشمل كل المواضيع التي تتعلق بالمصالح المشتركة بين الطرفين فيما يخص المسائل السياسية والأمنية.

✓ حرية تنقل السلع: الجهود المشتركة للطرفين ترمي في نهاية المطاف إلى انشاء وبصفة تدريجية لمنطقة التبادل الحر في ظرف لا يتعدى 12 سنة استنادا إلى الاجراءات التي تضمنتها الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية ومختلف الاتفاقية المتعددة الأطراف التي أسست GATT ومختلف الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي أسست OMC والسلع التي تكون محور تفاوض حول التعريف الجمركية تشمل مواد صناعية، فلاحية، ومنتجات الصيد البحري.

✓ تجارة الخدمات: اتفاق الشراكة ينص على أن أعضاء الاتحاد الأوروبي يؤكدون على التزاماتهم في اطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات GATS بمنح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية وهذا فيما يخص جميع الخدمات التي تضمنها اتفاق الـ GATS، بينما الجزائر سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها مع العلم أنه تم تحديد موعد بعد 5 سنوات من الآن لمعالجة هذا الجانب وهذا باعتبار أن الجزائر لم تنضم إلى OMC وهي الفترة التي يراها الطرفين كافية للانضمام للجزائر إلى المنظمة.

✓ المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة: التزم الطرفان على أن تتم تغطية العمليات الجارية من عملة قابلة للتحويل بالإضافة إلى وضع إجراءات وقواعد مشتركة لتنظيم حرية انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي وكذا القواعد التي تحكم المنافسة.

✓ التعاون الاقتصادي: يشمل جميع القطاعات الاقتصادية والصناعية والزراعية وكذا مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرتكز على عدة مبادئ أهمها حوار اقتصادي منظم وكذا تبادل المعلومات والخبرة والتكوين والمساعدة التقنية والإدارية القانونية.

✓ التعاون الاجتماعي والثقافي: حيث تم التطرق إلى الاجراءات المتعلقة بالعمال وضرورة الحوار الاجتماعي والتعاون في هذا المجال وفي قطاع الثقافة والتربية وكذا الأمور المتعلقة بمراقبة الهجرة الشرعية.

✓ التعاون المالي: وهذا قصد تبسيط الإصلاحات التي تهدف إلى عصنة الاقتصاد وإعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية وترقية الاستثمار الخاص والنشاطات التي من شأنها إنشاء مناصب شغل مع الأخذ بعين الاعتبار

الانعكاسات على الاقتصاد الجزائري وأخيرا وضع سياسة اجتماعية مرافقة لامتناس الأثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات.

7 ✓ الإجراءات المؤسساتية: وهو البند الأخير من الاتفاقية ويتضمن إجراءات مؤسساتية إضافة إلى ملاحق و 5 بروتوكولات تبين وتوضح إجراءات وقواعد تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

◆ وتجدر الإشارة هنا بأنه تم وضع إطار مؤسسي وتنظيمي لهذه الاتفاقية من خلال إنشاء هيئات مشتركان بين الطرفين لهما مسؤولية وضع آليات أو ميكانيزمات تنفيذ هذه الاتفاقية هما:

➤ مجلس الشراكة المكون من المسؤولين من الطرفين على المستوى الوزاري والذي له سلطة أخذ القرارات فيما يخص المسائل المشتركة بين الطرفين.

➤ لجنة الشراكة وتتكون من موظفين وخبراء من الطرفين.

ثالثا: مضمون اتفاق الشراكة الأوروبية

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية والأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية، وذلك بإقامة منطقة تبادل الحر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدء تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، ولا يشكل هذا الاتفاق أي عائقا أمام الإبقاء أو إقامة أي اتحاد الجمركي أو منطقة تبادل حر من قبل الطرفين مع الطرفين أخرى على ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة، وبذلك يسير هذا الاتفاق في نفس المسار الذي حددته OMC التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية على ألا يضر ذلك بمصالح أعضائها، وبشكل عام فإن اتفاق الشراكة¹:

✓ يلغي التقييدات الكمية والإجراءات ذات الأثر المكافئ على ال صادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر والجماعة عند بدء سريان الاتفاق؛

✓ بعد سريان الاتفاق لا يمكن تطبيق أي قيد جديد من قبل أي من الطرفين؛

✓ كما لا يمكن تطبيق أي حق جمركي جديد أو رسم ذو أثر مكافئ على الصادرات والواردات بين الجماعة والجزائر، ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق؛

✓ عند انضمام الجزائر إلى OMC فإن الحقوق التي تطبق على وارداتها من الجماعة ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى OMC أو بمعدل أقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام، وإذا حدث وتم تخفيض التعريفات بعد الانضمام إلى OMC فإن هذا المعدل هو الذي يطبق.

★ فبالنسبة للمنتجات الصناعية:

ويتعلق الأمر بالمنتجات الأصلية للطرفين المتعاقدين الجزائر والاتحاد الأوروبي والخاصة بالفصول 25 إلى 97 من المدونة المنسقة للاتحاد الأوروبي والتعريفات الجمركية الجزائرية باستثناء المنتجات الواردة في الملحق 1،

¹ زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأوروبية-متوسطة وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 01، 2004، ص56.

فالمنتجات الصناعية الجزائرية المستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ وكذا من كل قيد كمي أو أي إجراء له أثر مكافئ، وبالمنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي فقد صنفت إلى أصناف:

الصنف الأول من المنتجات: (القائمة الواردة في الملحق 2) فإن الحقوق الجمركية والرسوم ذات المكافئ المطبقة تلغى عند بدء سريان الاتفاق.

الصنف الثاني من المنتجات: ويشمل قائمة المنتجات الواردة في الملحق 3 تلغى تدريجيا تبعا للبرنامج التالية:

- ✓ تصبح الحقوق والرسوم 80% من الحقوق الأساسية بعد سنتين من بدء سريان الاتفاق؛
- ✓ تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 70% من الحقوق الأساسية بعد 3 سنوات من بدء سريان الاتفاق؛
- ✓ تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 60% من الحقوق الأساسية بعد 4 سنوات من بدء سريان الاتفاق؛
- ✓ تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 40% من الحقوق الأساسية بعد 5 سنوات من بدء سريان الاتفاق؛
- ✓ تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 20% من الحقوق الأساسية بعد 6 سنوات من بدء سريان الاتفاق.

الصنف الثالث من المنتجات: وتشمل المنتجات غير المنتجات غير الواردة في الملحقين 2 و 3 تلغى تدريجيا حسب البرنامج التالية:

- ✓ سنتان بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 90%؛
- ✓ 3 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 80%؛
- ✓ 4 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 70%؛
- ✓ 5 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 60%؛
- ✓ 6 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 50%؛
- ✓ 7 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 40%؛
- ✓ 8 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 30%؛
- ✓ 9 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 20%؛
- ✓ 10 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 10%؛
- ✓ 11 سنوات بعد سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية والرسوم 5%؛
- ✓ 12 سنة بعد سريان الاتفاق تلغى الحقوق الجمركية والرسوم.

بالنسبة للصنفين الثاني والثالث فإن التخفيضات المرتقبة ينبغي أن تتم على أساس المعدل الفعلي المطبق إزاء الجماعة في 1 جانفي 2002 المادة 18 من الاتفاق، ويمكن مراجعة البرنامج الخاصة بالصنفين الثاني والثالث بالنسبة لمنتج معين إذا تعرض لصعوبات خطيرة وهذا بطلب من الجزائر على ألا يتجاوز التمديد المدة القصوى للفترة الانتقالية.

★ بالنسبة للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد والمنتجات الزراعية المحولة:

وهي المتعلقة بالفصول من 1 إلى 24% للمدونة المنسقة للجماعة والتعريفية الجمركية الجزائرية وكذا المنتجات التي عدها الملحق 1، فقد تم الاتفاق على¹:

تحريرها تدريجيا وتقديم تنازلات تبادلية، ومعالجة ممارسة الاغراق وفق المادة VI من GATT 1994 كما تطبق المادتان VI و XVI من GATT 1994 إذا تعلق الأمر بالإعانات والإجراءات التعويضية، ويتم تحرير حركة رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر وكذلك ما تعلق بتصنيفية الشركات المقامة وإعادة التوطين نواتجها وكل المصالح الناجمة عن ذلك، كما ووضعت الجزائر إطار قانوني محفز للاستثمار وكذا إقامة إجراءات منسقة وتبسيط آليات الاستثمار المشترك لاسيما بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بغية إيجاد ملائم لتدفق الاستثمارات والتعاون العلمي والفني التكنولوجي من خلال:

✓ تدعيم طاقة البحث لدى الجزائر والاستغلال الأفضل لسياسات البحث والتطوير التكنولوجي، من أجل

تثمين القدرة الصناعية الجزائرية الكامنة؛

✓ تثمين الموارد البشرية؛

✓ ترقية الاستثمار المباشر والشراكة الصناعية؛

✓ إعطاء الأولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ تشجيع وتهيئة محيط ملائم للمبادرة الفردية بغية حث وتنويع الإنتاج الموجه للسوقين الوطني والدولي؛

✓ مرافقة إعادة هيكلة القطاع الصناعي وبرامج إعادة التأهيل، وبغية تحسين القدرة التنافسية للمنتجات

الجزائرية.

الفرع الثاني: واقع ومستقبل التجارة الأورو جزائرية

من المعلوم أن الدول الأوروبية هي الشريك التجاري الأول مع الجزائر لأن أكثر من 70% ما ندعوه الاحتباس التجاري من وارداتنا تأتي من أوروبا في حين لم يتعدى نصيب البلدان العربية حدود 4% والإفريقية 1.2% برغم من التقارب الجغرافي والتشابه الاقتصادي، كما وأن فرنسا تمثل الممول الأساسي للسوق الجزائرية بالحبوب والكثير من المنتجات الزراعية، دون أن ننسى أن حوالي 50% من احتياطاتنا من العملة الصعبة مقومة باليورو².

أولاً: العلاقات التجارية الثنائية الأورو جزائري

بعد أن القينا نظرة وحول العلاقة التجارية الأورو جزائرية سنحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على واقع المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر خلال الفترة الممتدة من (2008-2012) وذلك من خلال دراسة لتطور صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي والميزان التجاري لهذا الأخير، إضافة الى دراسة

¹ زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورو-متوسطة وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مرجع سابق، ص 57.

² أسية محجوب وبوحنبك هدى، "أزمة اليورو وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري"، الملتقى الدولي حول: "الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال إفريقيا"، تبسة(الجزائر)، 2013.

الفصل الثالث: تحليل لواقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد

الأوروبي

تطور التركيبة السلعية للتبادل الأورو جزائري خلال نفس الفترة، وهذا ما يعكس الجدول (26) والجدول (27) على التوالي كما يلي:

جدول(26): واقع التبادل التجاري الأورو جزائري(2008-2012)

الوحدة: مليون يورو

2012	2011	2010	2009	2008	
21.008	17.280	15.584	14.807	15.391	الصادرات
32.597	27.844	21.069	17.411	28.259	الواردات
11.588-	10.564-	5.484-	2.604-	12.868-	الميزان التجاري

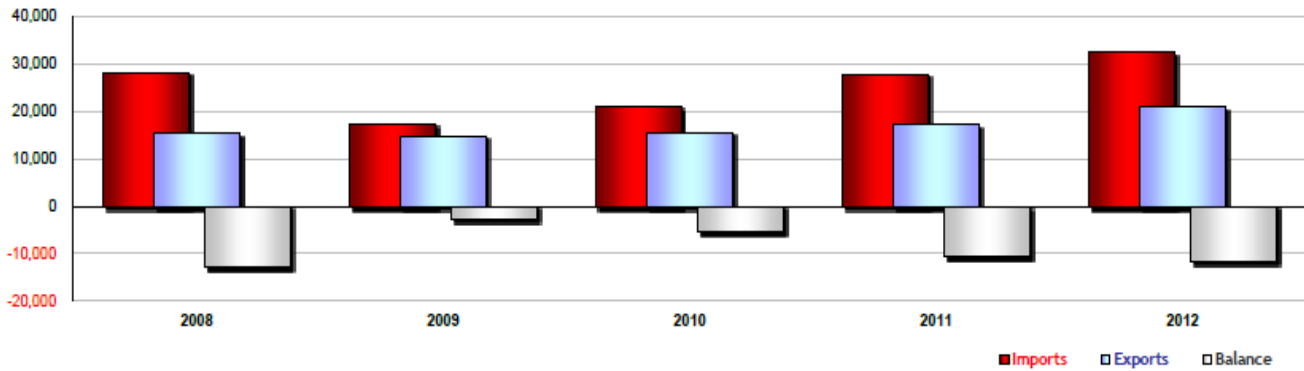
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

DGtradeG2, "ALGERIA: EU Bilateral trade and trade with the word", 23 May 2013.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا جليا أن المبادلات التجارية الأوروبية الجزائرية تأثرت بشكل واضح بالأزمة الأوروبية بحيث انخفضت الصادرات بنسبة - 3.8% أما الواردات فقد انخفضت بنسبة - 38.4% إلا أنها عاودت الانتعاش بعد عام 2009 وبلغت ذروتها في عام 2012، أما الميزان التجاري الأورو جزائري فنلاحظ أنه دوما يعاني من عجز بلغ هذا الأخير أدنى قيمة له في عام 2010، وهذا ما يعكس الشكل الموالي بصورة أوضح:

الشكل(12): الوضعية التجارية للاتحاد الأورو جزائرية(2008-2012)

الوحدة: مليون يورو



Source: DGtradeG2, " ALGERIA: EU Bilateral trade and trade with the word ", Op.cite.

جدول(27): التركيبة السلعية للتبادل الأورو جزائري(2008-2012)

الوحدة: مليون يورو

2012		2011		2010		2009		2008		
و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	
0.0732	3.2607	0.0354	3.5294	0.1187	2.2506	0.0360	2.0600	0.0480	2.5708	منتجات زراعية، الأغذية والأسماك ومواد أولية
31.9752	2.6092	27.2959	1.1865	20.4601	0.8813	17.092	0.6926	20.2086	0.7438	الوقود ومنتجات التعدين
0.4198	2.6092	0.3162	2.2853	0.2844	2.0744	0.1896	1.7880	0.3127	1.8674	مواد كيميائية
0.0614	7.6369	0.0429	6.0663	0.0434	6.2477	0.0331	6.22810	0.0262	6.0031	آلات ومعدات نقل

0.0002	0.1900	0.0002	0.1484	0.0005	0.1305	0.007	0.1253	0.0013	0.1237	صناعة النسيج والملابس
0.0667	4.7220	0.0696	4.0640	0.2447	3.8999	0.0586	3.8601	7.6625	4.0824	المنتجات الأخرى
2012	2011	2010	2009	2008	الميزان التجاري					
3.31875	3.4106	2.3152	2.0241	2.5227	منتجات زراعية، الأغذية والأسماك ومواد أولية					
29.3857-	26.1095-	19.5788-	16.4001-	19.4648-	الوقود ومنتجات التعدين					
2.1894	1.9691	1.7900	1.5984	1.5546	مواد كيميائية					
7.5755	6.0234	6.2043	6.2478	5.9769	آلات ومعدات نقل					
0.1898	0.1482	0.1300	0.1245	0.1224	صناعة النسيج والملابس					
4.6553	3.9944	3.6552	3.8015	3.5801-	المنتجات الأخرى					

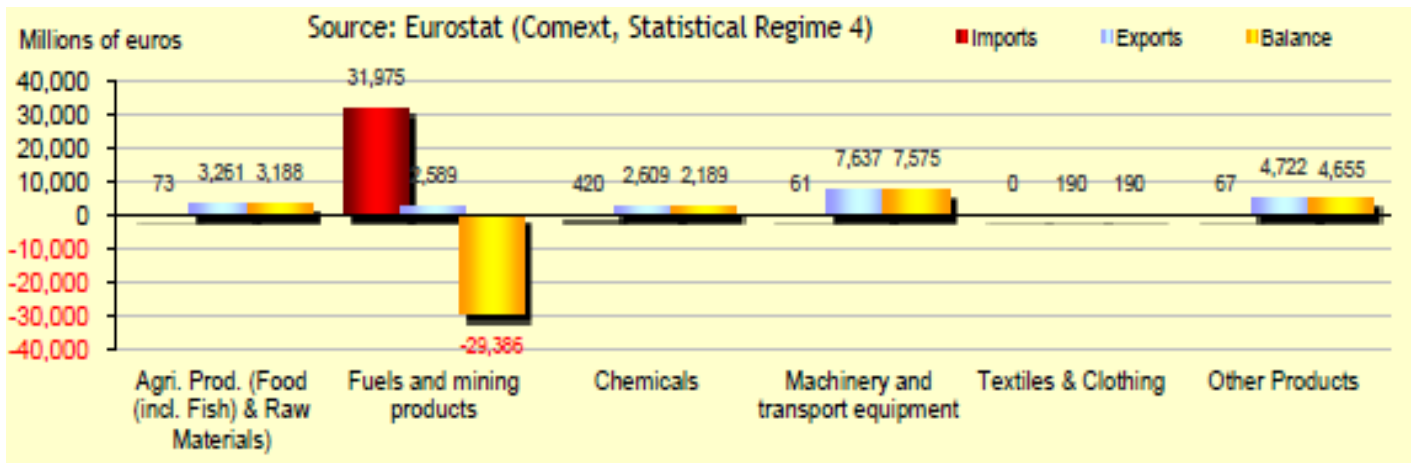
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

DGtradeG2, " ALGERIA: Statistics sector ", 02 May 2013.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المبادلات الأورو جزائرية على مستوى جميع القطاعات شهدت انخفاضا كما وأنه من الملاحظ أن دول الاتحاد الأوروبي تقوم بتصدير آلات ومعدات نقل إلى الجزائر هذا الذي شهد أكبر حصة من حصص التصدير، أما الواردات فمن الملاحظ أنها تقوم باستيراد الوقود ومنتجات التعدين التي سجلت أكبر القيم وذلك كون أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على تصدير البترول الذي يمثل نسبة 97.85%، بحيث شهد الميزان التجاري لقطاع الوقود ومنتجات التعدين عجزا، وذلك كون أن الواردات الأورو جزائرية في هذا القطاع أكبر من صادراتها والشكل الموالي يوضح التركيبة السلعية للمبادلات الأورو جزائرية لسنة 2012.

الشكل(13): التركيبة السلعية للتبادل الأورو جزائري لـ 2012:

الوحدة: مليون يورو



Source: DGtradeG2, " ALGERIA: Statistics sector ", Op.cite.

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في النصف الأول من 2013 أكثر من 39 مليار دولار اي بما يقدر بـ 61% من الحجم الإجمالي الأمر الذي يجعله الشريك التجاري الأول للجزائر ، وذكر مركز الإحصاء التابع للجمارك الجزائرية أن إجمالي المبادلات التجارية التي حققتها الجزائر في النصف الأول من عام 2013 بلغت نحو 64 مليار دولار، وأن الاتحاد الأوروبي استأثر بنحو 61% من التجارة الخارجية

الجزائرية، وجاء نحو 53% من واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي بقيمة بلغت نحو 15 مليار دولار في النصف الأول من العام، مرتفعة بنحو 23% بالمئة بمعدل سنوي وهب أكثر من 67% من صادرات الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي بقيمة بلغت أكثر من 24 مليار دولار بعد أن ارتفعت بنسبة 17% بمعدل سنوي، وجاءت اسبانيا في مقدمة أسواق الجزائر الأوروبية حيث استوردت ما قيمته 5.4 مليار دولار تلتها إيطاليا وبريطانيا وفرنسا وهولندا على التوالي وتعد اسبانيا أول زبون للجزائر بـ 5.39 مليار دولار تلتها إيطاليا بـ 5.13 مليار دولار ثم بريطانيا 4.51 مليار دولار وفرنسا بـ 3.66 مليار دولار وهولندا 2.71 مليار دولار¹. وتجدر الإشارة إلى أنه جرى اتفاق في عام 2012 بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على تأجيل تحرير التجارة مع الإتحاد الأوروبي إذ أن الجزائر قامت بتمديد فترة التفكيك الجمركي إلى غاية 2020 بدلا عن 2017 المتفق عليها سابقا في اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية 2005 كما وسبق الإشارة وذلك قبل بلوغ مرحلة الإزالة التامة للرسوم على الواردات الأوروبية، فقد أجرى الجانبان 3 جولات مفاوضات طلبت خلالها الجزائر إجراءات استثنائية لحماية قطاعها الزراعي والصناعي، وعلت السلطات الجزائرية تمديد فترة الحماية الجمركية للقطاعات بإتاحة المجال لإعدادهما لمنافسة بضائع دول الإتحاد الأوروبي ويقضي الاقتراح الجزائري بإمكانية تطبيق إجراءات حمائية لمدة 5 سنوات مع 3 سنوات من الإعفاء بما يتيح للشركات الجزائرية أن تكون جاهزة للتنافس مع نظيراتها الأوروبية، إذ أن التخفيض الجمركي كلف خزينة الدولة قرابة 205 مليار دولار منذ دخول اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الاوروبي حيز التنفيذ، وبهذا الاتفاق تتجنب الجزائر خسائر بقيمة 8.5 مليار من عائدات الخزينة من 2010 إلى 2012 وهي قيمة الرسوم الجمركية التي كانت ستفقدتها البلاد اذا استمر حذف الرسوم المفروضة على الواردات من دول الإتحاد الأوروبي مع العلم أن واردات البلاد من البضائع الأوروبية تضاعفت قيمتها من 11.2 مليار دولار عام 2005 إلى 20.6 مليار دولار في عام 2012².

ثانيا: متطلبات نجاح منطقة التبادل الحر المستقبلية الأورو-جزائري

ان عملية تحرير التبادل بين الجزائر يتطلب من الجزائر القيام بالعديد من الاجراءات وذلك بغية نجاح هذا المشروع والعودة بالفائدة المنشودة منه على الطرفين وفي هذا المجال لا ننسى لان الاتفاق بين قوتين غير متوازيتين الإتحاد الاوروبي من جهة والجزائر منفردة من جهة أخرى ومن أهم هذه الاجراءات التي يتعين على الجزائر القيام بها هي:

✓ **إعادة التأهيل الصناعي:** يعرف برنامج إعادة التأهيل على أنه: "مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية لفائدة المؤسسات قصد تحسين مردوديتها وأدائها في ظل المنافسة العالمية المتنامية"، ويمكن أن يؤدي برنامج إعادة التأهيل إلى احداث أثرين ايجابيين يتمثلان في تحسين الانتاجية والمنافسة على مستوى السوق المحلية غير أن فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من التدابير والمعايير

¹ صحيفة العرب، "الاتحاد الأوروبي... الشريك التجاري الأول للجزائر"، <http://www.alarab.co.uk/?id=1201>، 2013/12/02.

² المنظمة العالمية للتجارة، "الجزائر تستبعد انشاء مناطق للتبادل الحر قبل انضمام للمنظمة العالمية للتجارة"،

<http://www.kuwaitnews.com/world/arab/39256-2013-06-08-19-30-42#tabs-1>، 2013/12/02.

الأوروبي

- ✓ تقوية النظام الضريبي لتعويض الانخفاض في الدخل الجمركي من الواردات نتيجة لإزالة التعريفات عن السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي.
- ✓ التوفيق بين المعايير ومجانسة الإجراءات الجمركية والإحصائية وتنظيم السوق وسياسة المنافسة وآليات الاستثمار.

خلاصة الفصل الثالث:

امتازت السياسة التجارية للاتحاد الاوروبي بانتهاجها لأسلوبين إذ نجد أنها منادية للحرية الكاملة والتامة من جهة والتقييد ووضع العوائق والحواجز من جهة أخرى، وقد خلق ذلك وضعا جديدا يتمثل في إزالة كافة الحواجز الجمركية والقيود بين الدول الأعضاء في الكتلة، وهذا يعني أن المشروعات الأوروبية أصبحت تعمل في نطاق سوق كبير تتمتع باقتصاديات الحجم والقدرة التنافسية، كما طبقت تعريفه جمركية موحدة ومجموعة

من القيود في مواجهة الدول الأخرى التي لم تنضم إلى المجموعة، وبالتالي فقد أوجدت هذه المجموعة وضعا جديدا في التجارة الدولية يجمع بين الحرية المطلقة فيما بين الدول الأعضاء في التكتل والقيود في مواجهة الدول خارج المجموعة وعلى العموم فإن هذه الكتلة هي أقل انفتاحا إذ تقوم بتدعيم زراعتها وبعض صناعاتها وتستفيد من كافة القيود المتاحة لها من خلال الاتفاقيات القائمة، وقد تم العمل على تطوير هذا التكتل حتى تتوحد السياسات والنظم النقدية والمالية، إضافة إلى ذلك فإنه يتم التعامل مع هذه المجموعة من منظور أنها تكتل موحد تجاه السوق الدولية وتهدف الكتلة الأوروبية من وراء اتباعها لهذه السياسة، حماية أسواقها الداخلية بالإضافة إلى تقديم تسهيلات لبعض الدول خاصة النامية منها، وذلك رغبة في توسيع نطاقها التجاري الدولي يعتبر الاتحاد الأوروبي كأكبر قوة تجارية عالمية حتى ولو تم خصم معاملات التجارة البينية مع العلم أن المبادلات التجارية الداخلية للاتحاد الأوروبي سجلت تقريبا ضعف المستوى المسجل للتجارة الخارجية إذ جرى التأكيد على أهمية السوق الداخلية، إلا أنه ومن الملاحظ من خلال الدراسة السابقة أن إجمالي المبادلات التجارية الخارجية للاتحاد الأوروبي تأثرت وبشكل واضح بعام 2009 وذلك نظرا للأوضاع التي شهدتها هذا الأخير في هذه السنة وعلى مستوى جميع دول الاتحاد الأوروبي بدون استثناء وكذا هو الحال بالنسبة للتبادل الأوروبي البيني، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول شريك تجاري للاتحاد الأوروبي بحيث تعود علاقتهما التجارية إلى بداية القرن العشرين، ثم تليها الصين التي تمثل ثاني شريك تجاري للاتحاد الأوروبي التي تميزت علاقتها التجارية بالاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة ببعض الاضطرابات بسبب نزاع الألواح الشمسية والتي صرح بخصوصها مفوض التجارة الأوروبي كارل دي جوشت أن الصين والاتحاد الأوروبي قد توصلا إلى تسوية لنزاعهما التجاري، أما العنصر الثالث الذي قمنا بتسليط الضوء على مبادلات الاتحاد الأوروبي التجارية معه فقد كان الجزائر وذلك ضمن إطار مشروع الشراكة الأورو جزائرية، وقد رأينا أن التجارة الأورو جزائرية تأثرت بأزمة 2009 بحيث انخفضت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر بنسبة - 3.8% أما الواردات فقد انخفضت بنسبة - 38.4% وعموما فإنه من الملاحظ ان الاتحاد الأوروبي قد عاود انتعاشه التجاري بعد عام 2009 وأن أثر الأزمة لم يكن متواصلا.

الخلاصة العامة للبحث:

نظرا للأهمية البالغة التي اكتسبها القطاع التجاري في العلاقات الاقتصادية الدولية التي جعلته حجر الأساس لأي علاقة ثنائية بين الدول، والقاعدة التي تبنى عليها أكبر الكيانات الاقتصادية العملاقة والتي أصبحت احد سمات هذا العصر، فالدول المتقدمة والنامية على حد سواء تسعى جاهدة للانخراط ضمن كيانات اقتصادية تحتمي بها سواء كانت في نفس المجال الجغرافي كما هو حال بالنسبة للاتحاد الأوروبي أو في ظل ما يعرف بالإقليمية الجديدة كالشراكة الأورو متوسطية.

فقد أصبحت ظاهرة التكتلات الإقليمية من المتغيرات البارزة في الحياة الاقتصادية المعاصرة ويعبر التكتل الاقتصادي الاقليمي عن ذلك المسار الذي يؤدي بعدة بلدان لتكوين مجال جمركي أو اقتصادي موحد ولعل أفضل صورة تعكس هذا التعريف هو الاتحاد الأوروبي والذي يضم حاليا 27 دولة، بحيث أنه حوى دولاً كانت لا تجمع أبدا نظرا للاختلافات بينهما والتباين بين مستوى اقتصادياتها وأدائها بحيث كانت بداية الاتحاد الأوروبي عبارة عن اتفاقية تجارية اتحاد البنولكس التي عقدت بين بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا في 29 تشرين الاول 1947 بحيث الغيت بموجبها الرسوم الجمركية بين بلجيكا ولوكسمبورغ من جهة وهولندا من جهة أخرى في حين طبقت تعريف جمركية موحدة نحو العالم الخارجي في تموز 1954 كما وتم تحرير حركة انتقال الرساميل، وقد لاقت هذه التجربة التكاملية نجاحا كبيرا ودخلت الدول الثلاث في اتفاقية كاتحاد وليس كدول منفصلة فمن اتفاقية تجارية تضم ثلاث دول إلى أكبر اتحاد نقدي حالي وانجح تكتل اقليمي يتمتع بالاستقلالية والشخصية القانونية، وعليه فإننا نجد أن السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي تعتبر كأداة من أدوات فرض النفوذ وتعزيز مكانته الدولية وتعرف السياسة التجارية الموحدة للاتحاد الأوروبي على أنها: "مجموعة الآليات للتنسيق بين الاجراءات المجتمعية والمنظمات الحكومية والدولية وبذلك تمكن المجموعة الأوروبية من السيطرة والتوفيق بين التزاماتها التجارية الخارجية والداخلية"، إذ أن هذه الأخيرة تسعى جاهدة لتحقيق التوازن بين فتح الأسواق الخارجية أمام المنتجات الأوروبية وحماية السوق الداخلية.

شكلت سياسات الاندماج مدخلا أساسيا لتحقيق نمو اقتصادي اقليمي أقل عرضة للصدمات الخارجية في وقت أصبحت فيه الأزمات المالية أهم السمات المميزة لهذا العصر، وتعتبر الأزمة عن ذلك الخلل الذي ينجر عليه انهيار المنظومة الاقتصادية الوطنية وحتى العالمية في ظل الانفتاح والعولمة والتكنولوجيا، وكان أشهر الأزمات المالية العالمية أزمة الكساد العظيم 1929 التي لم يشهد العالم لها مثيل من حيث العمق وقوة التأثير على المنظومة الاقتصادية، إلا بعد أن عصفت أزمة الرهن العقاري 2008 التي امتازت بالعديد من الاضطرابات والاختلالات التي تعدت اسواق النقد والمال والبورصات إلى افلاس

وانهيار العديد من المؤسسات المصرفية والمالية التي كان يشار لها بالبنان بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية ثم تبعتها دول الاتحاد الأوروبي ليصل امتدادها إلى اسواق ومؤسسات في مختلف انحاء العالم، وبغية الخروج من هذا المأزق سعت الدول جاهدة للتقليل من آثار هذه الأخيرة لاجئة بذلك إلى أدوات السياسة النقدية خاصة خفض معدلات الفائدة غير أن عمق هذه الأخيرة وارتفاع المخاطر المصاحبة لها لم يؤدي إلى تحقيق النتائج المطلوبة في دفع مستويات الاستثمار إلى المستويات اللازمة لرفع معدلات النمو والحد من البطالة، لذلك لجأت دول العالم إلى سياسة مالية من خلال تصميم حزم ضخمة من التحفيز المالي في محاولة منها لدفع عمليات الانقاذ الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى تحقيق الميزانيات العالمية لعجوزات كبيرة انعكست في ارتفاع معدلات الاقراض الحكومي وزيادة الدين العام لها ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي، ففي الوقت الذي استمرت فيه معدلات النمو في التراجع في العالم بدأت تطفو بوادر أزمة أخرى أشد خطورة ألا وهي أزمة الديون السيادية التي كانت في 2009 وكان مهد انطلاقها اليونان.

فنظرا للآثار الوخيمة التي يمكن أن تتجر على هذه الأوضاع الاقتصادية التي تميزت بلا استقرار والاضطراب على المنظومة الاقتصادية بصفة عامة وعلى مستوى جميع دول العالم وخاصة دول الاتحاد الأوروبي وذلك كون انه أكبر قوة تجارية عالمية حتى ولو تم خصم المبادلات التجارية الأوروبية البينية إذ يساهم بأكثر من 17% من اجمالي الواردات والصادرات العالمية مقارنة بـ 15% للولايات المتحدة الأمريكية و 9% للصين فقد ساهمت إزالة الحواجز داخل الاتحاد الأوروبي بازدهار التجارة الأوروبية البينية وتعزيز التزامها في تطوير التجارة العالمية، فقد سجلت المبادلات الأوروبية البينية ضعف المبادلات التجارية الخارجية، وعموما فإن التجارة الأوروبية تأثرت وبشكل واضح بأزمة 2009 وعلى مستوى جميع الدول 27 بدون استثناء.

1 نتائج الدراسة:

وعليه ومن هذا المنطلق فقد توصلت دراستنا هذه إلى النتائج التالية:

☞ **النتيجة الأولى:** شهد الاتحاد الأوروبي انخفاضا في النمو وتدهورا اقتصاديا أثر أزمة الرهن العقاري وأزمة الديون السيادية، وذلك كون أن الاتحاد الأوروبي يضم في عضويته دول ليست على نفس المستوى من القوة الاقتصادية، بحيث أنه لولا كبريات الدول داخل هذه المنظومة التي قامت باحتواء تلك الاختلالات لكنا قد شهدنا انهيار أكبر قوة اقتصادية تجارية، وبذلك فقد اثبت الاتحاد الأوروبي قوته وقدرته على احتواء اي نوع من الاضطرابات سواء على المستوى الداخلي او الخارجي.

☞ **النتيجة الثانية:** كما وأثبتت لنا دراستنا هذه أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية مهما كانت ناجحة وبالرغم من أنها تعتبر كأداة حمائية في وجه القوى والتحديات الخارجية من جهة، إلا أنها تعتبر كقناة

ناقلة للأزمات داخ دولها من جهة أخرى، وهذا ما لحظناه في أزمة اليونان وأزمة الرهن العقاري بحيث أنه متلبث أن تظهر بوادر الأزمة في دولة معينة حتى تنتقل العدوى إلى باقي دول التكتل.

👉 **النتيجة الثالثة:** تعتبر الشراكة الأورو متوسطة نموذج عن صيغة اقليمية جديدة تهدف إلى تعزيز المبادلات التجارية بين دول الشمال ودول الجنوب وذلك من خلال إزالة القيود الجمركية المعيقة لحركة التجارة فيما بينها، وتعتبر الشراكة الأورو جزائرية صورة مصغرة لهذه الأخيرة والتي عكست الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر بحيث شملت هذه الشراكة العديد من المواضيع إلا أنها ركزت على جانب التجاري والاستثمار للبلدين، وذلك من خلال تحرير حركة السلع ورؤوس الأموال بحيث أن الطرفين يسعيان الى تدعيم التبادل التجاري بينهما وتعزيزه اكثر من خلال اقامة منطقة للتبادل الحر في عام 2020 والتي كان من المفروض اقامتها في 2017 إلا ان الجزائر قامت بتأجيل ذلك كون ان الاقتصاد الجزائري مازال غير مؤهل.

2 نتائج اختبار الفرضيات:

👉 **الفرضية الاولى:** المنظمة العالمية للتجارة تعبر عن ذلك الاطار متعدد الأطراف الذي يسعى إلى تحرير التجارة العالمية من جهة، والتي حوت التكتلات الاقتصادية الاقليمية من جهة أخرى وذلك في المادة 24 والتي سمحت بقيام الاتحادات الجمركية والمناطق الحرة وأكدت ذلك المادة 05 من اتفاقية الخدمات الخاصة بالتكامل الاقتصادي بشرط أن لا يخل قيام التكتل الاقتصادي الاقليمي بحقوق دول الاخرى، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى.

👉 **الفرضية الثانية:** ان الرؤية المستقبلية للسياسة التجارية الاوروبية سوف تتجه للتحرير بحيث ان الاتحاد الاوروبي يسعى لتعزيز مكانته التجارية وذلك من خلال اقامة مناطق للتبادل الحر مع كل من الولايات المتحدة الامريكية ودول الداخلية فيما يعرف بسياسة الجوار، وهذا ما ينفي لنا صحة الفرضية الثانية.

👉 **الفرضية الثالثة:** شكلت أزمة الديون السيادية تهديدا كبيرا للاتحاد الأوروبي وكادت ان تودي والتي انعكس اثرها جليا على الجانب التجاري لهذا الاخير وعلى صعيد جميع دول الاتحاد بدون استثناء على عكس الوضع بالنسبة لأزمة الرهن العقاري التي لم تؤثر على حجم صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي بحيث شهدت تجارة هذا الأخير نموا أو تطورا منذ عام (2002-2008) إلا أنها تراجعت في عام 2009 لتعاود الانتعاش بعدها، كما وشهدت المبادلات التجارية الاوروبية البنينة نموا كبيرا وملحوظا منذ انتهاء الاورو كعملة موحدة وهذا ما عكسه الميزان التجاري بصورة واضحة إلا أن الميزان التجاري للمبادلات الأوروبية البنينة سجل ادنى قيم له في 2007 و2009 وهذا بسبب أزمة الرهن العقاري وأزمة الديون السيادية، بحيث أن التبادل الأوروبي في عام 2007 لم يشهد نفس مقدار النمو كما في السنوات

السابقة أما في 2009 فقد سجل التبادل الأوروبي على المستوى الداخلي والخارجي تراجعاً ملحوظاً، وهذا ما ينفى صحة الفرضية الثالثة.

3 الاقتراحات والتوصيات:

وبعد مجموع النتائج التي توصلنا إليها ارتأينا اقتراح التوصيات التالية:

☞ ضرورة توجه الدول العربية إلى عملية الاندماج والتكامل فيما بينها وتسريع سير حركتها لحماية نفسها من الاضطرابات الخارجية والقوى الأخرى الطامعة في خيراتها، وذلك كون ان الدخول في كتل معين اصبح ضرورة حتمية تقتضيها الأوضاع الدولية الحالية.

☞ ضرورة قيام الدول النامية التي تعقد الشراكات مع الاتحاد الأوروبي برفع مستوى خدماتها ومنتجاتها وخاصة في الجانب الذي يمس التجارة الخارجية وذلك لمواجهة المنافسة الشرسة داخل اسواق هذا الأخير من جهة، ولكسر القيود التي يضعها امام المنتجات الاجنبية عامة ومنتجات العالم النامي خاصة من جهة أخرى، بغية تحسين صورة هذه الدول في المحافل الدولية كون أنها شريكة أكبر قوة تجارية عالمية.

4 آفاق الدراسة:

وأخيراً نتوج دراستنا هذه بالآفاق البحثية التالية:

☞ واقع ومستقبل المبادلات التجارية العربية البينية في ظل الأوضاع الحالية التي تشهدها الساحة الدولية.

☞ مناطق التبادل الحر كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية: دراسة حالة منطقة التبادل الحر الجزائرية المغربية.

أولاً: المراجع باللغة العربية

➤ الكتب:

- 1 - أباه السيد ولد، اتجاهات العولمة، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء(المغرب)، 2001.
- 2 - أبو حرب عثمان، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار اسامة، عمان(الأردن)، 2008.
- 3 - أبو فارة يوسف احمد، إدارة الأزمات مدخل متكامل، الطبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2009.
- 4 - أبو شرار علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 5 - أبو شرار علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، الطبعة الأولى، دار المسيرة، للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2007.
- 6 - احمد عبد الرحمان احمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001.
- 7 - أردوح محمد عمر حماد، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- 8 - الأشقر احمد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان(الأردن)، 2007.
- 9 - الاقداحي هشام محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
- 10 - البكري كامل، الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
- 11 - البكري كامل، الاقتصاد الدولي: التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- 12 - التكريتي هيفاء عبد الرحمان ياسين، آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي، دار حامد، الاردن، 2010.
- 13 - الحجار بسام، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت(لبنان)، 2003.
- 14 - الحسيني عرفان تقي الدين، التمويل الدولي، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، الاردن، 1999.
- 15 - الجمل جمال جويدان، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان(الأردن)، 2006.
- 16 - الجميلي صدام مرير، الاتحاد الاوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
- 17 - الخضير محسن احمد، إدارة الأزمات: منهج اقتصادي اداري لحل الأزمات على المستوى الاقتصادي القومي والوحدة الاقتصادية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.
- 18 - الخضير محسن احمد، اليورو: الاطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
- 19 - الدباغ أسامة بشير وأثيل عبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان(الأردن)، 2003.
- 20 - اللوزي موسى وآخرون، الازمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع المدني للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2011.
- 21 - الليثي عماد، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
- 22 - المجذوب اسامة، العولمة والإقليمية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
- 23 - المنذري سليمان، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
- 24 - الموسوي ضياء المجيد، العولمة واقتصاد السوق الحر، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون(الجزائر).

- 25 - الموسوي ضياء المجيد، الازمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، دار الهدى للطباعة، الجزائر، 1990.
- 26 - النجار فريد، اليورو العملة الاوروبية الموحدة: الحقائق- الآثار التجارية والمصرفية-التوقعات ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004.
- 27 - النحراوي ايمن، لوجسيات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.
- 28 - النقاش غازي عبد الرزاق، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، 2006.
- 29 - العبادي عبد الناصر نزال، منظمة التجارة العالمية (WTO) واقتصاديات الدول النامية ، الطبعة الاولى، دار الصفاء، عمان (الأردن)، 1999.
- 30 - العلاق بشير، العلاقات العامة في الأزمات، دار اليازوري، عمان (الأردن)، 2009.
- 31 - العوضي رفعت السيد واسماعيل على بسبوني، الاندماج والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات في الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2007.
- 32 - الفتلاوي سهيل حسين، منظمة التجارة العالمية، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 33 - القرشي محمد صالح، المالية الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2008.
- 34 - السانوسي محمد ومحمد شحاته، التجارة الدولية في ضوء الفقه الاسلامي واتفاقيات الجات: دراسة مقارنة ، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.
- 35 - السريتي السيد محمد احمد، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
- 36 - السمان محمد مروان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي: الجزئي والكلي، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
- 37 - السعدي ابراهيم بن حبيب الكروان، قراءة في الأزمة المالية العالمية ، الطبعة الثانية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2009.
- 38 - السيد رجب عبد الحميد، دور القيادة في اتخاذ القرار خلال الازمات، مطبعة الايمان، القاهرة، 2000.
- 39 - السيسي صلاح الدين، الازمات المالية والاقتصادية العالمية (الأسباب-تداعيات سبل المواجهة)، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009.
- 40 - الشحات احمد يوسف، الأزمة المالية في الأسواق الناشئة مع اشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا ، دار النيل للطباعة والنشر، مصر، 2001.
- 41 - الشرفاوي عبد الحكيم مصطفى، العولمة وإمكانيات التحكم عدوى الازمات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2005.
- 42 - القزويني علي، التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي، الطبعة الاولى، منشورات الدراسات العليا، طرابلس (ليبيا)، 2004.
- 43 - الهديمي ماجد سلام وجاسم محمد، مبادئ إدارة الأزمات: الاستراتيجية والحلول، زهران للنشر، عمان، 2007.
- 44 - الوادي محمود حسين وآخرون، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 45 - بلطاس عبد القادر، تداعيات الازمات المالية العالمية: أزمة Sub-Prime، ليجند، الجزائر، 2009.
- 46 - بسيسو فؤاد حميدي، محددات الازمات المالية والاقتصادية والمصرفية الدليل العلمي والتطبيقي لإدارة الازمات ، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2010.
- 47 - بشير الشافعي محمد، السوق الأوروبية المشتركة أقوى المنظمات الاقتصادية الدولية، 1973.
- 48 - بهاجيراث لاس داس، اتفاقية منظمة التجارة العالمية المثالب والاختلالات والتغيرات اللازمة، ترجمة: رضا عبد السلام، دار المريخ، الرياض (المملكة العربية السعودية)، 2005.

- 49 - بهاجيراث لاس داس، مقدمة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ترجمة: احمد يوسف الشحات والسيد احمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض(المملكة العربية السعودية)، 2006.
- 50 - بهاجيراث لاس داس، منظمة التجارة العالمية: دليل للإطار العام للتجارة الدولية، ترجمة: رضا عبد السلام، دار المريخ، الرياض(المملكة العربية السعودية)، 2006.
- 51 - جاد الله محمود، إدارة الازمات، الطبعة الاولى، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2008.
- 52 - جواد شوقي ناجي، إدارة الاعمال الدولية: مدخل تطبيقي، الطبعة الاولى، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2002.
- 53 - جون هيدسون ومارك هرنندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ، الرياض، 1983.
- 54 - جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض(المملكة العربية السعودية)، 1999.
- 55 - حاتم سامي عفيفي، دراسات في الاقتصاد الدولي، الطبعة الخامسة، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.
- 56 - حاتم سامي عفيفي، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
- 57 - حجازي المرسي السيد، منظمة التجارة العالمية عرض تاريخي تحليلي: لبنان ومنظمة التجارة العالمية، دار الجامعة، الاسكندرية، 2001.
- 58 - حماد طارق عبد العال، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية، دار الجامعة، الاسكندرية، 2009.
- 59 - حسن سهير محمد السيد ومحمد محمد البناء، الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005/2004.
- 60 - حسن السيسى صلاح الدين، قضايا اقتصادية معاصرة، مكتبة دار الآداب، الامارات العربية المتحدة، 1998.
- 61 - حسن خليل، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2009.
- 62 - حشيش عادل احمد، اساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2002/2001.
- 63 - حشيش عادل احمد ومجدي محمود شهاب، اساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت(لبنان)، 2003.
- 64 - خلف فليح حسن، العلاقات الدولية، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر، عمان(الأردن)، 2001.
- 65 - خلف فليح حسن، العولمة الاقتصادية، الطبعة الاولى، عالم الكتب الحديث، الاردن، 2010.
- 66 - كريانين مورد خاي، الاقتصاد الدولي: مدخل السياسات، ترجمة: محمد ابراهيم منصور وعلى مسعود عطية، دار المريخ، الرياض(المملكة العربية السعودية)، 2007.
- 67 - كنجو كنجو وآخرون، الازمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، الجزء الرابع، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2011.
- 68 - كنعان علي، الاسواق المالية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2009/2008.
- 69 - كنونة أمين رشيد، الاقتصاد الدولي، مطبعة الجامعة، بغداد، 1980.
- 70 - ماير توماس وآخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: السيد احمد عبد الخالق، دار المريخ، الرياض(المملكة العربية السعودية)، 2002.
- 71 - مبارك عبد النعيم محمد ومحمود يونس، اقتصاديات النقود والصرافية والتجارة الدولية، دار الجامعة، الاسكندرية، 1996.

- 72 - مجموعة من الباحثين، الإزمة المالية العالمية: اسباب وحلول من منظور اسلامي، الطبعة الاولى، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، جدة(المملكة العربية السعودية)، 2009.
- 73 - مراد محمود، النظرية العامة للمناطق الحرة، دار الكتاب الحديثة، القاهرة، 2002.
- 74 - مطر موسى سعيد وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 75 - ملاك وسام، الظواهر النقدية على المستوى الدولي: قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2001.
- 76 - مصطفى احمد فريد، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
- 77 - مهنا محمد نصر، إدارة الازمات: قراءة في المنهج، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2001.
- 78 - ناصف ايمان عطية وهشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، 2008.
- 79 - نافعة حسن، الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة عربيا، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- 80 - نخبة من العلماء والباحثين، إدارة التغيير ومواجهة الازمات، الطبعة الاولى، القاهرة، 2005.
- 81 - صادق مدحت، النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي، الطبعة الاولى، دار الغريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.
- 82 - صندوق النقد العربي، التكامل النقدي العربي: المبررات - المشاكل - الوسائل، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1983.
- 83 - عابد محمد سيد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001.
- 84 - عابنة عمر يوسف عبد الله، الازمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي اسلامي، الطبعة الاولى، عالم الكتاب الحديث، الاردن، 2011.
- 85 - عباس صلاح، العولمة في ادارة المنظمات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2003.
- 86 - عباس صلاح، التكتلات الاقتصادية هل هي تحايل على الجات؟؟، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006.
- 87 - عباس علي، إدارة الاعمال الدولية: الإطار العام، الطبعة الاولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
- 88 - عباس علي محمد، إدارة الاعمال الدولية، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان(الاردن)، 2009.
- 89 - عبد الحميد عبد الحميد، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية(من الاورغواي لسياتل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003/2002.
- 90 - عبد الخالق السيد احمد وأحمد بديع بليح، الجات: تحرير التجارة العالمية ودول العالم النامي، الدار الجامعة، الاسكندرية، 2003/2002.
- 91 - عبد الرحيم محمد ابراهيم، منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2008.
- 92 - عبد المجيد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية الاسكندرية، 2003/2002.
- 93 - عبد المجيد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد احداث 11 ديسمبر، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 94 - عبد المجيد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الالفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.
- 95 - عبد المجيد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية: من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
- 96 - عبد المجيد عبد المطلب، سلسلة الدراسات الاقتصادية: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي)، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة(مصر)، 2003.

- 97 - عبد المجيد عبد المطلب، الديون المتعثرة والازمة المالية المصرفية العالمية: ازمة الرهن العقاري الامريكى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
- 98 - عبد العزيز سمير محمد، التكتلات الاقتصادية في اطار العولمة: الكوسيمما مجموعة الـ 15 اوروبا الموحدة- المشاركة الاوروبية الافريقية المتوسطة، الطبعة الاولى، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001.
- 99 - عبد العزيز سمير محمد، التكتلات الاقتصادية في اطار العولمة، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، 2001.
- 100 - عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلية، الطبعة الثانية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 1997.
- 101 - عدون ناصر دادي، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.
- 102 - عطون مروان، الاسواق والنقدية والمالية: البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الجزء (2)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 103 - عطية محمد عبد الحميد، الازمة المالية العالمية وأثرها على اسواق المال، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2010.
- 104 - عمارة رانيا محمود عبد العزيز، تحرير التجارة الدولية، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008.
- 105 - عمر حسين، التكامل الاقتصادي انشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق، الطبعة الاولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
- 106 - عمر حسين، الجات والخصخصة: الكيانات الكبرى-التكاثر البشري والرفاهية-مشكلات اقتصادية معاصرة، الطبعة الاولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 1997.
- 107 - علي مغاوري شلبي، اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم، الطبعة الاولى، مكتبة زهران الشرق، القاهرة، 2000.
- 108 - عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 1999.
- 109 - عوض الله زينب حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2003.
- 110 - عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998.
- 111 - عوض الله زينب حسين، الاقتصاد الدولي: العلاقات الاقتصادية الدولية الاقتصادية الدولية خاص للاعمال، اتفاقية التجارة العالمية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
- 112 - عياصرة معن محمود ومروان محمد بني احمد، ادارة الصراع والأزمات وضغوط العمل والتغيير، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2007.
- 113 - غنيم احمد، الأزمات المصرفية والمالية: الأسباب...النتائج...العلاجات مقررات لجنة بازل للرقابة والاشراف على البنوك بازل 1 وبازل 2، دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- 114 - غنيم مصطفى، ادارة الأزمات، مؤسسة حورس الدولية، الاسكندرية، 2008.
- 115 - فريد احمد، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.
- 116 - قابل محمد صفوت، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004/2003.
- 117 - قابل محمد صفوت، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009/2008.
- 118 - قدي بديع جميل، التسويق الدولي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان (الأردن)، 2009.
- 119 - قنطنجي سامر مظهر، ضوابط الاقتصاد الاسلامي في معالجة الازمات المالية العالمية، الطبعة الاولى، دار النهضة دمشق (سوريا)، 2008.

- 120 - س.بي.راو، العولمة (الكونية) وأبعادها الإدارية، ترجمة: عبد الحكيم احمد الخرامي، الطبعة الاولى، دار الفجر، القاهرة، 2003.
- 121 - سلام عماد صالح، ادارة الازمات في بورصات الاوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة ابوظبي للطباعة والنشر، ابوظبي، 2002.
- 122 - سويقي عبد الهادي عبد القادر، التجارة الخارجية، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2008.
- 123 - سي بول هالوود ورونالد ماركدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة: محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 1978.
- 124 - سي بول هالوود ورونالد ماركدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة: محمود حسن حسني، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 125 - شافعي محمد زكي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت.
- 126 - شهاب مجدي محمود، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.
- 127 - شيحة مصطفى رشدي، اتفاقية التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2004.
- 128 - شيحة مصطفى رشدي، الاسواق الدولية المفاهيم والنظريات والسياسات، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.
- 129 - يونس محمود، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.
- **الملتقيات والمؤتمرات:**
- 130 - ابراهيم عبد الله عبد الرؤوف، " انعكاسات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد: نظرة عامة "، المؤتمر السنوي الثالث عشر حول: "الجوانب القانونية والاقتصادية للازمة المالية العالمية"، المنصورة(مصر)، 2009.
- 131 - امير الفونس عريان، " اثر الازمة المالية العالمية على اداء القطاع المصرفي "، المؤتمر السنوي الثالث عشر حول: "الجوانب القانونية والاقتصادية للازمة المالية العالمية"، المنصورة(مصر)، 2009.
- 132 - اسماعيل عبد المجيد المحيشي، " الجماهيرية العربية الليبية ومنظمة التجارة العالمية "، المؤتمر العربي الثاني حول: "التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات امام الدول العربية"، عمان، 2007.
- 133 - اسماعيل عبد المجيد المحيشي، " الدول العربية والتحديات منظمة التجارة العالمية من جولة الاورغواي 1986 الى مؤتمر هونغ كونغ 2005 "، الملتقى العربي الثالث: "منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة (الانضمام- الاجراءات- المفاوضات)"، دمشق (الجمهورية العربية السورية)، 2008.
- 134 - آسيا محجوب وبوحنك هدى، " ازمة اليورو وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري "، الملتقى الدولي حول: "الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيراتها على اقتصاديات شمال افريقيا"، تبسة(الجزائر)، 2013.
- 135 - آسيا قاسمي وكلثوم البز، " مستقبل التكتلات الاقتصادية الاقليمية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية "، الملتقى الدولي الثالث حول: "واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات"، الوادي(الجزائر)، 2012.
- 136 - آسيا سعدان وصليحة عماري، "تنامي التمويل الاسلامي في ظل الازمة المالية العالمية دراسة حالة دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا"، الملتقى الدولي حول: "الازمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اسلامي اقتصادي اسلامي"، عمان(الاردن)، 2010.
- 137 - بالرقي تيجاني، "تداعيات الازمة المالية العالمية الراهنة على اقتصاديات دول المينا وأسبابها في ضوء طروحات مفكري الاقتصاد الاسلامي"، الملتقى الدولي حول: "الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، سطيف(الجزائر)، 2009.

- 138 - باشي احمد، "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي: مع تركيز على مناطق التجارة الحرة"، الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، سطيف(الجزائر)، 2004.
- 139 - براق محمد وميمون سمير، "الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة: دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية"، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سطيف(الجزائر)، 2006.
- 140 - برودي نعيمة وصالحي حامد اسامة، "تسونامي الرهن العقاري أزمة المالية عالمية الى اين والى متى؟"، المؤتمر الدولي حول: الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جنان(لبنان)، 2009.
- 141 - بلعوج بولعيد، "المنظمة العالمية للتجارة والاستثمارات"، الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، البلديدة(الجزائر)، 2003.
- 142 - بلعوج بولعيد، "التكتل الاقتصادي العربي كحتمية لمواجهة العولمة"، الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، سطيف(الجزائر)، 2004.
- 143 - بن موسى كمال، "اسباب الازمة المالية العالمية وتداعياتها"، الملتقى الوطني الخامس: الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري، ادرار(الجزائر)، 2011.
- 144 - بن عيشي بشير، "معوقات التكتل الاقتصادي العربي ومقوماته"، الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، سطيف(الجزائر)، 2004.
- 145 - بوعتروس عبد الحق، "السياسات النقدية التوسعية والازمة المالية الراهنة"، الملتقى الدولي حول: الازمة المالية، قسنطينة(الجزائر)، 2009.
- 146 - بوعشة مبارك، "الازمات الاقتصادية: مقارنة تحليلية للرأسمالية المتهاكمة"، الملتقى الدولي حول: الازمة المالية، قسنطينة(الجزائر)، 2009.
- 147 - بوسكاني رشيد ودييش احمد، "مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي"، الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، سطيف(الجزائر)، 2004.
- 148 - حسن الرفاعي، "دور الفكر الاقتصادي الاسلامي في ادارة الازمة الاقتصادية الراهنة"، المؤتمر الدولي حول: الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جنان(لبنان)، 2009.
- 149 - جمعة محمود عباد، "الازمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على جهاز المصرفي الاردني"، المؤتمر الدولي حول: الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جنان(لبنان)، 2009.
- 150 - جنوحات فضيلة، "تنسيق التكامل الاقتصادي العربي وتفعيله في ظل التحديات الإقليمية والدولية"، الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، سطيف(الجزائر)، 2004.
- 151 - خوني رابح وحساني رقية، "اتحاد المغرب العربي بين الضرورة ومعوقات التكتل الاقتصادي"، الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، سطيف(الجزائر)، 2004.
- 152 - خير الدين معطي الله وسامية بزازي، "أثر تحرير سعر الفائدة في خلق الأزمات المالية المعاصرة: أزمة اليونان نموذجا"، الملتقى الدولي الثامن حول: ادارة الاتحادات النقدية في ظل الازمات المالية، سكيكدة(الجزائر)، 2013.
- 153 - داودي الطيب، "التكامل العربي الاسلامي ضرورة لمواجهة التكتلات الكبرى"، الملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، سطيف(الجزائر)، 2004.

- 154 - رديف مصطفى واسماعيل مراد، "ازمة اليونان وتداعياتها على دول منطقة اليورو"، الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات"، الوادي(الجزائر)، 2012.
- 155 - زكريا بله باسي، "الجدور وابرز الاسباب والعوامل المحفزة والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الاسلامي"، الملتقى الدولي حول: "الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والاسلامي"، جنان(لبنان)، 2009.
- 156 - زكريا دمدوم وعلي العبسي، "تطور الفكر التكاملي بين صيغ التكامل التقليدي ونسق الاقليمية الجديدة"، الملتقى الدولي حول: "التكامل الاقتصادي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية"، سطيف(الجزائر)، 2004.
- 157 - طلال رغبة وعباس فرحات، "السوق العربية المشتركة كخيار استراتيجي للتغلب على معوقات التجارة العربية البينية في عصر التكتلات الاقتصادية"، الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات"، الوادي(الجزائر)، 2012.
- 158 - كتاف شافية وعلقة مليكة، "التمويل المهيكلي (Financement Structuré) ودورها في تفاقم الازمة المالية الراهنة"، الملتقى الدولي حول: "الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، سطيف(الجزائر)، 2009.
- 159 - محمد الناصر حميداتو، "الازمة والاقتصاديات العربية والنفط"، اليوم الدراسي حول: "الازمة المالية العالمية: مفهومها، اسبابها، انعكاساتها"، الوادي(الجزائر)، 2009.
- 160 - محمد خالد المهاني، "المشاكل والصعوبات التي تواجهها الدول العربية في تنفيذ اتفاقية التجارة العالمية"، الملتقى العربي الثالث: "منظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات جولة الدوحة (الانضمام-الاجراءات-المفاوضات)"، دمشق(الجمهورية العربية السورية)، 2008.
- 161 - محمد زيدان، "قواعد تنظيم التجارة الدولية في اطار المنظمة العالمية للتجارة وآثارها على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، الملتقى الوطني الاول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، البلدة(الجزائر)، 2003.
- 162 - محمد زيدان ورشيد دريس، "اليورو والنظام الاقتصادي العالمي: رهانات وتحديات"، الملتقى الدولي الاول حول: "اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات"، الاغواط(الجزائر)، 2005.
- 163 - مخلوفي عبد السلام، "اثر اتفاقية الملكية المرتبطة بالتجارة trips على نقل التكنولوجيا والقدرة التنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق العالمية"، الملتقى الدولي الاول حول: "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، البلدة(الجزائر)، 2003.
- 164 - مراد رايق ورشيد عودة، "اسباب الازمة الاقتصادية القريبة والبعيدة رؤية اسلامية"، الندوة الدولية حول: "الازمة المالية العالمية من منظور اسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية"، القاهرة(مصر)، 2008.
- 165 - مزروقي مزروقي، "تأثيرات وتطورات الازمة المالية العالمية في ظل خطة الانقاذ الامريكية"، اليوم الدراسي حول: "الازمة المالية العالمية: مفهومها، اسبابها، انعكاساتها"، الوادي(الجزائر)، 2009.
- 166 - مداني بن بلغيث وعبد الوهاب دادن، "انعكاسات العملة الاوروبية الموحدة: اليورو"، الملتقى الدولي الاول حول: "اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات"، الاغواط(الجزائر)، 2005.
- 167 - مصطفى عبد اللطيف، "تحديات العولمة للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الاشارة الى القطاع المصرفي الجزائري"، الملتقى الوطني الاول: "المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية: الواقع والتحديات"، الشلف(الجزائر)، 2004.
- 168 - معتز سلمان وعبد الرزاق الدوري، "مدى تأثير فرص وتحديات اليورو في اتباع استراتيجية النمو لمنظمات الاعمال العربية دراسة تحليلية"، الملتقى الدولي الاول حول: "اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات"، الاغواط(الجزائر)، 2005.

- 169 - مفتاح صالح، "الاتحاد النقدي الاوروبي وتأثيره الاقتصادي"، الملتقى الدولي الاول حول: "اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات"، الاغواط(الجزائر)، 2005.
- 170 - مساعد مرابط، "الازمة المالية العالمية 2008 الجذور والتداعيات"، الملتقى الدولي حول: "الازمة المالية والاقتصادية الدولية وحوكمة العالمية"، سطيف، 2009.
- 171 - مساهل ساسية، "المراجعات الفكرية للنظريات الاقتصادية الرأسمالية في ظل الأزمات الاقتصادية"، الملتقى الدولي حول: "الأزمة المالية والاقتصادية الدولية وحوكمة العالمية"، سطيف(الجزائر)، 2009.
- 172 - ميموني سمير ويركنو قوسام، "الترتيبات التكاملية الإقليمية في مواجهة التعددية على ضوء الوضع الراهن للترتيبات في النظام التجاري العالمي"، الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات"، الوادي(الجزائر)، 2012.
- 173 - ناصر السعيد، "التكامل الاقتصادي العربي: يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار"، وقائع الندوة المنعقدة في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك بين صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي حول: "التكامل الاقتصادي العربي: التحديات والآفاق"، صندوق النقد العربي، ابو ظبي(الامارات العربية المتحدة)، 2005.
- 174 - نبال قصبه، "اسباب حدوث الازمة المالية العالمية والحلول المقترحة"، الندوة الدولية حول: "الازمة المالية العالمية من منظور اسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية"، القاهرة(مصر)، 2008.
- 175 - نصر ابو الفتوح فريد، "الرهون العقارية والازمة المالية العالمية"، المؤتمر السنوي الثالث عشر حول: "الجوانب القانونية والاقتصادية لازمة المالية العالمية"، المنصورة(مصر)، 2009.
- 176 - نور منير، "اثر الشراكة الاورو متوسطة على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الملتقى الدولي حول: "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، الشلف(الجزائر)، 2006.
- 177 - صالح فلاحي، "الابعاد الاقتصادية للشراكة الاورو متوسطة بين حاجة التنمية والخوف من المنافسة"، الملتقى الدولي حول: "آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى المنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، سطيف(الجزائر)، 2006.
- 178 - صفية احمد ابوبكر، "اتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) على سوق التامين العربي"، الملتقى العربي الثاني حول: "التسويق في الوطن العربي الفرص والتحديات"، الدوحة(قطر)، 2003.
- 179 - عامر يوسف العتوم، "اسباب الازمة المالية العالمية"، المؤتمر الرابع لـ: "بحوث الرسائل والأطروحات الجامعية"، الاردن، 2012.
- 180 - عبد الكريم عبيدات وعلي بوعمامة، "مستقبل الاتحاد الاوروبي في ظل ازمة الديون الاوروبية"، الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات"، الوادي(الجزائر)، 2012.
- 181 - عبد الله، "آثار اليورو على الاقتصاديات العربية اشارة خاصة لحالة الجزائر"، الملتقى الدولي الاول حول: "اليورو واقتصاديات الدول العربية: فرص وتحديات"، الاغواط(الجزائر)، 2005.
- 182 - عبد المجيد قدي، "الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات"، الملتقى الدولي حول: "التكامل الاقتصادي لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الاوروبية"، سطيف(الجزائر)، 2004.
- 183 - عبد الغني عماد، "التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة: اسباب التعثر وشروط الانطلاقة"، المائدة المستديرة التاسعة حول: "العرب والعملة"، الجماهيرية الليبية الشعبية، 1999.
- 184 - عبد الواحد العقوري، "مستقبل النظام التجاري العالمي في ضوء مفاوضات الدوحة"، المؤتمر العربي الثالث حول: "التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات امام الدول العربية"، عمان، 2007.

- 185 - عماد موسى، " أثر الازمة المالية العالمية على الدول العربية: قناة اسواق رأس المال "، الملتقى الدولي حول: "القطاع الخاص في التنمية: التقييم واستشراف"، بيروت(لبنان)، 2009.
- 186 - عيسى حمد الفارسي، " الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام ليبيا الى المنظمة التجارة العالمية "، المؤتمر العربي الثاني حول: "التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية الفرص والتحديات امام الدول العربية"، عمان، 2007.
- 187 - فريد كورتل، " الازمة المالية العالمية: التنبؤ بالازمة فرص الاستثمار المتاحة في ظلها والحلول الممكنة لمواجهتها "، الملتقى الدولي حول: "الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، سطيف(الجزائر)، 2009.
- 188 - فضيلة بوطرة ونوفل، سميلي، " دور البنك المركزي في مواجهة الديون السيادية اليونانية والأوروبية "، الملتقى الدولي الثاني حول: "الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة وتأثيرها على اقتصاديات شمال أفريقيا"، تبسة(الجزائر)، 2013.
- 189 - فدي عبد المجيد والجوزي جميلة، "الازمة المالية الراهنة وتداعياتها على الأداء المتوقع للاستثمارات الاجنبية المباشرة: حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الرابع حول: "الازمة المالية العالمية الراهنة وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا"، الجزائر، 2009.
- 190 - سامي عفيفي حاتم، " خصائص النظام الاورغواي(مراكش) التجاري متعدد الاطراف "، مؤتمر حول: "الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية"، المجلد الاول، الطبعة الاولى، دبي، 2004.
- 191 - سلامة سالم سليمان، "تأثير التجارة الدولية على التنمية المستدامة"، المؤتمر العربي الخامس حول: "المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة"، تونس، 2007.
- 192 - سعيد سويد النصيبي، " المنظمة التجارة العالمية الاهداف والمبادئ وشروط الانضمام(تجربة دول مجلس التعاون الخليجي)"، مؤتمر حول: "الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية"، المجلد الاول، الطبعة الاولى، دبي، 2004.
- 193 - شوراب محمد، " اداء التجارة الاقليمية كمؤشر لتحقيق التكتل الاقتصادي الاقليمي حالة اتحاد المغرب العربي "، الملتقى الدولي الثاني حول: "واقع التكتلات الاقتصادية زمن الازمات"، الوادي(الجزائر)، 2012.
- 194 - يونس صبرينة، "أزمة الرهن العقاري: الخصائص، الآثار والآفاق "، الملتقى الدولي حول: "الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، سطيف(الجزائر)، 2009.
- **المجلات والدراسات:**
- 195 - احمد السيد علي، " ازمة اليونان سياسات صارمة لترتيب المنزل من الداخل "، مجلة التداول(السوق المالية السعودية)، العدد:41، 2010.
- 196 - احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي، " واقع واتجاه التجارة الخارجية السلعية في دول مجلس التعاون الخليجي "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد:43-44، 2008.
- 197 - آدم عربي، "ازمة اليونان الاقتصادية وتداعياتها"، صحيفة الحوار المتمدن، العدد:3003، 2010.
- 198 - انور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط: اعلان برشلونة نموذجا "، مجلة دراسات دولية، العدد:39.
- 199 - انور هاقان قوناش، "أزمة جنوب شرق آسيا: عبرة لبلدان منظمة المؤتمر الاسلامي"، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية(مجلة التعاون الاقتصادية والتنمية حاليا)، المجلد(22)، العدد:01.
- 200 - ايثار عبد الهادي محمد، " استراتيجيات ادارة الازمات: تأطير مفاهيمي على وفق المنظور الاسلامي "، جلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(17)، العدد:64، 2011.

- 201 - ابراهيم خالد، " الوحدة النقدية الأوروبية نموذج لتحقيق العملة الخليجية الموحدة "، صحيفة الوسط السياسي، العدد: 1759، 2007.
- 202 - اكسل بيرتوتش-سامويلز وبارمشوار راملوغان، " اليورو: الاكثر عالمية دائما "، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (44)، العدد:01، 2007.
- 203 - الجوزي جميلة، "التكامل الاقتصادي العربي واقع وآفاق"، مجلة شمال افريقيا، العدد:05، 2008.
- 204 - بدیعة لشهب، "الازمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد:52، 2010.
- 205 - بن سميحة عزيزة، " الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة "، مجلة الباحث، العدد:09، 2011.
- 206 - حدة رايس، "الآثار الاقتصادية لازمة العقود العقارية بـ م.و.أ"، مجلة العلوم الانسانية، العدد:16، 2009.
- 207 - حسين طال مقلد، "المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(27)، العدد:03، 2011.
- 208 - حسين عبد المطلب الاسرج، " تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط "، مجلة دراسات اقتصادية، العدد: 13، 2006.
- 209 - حسين عبد المطلب الاسرج، " الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على التجارة العربية "، مجلة الشؤون العربية، العدد:142، 2009.
- 210 - رامي ريس، " العملة الأوروبية المشتركة(اليورو): قراءة هادئة لتطورات متسارعة "، مجلة الدفاع الوطني، العدد: 26، 01 اكتوبر 1998.
- 211 - رضا اشكندالي، " الاقتصاد التونسي تداعيات الازمة الأوروبية ومتطلبات النمو "، مجلة المغرب الموحد، العدد: 08، 2010.
- 212 - زايري بلقاسم، "السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد:03، 2005.
- 213 - زعباط عبد الحميد، " المبادلات الدولية من الاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية (GATT) الى المنظمة العالمية للتجارة(OMC)"، مجلة الباحث، العدد:03، 2005.
- 214 - زعباط عبد الحميد، " الشراكة الأورو متوسطة وأثرها على الاقتصاد الجزائر "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد:01، 2004.
- 215 - ظفار محمد، " تأثير الازمة المالية الآسيوية على كمبوديا وجمهورية اللوس "، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (36)، العدد:03، انقرة، 1999.
- 216 - ناجي التوني، "الازمات المالية"، مجلة جسر التنمية(المعهد الوطني للتخطيط)، العدد:29، الكويت، 2004.
- 217 - محمد علي العامري وحنان غانم فخور، " الازمة المالية الاشكال-المؤشرات-النماذج-والعدوى المالية دراسة نظرية تحليلية للازمة الآسيوية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد:56، بغداد، 2010.
- 218 - منذر خدام، "منظمة التجارة العالمية: المخاض الصعب"، صحيفة الحوار المتمدن، العدد:815، 2004/04/25.
- 219 - ناصر دادي عدون ومتاوي محمد، " انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة الاهداف والعراقيل "، مجلة الباحث، العدد:03، 2004.
- 220 - صديقي احمد، " مشروع العملة الموحدة لدول التعاون الخليجي: دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي "، مجلة الباحث، العدد:09، 2011.

- 221 - عبد الامير رحيمة العبود، "ازمة الديون الدولية ابعادها وآثارها على دول العالم"، صحيفة الحوار المتمدن، العدد:3476، 2011.
- 222 - عبد الرحمن تومي، "قراءة في الازمة المالية العالمية الراهنة"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد:13، 2006.
- 223 - عبد الرحمان شيتوري، "تجربة النمو الآسيوية والعوامل التي أدت الى أزمته"، صحيفة الحوار المتمدن، العدد: 1373، 2005/11/09.
- 224 - عبد الله تركستاني وآخرون، "جدوى التكامل الاقتصادي"، دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد(14)، العدد:02، 2008.
- 225 - عبد الستار بركات، " جولة اوروبية جديدة لسامراس لكسب ثقة زعماء منطقة اليورو "، جريدة الشرق الاوسط، العدد:12363، 3 اكتوبر 2012.
- 226 - علاوي محمد لحسن، " الاقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي "، مجلة الباحث، العدد: 07، 2010/2009.
- 227 - غسان العزي، "اليورو ومستقبل الاتحاد الاوروبي"، مجلة الدفاع الوطني، العدد:202، 1 افريل 2002.
- 228 - فلاح خلف الربيعي، "التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية"، صحيفة الحوار المتمدن، العدد:2310، 2008.
- 229 - قحايرية آمال، "اسباب نشأة ازمة المديونية الخارجية للدول النامية"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد:03، 2005.
- 230 - سليمان ناصر، "التكتلات الاقتصادية الإقليمية: حالة الجزائر"، مجلة الباحث، العدد:01، 2002.
- 231 - شريط عابد، "الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد والعشرين"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد:39، 2009.
- 232 - هيل عجمي جميل، "الازمات المالية: مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في البلدان المختار"، مجلة جامعة دمشق، المجلد(19)، العدد:01، 2003.
- **الرسائل الجامعية:**
- 233 - آسيا الوافي، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة "، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر(باتنة)، الجزائر، 2007/2006.
- 234 - آيت بشير عمار، " الأزمات المالية وإصلاح النظام النقدي الدولي مع دراسة الازمتين المكسيكية والآسيوية "، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001/2000.
- 235 - بادن عبد القادر، " دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية والمصرفية: بالاشارة الى حالة الجزائر "، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي(الشلف)، الجزائر، 2008/2007.
- 236 - بجاوية سهام، " الاستثمارات العربية البنينة ومساهمتهما في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي "، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- 237 - بريش عبد القادر، " التحرير المصرفي ومتطلبات تحرير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية "، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- 238 - بن موسى كمال، " المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد "، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- 239 - بوكساني رشيد، "معوقات اسواق الاوراق المالية العربية وسبل تفعيلها"، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- 240 - بوصبيح رحيمة، " التكتلات الاقتصادية في ميزان الازمة دراسة في العلاقات السببية بين انتشار الازمات والتكتل الاقتصادي: حالة اليونان ضمن التكتل الاوروبي "، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، الجزائر، 2011/2010.

- 241 - حداد محمد، " العولمة وانعكاساته على اقتصاديات الدول العربية مع الإشارة الى حالة الجزائر ومصر "، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003.
- 242 - حدة طویل، "الاقليمية الاقتصادية الدولية بين الحماية والتحرير التجاري في ظل النظام التجاري الدولي الجديد دراسة تحليلية للاتحاد الاوروبي"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، الجزائر، 2012/2011.
- 243 - حراق مصباح، " التجارة الخارجية وسياساتها الجبائية في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة للجزائر "، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001.
- 244 - حشماوي محمد، "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية"، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.
- 245 - خليفي الزبير، "العملة الاوروبية الموحدة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001.
- 246 - خضراوي حفيظة، "السياسة التجارية للاتحاد الاوروبي وأثرها على الدول النامية حالة الجزائر"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، الجزائر، 2011/2010.
- 247 - زايد مراد، "دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر"، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005.
- 248 - زغدار احمد، " التحالف الاستراتيجي كخيار للمؤسسة الجزائرية: دراسة حالة مؤسسة التبغ والكبريت "، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.
- 249 - لبنه جديد، " السوق الاوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة تشابه المقدمات واختلاف النتائج "، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة تشرين، دمشق، 2004.
- 250 - محمد عباس المحرزي، "تحو تنسيق ضريبي في اطار التكامل الاقتصادي المغربي"، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2001.
- 251 - مداني لخضر، "تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل نظام تجاري متعدد الاطراف والتكتلات الاقتصادية الاقليمية دراسة حالة الجزائر في اطار التبادل الحر مع الاتحاد الاوروبي"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- 252 - مفتاح حكيم، "السياسات التجارية والاندماج في النظام التجاري العالمي الجديد"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002.
- 253 - مقدم عبرات، "التكامل الاقتصادي الزراعي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة"، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002/2001.
- 254 - عبد الرشيد بن ديب، "تنظيم وتطور التجارة الخارجية في الجزائر"، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002.
- 255 - عبد الغاني بن علي، "ازمة الرهن العقاري وأثرها في الازمة المالية العالمية"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2010/2009.
- 256 - عبد القادر بابا، "سياسة الاستثمار في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003.
- 257 - عبد الوهاب رميدي، " التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة"، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

- 258 - علة محمد، "الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد واثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002.
- 259 - عمورة جمال، "دراسة تحليلية تقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الاورو متوسطية"، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- 260 - فاطمة رحال، "اثر تحرير حركة رؤوس الاموال على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر: 2000-2010"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، الجزائر، 2012/2011.
- 261 - فتح الرحمان ناصر احمد عبد المولى، "ضوابط الاقتصاد ودورها في علاج الازمات الاقتصادية"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة ام درمان الاسلامية، جمهورية السودان، 2010/2009.
- 262 - فضيل رابح، "التكامل الاقتصادي الاورو مغاربي بين العولمة والاقليمية"، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.
- 263 - قحاييرة أمال، "الوحدة النقدية الاوروبية: الاشكالية والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب"، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006/2005.
- 264 - قسوم ميساوي وليد، "دراسة قياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع اخذ الفترة الممتدة من عام 1978-2006"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر(بسكرة)، الجزائر، 2008/2007.
- 265 - سامية مفعاش، "العملة الاوروبية الموحدة(الاورو) وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر(باتنة)، الجزائر، 2007/2006.
- 266 - سمير شنيبي، "التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة 1989-2004"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/2005.
- 267 - شايب يمينة، "قراءة في نظريات التجارة الدولية الليبرالية من واقع العلاقات الاقتصادية العالمية"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003.
- 268 - شرفاوي عائشة، "تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية: حالة الجزائر"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
- 269 - شريط عابد، "دراسة تحليلية لواقع الشراكة الاقتصادية الاورو-متوسطية حالة دول المغرب"، رسالة دكتوراة(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003.
- 270 - يحيواوي سمير، "العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية حالة الجزائر"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.
- **التقارير والنشرية:**
- 271 - المركز العربي للمعلومات، "ثالثا: العلاقة بين الصين والاتحاد الاوروبي"، العدد: 2013/PRS/3727، 2013/04/06.
- 272 - المركز الوطني للمعلومات، "مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية"، الجمهورية اليمنية، 2005.
- 273 - مركز البحوث والدراسات، "العلاقات التجارية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي"، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض(المملكة العربية السعودية)، 2007.
- 274 - نشرة صندوق النقد الدولي، "أوروبا والصندوق يتفقان مع اليونان على خطة تمويلية بقيمة 110 مليار يورو"، واشنطن، 2 مايو 2010.

- 275 - نشرة صندوق النقد الدولي، " الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار 30 مليار يورو باستخدام اجراء المسار السريع"، واشنطن، 9 مايو 2010.
- 276 - صندوق النقد الدولي، " آفاق الاقتصاد العالمي: الحفاظ على التعافي"، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، 2009.
- 277 - صندوق النقد الدولي، " آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر واستعادة التوازن"، دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، 2010.
- 278 - عباس جواد كديمي، " بزوغ الصين هو الدافع لعلاقة شراكة استراتيجية طويلة الامد بين الاتحاد الاوروبي والصين"، المركز العربي للمعلومات، العدد: 2009/PRS/2326، 2010/03/15.
- 279 - عبد اللطيف درويش، "تقارير في مواجهة التحديات"، مركز الجزيرة للدراسات، 12 اغسطس 2012.
- 280 - عبد اللطيف درويش، " تقارير: الازمة المالية اليونانية... جذورها وتداعياتها"، مركز الجزيرة للدراسات، 11 يونيو 2012.
- 281 - وزارة الصحة والإصلاح الزراعي، "اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسورية"، ورقة عمل رقم: 04، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق (سوريا)، 2001/2000.
- 282 - يونس عرب، " نظرة على اتفاقيات التجارة الدولية وأثرها على النظام القانوني الاردني"، برنامج تدريب المحامين المتدربين"، الاردن، 2003.
- **مواقع الانترنت:**
- 283 - اندريه كاربانيس، "العجز في الحوكمة الاقتصادية داخل منطقة اليورو: أزمة الديون السيادية في اليونان"، ترجمة: ليديا علي، http://www.chaos-international.org/index.php?option=com_content&view=article&id=485%3A2012-02-08-15-09-47&catid=fr، 2013/05/20.
- 284 - التجاني الطيب ابراهيم، " جذور الأزمة المالية"، http://www.Jps-dur.com/forum/forum_posts.asp?Tid، 2013/03/04.
- 285 - الجزيرة نت، "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD"، www.aljazeera.net/.../FAD66334-4347-، 2012/11/18، 4BBC-8D.
- 286 - الراي نيوز، " منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD"، www.alraynews.com/Economy.term.asp?id=94، 2012/11/17.
- 287 - المركز الألماني للاعلام، " موازنة للاتحاد الأوروبي قادرة على الوفاء بمتطلبات المستقبل"، http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/05/08__D__in__EU/07-02-2013__EU-Haushalt.html، 2013/11/27.
- 288 - المرسي السيد حجازي، "تقويم لتجربة السوق العربية المشتركة"، www.firashiary.jeeran.com، 2012/04/16.
- 289 - المنظمة العالمية للتجارة، "الجزائر تستبعد انشاء مناطق للتبادل الحر قبل انضمام للمنظمة العالمية للتجارة"، <http://www.kuwaitnews.com/world/arab/39256-2013-06-08-19-30-42#tabs-1>، 2013/12/02.
- 290 - المفوضية الأوروبية، "السياق السياسي(سياسة الجوار الأوروبي) والمصدر المالي آية الشراكة والجوار الأوروبي المعروفة بـ إنبي"،

- http://www.euromedcp.eu/index.php?option=com_content&view=article&id=568&Itemid=1053&lang=ar، 2013/11/27.
- 291 - المفوضية الأوروبية، "سياسة الجوار الأوروبية"، http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2، 2013/11/27.
- 292 - المفوضية الأوروبية، "قاموس الجوار الأوروبي"، http://www.enpi-info.eu/main.php?id=447&id_type=2&lang_id=470، 2013/11/27.
- 293 - المفوضية الأوروبية، "أخبار التجارة الأوروبية: اليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية"، <http://tradeeuropaeu/eutn/psendmessagehtm?trainid=8309>، 2013/09/12.
- 294 - المفوضية الأوروبية، "أخبار التجارة الأوروبية: الولايات المتحدة الأمريكية - دفاع تجاري-الصين"، <http://tradeeuropaeu/eutn/psendmessagehtm?trainid=8289>، 2013/09/12.
- 295 - حمد طيب، "اليورو...هل يصمد أمام الأعاصير؟"، www.alwaaie.org/save.php?id=1081.html، 2012/12/19.
- 296 - حسن الأحري، "اليونان تعد اني إس - رافا وتب ذيرا وسي - اسة مالية فاشلة أدت إلى أزمة"، <http://www.elaph.com/web/Economics/2011/10/688360/html>، 2013/06/08.
- 297 - حسين حسين شحاتة، "أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، <http://www.darelmasshora.com/download.askx?docid>، 2013/03/10.
- 298 - حسين عبد المطلب الأسرج، "تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري"، http://halassrag.blogspot.com/2011/06/blog-post_4819.html، 2013/03/11.
- 299 - جريدة الراي، "ارتفاع ديون أوروبا وتحسن موازنتها في 2011"، <http://www.alraimedia.com/article.aspx?id=387608>، 2013/05/27.
- 300 - خالد شمت، "آثار الأزمة المالية والتصدع الاجتماعي بأوروبا"، <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/6b42e646-6fad-4e86-a4df-a9fb43576a40>، 2013/06/07.
- 301 - خالد شمت، "تداعيات مفزعة للأزمة المالية باليونان"، <http://www.aljazeera.net/ereports/pages/305d0b52-5016-44be-a714-c0681fe4992b>، 2013/06/07.
- 302 - مجدي صبحي، "أزمة اليونان المالية....مفارقات ودروس"، <http://www.masress.com/ahram/22723>، 2013/06/12.
- 303 - محمد ابراهيم السقا، "ماهي الديون السيادية"، <http://alphabet.argaam.com/article/detail/14786>، 2013/05/17.
- 304 - محمد ابراهيم السقا، "أزمة الديون السيادية الأوروبية تزداد عمقا"، http://www.aleqt.com/2011/03/04/article_511039.html، 2013/05/15.
- 305 - محمود عبد العزيز توني، "الأزمة الاقتصادية اليونانية"، <http://www.faculty.ksu.edu.sa/mahmoud/doclib7/%49.doc>، 2013/06/04.
- 306 - مجلس الاتحاد الأوروبي، "قرارات مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن سياسة الجوار الأوروبية"، http://eeas.europa.eu/delegations/egypt/press_corner/all_news/news/2011/20110622_1_ar.htm، 2013/11/27.

- 307 - مهدي محمد القصاص، " الأزمة المالية العالمية وأثرها على الدول العربية " ،
<http://www.medadcenter.com/articles/show.aspx?Id=316> ، 2013/03/29 .
- 308 - ناصر دادي عدون ومتاوي محمد، " انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف والعراقيل" ،
www.rcweb.lued.net3/07-ALG%2520DADI ، 2012/05/05 .
- 309 - صحيفة العرب، "الاتحاد الأوروبي... الشريك التجاري الأول للجزائر " ،
<http://www.alarab.co.uk/?id=1201> ، 2013/12/02 .
- 310 - صحيفة الشعب اليومية اولاين، "خلفية: القمم بين الصين والاتحاد الاوروبي خلال السنوات القليلة الماضية " ،
<http://arabic.people.com.cn/31660/6662073.html> ، 2013/09/09 .
- 311 - صحيفة الشعب اليومية اونلاين، "الحوار بين الاتحاد الأوروبي والصين يعمق التعاون الاقتصادي من أجل انتعاش مبكر" ،
<http://arabic.people.com.cn/31660/6653191.html> ، 2013/09/09 .
- 312 - صحيفة الشعب اليومية اولاين، "رئيس مجلس الدولة الصيني يشهد قمة الصين-الاتحاد الأوروبي الحادية عشر " ،
<http://arabic.people.com.cn/31660/6662627.html> ، 2013/09/10 .
- 313 - عبد الله شحاته، "الأزمة المالية العالمية: المفهوم والأسباب " ،
www.pidegypt.org/download/from.../15.pdf ، 2013/03/27 .
- 314 - عبد الله مصطفى، "بوركسل تشيد بالتقدم في مفاوضات التجارة الحرة بين المغرب والاتحاد الأوروبي " ،
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=734948&issueno=12637#> .UpebesTLTWM
 2013/11/30 .
- 315 - عبد القادر زيان، " المحاضرة الأولى: مدخل لمقياس المشروع والاقتصاد الدولي" ،
www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=490449 ، 2012/02/05 .
- 316 - عبد القادر زيان، "نظرية النفقات النسبية لديفيد ريكاردو " ،
www.Algerianexpert.maktooblog.com/351 ، 2012/04/27 .
- 317 - علاء أبو صالح، " أثر الأزمة المالية العالمية على البلدان العربية " ،
http://alaa-abu-saleh.blogspot.com/2009/01/blog-post_07.html ، 2013/03/29 .
- 318 - علجي محمد، " نظرية ليندر كاتجاه حديث في تفسير قيام التجارة الدولية" ،
www.futuranfase.blogspot.com/2009/.../blog-post_15.html ، 2012/04/16 .
- 319 - علي حسن، " الأزمة المالية الأمريكية: الأسباب والخلفية " ،
<http://www.aljazereerafx.net/vb/showthread.php?p=79927> ، 2013/03/13 .
- 320 - عمرو عبد الكريم، " مستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية " ،
<http://www.almoslim.net/node/85782> ، 2013/12/05 .
- 321 - عم
- ياسين محمد مود خضيرات، " الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها " ،
<http://www.4shared.com/office/.../2008/...html> ، 2013/03/17 .
- 322 - فلاح شفيح، "النشاط الربوي والأزمات المالية " ،
<http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/.../nnn.doc> ، 2013/03/07 .

- 323 - سالي العوضي، " الصين تدعم الاتحاد الأوروبي لمواجهة أزمة الديون "، <http://moheet.com/news/newdetails/113582/0/0.html#.Ui1v5nMT>، 2013/09/09.
- 324 - شبكة ضياء للمؤتمرات الاسلامية، " المؤتمر السنوي الثامن حول منظمة التجارة العالمية العالمية "، www.diae.net/7332، 2013/01/05.
- 325 - وزارة المالية، " اليونان تفي بأهداف خفض العجز خلال عام 2012 "، <http://arabica.poeple.com.cn/31659/8121867.html>، 2013/05/27.
- 326 - وكالة الأخبار الاسلامية، " الأزمة المالية العالمية ونظرية تساقط الدومينو "، <http://www.sauress.com/shibreah/100420>، 2013/03/06.
- 327 - وكالة الأنباء واشنطن، "بدء محادثات إقامة منطقة تجارة حرة عملاقة بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا "، <http://www.alquds.co.uk/?p=61526>، 2013/11/27.
- 328 - وكالة الأنباء نشوان نيوز، " واشنطن تخطو خطوة أخرى إقامة اكبر منطقة تجارة حرة "، <http://nashwannews.com/news.php?action=view&id=24511>، 2013/11/27.
- 329 - ويكيبيديا(الموسوعة الحرة)، " منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "، ...منظمة_التعاون_والتنمية_الاق www.ar.wikipedia.org/.../، 2012/11/18.
- 330 - ويكيبيديا، "الأزمة المالية العالمية 2007-2012"، <http://www.ar.wikipedioalgerie.dz>، 2013/02/13.
- 331 - يوسف أبو فارة، "قراءة في الأزمة المالية العالمية 2008"، <http://iefpedia.com/.../9-pdf>، 2013/03/12.
- 332 - BBC، "مجموعة العشرين تطالب دول اليورو بضح مزيد من الاموال في صناديق الإنقاذ قبل المساعدة "، http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2012/02/120226_g20_euroandchina.shtml، 2013/06/15.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

➤ Les livres:

- 333- Alain Samuelson, Economie internationale contemporaine, Office des publications universitaires, Alger, 1993.
- 334- François Lenglet, La crise des années 30 est devant nous, PERRIN, France, 2008.
- 335- Chérifa Sari, L'EURO: CONSÉQUENCES JURIDIQUES ET FISCALES, 2^eédition, DALLOZ, Paris, 1998.
- 336- Gordon Brow and David Miliband, Global Europe: Meeting the economic and security challenge, Cabinet office/ Foreign and commonwealth office, Britain, 2007.
- 337- Jean-Pierre Faugère, Economie européenne, Dalloz, Paris, 2002.
- 338- JOSETTE PEYRARD, Gestion financière internationale, 4^eédition, Vuibert, Paris, 1999.
- 339- JOSETTE PEYRARD, Gestion financière internationale, 5^eédition, Vuibert, Paris, 13 aout 1999.
- 340- LAURE KLEIN, LA CRISE DES SUBPRIME, REVUE BANQUE Édition, Paris, 2008.
- 341- Michel Rainelli, Le commerce international, 8^e édition, Éditions la découverte, Paris, 2002.
- 342- Miroslav N.Jovanovic and Richard G.lipsey, International Economic Integration: Limits and Prospects, second Edition, Routledge, London, 1998.
- 343- Patrick Lagadec, Apprendre a gerer les crises, 2^{éme}édition, édition d'organisation, France, 1994.
- 344- Philippe Moreau Defarge, Les institutions européennes, 5^eédition, Armand colin, Paris, 2001.

➤ **Les revues et les etudes:**

345- Mona kamal, "The expérience of the European Monetary union in the coordination of monetary and fiscal policies", munich personal RePEc Archive, December2010.

346- Joseph A. Whitt, Jr, "The mixican Peso", Economic Review, Volume(81), Number:01, Atlanlanta, 1996

347- Raplael Delpech et Jean-Marie Paugam, "La politique commerciale de l'Union Européenne", cairn, 2005.

➤ **Les rapports:**

348- DGtradeG2, "UNITED STATES: EU Bilateral trade and trade with the word", 23 May 2013.

349- DGtradeG2, " UNITED STATES: Statistics sector ", 02 May 2013.

350- DGtradeG2, "CHINA: EU Bilateral trade and trade with the word", 23 May 2013.

351- DGtradeG2, " CHINA: Statistics sector ", 02 May 2013.

352- DGtradeG2, "AGERIA: EU Bilateral trade and trade with the word", 23 May 2013.

353- DGtradeG2, " AGERIA: Statistics sector ", 02 May 2013.

354- Fondation Robert Schuman, "Premier ensemble du commerce mondial avec 17.5% des échanges mondiaux en 2011, l'union européenne reste bien placée dans la compétition commerciale mondiale", entretien d'europe n°74 avec Karel Gucht commissaire européen chargé de commerce, 9 septembre 2013.

355- European commission and Parliament, "A modern trade policy for the european Union", the EU Trade Policy Study Group, January 2010.

356- European Commission & Directorate-General for trade, "Non-Tariff Measures in EU-US trade and Investment-An Economic Analysis", Reference: OJ2007/S180-219493, 11 December 2009.

357- Eurostat, "Externale and intra-EU trade-statistical yearbook Data 1958-2009", office of the european union, Luxembourg, 2010.

358- Eurostat, "Externale and intra-EU trade-statistical yearbook Data 1958-2010", office of the european union, Luxembourg, 2011.

359- Eurostat, "January 2013: «Euro area international trade in goods deficit 3.9 bn euro» 16.5 bn euro deficit for EU27", 43/2013, 18 March 2013.

360- Eurostat, "February 2013: «Euro area international trade in goods surplus 10.4 bn euro» 1.8 bn euro surplus for EU27", 58/2013, 15 April 2013.

361- Eurostat, "March 2013: «Euro area international trade in goods surplus 22.9 bn euro» 15.8 bn euro surplus for EU27", 76/2013, 16 May 2013.

362- Eurostat, "Avril 2013: «Excédent de 14.9 milliards d'euros de commerce international de biens de la zone euro» Excédent de 9.2 milliards d'euros pour l'UE27", 94/2013, 17 Juin 2013

363- Eurostat, "May 2013: «Euro area international trade in goods surplus 15.2 bn euro» 15.8 bn euro surplus for EU27", 110/2013, 16 July 2013.

364- Eurostat, "International trade and foreign direct investment", publication office of the european union, Luxembourg, 2013

365- Parlement européen, "L'union européenne, Puissance commerciale", Fiches technique sur l'union européenne, 2013.

➤ **Site d' Internet:**

- 366- Commission européenne, "**Commerce international: production**", <http://epp.eurostat.ec.europa.eu/newsctweb/mainsctnet.do>, 20/12/2012.
- 367- European Community, "**Transatlantic Economic Partnership 1998**", <http://www.eurunion.org/partner/EUUSRelations/AgendasDialoguesSummits.htm&rurl=translate>, 26/08/2012.
- 368- European Community, "**Transatlantic dialogues**", http://www.ec.europa.eu/external_relations/us/dialogues_en.htm&rurl=translate, 28/08/2012.
- 369- European Community, "**TACD**", http://ec.europa.eu/consumers/cons_issue/tacd_en.htm&rurl=translate, 28/08/2012.
- 370- European Community, "**TLD**", http://www.europarl.europa.eu/intcoop/tld/default_en.htm&rurl=translate, 28/08/2012.
- 371- European Community, "**financial markets regulatory dialogue**", http://ec.europa.eu/internal_market/finances/docs/general/eu-us-dialogue-report-state-of-play_en.pdf&rurl=translate, 28/08/2012.
- 372- European Community, "**EU-US summit Washington 03/11/2009**", http://www.ec.europa.eu/external_relations/us/summit.11-09/index_en.htm&rurl=tanslate, 28/08/2012.
- 373- European Community, "**financial markets regulatory dialogue**", http://ec.europa.eu/internal_market/finances/docs/general/eu-us-dialogue-report-state-of-play_en.pdf&rurl=translate, 28/08/2012.
- 374- European Community, "**bilateral relations**", http://ec.europa.eu/trade/creating-opportunities/bilateralrelations/countries/united-states/index_en.htm&rurl=translate, 08/09/2013.
- 375- European Union, "**US-EU Investment Dialogue**", <http://www.eurunion.org/partner/euusrelations/JOIS-Q%26A-5-1308.doc&rurl=translate>, 28/08/2012.
- 376- European Commission, "**Transatlantic Trade and Investment Partnership: Commissioner Karel De Gucht Welcomes Member stat' green light to start negotiations**", United stats Brussels, 14 Jun 2013, <http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=917>, 04/09/2013.
- 377- European Commission, "**Trade: EU-US**", <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/united-states/>, 30/08/2013.
- 378- European Commission, "**EU-USA-Transatlantic Economic Council**", <http://ec.europa.eu/enterprise/policies/international/cooperating-governments/usa/transatlantic-economic-council/#h2-1>, 28/06/2013.
- 379- European Commission, "**Trade: EU-china**", <http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/china/>, 12/09/2013.
- 380- European Commission, "**Trade: EU-China**", <http://trade.ec.europa.eu/doclib/press/index.cfm?id=919>, 13/09/2013.
- 381- European Union, "**Transatlantic Declaration 22/11/1990**", <http://www.eurunion.org/partner/transatledc.htm&rurl=translat>, 26/08/2012.
- 382- European Union, "**Joint EU/US Action Plan03/12/1995**", <http://www.eurunion.org/partner/actplan.htm&rurl=translate>, 26/08/2012.
- 383- Eurostat, "**Extra-EU27 trade: by Member State- total product**", <http://www.stat.ee/30240>, 15/08/2013.
- 384- Eurostat, "**Intra-EU27 trade: by Member State- total product**", <http://www.stat.ee/30238>, 18/08/2013.
- 385- INVESET IN GREECE AGENCY, "**The Greece Economy**", <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=16&la=1>, 25/05/2013.
- 386- Lucian Cernant, "**Shaping the futur of EU trade policy: How to maximise the gain from trade in a globalised world?**", <http://www.voxeu.org/article/shaping-future-eu-trade-policy-how-maximise-gains-trade-globalised-world-new-voxeuorg-debate>, 22/10/2013.
- 387- INVESET IN GREECE AGENCY, "**Greece today: trade**", <http://www.investingreece.gov.gr/default.asp?pid=56&la=1>, 25/05/2013.

- 388- Organisation mondiale du commerce, "**Huitième conférence ministérielle de l'OMC**", [www.wto.org>accueil>l'OMC>conférence ministérielles](http://www.wto.org/accueil/l'OMC/conférence_ministérielles), 05/01/2013.
- 389- République Française: "liberté- égalité- fraternité", "**Politique commerciale extérieure de l'Union européenne**", www.vie-publiaue.fr/.../Union-européenne/.../politique.../quelle-est-..., 15/05/2013.
- 390- Toute l'Europe, "**La politique commercial**", www.toutteleurope.eu/fr/actions/economie/.../presentation.html, 25/11/2012.
- 391- 2013 CIA WORLD FACTBOOK AND OTHER SOURCE, "**Greece Economy2013**", http://www.theodora.com/wfbcurrent/greece_economy.html, 26/05/2013.